نللي حنا

تجار القاهرة في العصر العثماني

سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار



ترجمة رءوف عباس

تجار القاهرة في العصر العثماني

سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار

تأليف

نللي حنا

ترجمة

رءوف عباس



تجار القاهرة في العصر العثماني

نللي حنا

Making Big Money in 1600

Nelly Hanna

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ‎+ ٤٤ (٠) ١٧٥٣ ٨٣٢٥٢٢
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٩٧٨ ١ ٥٢٧٣ ٣٢٣٨ ٦

صدر أصل هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عام ١٩٩٧.
صدرت هذه الترجمة عام ١٩٩٧.
صدرت هذه النسخة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

المحتويات

مقدمة الطبعة الإلكترونية

حينما تكون ابنًا لمؤرِّخ، فإنك تكون مهمومًا بحفظ تُراثه الذي أنفق فيه عمرًا كاملًا؛ فتحافظ على تاريخ أبيك، وتحافظ على تاريخ جيل من الباحثين تَجسَّد في شخصه، وتحافظ على ملامحِ فترةٍ مهمة من تاريخ الوطن؛ لهذا فقد أخذتُ على عاتقي مهمةَ حفظ تراث والدي الأستاذ الدكتور «رءوف عباس حامد»، رحمة الله عليه، وظَل الأمر يُراودني — خاصةً بعد أن نفِدَت جميع النُّسخ الورقية — حول إمكانية حفظ هذا التراث وإحيائه من جديد، وإعادة نشره وتوثيقه في ذاكرة التاريخ والبحث الأكاديمي والنضال الوطني، واهتديتُ إلى التعاقُد مع «مؤسسة هنداوي للثقافة والنشر» لنشر أعماله الكاملة ضمن مكتبتها الإلكترونية الثمينة للتراث العربي.

ولكن عندما طلبَت مني المؤسسةُ كتابةَ مقدمة للأعمال الكاملة، انتابَتني الحيرة؛ فأنا لست مُتخصِّصًا في الدراسات التاريخية لكي أكون مؤهَّلًا لكتابة مقدمة الأعمال الكاملة لأحد أساتذتها، فضلًا عن كوني أكتب عن أبي الذي يُمثِّل لي القدوة والمَثل الأعلى؛ وهو ما يجعل كتابتي مُنحازة له بكل تأكيد. فقرَّرتُ أن أكتب عن المؤرِّخ بعيون الابن؛ أستحضِر من الذاكرة البعيدة بعضَ الوَمضات، التي ما زالت عالقةً في ذهني، حول أعماله، التي كنتُ شاهدًا على بعضها وحكى لي أبي بعضَها الآخَر.

لم يكن وعيي قد تشكَّل بعدُ عندما نشَر أبي كتابه الأول «الحركة العُمَّالية في مصر ١٨٩٩–١٩٥٢م»، الذي كان أطروحته للماجستير، ثم صار مَرجعًا رائدًا في موضوعه؛ إلا أنني لا أنسى ما قصَّه عليَّ أبي لاحقًا حول ما تعرَّض له أثناء إعداده هذه الدراسة؛ فكان قد تَواصَل مع بعض قيادات الحركة العُمَّالية خلال العقود الماضية لتوثيق رواياتهم التي تُعَد مصدرًا مهمًّا حول نشاط هذه الحركة، لكن يبدو أن هذا التواصُل لم يَرُق للأجهزة الأمنية بسبب خضوع الكثير من هذه القيادات للمراقبة الأمنية، وتعرُّضهم للاعتقال في السابق

بسبب نشاطهم؛ فاستدعَت المباحثُ أبي للتحقيق معه، وهدَّده قسم مكافحة الشيوعية بالاعتقال، لكنَّ تدخُّل أستاذه المؤرِّخ الكبير «أحمد عزت عبد الكريم» حالَ دونَ ذلك.

لا يَغيب عن ذاكرتي البصرية منظرُ الغرفة الممتلئة بمئات النُّسخ من كتاب «يوميات هيروشيما»؛ هذا الكتاب الذي عزَم على ترجمته عندما أقام في اليابان — بعد حصوله على درجة الدكتوراه — في مهمةٍ عِلمية مدعوًّا من معهد اقتصاديات البلاد النامية في طوكيو، وأثناء إقامته هناك بدأ اهتمامُه بتاريخ اليابان، فكان من ثمرة هذا الاهتمام تأليفُه عِدةَ أعمالٍ تتناول التاريخ الحديث لهذا البلد. كما أن قيامَه بزيارة مدينتَي هيروشيما وناجازاكي — المدينتَين اللتَين تعرَّضتا للقنبلة الذرية أثناء الحرب العالمية الثانية — وقراءاتِه بالإنجليزية عما تعرَّضتا له من جرَّاء القصف النووي، فضلًا عن ملاحظته افتقارَ المكتبة العربية إلى كتاباتٍ تُلقِي الضوء على هذه الجريمة؛ كانت سببًا رئيسًا في ترجمته مُذكِّرات الطبيب الياباني «متشهيكو هاتشيا» التي وثَّق فيها شهادتَه بصفته طبيبًا عَمِل على علاج المصابين في حادث القصف النووي لمدينة هيروشيما. وقد ضمَّ إلى الترجمة شهاداتِ بعضِ مَن عاصروا هذا الحادثَ الأليم، واستهلَّها بمقدمةٍ طويلة لخَّص فيها للقارئ العربي تاريخَ اليابان الحديث وصعود الفاشية، التي أدَّت باليابان إلى هذه النهاية الكارثية (وكان من عاداته المنهجية في الترجمة ألا يُترجِم سوى الأعمال التي يراها مهمة للقارئ وتفتقِدها المكتبةُ العربية، مُستهِلًّا الترجمةَ بمقدمةٍ تُوضِّح السياق التاريخي للعمل المترجَم أو تَنقُده). وبعد أن فرَغ من إعداد الترجمة لتَدخُل في طَور الطباعة والنشر، طبَع أبي الكتابَ على نفقته الخاصة عام ١٩٧٧م، وتَعاقَد مع مؤسسة «الأهرام» لتوزيعه، لكنه صُدم بتعليماتٍ شفهية من المباحث العامة للناشرين بعدم طرحِ الكتاب للبيع في مصر، فما كان منه إلا أن أجرى اتفاقًا مع مكتبة «الخانجي» لتوزيع الكتاب في الدول العربية التي كانت تُسمَّى آنذاك جبهةَ الرفض، وهي «العراق، وسوريا، وليبيا، والجزائر»، وكانت القاعدةُ المعمول بها تَقضي بإرسال عِدة نُسخ إلى البلد المَعني للحصول على موافقة الرقابة، لكن الرد جاء واحدًا من البلاد الأربعة، وهو عدم السماح بدخول الكتاب! والسبب غير المُعلَن هو رغبةُ مصر وهذه الدول الشقيقة عدمَ إزعاج الولايات المتحدة! والطريفُ في الأمر أن الكتاب كان مُترجَمًا إلى الإنجليزية ومنشورًا في الولايات المتحدة قبل هذا التاريخ. ما زلت أتذكَّر هذه القِصة كلما ذهبتُ إلى بيت جَدي، وأتذكَّر معها منظرَ النُّسخ المكدَّسة في تلك الغرفة، التي كان ارتفاعُها يزيد عن طولي آنذاك.

تتداعى إلى ذاكرتي أيضًا تفاصيلُ أول عُطلة قضيتُها في أوروبا برفقة والدَيَّ؛ فقد ادَّخر أبي لهذه العُطلة مبلغًا من المال أثناء إعارته بجامعة قطر، سمَح لنا بتأجير استوديو صغير قُربَ وسط لندن لعدة أسابيع، لكنني لم أتمتَّع بصحبة أبي في المتنزهات، التي كانت تُرافِقني فيها والدتي طوال هذه الأسابيع، إلا في عطلات نهاية الأسبوع؛ فقد كان يَقضي كل أيام العمل في دار الوثائق البريطانية (Public Record Office) يطَّلِع على الوثائق التي أتاحتها الحكومة البريطانية للباحثين طبقًا لقانونها بعدَ عقود من اعتبارها سِرية، ويَلتقط منها نُسخًا مصوَّرة لما يراه مفيدًا لأبحاثه. لم تكن تلك الزيارة هي الوحيدة لأبي؛ فقد ظلَّ يتردَّد لاحقًا على دُور الوثائق في بريطانيا وأمريكا، وكان أغلبها على نفقته الخاصة، يَنهل منها ما يُلقي الضوء على تاريخ منطقتنا العربية، ويستعين بها في كتاباته، وقد دفَعه ذلك إلى التنويه في أحيانٍ كثيرة إلى التقصير الشديد الذي يَلمسه في طريقة التعامل مع الوثائق في مصر والتفريط فيها، إلى الدرجة التي تجعل بعض كبار المسئولين يأخذون حمولةَ شاحناتٍ من الوثائق إلى منازلهم عند ترك مناصبهم باعتبارها «أوراقًا شخصية»، فنُفرِّط بذلك في أحد أهم مصادر دراسة تاريخنا، ولا يكون أمام الباحثين سوى وثائقِ الدول الأخرى التي شاركَت في صُنع الأحداث (بانحيازاتها المتوقَّعة)، وشهاداتٍ مُتفرقة لمن شارَك في الأحداث أو شَهِدها من المصريين.

ظل الدكتور «رءوف عباس» طوال حياته وفِيًّا للعمل الأكاديمي، ومُناضِلًا من أجل استقلال الجامعات؛ فبالرغم من ميله إلى الفِكر اليساري فإنه ظلَّ حريصًا على عدم الانضواء تحت أيٍّ من الأحزاب أو التنظيمات اليسارية، بل كثيرًا ما كتَب عنها موجِّهًا النقد لها ولرموزها، كما كان ناشطًا في جماعة «٩ مارس» التي أسَّسها مجموعةٌ من الأكاديميين المصريين للدفاع عن استقلال الجامعات؛ فلا يُمحى من ذاكرتي إصرارُه الشديد على إتمام تحرير كتاب «الجامعة المصرية والمجتمع: مائة عام من النضال الأكاديمي ١٩٠٨–٢٠٠٨م»، الذي لم يَمنعه مرضُه الأخير واشتدادُ الألم عليه من إتمامه. وقد جاءت سِيرته الذاتية «مشيناها خُطى» التي نشَرها عام ٢٠٠٤م توثيقًا لهذا النضالِ وتنديدِه بالفساد في الجامعات المصرية. وعلى الرغم من الجرأة التي تَناوَل بها الأحداث مع ذِكر المشاركين فيها بأسمائهم، فإن ما ذكَره كان غَيضًا من فَيض؛ فقد آثر ألا يَذكر سوى الأحداث التي يَملك عليها دليلًا ملموسًا إذا ما طعَن أحدٌ في روايته، وكان هذا ما حدَث بالفعل؛ فقد لجأ بعضُ المذكورين في الكتاب إلى القضاء يَتهمونه بالإساءة، فجاءت جميعُ أحكام القضاء النهائية في صالحه.

بقي أن أتحدَّث عن أسلوب المؤرِّخ الكبير في العمل داخل البيت؛ لقد كان الدكتور «رءوف عباس» يكتب كل أعماله ويُراجِعها ويُعدِّلها بخط اليد، وبعد استكماله العملَ يبدأ في كتابته على الآلة الكاتبة الميكانيكية بمساعَدة والدتي قبل إرساله إلى الناشر، ليبدأ بعدَها في مراجعةِ المُسوَّدات التي تأتيه من المطبعة وتصحيحِها يدويًّا. كان أبي يمتلك آلتَين للكتابة؛ إحداهما عربية، والأخرى إنجليزية، وما زال صدى صوتِهما يتردَّد في أُذني، وما زالت صورة مكتبته الضخمة التي ضاقت بها غرفةٌ كاملة فامتدت خارجها، تتراءى أمام عيني، ولا تزالان تُشكِّلان معًا جزءًا من ذكريات طفولتي في منزلنا. وعندما حلَّ الكمبيوتر محلَّ الآلة الكاتبة استمرَّ يخُط أعماله كاملةً على الورق قبل كتابتها عليه، ولم يَقُم قطُّ بالتأليف مباشَرة على الكمبيوتر.

أتمنى لك عزيزي القارئ أن تجد في هذا الكتاب من الحقائق والآراء والتحليلات والأفكار ما يُرضي شغَفَك المعرفي، وأدعوك إلى مُطالَعة باقي الأعمال الكاملة للدكتور «رءوف عباس» التي تنشرها «مؤسسة هنداوي» إلكترونيًّا.

حاتم رءوف عباس
القاهرة، في ٢٢ يوليو ٢٠٢٢م

كلمة عرفان

على مرِّ السنوات التي استغرقها إعداد هذه الدراسة حتى آتت أُكُلها، حملتُ على كاهلي ديونًا لا تُحصى لعدد من الأصدقاء والزملاء الذين قدَّموا لي العون في مختلف مراحل الدراسة، منذ اختمرَت في ذهني فكرة كتابة دراسة عن «أبو طاقية شاهبندر التجار» حتى رأى العمل النور في طبعته الإنجليزية. وكانت الصديقة د. أميرة سنبل أول مَن اقترح عليَّ الشكل الذي يتمُّ به إخراج العمل كدراسة للتجار، من خلال سيرة شاهبندر التجار أبو طاقية، ولم تبخَل عليَّ بالعون عندما كنتُ في حاجة إليه. وقام د. رءوف عباس بقراءة أصول الدراسة في مراحل مختلفة، وتحاور معي كثيرًا حول بعض جوانب النص والقضايا الأساسية التي تناوَلَتها الدراسة، وسمح لي بمشاركته خبرته بالمعرفة التاريخية. وعَكَسَ النقدَ الذي قدَّمه لي جاك جيراجوسيان بعد قراءته للنص نظرة الخبير، وساعدَتْني نصائحه على استجلاء بعض الصِّيَغ التي كان لا يستطيع فهمها إلا المؤرخ المتخصِّص. وكذلك قرأ أصول الكتاب كلٌّ من: د. أندريه ريمون، ود. عفاف لطفي السيد، ود. بيتر جران، وقدَّموا لي بعض التعليقات الهامة والاقتراحات القيمة التي استهدفت زيادة الإيضاح.

كما أودُّ أن أشكر الزميلة جيلان الوم لمساعدتها في إعداد الخرائط، والزميل برنارد أوكين لتصوير المناظر في شارع أبو طاقية، والصديق نيكولاس وارنر الذي أمدَّني بالرسومات الخاصة بالقاهرة القديمة، وأخيرًا أشكر الزميلة أمينة البنداري لمساعدتها في إخراج هذا الكتاب.

وأودُّ أيضًا أن أُعبِّر عن شكري للجامعة الأمريكية بالقاهرة التي خفَّفت عني بعض أعباء التدريس لأتفرغ لكتابة هذه الدراسة، كما أتوجَّه بالشكر إلى وزارة العدل التي أتاحت

لي الاطلاع على سجلات المحاكم الشرعية التي كانت مُودَعة — عندئذٍ — بمصلحة الشهر العقاري بالقاهرة.

د. نللي حنا

تقديم

لعلَّ العصر العثماني في مصر من أقل عصور التاريخ حظًّا من اهتمام المؤرِّخين العرب عامة والمصريين خاصة، ولا يعود ذلك إلى ندرة مصادره الأصلية، فما هو موجود منها يفوق الحصر، وإنما يرجع إلى ظروف سياسية — بالدرجة الأولى — أحاطَت بهذا العصر الذي يقع بين عام ١٥١٧م الذي شهد الفتح العثماني، وعام ١٧٩٨م الذي شهد دخول الحملة الفرنسية مصر. من تلك الظروف، وقوع العصر العثماني بين عصرَين استقطبا الكتابات التاريخية؛ لأن مصر كانت فيهما تلعب دور القوة الإقليمية الكبرى، ونعني بهما عصر سلاطين المماليك، وعصر محمد علي باشا، ففيما بين هذين العصرين كانت مصر مجرَّد ولاية تابعة لإستانبول، وإن كان وضعها متميزًا بين ولايات الدولة العثمانية. ولم تُلقَ الأضواء إلا على الحقبة التي شهدت مُحاولات إبراز كيان سياسي خاص لمصر، مثل حركة علي بك الكبير ومحاولة إحياء القوة المملوكية في القرن الثامن عشر بعد تآكل السلطة المركزية العثمانية في سياقٍ تاريخيٍّ مُعين.

ومن تلك الظروف أيضًا، انبهار فريق من المؤرِّخين بالتغييرات الهامة التي شهدتها مصر في عصر محمد علي، والميل إلى تفسيرها في سياق المؤثرات الحضارية الغربية التي جلَبَتها الحملة الفرنسية إلى مصر، والتي حملت بذور الحداثة؛ فحرَّكت «الركود» الذي عانَته مصر في العصر العثماني، وأكسبتها ملامح جديدة تختلف عما كانت عليه الحال من قبل، فبدأت بذلك صفحة «حديثة» من تاريخ مصر، وهو اتجاهٌ روَّجَ له المستشرقون وتأثَّر بهم فريق المؤرخين الروَّاد الذين صاحبوا نشأة الجامعة المصرية، وشجَّع على ذيوعه الاهتمام الرسمي للدولة — على عهد الملك فؤاد — بإلقاء الأضواء الباهرة على تاريخ الأسرة العلوية، وإبراز مُنجزات محمد علي باشا والخديو إسماعيل على وجه الخصوص، فركز المُؤرِّخون دراساتهم على القرن التاسع عشر، باعتباره عصر الحداثة، ولم يُلقوا بالًا إلى

العصر العثماني، فإذا ذكروه جاءت نظرتهم إليه — غالبًا — من خلال ما أورده الجبرتي ومعاصروه عن أخبار القرن الثامن عشر، فيُعمِّمون ذلك على العصر كله، ويرددون مقولات المدرسة الاستشراقية التي صادفت هوى عندهم، فحتى يتميز الضوء يجب أن تكون هناك ظلال، (وبضدها تتميز الأشياء)، ولإبراز ما حدث في القرن التاسع عشر، لا بد من إضفاء الظلال على العصر كله الذي سبقه، والتركيز على دور المؤثر الخارجي في تحريك عجلة التغير، والمؤثر الخارجي هنا هو الحضارة الغربية، وكأنَّ مصر كانت عاجزة تمامًا عن الحركة، قعيدة لمدة ثلاثة قرون، فلم تنهض إلا بعدما مد الغرب إليها يده.

كما أنَّ النظرة إلى العصر العثماني تأثرت بما حدث في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من مظالم مارسَتْها الإدارة العثمانية في الهلال الخصيب على وجه الخصوص، وأعمال القمع التي اتبعها نظام الاتحاد والترقِّي ضد حركة القومية العربية الناشئة التي بلغت ذروتها فيما فعله جمال باشا من إعدام قيادة الحركة عند بداية الحرب العالمية الأولى، وما أعقب ذلك من قيام الثورة العربية ضد الحكم التركي بقيادة الشريف حسين ودعم الإنجليز عام ١٩١٦م. وغلبت ذكريات تلك السنوات الحزينة على رؤية المؤرِّخين للعصر كله من بدايته إلى نهايته، بل انعكس ذلك على الكتب الدراسية المتداوَلة، وأصبحت التعميمات التي ورَدَت بكتابات المدرسة الاستشراقية تُعامل في تلك الكتب كحقائق تاريخية ثابتة؛ ومن ثم كان إهمال دراسة العصر بمثابة محاولة لطي صفحة سوداء من تاريخ العرب.

وثمة أسباب أكاديمية محضة وراء إهمال دراسة المجتمع العربي عامة، والمجتمع المصري خاصة في العصر العثماني دراسة عميقة مُتأنية تستند إلى المصادر الأولية؛ فقد وقع العصر العثماني في منطقة حدودية بين ميدان بحث مؤرِّخي العصور الوسطى، ومجال بحث مؤرخي العصر الحديث. فاعتبر الأولون أن سقوط دولة المماليك الشراكسة على يد العثمانيين عام ١٥١٧م خط الحدود الأكاديمية بين حقلي العصور الوسطى والعصور الحديثة، وجاء مُؤرِّخو العصر الحديث الذين تأثَّروا بمفهوم الحداثة ليروا في مجيء الحملة الفرنسية ١٧٨٩م بداية للتاريخ الحديث، بينما رأى فريق آخر منهم أن الفتح العثماني قد يكون بداية للتاريخ الحديث، لتزامُنِه مع بدايات نفس العصر في أوروبا (على أرجح الأقوال)، ولأن الدولة العثمانية عمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فلا بأس من زحزحة خط الحدود إلى عام ١٥١٧م مع التحفظ على طبيعة القرون الثلاثة الأولى من العصر الاعتباري، على ضوء ما استقرَّ في أذهان أولئك المؤرخين من مفاهيم استشراقية،

ونعني بذلك أثر الغرب الحاسم في تحريك عجلة التطور مع نهايات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وبذلك وقع العصر العثماني — من الناحية الفعلية — في منطقة (منزوعة الاهتمام) على الحدود بين مجالَي تاريخ العصور الوسطى وتاريخ العصر الحديث.

وهكذا تأثَّرت الكتابات المحدودة في تاريخ العصر العثماني بما شاع في كتابات المدرسة الاستشراقية من نعوتٍ لصقت بالمجتمع العربي عامة، والمصري خاصة في العصر العثماني؛ هي: الجمود، والركود، والاضمحلال، والتخلف. وهي تعميمات ضرَبَت صفحًا عن التباين الواضح بين المجتمعات التي خضعت للحكم العثماني، وبعضها البعض، من حيث الظروف الموضوعية، بنيةً وتكوينًا وتجربةً، وتعامَلَت معها في سياق واحد، ولم تُميِّز إلا قليلًا بين ظروف الأناضول والولايات العربية، ولم تهتمَّ بإبراز التمايز بين الولايات العربية وبعضها البعض. كما أن تلك الدراسات استقَت معلوماتها من مصادر ثانوية مخطوطة وتقارير الرحالة والقناصل الأجانب، وكلها مصادر تهتمُّ بالسطح ولا تغوص إلى اللباب، وأغفَلُوا المصادر الأولية الوثائقية إغفالًا يكاد يكون تامًّا. أضف إلى ذلك أن مُعظَم المعلومات التي استند إليها المستشرقون ترجع إلى القرن الثامن عشر، فتغاضَوا بذلك عن اختلاف الأحوال من قرنٍ إلى آخر، وسحبوا استنتاجاتهم الخاصة بالقرن الثامن عشر على العصر العثماني كله بعد ما افترضوا بدايةً أن المجتمع العربي كان راكدًا جامدًا مُضمحلًّا.

ولكن المؤرخين المصريِّين ظلوا يُعانون القلق من هذه النظرة العامة، المشكوك في موضوعيتها، إلى العصر العثماني. وبدأ بعض الأساتذة الرواد يُوجِّهون أنظار تلاميذهم إلى أهمية دراسة العصر العثماني، فعَلَ ذلك محمد شفيق غربال على نطاق محدود؛ فقد جرفه وتلاميذه تيار الحداثة، ولكن تلميذه أحمد عزت عبد الكريم كان أكثر اهتمامًا بضرورة إعادة النظر في العصر العثماني، من خلال دراسات تاريخية جادَّة تَعتمِد على المصادر الوثائقية؛ سجلات المحاكم الشرعية، وحجج الأوقاف، وسجلات الروزنامة، وغيرها. فوجَّه بعض تلاميذه منذ الستينيات لإعداد بحوثهم للماجستير والدكتوراه عن موضوعات تتصل بتاريخ مصر في العصر العثماني، فكانت دراسات عبد الرحيم عبد الرحمن، وليلى عبد اللطيف، وغيرهما من الباحثين التي كشفت عن أبعاد جديدة للعصر العثماني جعلت جيلًا آخر من الباحثين يشقُّ طريقه في هذا المجال، إما بتوجيه من أساتذتهم أو بدوافع ذاتية. وقد ألقَت دراساتهم — التي لم يُنشَر معظمها حتى الآن — أضواء جديدة على العصر العثماني، جعلتنا نشعر بالحاجة إلى إعادة اكتشافه، بل وإعادة النظر في فكرة الحداثة،

وأقنعَتْنا بالحاجة إلى البحث عن العوامل الذاتية الكامنة في المجتمع، والتي تدفع حركته التاريخية.

وتُعدُّ الزميلة د. نللي حنا من أقطاب المتخصِّصين في تاريخ مصر في العصر العثماني، وتحظى بشهرة بين الأوساط الأكاديمية الدولية؛ لأن معظم بحوثها نُشرت بالإنجليزية والفرنسية، وجاءت الطبعة العربية من كتابها «بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، دراسة اجتماعية معمارية» (العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م) إضافة هامة لدراسة تاريخ مصر في العصر العثماني، احتفَت بها الأوساط الثقافية، وحظيَت بتقدير المتخصصين، ورغم ثقافتها الغربية، تتمتع نللي حنا برؤية ناقدة ثاقبة للمفاهيم التي تُروَّج في كتابات المدرسة الاستشراقية حول الثقافة الإسلامية، والمجتمعات العربية عامة، فتَحرِص على دحض تلك المفاهيم استنادًا إلى ما تتوصل إليه من نتائج من خلال دراسة المصادر الوثائقية التي خبرت العمل عليها سنين طوال، فإذا أضفنا إلى تلك الخبرة والرؤية المنهجية ما تَمتاز به نللي حنا من حسٍّ وطني وغيرة على الثقافة الوطنية، أدركنا أهمية ما تطرحه من آراء وما تَترُكه من صدًى في الأوساط الأكاديمية الدولية.

ومن هنا جاء اهتمامي بكتابها «إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار» الذي يسعدني تقديمه إلى جمهور المثقفين والمهتمين بدراسة تاريخ مصر الحديث، وقد كتبَتْه نللي حنا بالإنجليزية ليُنشر من خلال قسم النشر بجامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة الأمريكية. وأطلعتني المؤلِّفة على أصول الكتاب عام ١٩٩٥م، وكانت النتائج التي استخلصَتْها من دراستها موضع نقاش طويل بيننا، وظلَّت تُعدل في نص الكتاب على ضوء ما تلقَّت من ملاحظات مَن استشارتهم من الزملاء حتى استقر على هذا النحو، فقرأت أصول الكتاب مرة أخرى في مطلع ١٩٩٦، ورأيت أن عملًا على هذا المستوى العلمي الرصين، أنفقَتِ المؤلِّفة في دراسته عشر سنوات كاملة، قامت خلالها بتمشيط الوثائق التاريخية لتُعيد تكوين صورة المجتمع المصري عند أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، من خلال سيرة إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار، لا يجب أن يظلَّ بعيدًا عن متناول قراء العربية، رغم ما للنشر بالإنجليزية من أهمية تعود إلى الرسالة التي أرادَت المؤلفة أن تُوجِّهها إلى باحثي الغرب ومؤرِّخي المدرسة الاستشراقية على وجه الخصوص، مُؤكِّدة أن المجتمعات يمكن أن تتطور وَفق سياق تاريخي مختلف عن النهج الغربي، كاشفة عن فساد الاستنتاجات التي توصل إليها المستشرقون في دراساتهم حول العصر العثماني عامة، وتطوُّر مصر في ذلك العصر خاصة، مؤكدة أن الثقافة الوطنية العربية الإسلامية توفرت

لديها في هذا العصر مُقومات التطور، وأن قدوم الغرب لم يكن بعثًا للحياة في مجتمعاتها، وإنما كان من مُعوِّقات تطورها. لذلك عقدتُ العزم على تعريب الكتاب، ليصدر في هذا الثوب القشيب في نفس وقت صدور الطبعة الإنجليزية تقريبًا، وليسدَّ نقصًا خطيرًا في الدراسات التاريخية، ويطرح على المهتمين بالبحث التاريخي تساؤلات هامة قد تَستحِث الهمم، وتدفع البعض إلى ارتياد الطريق الذي مهدته المؤلفة بصبر وأناة، وسعة أفق، وبُعد نظر، ورجاحة رأي.

ويدحض الكتاب الآراء التي ذهبت إلى أن مصر وبلاد الدولة العثمانية عانت من الركود الاقتصادي والجمود الحضاري والاضمحلال الثقافي من خلال تقديم صورة حية للواقع الاقتصادي في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، أعادَت المُؤلِّفة تكوينها من شتات المعلومات التي جمعتها من سجلات المحكمة الشرعية، بيَّنت فيها عدم صحة المقولات التي أشاعها المستشرقون حول أثر تحوُّل التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح على الركود الاقتصادي وكساد أسواق الشرق الأوسط، وما شاع عن دور الدولة في الاقتصاد، والعلاقة بين السلطة والناس، ودور رأس المال التجاري في تطوُّر الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والعمرانية، وبيَّنَت الدور الذي لعبه رأس المال التجاري في الإنتاج الزراعي والصناعي في تلك الفترة، وهو دور لا يقلُّ وزنًا أو أثرًا عن الدور الذي لعبه رأس المال التجاري في أوروبا في ذلك العصر، والقراءة الدقيقة لهذا الكتاب تجعل القارئ يتساءل مع المؤلِّفة عن العوامل التي حالت دون حدوث تحوُّل رأسمالي في العالم العثماني عامة والعربي خاصة خلال ذلك العصر، وهو تساؤل لا يُمكن التوصل إلى إجابة شافية له إلا بعد دراسة بقية الفترة الزمنية بنفس العمق والدقَّة اللذَين نجدهما في هذا الكتاب، وهو عمل يحتاج إلى تضافُر جهود مجموعة من الباحثين في إطار مشروعٍ بحثيٍّ كبير يُغطي المجتمع المصري في القرنين السابع عشر والثامن عشر، استنادًا إلى المصادر الوثائقية، ترعاه إحدى الهيئات العِلمية الوطنية، أو بعض أقسام التاريخ في الجامعات المصرية.

ولا شك أن التحولات التي تمَّت على يد محمد علي باشا لم تنشأ من فراغ، وخاصة أنه لم يَعتمِد على رأس المال الأجنبي في إقامة البنية الأساسية لاقتصاد السوق الخاضع لإدارة الدولة، وإنما اعتمد على موارد مصر وحدها طوال حُكمِه، وحقَّق التراكم الأوَّلي اللازم لإقامة تلك البِنية، من خلال إعادة تنظيم الاقتصاد المصري وتوجيه بعض قطاعاته وجهات جديدة، فمن أين استطاع الاقتصاد المصري في مطلع القرن التاسع عشر أن يُوفِّر كل تلك

الموارد إذا كان اقتصادًا تقليديًّا راكدًا؟ وكيف استطاع المجتمع المصري أن يتجاوب مع إصلاحات محمد علي إذا كان مجتمعًا يعاني من الاضمحلال والتخلف؟ بل كيف استطاع العامل المصري أن يستوعب الأساليب الفنية الحديثة في مصانع محمد علي إذا كان عطلًا من الخبرة، مُفتقرًا إلى الاستعداد؟ وأخيرًا، كيف استطاع الفتية المصريون الذين تعلموا في ظلِّ نظام التعليم التقليدي في العصر العثماني أن يتجاوبوا مع التعليم الحديث، بل ويُتابعوا الدراسة في المعاهد الفرنسية، إذا كان النظام التعليمي الأساسي الذي أخرجهم مُتخلفًا عاجزًا؟ وكيف استطاع الفلاح المصري أن يَستوعِب فنون القتال الحديثة، ويشكل قوام جيش فرض سيطرة محمد علي على الشرق الأوسط، إذا كان ذلك الفلاح لا يملك الاستعداد والقدرات اللازمة لذلك؟

كلها تساؤلات تحتاج إلى إجابات شافية تدعمها الدراسة الدقيقة للواقع المصري عند ظهور محمد علي، فما فعَله محمد علي كان بمثابة إعادة ترتيب ما توفَّر لديه من أوراق؛ أي إعادة تنظيم البِنية الأساسية في مصر بالاستفادة من مُكوِّناتها الأصلية. حقًّا، لجأ محمد علي إلى الخبرة الأجنبية، فاستعان بالفرنسيين وغيرهم في شتى المجالات، ولكن ذلك كان على نطاق محدود، وظلت اليد العليا في حركة الإصلاح التي أدخلها محمد علي لعناصر عثمانية (تركية) أو مصرية، وجاء نسق الإصلاح مختلفًا عن النمط الغربي، مُلبيًا للظروف الموضوعية للمجتمع المصري التي تضرب بجذورها في أعماق تاريخ مصر عبر العصر العثماني. ولو كان المجتمع المصري تقليديًّا راكدًا مُضمحلًّا — وفق ثالوث المدرسة الاستشراقية — لما كان بمقدور محمد علي أن يصنع المعجزات، فيُحدِّث التقليدي، ويُحرِّك الراكد، ويستنهض المُضمحِل، وخاصة أنه كان شرقيًّا عثمانيًّا ينتمي إلى نفس الثقافة بما لها وما عليها. وما تحقَّق على يد محمد علي لم ينشأ من فراغ، وإنما اعتمد على الأساس الراسخ للتجربة التاريخية المصرية. ويعني ذلك أن واقع مصر في العصر العثماني كان له شأن آخر غير ذلك الذي شاع في كتابات مدرسة الحداثة. واستطاعت نللي حنا في هذه الدراسة أن تُثير الشكوك حول مصداقيته. ولا ريب أن دراسة المجتمع المصري في العصر العثماني، أو إعادة اكتشاف الواقع المصري في ذلك العصر، كفيلة بإلقاء المزيد من الضوء على تطور مصر الحديثة؛ فقد آن الأوان لإعادة تقييم تجربة القرن التاسع عشر على ضوء ما قد تتوصَّل إليه دراسة العصر العثماني من نتائج، من أجل فهم تاريخنا القومي فهمًا يستند إلى حركة ذلك التاريخ.

وهذه الطبعة العربية التي قمتُ بإعدادها تُعبر تعبيرًا دقيقًا عن أفكار المؤلِّفة، وتَنقل بأمانة تامة الرسالة التي أرادَت أن تُوصِّلها إلى مَن يَعنيهم أمر تاريخ هذا الوطن، ولم أضف من عندي شيئًا إلى النص الأصلي، أو أجد هناك حاجة للتعليق على بعض ما توصَّلت إليه المؤلفة من نتائج. وحسبنا أن الكتاب يسدُّ نقصًا في المكتبة العربية.

القاهرة في ١٩٩٦/٩/٣٠م

د. رءوف عباس حامد

مقدمة

(١) المصادر والمنهج

يُعالج هذا الكتاب ترجمة حياة تاجر كبير، هو إسماعيل أبو طاقية، زاوَل نشاطه بالقاهرة فيما بين نحو بداية الثمانينيات من القرن السادس عشر حتى وفاته عام ١٦٢٤م، كما يَتناول — في نفس الوقت — فئة التجار الكبار، ومَظاهر سُلوكهم، ونشاطهم التجاري، ودورهم في الاقتصاد الحضَري بتلك الحقبة. ويَبدو التجار — عندئذٍ — وقد خرجوا إلى الضوء بعد الظلال التي لفَّت وجودهم في أوائل القرن السادس عشر. ويُعالج — كذلك — المدى الذي اتَّخذته مُعاملاتهم التجارية بمُختلَف أنواعها، والرخاء الاقتصادي الذي تمتَّعوا به، في وقتٍ غلَب الظنُّ فيه أن التجارة قد أصابها الكساد، وهي ظاهرة تَحتاج إلى تعليل. ونحن — في الواقع — نحتاج إلى إعادة النظر في عديد من الافتراضات، وملء الفراغات التي تتَّصل بما نَعرفه عن تلك الحقبة الزمنية الحاسمة من تاريخنا، ونَستطيع أن نُوسِّع آفاق مَعرفتنا بتلك الفترة التي لا نعلم عنها إلا قليلًا، وأن نضَعها في السياق المنطقي، عن طريق فهمنا لخلفية وأسباب تلك الصحوة التجارية. ونَستطيع أن نَربطها — تاريخيًّا — بالتغيُّرات التي حدثَت — فيما بعد — تحت حكم محمد علي باشا؛ إذ غالبًا ما كانت تُدرَس سياسات ذلك الوالي بمَعزل عن الفترة السابقة عليه، مع التركيز على ما أدخله من تجديدات، وعدم الاهتمام بفِكرة الاستمرارية اهتمامًا كافيًا. وتُتيح لنا هذه الدراسة — أيضًا — إعادة النظر إلى الإقليم بمداه الجغرافي الواسع، فقد ارتبطَت التطوُّرات الاقتصادية في مصر بما كان يَجري في الدولة العثمانية وعالم البحر المتوسِّط؛ ومن ثمَّ، ترى هذه الدراسة أن ما يَحدث في منطقة تَتردَّد أصداؤه في غيرها من المناطق؛ وذلك بدلًا من اعتبار مصر أو عالَم البحر المُتوسِّط الإسلامي، خارج التاريخ، أو بمعزل عن التغيُّر التاريخي في تلك الحقبة.

(٢) الترجمة لماذا؟

لقد وقَع اختيارنا على الترجمة — كسبيل لدراسة الحقبة — لعدة أسباب، وإذا كانت الدراسة تُركز على التجار وأنشطتهم؛ فقد تمَّ ذلك في ضوء السياق العام الاجتماعي والاقتصادي والقانوني والثقافي؛ ومن ثم جاءت الترجمة مُناسِبة لأنَّها تُقدم نظرة مُتعدِّدة الزوايا للشخصية التي تَتناولها، تتضمَّن المظاهر المُختلفة لعلاقاتها بالمجتمع. ويُساعدنا ذلك على أن نضع التغيُّرات الاقتصادية والتجارية في سياق اجتماعي وقانوني وثَقافي بدلًا من دراستها كظاهرة مجرَّدة مُنعزِلة عن أيِّ سياق محدَّد. والواقع أنَّ الأحوال تداخَلَت في تلك الفترة، وبذلك تُتيح لنا الترجمة لمثل هذه الشخصية تصوير الطريقة التي حدث بها التداخل بين تلك الأحوال وبعضها البعض.

كذلك تُتيح الترجمة للقارئ التوصُّل إلى إجابات لمُختلف التساؤلات التي لا يُمكن طرحها في دراسة تختصُّ بالمسائل الاقتصادية والتجارية وحدها، فتُفسر — على سبيل المثال — الأسباب التي تدفع التجار إلى إنفاق الوقت والجهد والمال في أنشطة لا تتَّصل بالتجارة اتصالًا مباشرًا؛ كمُشروعات العمائر الكبرى، مثل الوكالتَين اللتَين بناهما أبو طاقية وسط القاهرة، أو إقراض الأموال للمُتصلين بالسلطة، أو امتلاك بيوت كبيرة ومليئة بالأتباع والخدم والعبيد، مما يُعدُّ إفراطًا في الإنفاق على المظاهر الاستهلاكية. وغالبًا ما كان كلٌّ من تلك التصرُّفات يتمُّ بدوافع ثقافية يُمكننا تحديدها من خلال دراستنا لحياة إحدى الشخصيات. فقد كان نجاح المشروعات التجارية لأبو طاقية يَرجع إلى مهارته التجارية والاجتماعية، وقُدرته على إقامة العلاقات المتينة والمحافظة عليها. كذلك عكَسَت الحياة العائلية في بيته — بسبل مُختلفة — مكانته الاجتماعية خارج البيت. ودعمت رئاسته للعائلة، والبيت الذي كان ربًّا له، المكانة الاجتماعية التي احتلَّها كواحد من التجار البارِزين.

ورغم أن دراسة ترجمة أبو طاقية مُمتعة في حد ذاتها، إلا أنها تُعدُّ — في نفس الوقت — دراسة للفئة التي انتمى إليها، فمن المُمكن أن نصلَ من خلال دراستنا لتجربة واحد من التجار إلى استنتاجات تتعلَّق بأمور أبعد مدى، تتَّصل بدور ووَضعِ التجار في التغيُّرات التي جرت، والسُّبُل التي اتبعوها لجعل نشاطهم يَتوافَق مع الأحوال الجديدة. فكثير مما فعله أبو طاقية كان يُماثل ما فعله التجار البارِزين من أبناء جيله. وتُسجل المصادر نشاط أولئك التجار من أمثال عائلات الرويعي والشجاعي والعاصي وابن يغمور، الذين اشتغلوا مثله بتجارة البحر الأحمر، فتُسجِّل صفقاتهم، وشركاتهم، وقُروضهم، واستثماراتهم، وغير

ذلك من ألوان النشاط التي قدمت لنا مادة تصلح للمقارنة، بمُختلف مظاهر حياة أبو طاقية وتجارته. ومن خلال ترجمة حياة أبو طاقية نستطيع أن ندرس قطاعًا هامًّا من تجار القاهرة خلال تلك الحقبة. كما يُمكننا أن نُحلِّل سلوكه الفَردي في ضوء ما كان يفعله التجار من أبناء جيله، لنرى المَواقع التي كان فيها ذلك السلوك نمطيًّا.

وبذلك نَستطيع من دراستنا لشخصية مُعيَّنة أن نضع أيدينا على سلوكيات نخبة التجار خلال حقبة الازدهار. وقد عاصر أبو طاقية ثورات الجند التي شهدَتها مصر وغيرها من ولايات الدولة العثمانية عند نهاية القرن السادس عشر. كما عاصَر التغيُّر في علاقات السلطة نتيجة عملية اللامركزية التي أثَّرت على مركز السلطة في إستانبول لصالح الولايات. كذلك شاهد وقوع عملية مُماثلة في مصر عندما انتقلت السلطة من الباشا — مُمثِّل السلطان العثماني — إلى النخبة العسكرية المحلية، وتُقدم الدراسة تحليلًا لهذه التحوُّلات كما رآها التجار، فتتيح بذلك زاوية جديدة نقرأ من خلالها تاريخ الحقبة، وتُحدد — أيضًا — دور التجار في حدوث تلك التحولات؛ إذ استطاعوا بأموالهم أن يَلعبوا دورًا له مغزاه في تغيير توازن القوى بين المركز والأطراف. ولم يكونوا مجرَّد مُتفرِّجين على ما كان يدور من حولهم، بل كان دورهم فعالًا في الترتيبات التي تمَّت في تلك الحقبة. لقد لعب التجار دورًا في الأحداث الرئيسية التي شهدتها تلك الحقبة، ولكن ذلك الدور ظل غامضًا، لم تكشف عنه إلا بعض المصادر المحدودة، فعند وقوع تحوُّلات تاريخية رئيسية، تترتب عليها تأثيرات على مختلف مظاهر الحياة على الكثير من الشرائح الاجتماعية. ونكتفي غالبًا بدراسة الشرائح العليا الأكثر وضوحًا؛ لأنَّ المصادر تزودنا بالمعلومات الكافية عنهم. وقد كشف المؤرخون عن تأثير تلك التغيُّرات التي حدثت في هيكل السلطة عند نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، على السلطان والباشا الذي يتولى حكم مصر، والنخب العسكرية المحلية. ولم تُحاول أيٌّ من الدراسات المتعلِّقة بمصر في العصر العثماني خلال تلك الحقبة أن تضع في اعتبارها أنشطة التجار في إطار تلك التغيُّرات.[١]

ويرجع اختيار أبو طاقية دون معاصريه من زملائه التجار موضوعًا للدراسة، إلى أسبابٍ عملية بالدرجة الأولى؛ فقد تردَّد على المحكمة أكثر من غيره من زملائه، ولما كانت

[١] Stanford Shaw, “The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt,” 1517–1798, Princeton, 1962; Michael Winter, Egyptian Society under Ottoman Rule, 1517–1798, London, 1992.

سجلات المحكمة الشرعية هي المصدر الرئيسي لهذه الدراسة، فإنَّ المادة الخاصة بأبو طاقية — في تلك السجلات — تتَّسم بالوفرة، مقارنة بتلك التي تتعلَّق بمُعاصريه من التجار أمثال أحمد الرويعي، ونور الدين السجاعي، وعثمان ومحمد بن يغمور، وعبد القوي وعبد الرءوف العاصي، الذين عرفهم واتصل بهم ومارس نفس الأنشطة التي مارسوها.

وهناك سبب آخر لاختيار أبو طاقية بالذات يرجع إلى أنَّ الحُجج التي سجلها بالمحكمة الشرعية تُغطي الكثير من الموضوعات وتُوضح مظاهر معاملاته وشركاته ودعاواه القضائية، كما نتعرف من خلالها على زوجاته وعائلته؛ ومن ثم يمكن اعتبار حياة أبو طاقية نموذجًا نمطيًّا لحياة التاجر في عصره، التاجر المُشتغل بالتجارة الدولية وتجارة البحر الحمر التي غلبت على نشاطه. كما تُعدُّ دراسة حياة أبو طاقية — من ناحية أخرى — دراسة لإنسان له شخصيته المُتفرِّدة ومشاعره الخاصة، ومن ثم تُعدُّ حياته ذات طراز فريد.

ولما كانت سجلات المحكمة الشرعية تحتوي على مادة تتعلَّق برفاقه ووسطه الاجتماعي تصلح للمقارنة، فإنَّنا نستطيع أن نميز بين ما كان نمطيًّا وما كان مُتفردًا من أسلوب الحياة.

وتَتناول هذه الدراسة «إسماعيل أبو طاقية» والكثير من زملائه من آل الرويعي، وآل الشجاعي، وآل الذهبي، وآل يغمور، وآل العاصي، وآل البرديني، وغيرهم، الذين احتلوا قمة العمل التجاري بالقاهرة، واشتغلوا بالتجارة الدولية، وخاصة تجارة البحر الأحمر التي جلبَت لهم الربح الوفير. وكان نشاطهم واسع المدى جغرافيًّا، وكبيرًا من حيث الحجم. ورغم أنهم كانوا فئة محدودة من تجار القاهرة في تلك الحقبة، كانت أعمالهم مثل الاتجاهات السائدة خلال الفترة تمثيلًا صادقًا. كما أن وضع أولئك التجار وحجم الأموال التي استثمروها ينمُّ عن اتجاه معين؛ فقد قام أبو طاقية عدة مرات بتدبيرِ مَبالغ تَقرُب من المليون نصف لمشروع تجاري مُعيَّن، بينما كان باستطاعة الشجاعي أن يُدبر في نطاق عائلته مبلغًا يقرب من المليونَي نصف؛ فالمبالغ التي تعاملوا فيها كانت طائلة، ويُمكن أن تُعدَّ نسقًا اتبعه غيرهم على نطاق أصغر. كذلك كانت أنشطتهم التجارية والسِّلَع التي تعامَلُوا فيها كالتوابل، والبُن، والمنسوجات، وخاصة السكر، تُمثِّل السلع الرئيسية التي يزيد الطلب عليها في إستانبول وغيرها من ولايات الدولة العثمانية، وأسواق أوروبا. وبذلك كانت أنشطتهم تصبُّ في المَجرى الرئيسي للتجارة في تلك الفترة.

وعلى الصعيد المنهجي، تُعدُّ الترجمة دراسة محورية للتاريخ من الداخل إلى الخارج، لما تُبرزه من مظاهر حياة الشخصية، وما تُواجهه من أمور حياتها اليومية، فهي تمثل

شكلًا من أشكال الكتابة التاريخية، تقوم على مادة مُستقاة من المعاملات اليومية الشائعة، على عكس المادة التي نجدُها في الحوليات التاريخية وغيرها من المصادر التاريخية التي تهتمُّ برصد الحوادث الاستثنائية والأحداث ذات الأهمية الكبرى، فتَسمح لنا الترجمة بقراءة تاريخ الحقبة من خلال الناس، لا الدولة، وممارسات الحياة اليومية، وليس من خلال قرارات الدولة وسياساتها. وقد صيغت المفاهيم من خلال الدراسة المِجهَرية، لا العكس، على نحو ما يحدث في أغلب الأحوال عندما يقوم الباحث بمُحاولة تطبيق نموذجٍ تطوَّر في زمن مختلف، وفي سياق ثقافي آخر، لتفسير التاريخ من زاوية ما يَتناسب وما يتعارَض مع ذلك النموذج، فغالبًا ما تعتمد الدراسات التاريخية على النماذج وإيضاحها، ولم تلقَ اهتمامًا دائمًا إلى القرائن الوثائقية المتوفِّرة عن معظم ولايات الدولة العثمانية، وعن معظم الحقب التاريخية، كما تُبيِّن الترجمة صورة مختلفة لنفس الواقع؛ ومن ثم تُساعدنا على قراءة التاريخ من القاعدة وليس من القمة.

كذلك نرى من خلال الترجمة تداخُل الحياة الشخصية في العمليات الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك تَمزج بين مُستويَين من الواقع؛ أولهما دراسة على المستوى المِجهري للمعاملات اليومية لذلك التاجر، والناس الذين تعامَلَ معهم، والبضائع التي اشتراها أو باعها، والوكلاء والشركاء الذين ساعَدُوه في بناء شبكته التجارية. وتُوضِّح كيف شاهد وشارك وتأثَّر وأثَّر في التحوُّلات التي حدَثَت في التجارة والمُجتمَع والمدينة، وفي محيط عائلته. أما المستوى الثاني فيتناول الاعتبارات العامة التي أثَّرت على الاقتصاد والمجتمع خلال الحقبة الممتدة من نهاية القرن السادس عشر إلى بدايات القرن السابع عشر. وبذلك نستخدم ترجمة حياة التاجر لنكتب — في واقع الأمر — تاريخ الحقبة الزمنية التي عاشها.

وقد عشنا مع أبو طاقية بتجربته الشخصية، وبعض التيارات والاتجاهات الهامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها مصر على مرِّ العقود الأربعة الحاسمة التي أتاحَت لنا سجلات المحكمة الشرعية فرصة تتبُّع «إسماعيل أبو طاقية» خلالها، منذ أن كان شابًّا غض الإهاب، حتى صعد نجمه فأصبح شاهبندر التجار، إلى أن مات محبطًا إلى حدٍّ ما.

(٣) سجلات المحكمة الشرعية مصدر للتاريخ الاقتصادي الاجتماعي والتراجم

تُعدُّ الحقبة التي تُغطيها هذه الدراسة مِن أكثر فترات تاريخ مصر في العصر العثماني غموضًا، ويَرجع أحد أسباب ذلك إلى المصادر؛ حيث لا يَتوافَر عنها إلا القليل من الحوليات

التاريخية أو الكتابات التاريخية. وغالبًا ما يَستند القليل مما كتبه المُؤرِّخون على مصادر أوروبية أو مصادر تتَّصل بولايات عثمانية أخرى، طبَّقت مادَّتها على مصر.

ولا تتوفَّر — غالبًا — المادة التاريخية لكتابة تراجم لفترة ما قبل الحداثة. فليس لدينا في تاريخ الشرق الأوسط يوميات أو مُراسلات خاصة، وهي التي تُشكِّل أساس كتابة الكثير من التراجم. وليس لدينا بالنِّسبة لبعض الحقب الزمنية إلا الحوليات التي تُعدُّ حوليات الجبرتي من أهمها؛ فقد أورَد الجبرتي عند ذكر الوفيات معلومات هامة عن شخصيات معينة، ولكنها ليست كافية لتصوير حياة أيٍّ من الشخصيات التي ورَد ذكرها. وتتجه تلك الحوليات إلى التركيز على الأحداث السياسية وأعمال الحكام، والصراع على السلطة المتَّسم بالعنف، الذي دار داخل المدينة، وعندما يرد ذكر الأحداث السياسية الرئيسية، من النادر أن تذكر الأحداث الأقل أهمية المتصلة بالعائلة. كما أنَّ وفيات الجبرتي تتناول فئات اجتماعية بعينها كالأمراء والعلماء، وتتجاهَل غيرهم، وجاء ذكر بعض التجار أحيانًا، مثل قاسم الشرايبي ومحمود محرَّم، أما الناس العاديُّون فلا ذكر لهم على الإطلاق.

كذلك تركز وفيات التجار على الأحداث البارزة الغريبة في حياتهم والتي تُثير انتباه الناس، وتجعلهم يتذكَّرونها. ولا تكاد الحوليات تهتمُّ بالحياة اليومية، أو المعاملات العادية للتجار أو مظاهر الحياة التي لا تَلفِت الأنظار لأنها تخص عامة الناس. وبذلك يحدث الخلط بين ما جرت العادة عليه وما يُعدُّ استثناء، وبين ما كان عاديًّا، وما يُعد غريبًا. وبعبارة أخرى، تهتمُّ الحوليات ببُعد مُعيَّن في حياة الناس، وغالبًا ما تُغفل ما عداه. وتقودنا كتابة التاريخ استنادًا إلى الحوليات إلى الخروج بافتراضات تختلف تمامًا عن النتائج التي نتوصَّل إليها من خلال استخدام المادة الوثائقية.

غير أنَّ تراجم الجبرتي — مع ما شابَها من قصور — لا غِنى عنها كمصدر للمعلومات عن التاريخ الاجتماعي للقرن الثامن عشر، وليس لدينا نظير لها عن الفترات السابقة على ذلك التاريخ، فيما عدا تراجم الأولياء التي كتَبها بعض المُتصوِّفة كالشعراني. ولا تُقدم لنا الحوليات الخاصة بالقرنَين السادس عشر والسابع عشر إلا معلومات ضئيلة عن الأفراد، وعادة ما تكون عن علاقتهم بالأحداث الهامة. وبصفة عامة، ليس لدينا أي كتابات عن تاريخ مصر الاجتماعي في القرن السابع عشر عامة، والعقود الأولى منه خاصة. والكثير مما كتَب عن تلك الحقبة يَسحب عليها ما هو معروف عن القرن الثامن عشر، أو عن السنوات الأولى من الفتح العثماني أواخر عصر سلاطين المماليك.

ولا يَظهر اسم «إسماعيل أبو طاقية الحمصي» في أيٍّ من التواريخ أو الحوليات المُعاصرة. رغم كونه من أساطين التجار، ومن ذوي الشُّهرة في زمانه. وكان علينا أن نبحث

عن المادة اللازمة لدراسة حياة أبو طاقية ونشاطه المهني، ومكانته في المجتمع، في مصدر آخر غير الحوليات.

وتُعدُّ سجلات المحكمة الشرعية — بلا منازع — مصدرًا ثمينًا لدراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، لاحتوائها على مادة تتَّصل بالحياة في المدينة، بمُختلف مَظاهرها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والتجارية. وقد نُشرت عدة دراسات — في السنوات الأخيرة — بيَّنت كيف يُمكن استخدام تلك الوثائق. ومِن الموضوعات التي عالجها بعض المؤرِّخين من خلال دراستهم لسجلات المحاكم الشرعية: الحياة الاجتماعية، والعلاقات بين التجار والنخبة العسكرية في القاهرة بالقَرن الثامن عشر، والعلاقات بين الطوائف الدينية في القدس في القرن السادس عشر، ووضْع المرأة في منطقة بورصة في القرن السابع عشر.[٢] وتُعدُّ هذه الدراسة الأولى مِن نوعها التي تَستخدم سجلات المحاكم الشرعية مصدرًا لترجمة حياة إحدى الشخصيات.

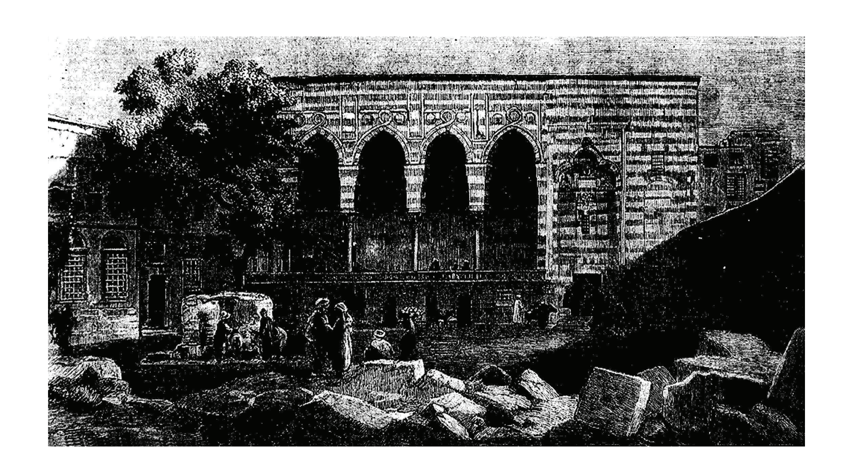
وسجلات المحاكم الشرعية بالقاهرة التي استندت إليها هذه الدراسة تُقدم صورة حية للحياة اليومية، والمشاكل التي كان يُواجهها الناس يوميًّا مع شركائهم وعائلاتهم وجيرانهم، والبدائل التي طُرحت لحل تلك المشاكل. فهذه المادة الوثائقية عن عامة الناس؛ الحرفيِّين، والعمال، والتجار. وعندما نَتناول أناسًا من أمثال «إسماعيل أبو طاقية» — الذي لم يكن شخصًا عاديًّا — فإنَّ ذلك يتم من خلال المسائل الروتينية التي كان يقوم بها يوميًّا، ولا تتَّصل بأحداث مُعيَّنة كان طرفًا فيها، خلَّدت اسمه في التاريخ. ويَكشف ذلك عن مُستوى آخر للواقع القائم، فنُدرك كيف كانت المؤسسات المختلفة تَعمل، وكيف كانت علاقتها بعامة الناس، بغض النظر عن العنف السياسي الذي كان يَحدث عندئذٍ.

وهناك عدة عوامل شجعت الناس على استخدام المحاكم استخدامًا كثيفًا؛ فقد كانت العدالة بسيطة وسريعة، وكانت مُتاحة لعامة الناس بصورة مُباشرة. ولم يكن المدَّعي بحاجة إلى محامٍ يتوسَّط بينه وبين القاضي، ولم يحتجَّ الناس أن ينتظروا شهورًا حتى يتم الفصل في دعاويهم؛ إذ كان التقاضي عمليًّا جدًّا، فأقيمت عدة قاعات للمحاكم في مختلف

---

[٢] Andre Raymond, “Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe Siecle,” Damascus, 1974; Haim Gerber, Social and Economic Position of Women in an Ottoman City, Bursa 1600–1700,” IJMES 12, 1980, pp. 231–244; Amnon Cohen, “Le rouge et le noir, Jerusalem style,” Revue du Monde Musulman et de la Mediteranee, 55–56, 1990, pp. 140–149.

أحياء المدينة، وُزِّعت جغرافيًّا بشكل جعلها في مُتناول الناس من سكان المدينة، وكان بكلِّ محكمة قضاة يُمثلون المذاهب الأربعة (الحنفي، والشافعي، والمالكي، والحنبلي)، وكان مِن حقِّ المدَّعي أن يختار القاضي الذي ينظر دعواه. وقد يتَّجه الشخص الواحد إلى القاضي الحنبلي عندما يشتري أو يستأجر بيتًا، وللقاضي الحنفي عندما يَعقد زواجًا، فلم يكن هناك إلزام على الناس بالتعامل مع مذهَب مُعين. ولعله من الأهمية بمكان أن نعلم أن القضاة استخدموا في أحكامهم ما جرى العرف عليه بين الناس. ولذلك احتشدت قاعات المحاكم بالناس على نحو ما نراه في تلك السجلات. وكانت الإدارة العثمانية مسئولة جزئيًّا عن توفير المحاكم وضمان حسن أدائها. وبمُجرَّد وقوع بلد من البلاد في يد العثمانيِّين، كانت إدارتها تُترك للمؤسسات الإدارية لا العسكرية. وكان من مهامِّ المحاكم أن تعلن المراسيم والأوامر السلطانية للناس، وأن تُراقب تطبيقها، إضافة إلى اضطلاعها بمهمة تطبيق الشريعة؛ فقد كانت الأوامر الصادرة من السلطان في إستانبول تُسجَّل من حين لآخر بسجلات المحكمة بالقاهرة، حتى يمكن الرجوع إليها عند الحاجة. كما أن المنازعات الخاصة بالرسوم الجمركية أو فرض الضرائب كانت تنظر بواسطة القاضي. وجعل هذا الاحترام لوظيفة المحكمة منها ركنًا هامًّا من أركان النظام الإداري.



محكمة الباب العالي، وسكن قاضي القضاة.

وتعتمد ترجمة حياة (إسماعيل أبو طاقية) اعتمادًا تامًّا على سجلات المحاكم الشرعية، وعلى المئات من الدعاوى التي وقف فيها أمام المحكمة مُدعيًا أو شريكًا أو شاهدًا، وفضَّل أبو طاقية واحدة من المحاكم الخمسة عشر التي أُقيمت بمُختلف أنحاء القاهرة، هي محكمة الباب العالي، التي كانت المحكمة الكُبرى للعاصمة، وتقع بوسط المدينة[٣] على بُعد بضع مئات من الأمتار من محلِّ إقامته، وعلى مَقربة من المنطقة التجارية التي مارس فيها نشاطه، ولكنَّ المحكمة الكبرى كانت أرفع المحاكم قدرًا؛ لأن رئاستها كانت لقاضي القضاة الذي تُعينه إستانبول. وإن كان أبو طاقية قد استخدم المحاكم الأخرى أحيانًا، مثل محكمة الصالحية النجمية، ومحكمة القسمة العسكرية، ولكن ذلك كان في أضيق الحدود.

ويُمكن تجميع تفاصيل حياة أبو طاقية من بين مئات الدعاوى التي كان طرفًا فيها، وخاصة ما جاء منها بسجلات محكمة الباب العالي على مدى نحو الأربعة عقود من الزمان.

وتُلقي تلك الدعاوى الضوء على عدد من مظاهر الحياة في تلك الحقبة، فتتكوَّن لدينا صورة واضحة عن كيفية إدارة دفة العمل التجاري، وهو أمر بالغ الأهمية نظرًا لما يُردده بعض المؤرخين من أن تجار الشرق الأوسط لم يتركوا وراءهم أي أوراق تجارية. فالوثائق التي تتضمَّنها سجلات المحاكم تفصيلية ومتنوعة، وتُمدُّنا بمُختلف أنواع المعاملات والصفقات مثل البيع بالأجل، والقروض، والمشاركة (الشركات)، والسبل المتنوِّعة لإنجازها، إما وفقًا لما تميَّز به التاجر صاحب الصفقة من جاه ومال، أو حسب المذهب الذي ارتضى الطرفان الارتكان إليه. ونستطيع من خلال تلك الوثائق أن نجمع الأنساق التجارية وأساليب التجارة في تلك الحقبة، وعملية تطويع تلك الأدوات للأوضاع المُتغيرة، وهو أمر له أهمية في تلك الحقبة الحافلة بالتحوُّلات الحاسمة. وبذلك تُقدم سجلات المحاكم للمُؤرِّخ مادة ثمينة عن الطريقة التي مورست بها التجارة تَتناقض مع دراسات كتلك التي كتبها يودوفتش Udovitch الذي ركَّز على ما جاء بكتب الفقه حول الأشكال المختلفة للمعاملات التجارية.[٤]

وهكذا تساعد هذه المادة الوثائقية المؤرِّخ على كتابة تاريخ البلاد باستخدام المصادر المحلية. فقد كتب الكثير عن التاريخ التجاري للشرق الأوسط استنادًا إلى المصادر الأوروبية مثل: تقارير القناصل، ومُراسلات الشركات، وكتابات الرحالة التي تفتقر جميعًا إلى الدقة،

---

[٣] تُعرف آثار هذه المحكمة اليوم باسم «بيت القاضي».

[٤] A. Udovitch, “Partnership and Profit in Medieval Islam,” Princeton, 1970; Gerber, “The Muslim Law of Partnership in Ottoman Court Records”, Studia Islamica, vol. 53, 1981.

فتبالغ في تأكيد أهمية العلاقات التجارية مع أوروبا في تلك الحقبة.[٥] كذلك تُساعد سجلات المحاكم — بما حوَتْه من التفاصيل الغنية عن التجارة — المؤرخين على معالجة الموضوع معالجة محورية من الداخل وليس من الخارج. وتقدم هذه المجموعة الوثائقية مادةً تتعلَّق بالطريقة التي صوَّرت بها الهياكل والمؤسسات؛ إذ تبدو المحاكم كمُؤسسة تُمارس علاقة حركية مع الناس الذين تعاملوا معها أو اتصلوا بها، وليست مجرَّد إطار للمبادئ والأيديولوجيات، أو نظامًا مثاليًّا لا علاقة له بواقع الحياة في المُجتمع. فنرى من خلالها كيف كانت العدالة تمارس يوميًّا. ولا تُقلل حقيقة أن نظام المحاكم تضمن إطارًا مثاليًّا للعدالة، من تأثيرها على الحياة اليومية للناس، وعلى الأنشطة التي يقومون بها، أو على الطريقة التي وجد بها الناس في المحاكم ما يُحقِّق أغراضهم.[٦]

وتُعيننا سجلات المحاكم — أيضًا — على فهم أحد مَظاهر مجتمع ما قبل الحداثة، ونعني بذلك الحياة الخاصة، والشخصية، والعائلية. ومُعظم ما كتب عن هذا الموضوع استند إلى كتب الفقه والحديث. وتُعالج كتب الفقه ما اتصل بالأحوال الشخصية من فتاوى وأحكام. ولكن من الناحية التطبيقية، تُعدُّ سجلات المحاكم مصدرًا لا غنى عنه لدراسة التاريخ العائلي، من خلال متابعة المنازعات التي يَنظرها القاضي، والحلول التي قُدمت لحل المنازعات العائلية. وتتناول السجلات بعض الظواهر الأخرى المتَّصلة بالحياة الشخصية والخاصة التي لم يتعرَّض لها المؤرخون من قبل، وخاصة وضع القُصَّر والأطفال في العائلة، والعلاقات بين الإخوة والأخوات، وموقع الصداقة في حياة الناس، وغير ذلك من أمور. وتحتلُّ هذه المادة أهمية خاصة نظرًا لجهلنا التام بتلك الأمور المتعلِّقة بمظاهر الحياة. ورغم الأهمية الحيوية للتركيز على وضع المرأة في العائلة، فقد أضفى ذلك ظلالًا على العلاقات العائلية الأخرى بين أفراد العائلة التي لا تقلُّ عنها أهمية. ولذلك تُعد الإشارات التي نجدها في سجلات المحاكم حول هذه المسائل بالغة الأهمية لما تُلقيه من ضوء على عالم لا زال محاطًا بالغموض.

[٥] تتَّجه الأعمال التي اعتمدت على مصادر أوروبية إلى المبالغة في تأكيد أهمية التجارة بين الشرق وأوروبا وإغفال التجارة بين المنطقة وغيرها من المناطق الأخرى، ومن تلك الأعمال:

W. Heyd's, "Histoire du Commerce du Levant," Leipzig 1886 and E. Ashtor, Levant Trade in the Later Middle Ages, Princeton, 1983.

[٦] H. Islamoglu and C. Keyder, "Agenda for Ottoman History," Review, 1/1, Summer 1977, pp. 33–15.

وعلى ضوء سجلات المحكمة، نستطيع أن نرى دور المحكمة في حياة العائلة، فقد تناوَلَت ما اتصل بالأحوال الشخصية، كما كانت تَلعب دور الوسيط في المنازعات العائلية. وكان جميع أفراد العائلة يَستطيعون اللجوء إليها لدفع الضرر أو الأذى عنهم، بما في ذلك الزوجات والأبناء. فعلى سبيل المثال، عندما وصَل أبناء أبو طاقية إلى مرحلة البلوغ لجئوا إلى المحكمة طالبين إنهاء الوصاية عليهم، مُتَّهمين الوصيَّ بالسعي لإطالة مدة الوصاية دون مُبرِّر، كما لجأت أم الهنا بنت أبو طاقية إلى المحكمة عندما أخلَّ زوجها بشروط عقد الزواج. والواقع أن الناس اختاروا اللجوء إلى القاضي لحل المنازعات العائلية التي كان من الممكن حلها وديًّا في نطاق العائلة. ولذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار عند تناولنا لمفهوم الهيكل الأبوي للعائلة فيما قبل الحداثة، وجود تلك المحاكم، والطريقة التي اتبعها أفراد العائلة في اللجوء إليها.[٧]

وتُبين لنا الدعاوى الخاصة بإسماعيل أبو طاقية وعائلته بسجلات المحاكم السياق الذي تمَّ فيه زواجه من أربع نساء، وعلاقته مع أخيه ياسين أبو طاقية التي مرَّت بعدة مراحل مختلفة، ومع أخته ليلى التي خاصمته في وقت من الأوقات، ومع صديقه وزميله عبد القادر الدميري الذي ارتبط به بعلاقة حميمة دامت نحو الأربعين عامًا.[٨] والعلاقة بين أبو طاقية والدميري ذات أهمية خاصة؛ لأنها تُبيِّن لنا أن الخط الفاصل بين الصداقة والقَرابة العائلية لم يكن واضحًا على نحو ما يظن، وأنَّ هذا النوع من العلاقة كان يدخل في مجال الحياة الخاصة التي تتَّصل بالعائلة وحدها. وبذلك يَقتصر تحليلنا للأوضاع التي سادَت على ما يُمكن رصده بالسجلات، بدلًا من تطبيق نماذج قد تُناسب أو تخالف الأوضاع التي قامت فعلًا. ويَفتح ذلك الباب لمفاهيم جديدة للكيفية التي نظَّمت بها تلك العلاقة، والأدوار التي لعبها أفراد العائلة في تنظيمها، وخاصة الأفراد الذين لا تقع عليهم أنظار الغير. ومن هذا المنطق يُمكن أن نتعرَّف على عائلة أبو طاقية من خلال مجموعة من العلاقات، بدلًا من رسم صورة العائلة من خلال الهيكل الأبوي المُسطح الذي غالبًا ما ارتضى به المؤرخون، فهذا التناول لا يكشف لنا عن الأبعاد الأخرى داخل هيكل العائلة فحسب، بل يُبيِّن لنا أنها كانت ذات علاقات متشابكة.

---

[٧] دور المحاكم كمؤسَّسات مدنية تمَّت معالجته في الدراسة التالية:

Nelly Hanna, “The Administration of Courts in Ottoman Cairo,” in N. Hanna, ed. The State and its Servants, AUC Press, Cairo 1995.

[٨] الباب العالي ١٢٦، ٣٢٤، بتاريخ ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م، ص٩٩.

وسجلات المحاكم — أيضًا — مصدر مفيد جدًّا لتحليل وفهم فئات اجتماعية معينة، سواء كانت حِرفية كالتجار، أمْ عرقية كالشوام والأتراك. ولما كانت عائلة أبو طاقية قد جاءت من حمص واحتفظت بعلاقات وثيقة مع الشوام المقيمين بالقاهرة، نستطيع أن نضع أيدينا على مَظاهر سلوك الشوام بالقاهرة، ونرى موقع أبو طاقية بين تلك الجالية، إذا كان هناك ما يُمكن أن نُطلق عليه هذا المُصطلح. فقد كان من السهل على عائلة تجارية من إحدى المدن الشامية أن تَنتقِل إلى القاهرة، دون أن يترتَّب على ذلك تهميش اجتماعي عند وصولها إلى القاهرة، وبذلك اندمج آل أبو طاقية في جماعة التجار بسهولة دون أن تشوب أوضاعهم الاجتماعية أي شائبة، ويَصدُق ذلك على العديد من عائلات التجار الشوام التي نزحت إلى القاهرة في غضون تلك الحقبة ذاتها. وتكشف السجلات عن النسق الذي اتَّبعته تلك العائلات عند اختيار شركائهم في التجارة، وأصهارهم وجيرانهم، مما ينم عن درجة اندماجهم في المجتمع القاهري، ويتجلَّى ذلك عند مقارنة ذلك النسق من جيل إلى آخر.

كذلك تُتيح لنا سجلات المحاكم أن نُلقي نظرة ثاقبة على تاريخ العمران الحضري، فنتعرف على التطور العمراني للقاهرة، والعوامل الكامنة وراءه؛ إذ تكشف لنا المادة المتعلقة بأبو طاقية والتجار من أبناء جيله عن الشَّكل والاتجاه الذي اتخذه التطور العمراني للمدينة والدور الذي لعبه التجار في تحقيق هذا التطور. وبذلك كان التجار يلعبون — في تلك الحقبة — الدور الذي كان قاصرًا على الحكام من قبل، كالسلاطين والأمراء. وقد أتاح ذلك الدور للتجار الظهور بمَظهر الوجاهة أكثر من بعض التجار في عصور سابقة، بفضل المباني العامة التي شيدوها والأحياء الجديدة التي تمت تنميتها على أيديهم.

وهكذا، رغم أن الفصل في المنازعات القانونية كان من بين المهام الرئيسية للمحاكم، تتضمَّن سجلاتها ما يفوق المنازعات بين الأفراد وبعضهم البعض؛ إذ لجأ الناس إلى المحاكم لأمور تتجاوز نطاق المنازعات، ونتج عن ذلك أن أصبحت السجلات مرايا تعكس الحياة اليومية للناس، على نحو ما عكست وثائق الجنيزة حياة الناس قبل ذلك ببضعة قرون، ويَصدق هذا على حاضرة كبيرة كالقاهرة، ولكنه قد لا ينسحب بالضرورة على غيرها من المدن الصغرى أو مدن الأقاليم، حيث لعبت بعض المؤسسات الأقل رسمية دورها في حياة الناس. ومع وفرة المادة الهامة التي تقدمها سجلات المحاكم للمُؤرِّخين، فإنها لا تخلو من العيوب في بعض جوانبها. لأن تلك السجلات لا تكشف لنا عن رؤية المجتمع لأبو طاقية أو

عن صورته عند معاصريه. فالانطباع الذي قد نجدُه عن شخص له مثل مكانته بالحوليات مثل حوليات الجبرتي أو الدمرداشي، يغيب تمامًا هنا، وبذلك نفتقد ما اتصل بمظهر الشخصية العامة عندما نتعامل مع سجلات المحاكم، فلا نعرف ما قاله مُعاصروه عنه، أو الفكرة التي كوَّنوها عنه، وما إذا كانت تصرُّفاته قد حظيت بالقبول والتقدير على الصعيد الاجتماعي، أم إنها كانت موضع الاستهجان، كما لا نعرف رأي الناس في صِلاته بالحكام.

وإلى جانب ذلك، يظلُّ أحد مظاهر الحياة غامضًا بالنسبة لنا عند تعاملنا مع سجلات المحاكم، ونعني به الحياة الروحية والدينية. فلا نستطيع أن نتبيَّن المواقف الدينية لأبي طاقية — مع ما لها مِن أهمية — لأسباب واضحة. ففيما عدا بعض الإشارات التي ورَدَت بالسجلات عن إعادة بنائه لمسجد بالأزبكية، وإلى المسجد الذي بناه بالوكالة التي شيدها، ليس لدينا معلومات عن حياته الدينية. ويبدو أنه كانت له علاقات مع الحركة الصوفية المتنامية عندئذٍ، وخاصة طريقة السادات الوفائية التي جعلها من بين المُنتفعين بوقفه. ويبدو أن عائلته حافظت على تلك العلاقات؛ لأنَّ حفيدته كريمة بنت زكريا أبو طاقية تزوَّجت من شيخ سجادة الطريقة الوفائية، ولكن مصادرنا تلتزم الصمت فيما يتصل بطبيعة تلك العلاقات. مما يجعل ترجمة أبو طاقية تفتقر إلى مثل تلك المعلومات.

(٤) فصول الدراسة

يُعالج كل فصل من فصول الدراسة ظاهرةً مُعيَّنة من حياة إسماعيل أبو طاقية؛ كنشاطه التجاري، وعلاقته بالحكام، وصعود نجم عائلته في مجتمع القاهرة. ويُغطي كل فصل من الفصول — في نفس الوقت — مرحلة من مراحل حياته، كتاجر شاب في العشرينيات من عمره يتعلم أسرار حرفة التجارة، وكتاجر ناجح في الثلاثينيات والأربعينيات من عمره يُعيد ترتيب أنساق تجارته، واستفادته في الأربعينيات من عمره بالمنافع الاجتماعية التي يحظى بها كبار التجار، كما نرى في العقد الأخير من عمره انعكاس مشروعاته التجارية الناجحة على بيته وهيكل عائلته، وذلك باستثناء الفصل الثاني الذي تَناول حياته تناولًا زمنيًّا.

ويقدم الفصل الأول إطارًا إدراكيًّا يُعاوننا على وضع نصف القرن الذي عاش خلاله إسماعيل أبو طاقية، في سياق منظور أوسع لتاريخ الشرق الأوسط، وتاريخ القرن السابع عشر عامة.

ويُبرِز الفصل الثاني — الذي يتناول حياته زمنيًّا — بعض الروابط والعلاقات التي قامت بين المُترجَم له وعائلته، وشركائه، والشوام بالقاهرة، وطائفة التجار، سواء ما كان منها رسميًّا أو خاصًّا.

ويُولي الفصل الثالث اهتمامًا خاصًّا للهياكل والمؤسسات التجارية التي نُظمت ومُوِّلت من خلالها المشروعات التجارية التي أقامها أبو طاقية، والتي كان عليه أن يَعتادها عند بداية حياته العملية نحو الثمانينيات من القرن السادس عشر.

ويُناقش الفصل الرابع التغيرات الأساسية التي غيرت من الأحوال الاقتصادية للتجار، وأدَّت إلى تحرُّرهم من سيطرة الإدارة، وزيادة حجم تجارة البحر الأحمر، كما يرصد ارتباط أبو طاقية بإنتاج السكر، ويُمثِّل ذلك مرحلة من مراحل حياته العملية، تلَت نجاحه في تجميع مبالغ طائلة من التجارة، استثمرها في الزراعة والإنتاج منذ أواخر التسعينيات من القرن السادس عشر.

ويُعالج الفصل الخامس النتائج الاجتماعية لتلك التغيُّرات؛ حيث أصبح التجار موضع الاعتبار، لا مجرَّد وكلاء للدولة أو الحكام، يَتبادلون المصالح أحيانًا، والمنازعات أحيانًا أخرى، مع رجال السلطة. وأدَّى ارتباط أبو طاقية بالزراعة إلى دخوله في علاقات مع المُلتزمين من العسكر، ويُغطي الفصل العَقْد الأول من القرن السابع عشر تقريبًا.

ويعكس الفصل السادس إحدى النتائج التي ترتَّبت على علو شأن التجار، من حيث مساهمتهم في العمران الحضري لمدينة القاهرة، بما شيَّدوه من عمائر، وما أقاموه من أحياء حملت أسماءهم، فقد لعب تجار تلك الحقبة الدور الذي كان يَلعبه الحكام من قبل في هذا المجال، واهتم أبو طاقية في المرحلة الأخيرة من عمره — من نهاية العقد الثاني من القرن السابع عشر — بإقامة العمائر الكبرى التي تركَت بصماته على المدينة.

ويَنقلنا الفصل السابع إلى داخل بيت آل أبو طاقية، فيناقش العائلة والحياة الخاصة من خلالها. فنرى كيف كانت تسير الحياة في بيت من بيوت كبار التجار، وتأثير التطورات الاجتماعية والاقتصادية على هيكل العائلة، والعلاقات بين أفرادها وبعضهم البعض. ويغطي الفصل السنوات الأخيرة من حياة أبو طاقية عندما بلغ ذروة حياته العملية، ويتتبَّع ما لحق بالعائلة بعد وفاته بسنوات معدودات.

ويُختَتم الفصل الثامن من الدراسة بوضع النتائج التي توصَّلت إليها في السياق العام لتاريخ مصر، ويُبرز أهميتها لفهم تاريخ المنطقة كلها خلال تلك الحقبة الحاسمة من تاريخها.

الفصل الأول

رؤية عامة للحقبة التاريخية

(١) الإطار العام

إنَّ الحقبة التاريخية التي عاشها التاجر إسماعيل أبو طاقية جديرة بالدراسة؛ لأنها من أكثر الحقب في تاريخ مصر غموضًا، ولأنَّ البحث فيها محدود جدًّا، ونتَج عما شاب معرفتنا بها من نقص، عدم وضعها في سياق واضح بالنسبة للحقب السابقة عليها والتالية لها، وترتب على ذلك عدم رؤيتنا للكيفية التي ارتبطَت بها الحقب التاريخية المختلفة بعضها البعض، والكيفية التي يَحدث بها التغير من حقبة إلى أخرى. ومن بين أهداف هذه الترجمة السير خطوة في هذا الاتجاه، فمن خلال الترجمة لحياة تاجر، تُقدم هذه الدراسة نهجًا لمعرفة الحقبة التي تقع بين أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، وتضعها في سياقٍ تاريخي أرحب.

لقد مرَّت المنطقة خلال تلك الحقبة بتحولات ملحوظة، وقدمت تفسيرات مختلفة لتلك التحولات، فحتى عهد قريب كانت الفترة التي تلَتْ وفاة السلطان سليمان تُعدُّ بداية اضمحلال الدولة العثمانية، وتمَّت دراسة تاريخ الدولة فيما بين وفاة السلطان سليمان وتفكك الدولة بعد عام ١٩١٤م في إطار فكرة الاضمحلال.[١] واتَّخذ بعض المؤرخين البارزين — مثل برنارد لويس واستانفورد شو — من الهزائم العسكرية التي حاقت بالدولة، وما فقدته من أراضٍ، معيارًا للاضمحلال. ومن عجب أن إرجاع التغيُّرات الكبرى إلى الحروب — الذي يستهجنه المؤرخون اليوم عند دراستهم للتاريخ الأوروبي — استمرَّ يُطبق في

[١] Halil Inalcik, “The Ottoman Empire, The Classical Age,” 1300–1600, New York, 1973, p. 4; p. M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent 1516–1922, Ithica, 1966, pp. 61–70.

الدراسات الخاصة بالعالم العثماني. ويَذهب المؤرِّخون الذين يستخدمون هذا الإطار إلى أنَّ الاضمحلال والركود قد توقَّفا في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، عندما تحقَّق العثمانيون من أهمية استيراد النماذج الأوروبية لتجديد الإدارة والهيئة العسكرية والمؤسَّسات التعليمية والثقافية، حتى يُواكبوا الدول الأوروبية في تقدمها.[٢]

وطُبقت آراء مشابهة على التاريخ الاقتصادي للدولة العثمانية، فذهب بعض المؤرخين الاقتصاديِّين إلى أن الشرق الأوسط ظلَّ يعاني الركود، حتى جاءت إصلاحات القرن التاسع عشر التي وُضعَت على أساس النموذج الأوروبي، أو جاءت بمبادرة أوروبية، فبعثت الحياة في المنطقة. وحتى برودل يُقلل في دراسته الهامة للبحر المتوسط في القرن السادس عشر، من أهمية القسم الشرقي من حوض البحر المتوسط، ويرى أن الحركة كانت تَقتصِر على حدوده الشمالية على الجانب الأوروبي منه.[٣] وهناك كتابات أخرى تُروِّج للرأي القائل بأنَّ القطاع الإسلامي من حوض المتوسط قد أصبح كمًّا مُهملًا بعد قيام الطرق التجارية الجديدة عبر الأطلنطي واتصالها مباشرة بطرق التجارة الآسيوية، التي كانت تمر في الماضي بالبلاد التي تقع في إطار القطاع الإسلامي من عالم البحر المتوسط، وترتب على ذلك فقد منطقة شرق البحر المتوسط لأهميتها التجارية في تلك الحقبة. وقد تمَّت صياغة تلك الآراء قبل أن يبدأ المؤرخون دراسة ما كان يحدث بالمنطقة في تلك الحقبة دراسة جادة من خلال مصادرها الوثائقية الضخمة.

وقدم أولئك المؤرِّخون أسبابًا داخلية لتفسير حالة الركود التي أصابت التجارة من بينها ضعف مركز التجار الذين عملوا في الأسواق العثمانية، فقيل إنهم خضعوا لسيطرة الدولة التي كانت تُصادر الفوائض التي تتجمَّع عندهم، وبذلك أحبطت الدولة مَساعيهم للدخول في مشروعات تجارية ذات عائد كبير، وقيل أيضًا إنَّ أمناء الجمارك الجَشِعين اقتطعوا نسبة كبيرة من أرباح التجار، مما جعل تكوين قدر كبير من رأس المال من الصعوبة بمكان. وأرجعت بعض التفسيرات كساد التجارة إلى الأدوات التجارية التي استخدمها التجار، والتي كانت جامدة لم يتمَّ تطويعها استجابة لتحديات الاقتصاد الحديث، وأن الوضع لم يتغير إلا بعد إدخال الإصلاحات في القرن التاسع عشر.

---

[٢] Bernard Lewis, “The Emergence of Modern Turkey; Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,” Cambridge, 1987.

[٣] Fernand Braudel, “The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,” 2 vols, Transl. Sian Reynolds, New York, 1972.

ويزداد الآن عدد المؤرخين الذين يرون أن تلك الآراء لا تُجدي نفعًا، والذين يُعارضون الاتجاه لتفسير تاريخ المنطقة من منطلق التغريب، باستخدام سياق زمني ومفاهيم تتعلق بالتاريخ الأوروبي، مع التركيز على أثر الغرب على المجتمع التقليدي، ومعالجة الفترة السابقة على ذلك باعتبارها فترة ركود أو اضمحلال، ذات مؤسسات وهياكل تنظيمية غير صالحة، تتَّسم بالجمود، وتستعصي على التوافق مع الأحوال الجديدة، ولا يُمكن أن تتغيَّر إلا نتيجة لمؤثر خارجي فعَّال. ويرى أولئك المؤرِّخون المعارضون لتلك الآراء ضرورة مراعاة القوى الداخلية الكامنة وراء التغيير، باعتبارها جديرة بالاهتمام على وجه الخصوص.

وفي مواجهة إطار الاضمحلال والركود، برز مؤرخون من أمثال رفعت علي أبو الحاج، الذي حاول فهم تاريخ الدولة العثمانية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر من خلال سياق أوسع مدًى يتضمَّن الاتجاهات التي بدَت في مطلع العصر الحديث في أوروبا. ففي كتابه المنشور بالإنجليزية بعنوان: تكوين الدولة الحديثة، الإمبراطورية العثمانية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، يرى أبو الحاج إسقاط الرأي القائل بتفرُّد التاريخ العثماني، وإبراز كل ما هو غريب وفريد (مثل الأقفاص التي يُوضع فيها مُنافِسو السلطان)، وأن ننظر إلى تاريخ الدولة العثمانية مقارنة وقياسًا بالتواريخ الأخرى، ويعني ذلك محاولة فهم العمليات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع مدًى التي جرَت داخل الدولة العثمانية.[٤] وبذلك يُقدم من خلال تلك المعالجة تحليلًا لتاريخ الدولة من منطلق التحول في السلطة الذي أتاح الفرصة لظهور فئات جديدة لعبَت دورًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا كبيرًا؛ وذلك بدلًا من اعتبار ضعف السلطنة في إستانبول علامة على الاضمحلال العام للدولة.

وطبَّق بعض المؤرِّخين الآخرين نظرية الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي على الدولة العثمانية. وشُرحت العملية التي تمَّ ذلك الاندماج من خلالها في عدد من الدراسات تفاوَتَت في تقديرها لدرجة وتاريخ ذلك الاندماج. ومن هؤلاء هوري إسلام أوغلو — عنان، التي تُرجع بداية تهميش الاقتصاد العثماني إلى القرن السادس عشر، عندما بدأت الدولة تفقد سيطرتها على الاقتصاد، بعدما كانت تتحكَّم في قطاعاته الرئيسية، بتحديد أسعار السلع الأساسية، وحظر تصدير السلع الأساسية التي يقلُّ المعروض منها بالسوق. ولأنَّ الدولة حددت أسعار عدد من السلع، وخاصة السلع الغذائية كالغلال، والمواد الخام التي

[٤] Abou-El-Haj, "Formation of the Modern State, the Ottoman Empire Sixteenth to Eighteenth Centuries," Albany, New York, 1991, p. 6–11.

يستخدمها الحرفيون وخاصة النساجين، فإن أسعار تلك السلع كانت أقلَّ كثيرًا منها في أوروبا، التي شهدت عندئذٍ ارتفاع أسعار عدد كبير من السلع، مما دفع تجار الدولة العثمانية إلى تصدير تلك المواد إلى أوروبا، حتى لو تمَّ ذلك عن طريق التهريب، فكان ذلك عاملًا أساسيًّا في عملية الإدماج.[٥].

وتشارك هذه الدراسة أصحاب الاتجاهات الجديدة في معالجة تاريخ الدولة العثمانية بعض آرائهم. فدراستنا هذه تَعدُّ التطورات المحلية والإقليمية والدولية — التي وقعت على مدى نصف القرن فيما بين القرنين السادس عشر والسابع عشر — تطوُّرات حيوية من حيث التيارات التجارية، وطرق التجارة، والسِّلع، والعرض والطلب. وكانت تلك التطورات على درجة من الأهمية جعلت أصداءها تتردد على الصعيد العالمي، تاركة أثرها على الأقاليم المختلفة بطرق مُتباينة. وكان أحد تلك الأقاليم التي تأثرت بها الدولة العثمانية عامة، ومصر خاصة. وتمثل التغيرات التي حدثت في أنماط التجارة والشبكات التجارية في تلك الأقاليم مظهرًا هامًّا من مظاهر التغيُّرات العالمية، ولكننا ما زلنا لا نعرف عنها إلا القليل. فنحن نعرف كيف أثرت تلك التحولات على التجار والأسواق في أوروبا، ونعرف القليل عن الطريقة التي تأثَّرت بها الأسواق والتجار في الشرق الأوسط، وكيف طوعوا شبكاتهم التجارية وأنماط عملهم لتلك التغيرات. وتركز هذه الدراسة على الطريقة التي واجه بها التجار — من أمثال أبو طاقية ومعاصريه — بعض تلك التحولات. وبذلك تكشف لنا ترجمة حياة أبو طاقية عن سبل تأثر التجار بالظروف التي وقعت في ذلك الزمان، والتي دفعتهم إلى إعادة تنظيم أعمالهم التجارية، بدلًا من النظر إلى تلك التغيُّرات التي تمَّت على الصعيدين الداخلي والخارجي كمنزلق لاضمحلال تجارة الشرق الأوسط والبحر المتوسط؛ ومن ثم تطرح هذه الدراسة فكرة تناول التاريخ الاقتصادي والتجاري لمصر من منطلق الاستجابة لتحديات الأحوال الجديدة، التي كان بعضها سلبيًّا، ولكن بعضها الآخر كان بالغ الإيجابية، مثل زيادة الطلب على سلع بعينها، كان باستطاعة تجار القاهرة توفيرها. ورغم التوسع الأوروبي على طرق التجارة التي كانت دائمًا تحت سيطرة التجار المسلمين، استطاع بعض التجار أن يجدوا مخارج تتيح لهم الاحتفاظ بشبكات تجارية مترامية

---

[٥] Resat Kasaba, The Ottoman Empire and the World Economy, New Yourk, 1988, p. 18-9; Huri Islamoglu-Inan, "Agenda for Ottoman History", in Huri Islamoglu-Inan, The Ottoman Empire and the World Economy, Cambridge, 1987, p. 47–52.

الأطراف. وحتى إذا كانت طرق التجارة عبر الأطلنطي قد حظيت بكمٍّ كبير من البضائع، فإن تجارة البحر المتوسط لم تفقد — بالضرورة — حيويتها. وهكذا برزت صورة مُركَّبة لعالم القاهرة التجاري، ولتُجارها الذين واجهوا تحديات جديدة لأرزاقهم، وإمكانات جديدة لتحقيق الأرباح الطائلة.

ولكن هذه الدراسة لا تتَّفق مع الآراء التي صيغت في إطار فكرة الاندماج من عدة وجوه؛ فقد اهتم الكثير من المؤرِّخين أتباع تلك الفكرة في المقام الأول بإيضاح نموذج الاندماج، وجاء اهتمامهم بالبحث عن أدلة وثائقية في المقام الثاني، وتغيب عند هؤلاء النظرة الخاصة للمكان، فيتركون الانطباع أن ما يذكرونه قد يَنطبق على الأناضول بقدر ما ينطبق على البلقان أو الولايات العربية، وهو أمر لا يُمكن حدوثه مع اتساع مساحة الدولة العثمانية وصعوبة الانتقال والمواصلات فيما قبل الحداثة. فلا نستطيع افتراض أن سيطرة الدولة على الاقتصاد كانت مُتماثلة في كل الولايات البعيدة والقريبة من مركز الدولة، أو افتراض أن العمليات التي جلبت الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي اتخذت نفس الشكل. فنحن نعلم أن الدولة العثمانية كانت حريصة على إبقاء الأوضاع على ما كانت عليه في البلاد التي وقعت حديثًا في قبضتها، وبذلك أفسحت الطريق لحدوث تنوع بين الولايات. ولا يستطيع المؤرِّخون أن يعرفوا المدى الجغرافي الذي يُمكن أن ينطبق عليه هذا النموذج إلا بعد إجراء دراسات تفصيلية لكلِّ ولاية من الولايات.

والمشكلة الثانية الخاصة بإطار فكرة الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي تتصل بالمدى الزمني لتلك العملية؛ أي بالتاريخ الذي نستطيع عنده أن نلاحظ تغيرًا في الأنماط الاقتصادية سواء في التجارة أم الإنتاج؛ حيث أدى استيراد المنتجات المصنعة إلى التأثير على الصناعات المحلية، وحيث أصبحت الدولة العثمانية جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي، فلا يزال ذلك موضع جدل بين الباحثين.[٦] وترجع إسلام أوغلو — عنان هذه العملية إلى القرن السادس عشر، بينما يرجعها رشاد قصبة إلى القرن الثامن عشر. ويرى كلاهما أن عملية الاندماج تأتي بعد الفترة التي أصبحت فيها الدولة المركزية أقل قدرة على التحكم في الاقتصاد. فانتقل الاقتصاد مباشرة من سيطرة الدولة إلى هيمنة الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي. ويُمكن أن نخرج من تلك الدراسات بأنه لم يكن هناك في الواقع اقتصاد

[٦] I. Wallerstein, “The Ottoman Empire and the Capitalist World-Economy: Some Questions for Research,” Review, 2, 3, Winter 1979, pp. 389–98.

يتحرَّك بقواه الذاتية في أي وقت من الأوقات، وإنما كان يخضع دائمًا لقوة خارجية، سواء أكانت تلك القوة هي الإدارة العثمانية، أم التجار الأوروبيين. فهذا المفهوم المُثير للجدل لا تؤيده الأدلة التي حفلت بها المصادر الوثائقية الضخمة.

فإذا كان علينا أن نُحدد تاريخ عملية الاندماج بالوقت التي ضخت فيه المواد الخام خارج الدولة العثمانية، وما لحق ذلك من تزايد حجم الواردات الأوروبية وتدمير الصناعة المحلية، فليس هناك دليل على وقوع ذلك في مصر قبل منتصف القرن الثامن عشر، عندما لاحظ المراقبون — مثلًا — وجود كميات كبيرة من المنسوجات الأوروبية في أسواق مصر. فحتى ذلك الوقت، كانت صناعة المنسوجات المصرية مُزدهرة، وكانت صادرات المنسوجات تتَّجه إلى شمال أفريقيا وبلاد الشام، وبلاد السودان، وأوروبا، ومختلف ولايات الدولة العثمانية بكميات كبيرة. وخلال القرن الثامن عشر أدَّت الواردات الكثيرة من المنسوجات الأوروبية إلى الإخلال بالتوازن لغير صالح صناعة المنسوجات المصرية.[٧] ويُمكن أن يُقال نفس الشيء عن صناعة السكَّر التي ازدهرت في القرن السابع عشر، وحقَّق من ورائها التجار ثروات طائلة بتصدير السكر إلى الأسواق الخارجية. فقد تغيَّر الوضع كثيرًا خلال القرن الثامن عشر، حيث بدأت معامل السكر بمارسيليا وتريستا وفيومي تصدير السكر لعدد مِن ولايات الدولة العثمانية، فحرمت بذلك صناعة السكر المصرية من أسواقها المهمة.[٨] ولعلَّ هذا التراجع في الطلب على المنتجات المصنعة، كان وراء تحول مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى إنتاج محاصيل نقدية بغرض تصديرها إلى الخارج كمواد أولية. وتصور الزيادة في حجم صادرات الغلال إلى فرنسا أواخر القرن الثامن عشر هذا الاتجاه،[٩] الذي تمَّ توسيعه بإنتاج القطن على نطاق واسع في القرن التاسع عشر لتلبية الطلب المُتزايد لمصانع النسيج الأوروبية. وبذلك كانت التربة مهيأة لعملية التحوُّل إلى التبعية الاقتصادية، وكانت بداية القرن السابع عشر سابقة على عملية الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي بنحو قرنَين من الزمان، أي إن ترجمة حياة أبو طاقية تقع — زمنيًّا — في الحقبة السابقة على تلك العملية. مما يُتيح لنا الفرصة لإبراز هيكل النشاط التجاري قبل مرحلة الإدماج، وفي حقبة زمنية اعتبرها البعض مرحلة اضمحلال.

---

[٧] Andre Raymond, “L’impact de la penetration europeenne sur l’economie de l’Egypte au XVIIIe siecle,” Annales Islamlogiques, vol. XVIII, 1982, pp. 226–227.

[٨] Raymond, “L’impact de lapenetration,” pp. 231–233.

[٩] Peter Gran, “Islamic Roots of Capitalism,” Austin, 1979, pp. 6–11.

وثمَّة جدل آخر يتَّصل بمفهوم الاندماج، يتناول العلاقة بين الاقتصاد والدولة. ودراسة التجار والنشاط التجاري تَدحض الآراء التي تذهب إلى أن الاقتصاد تداعى وتعثَّر عندما عجزت السلطة المركزية — لعدة أسباب — عن الاحتفاظ بسيطرتها على الاقتصاد، مما يعني أن الإدارة الجيدة للاقتصاد تتحقَّق من خلال الهيمنة عليه.[١٠] وتتَّفق هذه الترجمة مع ما ذهب إليه أبو الحاج في تأكيد أنه من بين العوامل الهامة التي ساعدت على بروز دور التجار بالقاهرة أن الدولة كانت أقلَّ اهتمامًا بالتجارة من ذي قبل، مما أتاح لهم الفرصة لتحقيق المكاسب. ومِن ثمَّ تدحض هذه الترجمة الرأي القائل بأن التوصُّل إلى مستوى رفيع من الكفاية يتم عندما تكون هناك قوة خارجية تتحكَّم في الاقتصاد مثل إدارة الدولة للاقتصاد على نحو ما حدث في عصر محمد علي، أو هيمنة النظام الرأسمالي الأوروبي، وكذلك الرأي القائل بأن القوى الاقتصادية أصبحت تتَّسم بالتحديث فقط في القرن التاسع عشر.

وعلى صعيد آخر، يدور جدل كبير بين الباحثين — أيضًا — حول الحركة الداخلية للاقتصاد والمجتمع. وحسبما جاء بأحد الآراء، تعمل الهياكل القديمة التي ظلت جامدة عدة قرون كحاجز يقف في طريق التغيير، ويعوق التجديد. وتعتبر هذه النظرة الجامدة المجتمع العثماني مُجتمعًا سلبيًّا لا حراك فيه، مما يعني عدم قابلية الجماعات والمؤسسات أو الهياكل التنظيمية المتاحة لهم على أن تستجيب للتغيير أو تُحدثه. وقد تبنَّى هذا الرأي الباحثون الذين يكتبون في إطار الاضمحلال وفي إطار الاندماج على حدٍّ سواء، فالباحثون الذين ينطلقون من مقولة النظام الرأسمالي يتَّجهون إلى اعتبار الأطراف مجرد مُتلقٍّ سَلبي للقوى الفعالة القادمة من المؤثر الخارجي (المركز)، ويتَّفق مع هذه الفكرة مؤرخون من أمثال إسلام أوغلو-عنان، ورشاد قصبة، فيُشايعان آراء جب وبون اللذَين أكَّدا في دراستهما للقرن الثامن عشر تلك السلبية. وطبَّق جب وبون هذا المفهوم على جميع مظاهر الحياة، وليس على الاقتصاد وحده، فأشارا إلى وجود ضوابط قوية حكمت نشاط الفرد، تمثلت في التقاليد التي أملَتْ عليه سلوكه، وفي العائلة، والطائفة التي انتمى إليها، إلى الحد الذي

---

[١٠] Resat Kasaba, “The Ottoman Empire and the World Economy The Nineteenth Century,” New York, 1988, pp. 11–18; Ilkay Sunar, State and Economy in the Ottoman Empire, in Huri Islamoglu-Inan, ed., The Ottoman Empire and the World Economy, Cambridge, 1987, pp. 63–65; and Islamoglu-Inan’s Introduction: “Oriental despotism in world-system perspective”, in the same volume, pp. 7–11.

لم يكن فيه للمُبادرة الفردية وجود؛ فالقواعد الصارمة حكمت السلوك سواء تلك التي وضعتها العائلة، أو الطوائف، أو الدولة، أو العقيدة الدينية.[١١] ويعني ذلك أن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية كانت تخضع في حركتها لسيطرة جاءتها مِن أعلى، بدونها تتفسَّخ تلك الهياكل وتحتاج إلى أن تستبدل بها هياكل أخرى أكثر قابلية للحياة. وهذه المعالجة تُؤكد أن التغير يحدث من أعلى، ولا تولي أهمية لإمكانية حدوث التغيير من القاعدة أو أن يكون التغيير عضويًّا.

وهذه الدراسة تُركز — بصفة خاصة — على هذه المسائل، فتُبيِّن كيف قام التجار بجهد ملحوظ لتطويع الهياكل التجارية للأنماط الخاصة بنشاطهم التجاري، ومبادرتهم إلى التوافُق مع الأوضاع المُتغيِّرة، وكيف تمَّ ذلك بمعزل عن التوسع الاقتصادي الرأسمالي الأوروبي، وعن عملية إدماج الاقتصاد العثماني في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي، وبذلك نستطيع أن نرى كيف كان يعمل النظام الوطني المحلي، والروابط الرسمية وغير الرسمية التي أقامها التجار، والطريقة التي اتبعها التجار لاستخدام المحاكم والوكالات لتلبية حاجاتهم، تبين لنا كيف أن تلك المؤسسات لم تكن هياكل جامدة أو راكدة على نحو ما وصَفَها البعض، بل كانت على العكس من ذلك طيِّعة، صالحة للتجاوب مع الظروف، وكان الكثير من أدوات التجارة والأنماط التجارية معروفًا من زمن بعيد، ولكن خلال الحقبة موضوع الدراسة استخدمها التجار لتحقيق أغراض متنوعة، وطوَّعُوها لظروف ذلك الزمان.

(٢) اتجاهات جديدة في التجارة المصرية

كانت عملية تطويع النشاط التجاري للمُتغيرات التي شاهَدْناها خلال تلك الحقبة تنطبق على بعض الأنماط التجارية. وكانت معالُمها على درجة من الأهمية جعلتها تترك أثرها على الإنتاج والزراعة وليس على التجارة وحدها، وتركت بصماتها على الهياكل الاجتماعية. ونلاحظ أيضًا حدوث تطور في النظام القضائي نحو تلك الحقبة، ولا يعني ذلك القول بأن الأنماط الاقتصادية حددت طريقة عمل القضاء. ولكنَّنا نلاحظ أن التحولات التي حدثت

[١١] Gibb and Bowen, “Islamic Society and the West,” Volume 1, part 1, Oxford, 1957, pp. 212–213.

كانت جزءًا من صورة أكبر حجمًا، تتجاوز النجاح التجاري لبضعة أفراد من الناس، وأن دور المحاكم كان عاملًا هامًّا في تطور التجارة في تلك الحقبة. ويُمكننا مقارنة هذا الوضع بما حدث في كل مكان مِن أوروبا من الثورات والاضطراب في القرن السابع عشر، وهو ما تصفه الكتابات العديدة بأزمة القرن السابع عشر. وقدمت عدة تفسيرات لتلك الأزمة من بينها أن الحقبة شهدت الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي،[١٢] وأن الحقبة تميزت بالتغير في العلاقة بين الدولة والمجتمع.[١٣] وبالنِّسبة للدولة العثمانية، يرى أبو الحاج أن أعمال العنف والاضطرابات التي وقعت عند نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، والتي لعب فيها العسكر دورًا هامًّا، كان مبعثها التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي وقعت على نطاق واسع، بقدر ما كانت تَرجع إلى التغيُّر في طابع الدولة.[١٤]

ورغم أن البحث في التاريخ الاقتصادي لهذه المنطقة لا زال في بداياته، نستطيع أن نحدد العوامل الجديدة الهامة التي دخَلَت على الحياة الاقتصادية في مصر زمن أبو طاقية، وهي تُمثِّل اتجاهات ربما كان هناك ما يُقابلها في الولايات العثمانية الأخرى، وما قد تَكشِف عنه الدراسات فيما بعد. والإطار الزمني لتلك التغيُّرات يَتناسب مع الحقبة التي كانت فيها مصر تُعد جزءًا من السوق العثمانية، ولكن قبل اندماج تلك السوق في السوق الرأسمالي الأوروبي. وقبل تهميش الاقتصاد العثماني، الذي أدَّى إلى تحول الإقليم إلى منطقة إنتاج مواد أولية لتلبية الطلب عليها بدول المركز الأوروبي، وسوق لاستهلاك المصنوعات الأوروبية. وتناقش هذه الدراسة بدايات هذا الاتجاه خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، ونرى أنها قد استمرَّت طوال القرن السابع عشر وبعض عقود القرن الثامن عشر. وتُساعدنا ترجمة حياة أبو طاقية على تحديد المعالم الرئيسية لتلك الحقبة والتعرُّف على سماتها الرئيسية.

وتتميَّز تلك الحقبة بعودة التجار لاحتلال مَوقع الصدارة من حيث الثروة والنفوذ الاجتماعي، والتأثير على الأوضاع السياسية بطريقة مُباشرة أو غير مباشرة، ويُمكن إرجاع

---

[١٢] E. J. Hobsbawn, “The Crisis of the Seventeenth Century, Past and Present,” Vol. 5, 1954, pp. 46–9.

[١٣] H. R. Trevor-Roper, “The General Crisis of the Seventeenth Century, Past and Present,” Vol. 16, 1959, p. 44–51.

[١٤] Abou-El-Haj, pp. 6–7.

هذا الاتجاه إلى أمرَين؛ أولهما ما اتَّسم به النشاط التجاري من حيوية نلاحظها في حوض البحر المتوسط ومختلف أنحاء أوروبا، حيث صنع الطلب المتزايد على البضائع العالَمية ثروات طائلة للتجار. فكانت البيوت التجارية كبيت أبو طاقية، أو بيت الرويعي، أو بيت ابن يغمور التي تكوَّنت ثرواتها مِن الاشتغال بالتجارة الدولية، تُعاصر البيوت التجارية الأوروبية الكبرى مثل بيت فوجر Fuggers، وبيت ولسر Welsers الذين ظهروا في الوقت الذي شهدت فيه التجارة الدولية توسُّعًا كبيرًا.[١٥] والأمر الآخر، يَرجع إلى أنَّ التجار كانوا أقل خضوعًا للسيطرة السياسية، أو أكثر استقلالًا عن الدولة، أكثر ممَّا كانت عليه حالهم قبل ذلك بنِصف القرن أو القرن من الزمان.

ولا بدَّ أن يكون لقب شاهبندر التجار الذي حمله كبير طائفتهم قد حظيَ بمنزلة اجتماعية عمَّرت حتى مطلع القرن التاسع عشر. ورغم أن اللقب كان معروفًا في الحقب التاريخية السابقة على تلك الحقبة، لم تبرز أهميته الاجتماعية في مصر قبل القرن السادس عشر. وتبين لنا ترجمة حياة أبو طاقية هذه المكانة الاجتماعية الكبيرة التي عبَّر عنها التجار بمظاهر مختلفة، كان بعضها يعود إلى جهودهم. فدعموا تلك المكانة بتشييد العمائر الضخمة التي كانت بَمثابة إعلان لوضعهم الجديد بالمجتمع، فلم يقم أولئك التجار ببناء الوكالات فحسب، بل شيَّدوا عمائر دينية وخيرية، في أهم مناطق القاهرة، وقام بعضهم بإقامة أحياء حملت أسماءهم. ويتناقض ذلك مع صمت الحوليات التاريخية عما يتَّصل بالتجار، كما تدحض الرأي القائل بأن التجار كانوا كمًّا مُهملًا، والتي يبدو أنها استندت إلى الحوليات.

ونستطيع أن نرى — من دراستنا للحياة الخاصة لأبو طاقية — كيف تأثَّر نسق الزواج، وهيكل العائلة، والبيت بالثروة المتنامية والمكانة العالية التي حقَّقها التجار. فلم يكن التجار في مطلع القرن السابع عشر يَقتصرون على مُصاهرة نخبة المجتمع، بل رتبت علاقات المصاهرة وفق مكانة العائلة في المجتمع، وهي ظاهرة وقعت أواخر القرن السابع عشر على المستوى العالَمي، وكانت من بين العديد من المظاهر التي مسَّت الحياة الخاصة والعامة للتجار، ومن ثم تصبح دراسة التاريخ التجاري مُتغلغلة في طبقات مترابطة من الخبرات العملية، وليست مجرد تحليل لإطار نظري.

[١٥] Fernand Braudel, “The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,” transl. Sian Reynolds, New York, 1972, vol. 1, pp. 211–212.

ونستطيع الخروج ببعض المُلاحظات حول النظام القضائي التي تتصل بإدارة دفة العمل التجاري؛ إذ تُلقي ترجمة حياة أبو طاقية الضوء على دور المحاكم في نشاط التجار، وخاصة ما اتصل بالصحوة التجارية التي شهدَتْها تلك الحقبة، ونرى أنَّ تراجُع دور الإدارة ساعد مختلف مؤسَّسات المجتمع على توسيع نطاق عملها ومجال نشاطها، وأن بعض مهام الدولة التي لم تَعُد تُمارسها، انتقلت إلى أيدي غيرها من مؤسسات المجتمع.

لم يكن النظام القضائي الذي عرَفَته مصر في العصر العثماني مُستحدَثًا؛ فقد كانت إقامة العدل من المهام الأساسية في الدولة الإسلامية، ونستطيع ملاحظة ذلك بسهولة في دولة سلاطين المماليك مثلًا، غير أن طريقة عمل النظام القضائي وتغلغله في النظام الاجتماعي اختلفت باختلاف الزمان والمكان. وليس باستطاعتنا بعدُ أن نُقارن بين النظام القضائي المملوكي والنظام القضائي العثماني؛ لأننا لا نعرف إلا القليل عن طريقة عمل المحاكم في العصر المملوكي.[١٦] ولكن القرائن تُشير — بما لا يدع مجالًا للشك — إلى تزايد أهمية محاكم القاهرة في أواخر القرن السادس عشر مقارنة بأوائل القرن ذاته. فلم تتضاعف الحالات الواردة بسجلات المحاكم عدة مرات، فيما بين الثلاثينيات والأربعينيات من القرن السادس عشر والعقد الأخير من ذلك القرن عما كانت عليه من قبل فحسب، بل اشتملت الدعاوى التي رُفعت أمام المحاكم قضايا على درجة كبيرة من التنوع، واتسعت دائرة الانتماءات الاجتماعية للمُتقاضين لتشمل شرائح اجتماعية كثيرة. وعند أوائل القرن السابع عشر، أصبحت محاكم القاهرة مرتبطة بالمظاهر التجارية والاقتصادية والاجتماعية، والحضرية، والإدارية، والشخصية من حياة الناس.

ومن حيث الجوهر، كان النظام القضائي في القرن السابع عشر — كشأنه في الحقب التاريخية السابقة — يهدف إلى تطبيق الشريعة في المقام الأول. غير أنَّ بإمكاننا أن نرى — في نفس الوقت — علاقة بين التغيرات التي شهدها النظام القضائي والأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتغيِّرة بتلك الحقبة. ونستطيع أن نجد تغيرًا موازيًا في التجربة الأوروبية؛ فقد بيَّن مارك بلوك أن الفترة التي تقع بين العصور الوسطى المتأخرة وقيام الثورة الفرنسية، شهدت تغيرًا ملحوظًا في النظام القضائي بفرنسا، حيث أخلى النظام القضائي الإقطاعي الطريق للقضاء العام الذي مارسته المحاكم.[١٧] ورغم أن المقارنة لا تستقيم عند الدخول في

[١٦] ليس هناك دليل على وجود سجلات للمَحاكم ترجع إلى عصر سلاطين المماليك.

[١٧] Marc Bloch, “French Rural History, An Essay on its Basic Characteristics,” London, 1966, pp. 102–112.

التفاصيل؛ لأنَّ قضاء الإقطاع لا نظير له في المجتمعات الإسلامية، كما أنَّ تطبيق الشريعة الإسلامية يختلف عن القانون الأوروبي، إلا أنَّ التغيرات التي شهدتها بواكير العصر الحديث التي تناولت الطريقة التي كانت تَجري بها العدالة، تعدُّ حقيقة ذات مغزًى هام.

ولما كانت التجارة الواسعة مثل تلك التي كانت لأبو طاقية أو الرويعي أو الشجاعي، لا يمكن إدارتها دون الاعتماد على هياكل قانونية وتجارية متينة، توضح لنا هذه الترجمة الدور الذي لعبَتْه المحاكم في مختلف الظروف التي واجهها التجار أثناء ممارستهم لنشاطهم. فقد تدخَّلت المحاكم في الكثير من المظاهر العامة والخاصة للحياة اليومية؛ إذ توجه إسماعيل أبو طاقية إلى المحكمة عند شرائه بيتًا، أو بنائه وكالة، أو عند تسجيل صفقة تجارية، أو إقامة وقف أو إدارته، أو عند ضمان قرض. وبعد وفاته، تمَّ جانب من تسوية تركته بالمحكمة، بما في ذلك المطالبة بالبضائع التي لدى الغير، وتسوية الديون والشركات، إلى غير ذلك من أمور اتَّصلت بحصر التركة. والواقع أن تردُّد أبو طاقية على المحكمة، وتنوع المسائل التي كانت تنظرها المحاكم، خير شاهد على ما كان يتوقَّعه الناس من تلك المؤسسة. وفيما يتعلَّق بالتجارة والنشاط التجاري، لعبَت المحاكم دورًا حيويًّا في هذا المجال، فوفَّرت الضمانات القانونية للصفقات والمشروعات التجارية، وأصدرت الحُجج التي كان باستطاعة التجار استخدامها في الولايات الأخرى، وصدقت على معاملاتهم والشركات التي كوَّنوها. ويبدو أن التجار اعتمدوا على المحاكم عند قيامهم بعقد صفَقات مُركَّبة على نطاق واسع.

وكان للتجارة في تلك الحقبة عند نهاية القرن السادس عشر عدة ملامح مميزة؛ أولها أنه رغم استمرار التجارة في السلع الترفيهية كالذهب والمرجان والأحجار الكريمة، كملمح هام للتجارة، نلاحظ نشاطًا في التجارة الدولية في مجال السِّلع كبيرة الحجم كالنيلة التي استُخدمت في صناعة المنسوجات. وثانيها نلاحظ وجود اتجاهين للتجارة، أحدهما تجارة العبور (الترانزيت) حيث كان تجار القاهرة يَستوردون البضائع لإعادة تصديرها إلى جهات أخرى، وخاصة التوابل والبُن والمنسوجات الهندية التي تأتي عن طريق البحر الأحمر وتتَّجه إلى أوروبا أو الأسواق العثمانية، أو الأخشاب والمعادن القادمة من البحر المتوسِّط والمتجهة إلى الأسواق الأخرى؛ والاتجاه الآخر يتعلَّق بتصدير المحاصيل المحلية، كالأرز، أو الغلال، التي صدرت إلى الأناضول والحجاز، أو المُنتجات المحلية كالسكَّر والمنسوجات التيلية التي يزيد الطلب عليها في بلاد الدولة العثمانية وأوروبا.

وتدحض هذه الدراسة الرأي الذي ذهب إليه روبرت برنر Robert Brenner — وغيره من المؤرخين الاقتصاديِّين — من أن الاقتصاد لم يشهد تغييرات ذات بالٍ قبل مرحلة التصنيع، وأنه ظلَّ اقتصادًا معاشيًّا راكدًا حتى وقوع الثورة الصناعية.[١٨] ولا تُوحي ترجمة أبو طاقية بأنَّ الزراعة المصرية بقيَت عند مستوى الإنتاج المعاشي حتى القرن التاسع عشر، فحقيقة تصدير كميات كبيرة من البضائع المحلية كالأرز والغلال والمنسوجات التيلية والسكر، تبين أن مساحات كبيرة من الأرض الزراعية خُصِّصت لإنتاج تلك المحاصيل بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي وتلبية الطلب على هذه السِّلع في الأسواق الخارجية. وحتى مع غياب الأرقام التي توضح حجم الإنتاج في تلك الحقبة، فإنَّ هناك دلالات على انتشار الزراعة التجارية في أقاليم بعينها في مصر، وقصب السكر خير دليل على ذلك، وسوف نتتبَّعه تفصيليًّا من خلال ترجمة حياة أبو طاقية ومعاصريه من التجار. وبذلك تتوفر لدينا القرائن العديدة على وجود محاصيل نقدية فيما قبل القرن التاسع عشر بوقت طويل، وهي الحقبة التي درج المؤرِّخون على القول بأنها الفترة التي اتَّسم الاقتصاد المصري فيها بالطابع المعاشي.

ورغم أنه لا تتوافر لدينا أرقام عن تجارة مصر الخارجية قبل القرن التاسع عشر، ربما كان بمقدورنا رصد بعض الاتجاهات. فقد ذهب الجانب الأكبر من تجارة مصر الخارجية في تلك الحقب إلى الدولة العثمانية، وخاصة الأناضول وبلاد الشام، وإلى جانب ذلك، ظلَّت تجارة البحر الأحمر نشطة، حيث كانت التوابل والبُن تمثل أبرز السلع الواردة من هناك، ولكن تلك الحقبة شهدت أيضًا نشاطًا تجاريًّا مع أوروبا، رغم تغلغل الدول الأوروبية في أسواق آسيا. ويُمكننا — في واقع الأمر — رصد زيادة ملحوظة في الطلب على سلع معينة بسبب ظاهرة الزيادة السكانية، وتزايد القدرة على الإنفاق في أوروبا نتيجة الثروات القادمة من العالم الجديد، وبذلك لم تكن التجارة مع أوروبا — في تلك الحقبة — قاصرةً على السِّلع التي تندرج ضمن تجارة العبور، كالبن أو التوابل، كما لم تشكل المواد الأولية الجانب الأكبر منها، على نحو ما حدث فيما بعد بالنسبة للتجارة المصرية مع أوروبا.

وتميَّزت الحقبة السابقة على مرحلة الاندماج في السوق الرأسمالية الأوروبية بملامح أخرى، ظنَّ المؤرخون الذين درسوا تاريخ مصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أنها

---

[١٨] Robert Brenner, “The Agrarian Roots of European Capitalism, in T.H.E.,” Philpin eds., The Brenner Debate, Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe, Cambridge, 1987, pp. 213–215.

قد أُدخلت في وقت متأخِّر، وتتمثَّل تلك الملامح في الصلة بين الزراعة والطلب التجاري، الذي ينسب عادة إلى القرن التاسع عشر؛ كالتوسُّع في إنتاج القطن لتلبية الطلب المتزايد لصناعة النسيج في إنجلترا. وقد بيَّن لنا بيتر جران أن تلك الظاهرة كانت موجودة بالفعل عند نهاية القرن الثامن عشر؛ إذ قام أمراء المماليك — الذين ارتبطوا بالتجارة ارتباطًا وثيقًا — بتحويل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بالدلتا لإنتاج الغلال التي كان يشتدُّ الطلب عليها في فرنسا.[١٩] وتَكشف ترجمة حياة أبو طاقية عن وجود اتجاه مماثل قبل ذلك بقرنَين من الزمان في ظل ظروف مختلفة تمام الاختلاف ... فقيام التجار المُشتغلين بالتجارة الدولية مثل أبو طاقية أو الرويعي بتمويل الإنتاج الزراعي، يُشير إلى الرابطة بين الزراعة والتجارة الخارجية.

وتُحدِّد لنا دراسة أبو طاقية بعض ملامح الإنتاج في تلك الحقبة من حيث الموقع الحضري والريفي، والدور الذي لعبه التجار في التمويل، باتخاذ إنتاج السكر — الذي كان على درجة كبيرة من الأهمية عندئذٍ — مثالًا لذلك. ويُعدُّ التوسُّع في إنتاج السكر بالغ الأهمية لارتباطه بالطلب الخارجي واعتماده على تمويل التجار الذي يَشتغلون بتصدير السلعة إلى أسواق الدولة العثمانية. ولعلَّ هذا التحويل ساعد صناعة السكر على النهوض من كبوة الكساد الذي شهدَته في القرن الخامس عشر.

ونتيجة لذلك، من حقنا أن نتساءل عما إذا كانت تجربة التصنيع التي شهدتها مصر في أوائل القرن التاسع عشر تَرتبط بطريقة ما بما حدث قبلها. وقد طرح نفس التساؤل فيما يتعلق بالثورة الصناعية في إنجلترا؛ حيث ثار جدل بين الباحثين عما إذا كانت تُعد تطورًا أم انقلابًا. فقد أضاف أشتون T. S. Ashton — مثلًا — فصلًا إلى كتابه عن الثورة الصناعية عن الأنماط الصناعية المُبكرة في القرن الثامن عشر باعتبارها أصولًا لما حدث فيما بعد.[٢٠] وهناك جدل حول اعتبار التصنيع الذي تمَّ في عهد محمد علي باشا كان بمَثابة تصعيد لعملية بدأت في وقتٍ سابق على نطاق أضيق، بوسائل فنية محدودة، وترجع أصول بعض التغيرات الهامة التي أدخلها محمد علي باشا في القرن التاسع عشر إلى فترات زمنية أسبق، وكان دوره يتمثَّل في دفع تلك العملية الطويلة المدى خطوة إلى الأمام.

---

[١٩] Peter Gran, “The Islamic Roots of Capitalism,” Austin, 1979.

[٢٠] T. S. Ashton, “The Industrial Revolution,” 1760–1839, Oxford, 1964, pp. 18–41.

ومن الملامح الحيوية للحقبة موضع الدراسة التي تُميِّزها تمامًا عن فترة الاندماج في السوق الرأسمالي الأوروبي في القرن التاسع عشر، أنَّ الزراعة التجارية وارتباط الزراعة بالإنتاج الصناعي وبالتجارة لم يتمَّ لصالح مصانع النسيج بمانشستر، ولكنه تم لصالح التجار الوطنيِّين المحليِّين، الذين موَّلوا تلك العملية جزئيًّا، وكانوا المنتفعين الرئيسيِّين بها. وتُوضِّح هذه الدراسة بدايات هذا الاتجاه الهام، على أمل أن تقوم الدراسات المستقبلة بإيضاح كيفية انتشارها أو تراجعها حسبما كانت الحال.

ويُمكن استنتاج أن الحقبة موضوع الدراسة، كانت فترة ازدهار تجاري، شهدت إدخال تغييرات هامة على عكس ما يتردَّد كثيرًا، وذلك رغم وجود عدة ظروف غير مواتية مثل التغلغل الأوروبي في الأسواق الآسيوية، وقيام طرق دولية جديدة للتجارة عبر الأطلنطي، وتُعدُّ الصحوة الاقتصادية في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، ذات دلالة واضحة تجعلنا لا نستطيع تفسير ما حدث خلال القرون الثلاثة التي تقع بين تلك الحقبة وتفكك الدولة العثمانية على أنها تُمثل خطًّا واحدًا من الاضمحلال المستمر، فمثل هذا التناول يطمس الحقائق المركبة الخاصة بالعصر.

وتذهب هذه الدراسة إلى أننا لا نستطيع إدراك التغُّيرات التي حدثت بالمنطقة دون فهم تلك الحقبة من التاريخ العثماني؛ فقد شهدت الحقبة قيام بعض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الحيوية التي تُنسب عادةً إلى التغيرات التي حدثت في القرن التاسع عشر، ولكنها ترجع إلى حِقَب زمنية سابقة على الحملة الفرنسية، ومحمد علي، وتغلغل الأنماط الأوروبية للتجارة في مصر، فكانت تستخدم أدوات وتتبَع أساليبَ عملٍ وطنية محلية. وتتَّفق هذه الدراسة — التي استخدمت مصادر مختلفة تتَّصل بحقبة زمنية أخرى — مع ما ذهب إليه بيتر جران من أن ثمة تغييرات تجارية هامة حدثت قبل فترة التوسع في استيراد النماذج الأوروبية التي بدأت بالحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م، وأن تلك التغييرات بعثَتْها حركة ذاتية داخلية.[٢١] وبذلك تُعدُّ هذه الحقبة مرحلة بالغة الأهمية من مراحل تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي، وتُمثِّل قاعدة التطورات التي حدثت فيما بعد؛ ومن ثم تُعد ضرورية لفهم القرنَين الثامن عشر والتاسع عشر.

---

[٢١] Peter Gran, “The Islamic Roots of Capitalism,” Austin, 1979, pp. 3–6.

الفصل الثاني

عائلات التجار والبيوت التجارية العائلية

(١) الإطار الاجتماعي

تُعيننا دراسة النشاط التجاري الذي مارَسه إسماعيل أبو طاقية ونخبة التجار من أبناء جيله، على إيضاح عدد من الأمور المتصلة بالمجتمع في عصرهم؛ إذ يغلب الظن أن قواعد السلوك الاجتماعي الصارمة تكشف عن الكثير من مظاهر حياة الناس، أو عن غالبية تلك المظاهر؛ فقد كان الحراك الاجتماعي محدودًا، سواء أكان رأسيًّا نحو قمة السلَّم الاجتماعي، أم أفقيًّا من شريحة اجتماعية إلى أخرى. ولما كانت تلك الآراء قد تكوَّنت في الغالب على أساس نماذج نظرية أكثر من اعتمادها على أدلَّة وثائقية، فمن الأفضل أن نتساءل عن مدى استناد تلك المقولات إلى مادة وثائقية خالصة فيما يتعلَّق بمجتمع مُعيَّن، ويتفق الباحثون عامة على أن العائلات، والطوائف، والجماعات العرقية، والمؤسسات القانونية، وضعت ضوابط على سلوك الناس، وأن كل عمل يُقدِم عليه الفرد، لا بد أن يتوافَق مع القواعد التي وضعَتْها تلك المؤسسات الاجتماعية والقانونية. ولكنَّ الباحثين يختلفون حول درجة ومدى صرامة تلك القواعد والنُّظم في حِقَب زمنية بعينها.

لقد تنقَّل أبو طاقية بين عدد من مُختلف التجمُّعات شأنه في ذلك شأن معظم سكان القاهرة. وكان الأكثر أهمية بالنِّسبة له عائلته، ومجتمع التجار، ومجتمع الشوام بالقاهرة. ولعلَّ ذلك كان يتضمَّن — بالنسبة لغيره من القاهريين — عُضوية طريقة من الطرق الصوفية العديدة التي كان الناس يَلجئون إليها التماسًا للهداية الدينية، أو الانتماء إلى «حارة» وهو الحي الذي يربط السكان بمنطقة معينة، إضافة إلى روابط العائلة والحرفة؛ ومن ثم قد يرتبط الفرد طوال حياته بعدد من المؤسسات المختلفة المتصلة بحياته المهنية والدينية والعائلية.

وقد يُعطي هذا التعدُّد في الروابط انطباعًا أن حياة الفرد كانت تخضع تمامًا لسيطرة عدد من الجماعات المختلفة، فرضت كلٌّ منها عليه التزامات مُعيَّنة، تاركة له مساحة ضيقة للمبادرة الفردية. ويبدو من المنطقي تمامًا القول بأنَّ تلك الحدود والضوابط كانت أكثر ليونة في فترات الاضطراب — كتلك التي نحن بصدَدِها — منها في فترات الاستقرار.

وتُشير ترجمة إسماعيل أبو طاقية إلى أنه على الرغم من قيام كل جماعة من الجماعات التي ينتمي إليها الفرد، سواء أكانت العائلة أم الحرفة أم غيرها، بفرض ضوابط أو التزامات مُعيَّنة على سلوك الفرد، فإنَّ ثمة جوانب كثيرة من حياة الناس خرجت عن إطار تلك الضوابط، وكانت هناك القنوات التي استطاعت المبادرة الفردية أن تُعبِّر عن نفسها من خلالها وخاصة في أوقات التغير، وإلا كان من الصعب علينا أن نلاحظ الكيفية التي وقعت بها التحوُّلات التي رصدناها في مجال النشاط المِهَني لعائلة أبو طاقية؛ فقد استطاع إسماعيل أبو طاقية أن يَرتقيَ أعلى مراتب طائفة التجار استنادًا إلى عائلته والجالية الشامية التي انتمى إليها. والحقُّ أن عائلة أبو طاقية لم تمرَّ بتجربة الانتقال الجغرافي من حمص إلى القاهرة فحسب، بل ما لبثت ذريتها أن انتقلت من شريحة اجتماعية إلى أخرى، من التجار إلى النخبة الحاكمة.

أضف إلى ذلك أن دراسة حياة أبو طاقية تُبيِّن علاقاته — الحركية لا الثابتة — بمختلف الجماعات، وتُبرز طريقة تعامله معهم. وبعبارة أخرى، نستطيع أن نُلاحظ المناورات التي شق بها طريقه في مختلف مراحل حياته، من مرحلة إلى أخرى، مُعتمدًا على هذه الجماعة أو تلك، وفقًا للظروف والأحوال التي واجهَتْه في أوقاتٍ بعينها. ففي مرحلة معينة، كان إسماعيل أبو طاقية على صلة وثيقة بأفراد شريحة التجار الشوام، وفي مرحلة أخرى اتخذ لنفسه شركاء من المصريِّين. وحدث نفس الشيء على صعيد العائلة، فكانت صلاته وثيقة بأخيه في بداية الأمر، ثم توقَّفا بعد ذلك عن التعامل التجاري معًا. ونستطيع أن نُلاحظ نوعًا من المرونة في طريقة إقامته للعلاقات مع أعضاء مختلف الجماعات، يعمل على تقويتها أحيانًا، ويُضعفها أحيانًا أخرى.

ومن تلك الجماعات عائلته؛ إذ يمكن القول إنَّ إسماعيل أبو طاقية لم يَختَر مهنته اختيارًا حرًّا شأنه في ذلك شأن معظم الذكور في عائلته الذين مارسوا التجارة لثلاثة أجيال مُتعاقِبة على أقل تقدير. فلم يكن أحمد والد إسماعيل، وكذلك إسماعيل نفسه، وولده زكريا تجارًا فحسب، بل كان عمُّه عبد الرازق وابن عمه يَحترفان التجارة، وكذلك كان شقيقه ياسين تاجرًا. وبذلك كانت عائلة أبو طاقية تَحترف مهنة واحدة شأنها شأن

غيرها من العائلات؛ حيث كان الأب يُلقِّن ولده أسرار مهنته، لينقلها بدوره إلى ابنه الذي ينقلها بدوره إلى ذريته. وكانت العائلة في تلك الحالة تقوم بعدد من الوظائف؛ فهي تُدرب الشباب مثلًا على امتلاك زمام الأمور في العائلة، وفي أوقات معيَّنة كان العمل التجاري يتم داخل العائلة إما في صورة مشاركة رسمية موثَّقة أو غير موثقة. وكان التاجر يقترض أموالًا من عائلته إذا دعت الحاجة لذلك، كما كانت تتم زيجات مُعيَّنة في محيط العائلة، ولا بدَّ أن تقوم العائلة بتقديم الدعم اللازم لأفرادها وقت الحاجة.

وهناك جماعة أخرى تَحرَّك داخلها آل أبو طاقية كأفراد أو كعائلة، هي جماعة الشوام بالقاهرة. ونحن نَعلم أن الكثير من الشوام كانوا يعيشون بالقاهرة كما يتَّضح من أسمائهم التي تدلُّ على موطنهم الأصلي؛ كالشامي والحلبي والصفدي والحموي والحمصي والبعلبكي والنابلسي والقدسي وغيرهم. وكان بعض الشوام تجارًا وبعضهم الآخر من الحرفيِّين وخاصة نسَّاجي الحرير الذين كان مُعظمهم من الشوام. كما جاء الكثير من الشوام إلى مصر للدراسة في الأزهر، وكان بالأزهر رواق للشوام منذ عهد السلطان المملوكي قايتباي (المتوفَّى عام ١٤٩٦م). ويبدو أن مجتمع الشوام بالقاهرة كان كبيرًا، غير أنه ليس لدينا دليل على وجود طائفة للشوام تُمثِّل إطارًا تنظيميًّا للجالية الشامية تحظى باعتراف الدولة، ولها شيخها الذي يَنوب عنها أمام السلطات الرسمية؛ فقد كان العثمانيون يتبنون سياسة تتجه إلى الاعتراف الرسمي بمثل تلك الطوائف في مختلف الولايات، أو تتَّخذها عند الضرورة كأداة للتحكم في أعضائها. وقد ساعدت تلك السياسة الرعية على الاحتفاظ بتقاليدهم وأنماط حياتهم، طالما كان ذلك لا يمسُّ المصالح العثمانية.

وكان من سكان المدن — كالقاهرة وحلب والقدس — جماعات من الأتراك والأرمن والمغاربة واليهود واليونانيين، حافظت كلٌّ منها على خصوصيتها الثقافية أو الدينية أو اللغوية. ولعلَّ عدم وجود طائفة يَنتظم فيها الشوام بالقاهرة يعود إلى اندماج الشوام في غالبية سكان المدينة بشكلٍ أكبر من أولئك الذين شكَّلوا طوائف خاصة بهم؛ وذلك لكثرتهم العددية وللروابط التاريخية العميقة الجذور التي ربطت الشوام بمصر. ولعله من الطريف أن نستطيع تتبع عائلة قاهرية من أصول شامية لنَقف على مدى اندماجها في المجتمع القاهري.

كانت صلات آل أبو طاقية بالشوام تتَّسم بالتعقيد؛ فقد استمرَّت صلاتهم حية بأصولهم الشامية لوقتٍ طويل بعد استقرارهم بالقاهرة واندماجهم في نسيجها الاجتماعي.

وساعدهم الشوام على الاستقرار بينهم عشية قُدومهم إلى القاهرة، كذلك عندما أصبح إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار توقَّع الشوامُ منه أن يمد لهم يد العون. وكثيرًا ما كان أبو طاقية يتَّخذ من بعض الشوام شركاء له في التجارة. كما كان التزاوُج بين الشوام كثير الحدوث، واختار الكثير من آل أبو طاقية أزواجهم من الشوام. ونستطيع أن نتتبع الصلات بين آل أبو طاقية وأفراد ينتمون إلى جماعة الشوام على مدى عقود عدة من الزمان، ونلاحظ — في نفس الوقت — كيف أصبحت العائلة أكثر اندماجًا في الشريحة العليا من المجتمع القاهري.

والجماعة الثالثة التي تحرَّك آل أبو طاقية داخلها هي جماعة التجار فكانت علاقتهم بها — مرةً أخرى — ذات وجوه عدة: حرفية واجتماعية وتنظيمية؛ حيث كان التجار ينتظمون في طوائف. فالتجار يَعملون معًا لإنجاز مهامهم، كشركاء أو وكلاء لتجار آخرين، أو غير ذلك مما تتطلَّبه الحرفة. وكلما كبر حجم التجارة، زاد عدد التجار المشتغلين بها، وكانت هناك فروق ملحوظة في المستوى بين جماعة التجار، فمارس بعضهم نشاطه في مجالٍ مُحدَّد، بينما اتسع نشاط البعض الآخر ليُغطِّي مجالًا أرحب تتسع فيه شبكة التجارة التي يسيطرون عليها. وتدلُّ الألقاب التي حملها التجار على الحراك الاجتماعي داخل إطار جماعتهم دلالة ذات مغزًى. فعندما ظهر أحمد أبو طاقية لأول مرة كان يُشار إليه بالخواجة أو التاجر الخواجة، وهو لقب حمَله التجار. وكان يُشار إليه أحيانًا من خلال نوع التجارة مثل التاجر في الحرير أو التاجر في الصابون. ومن بين الذين حملوا لقب التاجر الخواجة كان ثمة من لُقِّب بفخر التجار، أو من أعيان التجار أو حتى أعيان أعيان التجار. وبعض أولئك التجار كان شيخًا لسوق بعينه (شيخ سوق خان الخليلي مثلًا)، أو شيخًا لوكالة معيَّنة، مثل شيخ التجار بوكالة الصابون أو سوق الفحَّامين، وربما كان هؤلاء يُمثلون أعلى مراتب تلك الشريحة من التجار. وكان أحمد أبو طاقية في بداية أمره تاجرًا سفارًا، أي جوَّالًا — وهي أدنى المراتب في سلك التجار — يَشتري البضاعة من مكان ليبيعها في مكان آخر، وهو ما كان يفعله في تجارته بين مصر والشام. وكان أعلى مراتب التجار مَن يَحملون لقب «خواجكي» وهو لقب حمله أصحاب التجارة الواسعة الممتدة إلى أسواق خارجية، وشاع استخدامه في القرن الخامس عشر. وكان عدد التجار الذين حملوا لقب خواجكي محدودًا، ولكن وزنهم الاقتصادي كان كبيرًا. وقد حمل إسماعيل أبو طاقية هذا اللقب في مطلع القرن السابع عشر عندما

اتَّسعت شهرته، وعظم حجم تجارته، واتسع نطاق شبكته التجارية. وكان لقب الشاهبندر الذي حمله شيخ طائفة التجار أرفع تلك الألقاب، ويُمثل ذروة المكانة التي يصل إليها التاجر. وقد استخدم هذا اللقب (الفارسي الأصل) من حين لآخر في القرن الخامس عشر، ولكنه لم يُصبح شائعًا إلا في العصر العثماني.[١] وكان الشاهبندر شيخ طائفة تجار القاهرة وهو المنصب الذي كان يشغله إسماعيل أبو طاقية منذ ١٠٢٢هـ/١٦١٣م حتى وفاته (فيما عدا بضعة شهور من عام ١٠٣١هـ/١٦٢١م بسبب مرضه)، وكان الوصول إلى درجة الشاهبندر يعني اتساع الثروة والنفوذ الاجتماعي بين جماعة التجار، كما كان من أرفع الألقاب في البِنية الاجتماعية للمدينة، ولعلَّه كان أرقى المناصب غير السياسية التي قد يَصل إليها بعض أفراد الرعية وينال صاحبه الحظوة عند السلطات الحاكمة.

وكان تجار القاهرة يَنتظمون في طوائف عدة، تَتبع أحيانًا المكان الذي يُمارسون فيه أنشطتهم؛ فقد كان تجار سوق مرجوش — على سبيل المثال — يُشكلون طائفة خاصة بهم. وانتظمت بعض الطوائف تجارًا يشتغلون بأصناف معيَّنة. وكان شيخ طائفة تجار البحر الأحمر هو الذي يحمل لقب «الشاهبندر»، وكان من الجليِّ أن تلك الطائفة شملت أبرز تجار القاهرة. وكان الشاهبندر يُمثل طائفته أمام السلطات شأنه في ذلك شأن شيوخ الطوائف الأخرى، وكان عليه أن يفعل الكثير لخدمة مصالح زملائه التجار.

ولسوء الحظ، لا نَعرف من بين سائر الطوائف القاهرية إلا القليل عن طائفة التجار، فلم تَجد طائفة التجار — لسببٍ ما — أن ثمَّة ما يدعو إلى عرض أمورها على المحكمة الشرعية من حينٍ لآخر بنفس القدر الذي كانت تفعله الطوائف الأخرى. فبينما تحفل سجلات المحاكم الشرعية بالقضايا المتعلِّقة بطوائف الصناع والحرفيِّين مثل طائفة النقَّاشين وطائفة السقائين، وتُمدنا تلك القضايا بالمعلومات حول انتخاب شيوخ الطوائف والقواعد التي تحكم الطوائف وتُحدِّد سلوك أعضائها، ونوعية السلع التي يُنتجونها، والطريقة التي يحصلون بها على المواد الخام وكيفية توزيعها على الأعضاء، وغير ذلك من الأمور التي تهمُّ المنتمين إلى طوائف بعينها، لا يتوفر ذلك بالنسبة لطائفة التجار. ولذلك لا نعرف إلا القليل عن نوع الدعم الذي كانت تُقدمه طائفة التجار لأعضائها، أو

[١] Raymond, “Artisans et Commercants,” II, pp. 579–81.
وانظر حواشي تلك الصفحات.

الضوابط التي كانت تَفرضها عليهم. ويبدو أن المؤرخين يتَّفقون على أن المنازعات كانت أقل كثيرًا بين التجار منها في الطوائف الحرفية الأخرى. وفي الحقيقة، لم تُذكَر الطائفة في السجلات إلا عندما أصبح إسماعيل أبو طاقية شيخًا لها.

وإلى حدٍّ كبير، كان معظم نشاط التجار يتم في نطاق له خصوصية تامة، وكانت أهم الأعمال التجارية تُمارَس بشكل مستقل عن بنية الطائفة، وهو ما نتوقعه من طائفة تنتظم التجار المشتغلين بالتجارة الدولية؛ حيث لم تكن هناك مشاكل الحصول على المواد الخام، أو توزيعها على الصناع، أو التحكُّم في نوعية السلع المنتجة، مما كان يمثل بعض اختصاصات الطوائف الحرفية.

وبذلك أُطلقَت يد التجار في ارتياد ما شاءوا من الطرق في مجال التجارة الدولية الخارجية. وعلى سبيل المثال، كان شركاء إسماعيل أبو طاقية في نشاطه التجاري الدولي من بعض أفراد العائلة كأبيه وأخيه، أو تجارًا مثله لهم محالٌّ بسوق الوراقين؛ حيث تتوثَّق الروابط بينهم. وأحيانًا كان من بين أولئك الشركاء بعض الشوام من حمص أو دمشق أو طرابلس أو صفد، الذين جمعهم به الانتماء إلى أصول واحدة. ولا زال الغموض يحيط بالطريقة التي عملت بها الطائفة بصورة فعالة لخدمة مصالح المنتمين إليها من التجار.

وأحيانًا كانت المعاملات اليومية التي يقوم بها التجار في السوق تؤدي — على الصعيد الفردي — إلى قيام روابط وثيقة بينهم قد تستمر لمدى الحياة، كعلاقة إسماعيل أبو طاقية بعبد القادر الدميري التاجر الذي الْتقاهُ شابًّا في سوق الحرير، وأدَّت تلك الروابط — أحيانًا أخرى — إلى قيام علاقة مُصاهَرة. ونرى مثالًا لذلك في علاقات إسماعيل نفسه وأخواته وبناته، وخاصة اللاتي تزوَّجن في حياته. وبعبارة أخرى، كانت تلك الروابط أقوى كثيرًا من العلاقات المهنية المحضة.

لعبَت تلك الجماعات الثلاث دورًا في حياة أبو طاقية المهنية والشخصية، وغالبًا ما تداخلت مع بعضها البعض، وأحيانًا كان دور إحداها بارزًا في فترة معينة، ثم برز بعد ذلك دور غيرها في فترة لاحقة، غير أن وجودها كان ماثلًا دائمًا. ونستطيع أن نُقسِّم العقود الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة إلى ثلاث مراحل من تاريخ العائلة: تغطي الأولى منها انتقال العائلة من الشام إلى مصر والسنين الباكرة من حياة إسماعيل وأخيه ياسين، وتتناول المرحلة الثانية إسماعيل في رشده ومشاركته لوالده وأخيه في مشاريعهم

التجارية. وتعالج المرحلة الثالثة نشاط إسماعيل خارج إطار مشاركة العائلة، وفي تلك المرحلة بلغ الذروة ووصل إلى مرتبة الشاهبندر. غير أن سنوات عمره الأخيرة كانت مخيِّبة للآمال على الصعيدين الشخصي والعائلي.

(٢) الهجرة من الشام إلى مصر

وتأخُذُنا المرحلة الأولى من أحمد أبو طاقية إلى مطلع حياة ولده «إسماعيل»؛ حيث لعبت ظروف تلك المرحلة دورًا في الصلات الحمصية التي احتفظ بها إسماعيل في تجارته وعلاقاته الاجتماعية والعائلية. كما تدلُّ دلالة كبيرة على نوع ومدى علاقات التبادُل التجاري والثقافي والاجتماعي بين مصر والشام، وتُعدُّ هذه المرحلة من تاريخ العائلة أقل المراحل توثيقًا، فليس لدينا ما يشير إلى تاريخ ميلاد إسماعيل أبو طاقية أو أي من أفراد عائلته. وهو أمر مُتوقَّع طالما لم تجر العادة على ذكر تواريخ الميلاد. ولا تقدم لنا الحوليات — مثلًا — مثل تلك المعلومات. كما لا نَعلم علم اليقين تاريخ انتقال العائلة من حمص إلى القاهرة، أو دوافع ذلك الانتقال، رغم أننا نعرف أن آل أبو طاقية كانوا يعيشون بالقاهرة في عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر. وربما كان أحمد أبو طاقية والد إسماعيل أول من استقرَّ بالقاهرة، فنجده يَنفرد بين الأجيال الثلاثة من آل أبو طاقية الذين اقتفينا أثرهم في الوثائق بالاحتفاظ بلقب «الحمصي» في نهاية اسمه حتى وفاته عام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م، واستخدم كلٌّ من إسماعيل وياسين لقب الحمصي بانتظام حتى مطلع القرن السابع عشر، ثم أسقطاه من اسميهما. وعندما بلغ زكريا بن إسماعيل أبو طاقية سن الرشد لم يُستخدم ذلك اللقب. كذلك كان الخواجة أحمد أبو طاقية هو الذي حافظ على الروابط مع بلاد الشام وظلَّ ينتقل بين مصر والشام، وعندما بلغ ولداه الرشد في ثمانينيات القرن السادس عشر، واستطاعا الوقوف على أقدامهما، كانت العائلة قد استقرَّت تمامًا بالقاهرة.

ولنا أن نتساءل عن السبب الذي دعا أحمد أبو طاقية إلى الانتقال من حمص، المدينة ذات الحجم المُتواضِع، إلى القاهرة ثانية أكبر المدن في الدولة العثمانية بعد إستانبول، وخاصة أن حلب كمركز تجاري رئيسي كانت أقرب بالنسبة له. يُلاحظ بروس ماسترز Bruce Masters أن تجارة حلب كانت آخذةً في التحول التدريجي في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وأخذ الحرير الخام الفارسي يحلُّ محل الفلفل كسِلعة رئيسية في

تجارة المدينة؛ حيث ازداد الطلب على الحرير الفارسي.[٢] وأدَّى النمو السكاني بالمراكز الحضرية بالدولة العثمانية وأوروبا إلى خلق مستويات جديدة للطلب. ولا بد أن يكون ذلك قد جعل من القاهرة مكانًا جذابًا للتجار القادمِين من المراكز التجارية الأخرى خلال تلك السنوات؛ ومن ثم يمكننا تفسير انتقال أبو طاقية إلى القاهرة في سياق الجذب الاقتصادي للمدينة عندئذٍ.

ومن المؤكَّد أن الأمل في تحقيق أرباحٍ أوفر من تلك التي يُمكن تحقيقها في حمص، والرغبة في ارتقاء مكانة رفيعة بين التجار، كانت الدوافع وراء اتخاذ أحمد أبو طاقية قرار النزوح إلى مصر، لقد كان أحمد أبو طاقية تاجرًا ينتمي إلى عائلة تجارية، وحمل كل من والده وأخيه عبد الخالق لقب الخواجة الذي وضعهما في مرتبة اجتماعية معيَّنة بالمجتمع. وكانت التجارة دائمًا مهنة الميسورين الأحسن حالًا من غيرهم من أفراد المجتمع؛ كالصنَّاع والحرفيِّين سواء في مدن الشام أم مصر، ولعلَّ الأمل في كسبٍ أفضل في مدينة أكبر من حمص قد دفعته إلى النزوح من الشام إلى مصر. هذا فضلًا عن أنَّ القاهرة كانت مدينة تجارية كبرى، تتوسَّط عددًا من الطرق التجارية الدولية الرئيسية، وخاصة طريق البحر الأحمر، الذي مرت عبره البضائع الهندية والآسيوية الأخرى حتى السويس لتصل إلى القاهرة، ومنها تتَّجه إلى مُختلف الأسواق والبلاد. وكان الطلب كبيرًا على التوابل والمنسوجات التي تجلب عن هذا الطريق في بلاد الدولة العثمانية وأوروبا، وحقَّقت هذه التجارة أرباحًا طائلة للتجار المُشتغلين بها. وهناك طريق هام آخر ربط القاهرة بالمغرب، ذلك الإقليم الذي كانت تجارته واسعةً مع مصر. وهناك أيضًا الطريق الذي ربط القاهرة ببلاد السودان وبلاد التكرور (غرب أفريقيا) الذي نقل عبره الذهب والعبيد، وأخيرًا، ارتبطت القاهرة بموانئ البحر المتوسط في بلاد الدولة العثمانية وفي أوروبا، وخاصة البندقية، ونتيجة لذلك كانت التجارة غنية ومتنوعة. وكان أحمد أبو طاقية يعرف تمامًا بالاحتمالات التي تنتظر التاجر الذي يمارس نشاطه في القاهرة. غير أنه كانت هناك صعوبات مختلفة، عليه أن يَضع حدًّا لها؛ فالتجارة التي تتطلَّب النقل لمسافات بعيدة لها مخاطرها، حتى بالنسبة للتاجر المتمرِّس بالمتاعب التي يُواجهها على الطرق الطويلة التي ربطت المراكز التجارية ببعضها البعض. وكان باستطاعة أبو طاقية أن يَستخدم في

---

[٢] Masters, "The Origins of Western Dominance in the Middle East," New York, 1988, p. 15.

أسفاره الطريق البحري أو الطريق البري. ولم يكن التجار يَميلون إلى استخدام طريق البر إلا إذا توفَّر عدد كبير من الراغبين في السفر معًا، كما كان السفر بالبحر يستغرق وقتًا أقل.[٣] غير أن الكثير من المُسافرين كانوا يستخدمون الطريق البري الذي يربط القاهرة ببلاد الشام عبر سيناء رغم أخطاره ومَتاعبه.[٤] فبالإضافة إلى النقص المحتمل للمياه والطعام والقيظ، كان المُسافرون على ذلك الطريق يتعرَّضون للسلب والنهب على يد عصابات البدو. غير أنَّ الأمن على الطريق الرئيسية كان مكفولًا نسبيًّا خلال تلك السنوات.

وكان الأمن على تلك الطرق يَعتمد إلى حد بعيد على مدى قوة الدولة وقدرتها على إثبات وجودها، وإذا كان أحمد أبو طاقية قد قطع تلك الرحلة في ستينيات أو سبعينيات القرن السادس عشر، فقد كانت الدولة العثمانية وقتئذٍ لا تزال في ذروة المركزية؛ حيث كان السلاطين بإستانبول يمدُّون سلطتهم إلى الولايات، ولا ريب أنهم كانوا يعتبرون إقرار الأمن على طرق التجارة من بين مسئولياتهم الأساسية؛ ومن ثم بذل العثمانيون جهدًا كبيرًا لتأمين تلك الطرق. وأصدر السلاطين في إستانبول الأوامر بإقامة القلاع الحصينة عند المحطات التجارية، فأقيم منها ما لا يقلُّ عن ثماني قلاع على طول الطريق بين مصر والشام، كما تم ترميم بعض القلاع القديمة[٥] وذلك في النصف الثاني من القرن السادس عشر. وإضافة إلى ذلك قام السلطان سليمان المتوفَّى عام ١٥٦٦م بتشييد عدد من الخانات بالمدن الشامية الرئيسية. وحذا سنان باشا — والي مصر — حذوَه، فأقام الخانات لراحة المسافرين على الطرق الرئيسية.[٦] ونتيجة لتلك السياسة، أصبحت الطرق

---

[٣] يروي كريستوفر هارانت أن الرحلة من غزة إلى دمياط استغرقت بالبحر أسبوعًا كاملًا (٢٢–٢٩ سبتمبر ١٥٩٨م)، انظر Le Voyage en Egypte de Cristopher Harant, Cairo, 1972, pp. 24–27.

[٤] كان التجار الذين يسلكون تلك الطريق يدخلون القاهرة من باب النصر، الباب الشمالي للقاهرة؛ حيث يدفعون المكوس على ما يحملون من بضائع، انظر:

Nelly Hanna, “Habiter au Caire,” p. 20.

[٥] نفس المرجع، ص١٠٢.

[٦] Jean Sauvaget, “Les caravanserails syriens du hadjdj de Constantinoplea,” Ars Islamica, Vol IV, 1937, p. 98–121.

المحبي، خلاصة الأثر، القاهرة، ١٢٨٤هـ، ج٢، ص٢١٤–٢١٧.

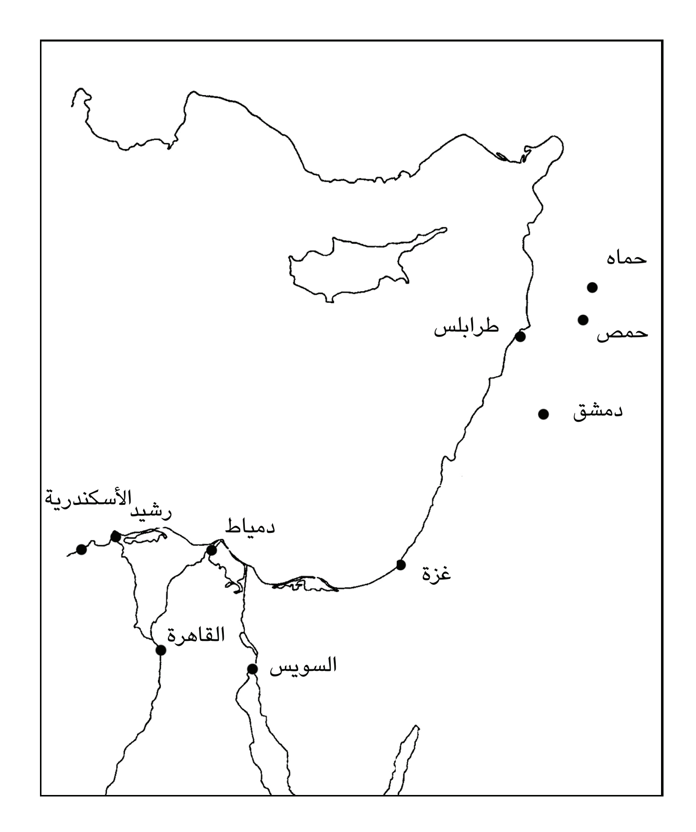
أكثر أمنًا وأيسر ارتيادًا، سواء للحجاج أو التجار، ولا بدَّ أن يكون هذا العامل قد ساعد على توثيق العلاقات بين ولايات الدولة العثمانية عامة ومصر والشام خاصة.

ولا بد أن يكون أحمد أبو طاقية قد واجه صعوبات من نوع آخر عند وصوله إلى القاهرة. فقد كانت هناك بعض الاختلافات الثقافية بين المصريين والشوام، كما أن حمص مدينة صغيرة ذات أهمية ثانوية قياسًا بالقاهرة المدينة الكبيرة المُزدحمة بالسكان ذات الطبيعة العالمية، ولا بد أن تكون المنافسة في مثل هذه المدينة الكبيرة ثقيلة الوقع على الوافدين الجدد. أضف إلى ذلك بُعد الشُّقة بين القاهرة وحمص وصعوبة السفر التي باعدَت بينه وبين عائلته، إلى غير ذلك من مشاق ترتبط بالنزوح من الموطن الأصلي. وكان النازحون عادة يحرصون على اصطحاب بعض الأقربين من أفراد عائلاتهم، وكان من حسن حظ أحمد أبو طاقية قدوم أخيه عبد الرازق (وكان تاجرًا مثله) إلى القاهرة واستقراره بها. وقد تزوَّجت رومية بنت عبد الرازق من إسماعيل بن أحمد فيما بعد، كما تزوَّج أحمد بن عبد الرازق من ليلى بنت أحمد أبو طاقية أيضًا.

غير أنَّ مظاهر ذلك النزوح إلى مصر لم تكن على درجة من الصعوبة؛ إذ كان من الممكن أن نتبين عند مستويات معينة سهولة تغيير محل الإقامة من حمص إلى القاهرة، بالنسبة للتجار والعلماء. وكان النزوح إلى القاهرة بالنسبة لأحمد أبو طاقية انقطاعًا للصلة بالموطن الأصلي، كما قد يكون الحال بالنِّسبة لغيره من النازحين؛ لأنه كان تاجرًا كثير الأسفار. ويبدو أنه كان يتردَّد على القاهرة بتجارته قبل استقراره بها لبيع البضائع الشامية التي كان يَجلبها معه ويعود بالبضائع المصرية التي تُروَّج بالشام.[٧]

ولم يكن أحمد أبو طاقية فريدًا في هذا المجال؛ إذ شاعت تلك الظاهرة بين المُعاصِرين من التجار الشوام الذين تردَّدوا على مصر بتجارتهم قبل أن يُقرروا الاستقرار بالقاهرة بصفة دائمة. وساعدت الظروف الجغرافية والروابط التاريخية بين مصر وبلاد الشام على تيسير النزوح من بلد إلى آخر، وفي بعض الفترات كانت هناك هجرات من الشوام قصدت مصر واستقرَّت بها. ويبدو أن ذلك ما حدث بالفعل في العقود الأخيرة من القرن السادس عشر على الأقل بين صفوف التجار، قياسًا على ما تُوضِّحه الوثائق التاريخية. فكان من بين خلصاء أبو طاقية بضع عائلات ذات أصول حِمصية أو حلبية سارت على نفس النهج. وعلى سبيل المثال، كانت عائلة بن يغمور التي ينتسب إليها عثمان يغمور — الذي

[٧] الباب العالي ٥٨، ٨٢٠ بتاريخ ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م، ص٣٣٤.



شرق البحر الأبيض المتوسِّط.

أصبح شاهبندر التجار — ذات أصول حلبية، جاءوا إلى مصر كتجار سفار (جوَّالين)؛ إذ يُشار إلى محمد بن يغمور في وثيقة يرجع تاريخها إلى ٩٩٣هـ/ ١٥٨٥م على أنه تاجر سفَّار. وما لبثت عائلة يغمور أن استقرَّت بمصر نهائيًّا. وكانت عائلة ابن عريقات (أو آل عريقات) تَنحدِر من أصول حمصية، وربطتها بعائلة أبو طاقية روابط صداقة متينة طوال حياة إسماعيل، وسارت أيضًا على نفس الدرب، فكانوا تجارًا جوَّالين بين الشام ومصر قبل استقرارهم بالقاهرة.[٨] وكان لتلك الظاهرة مزايا واضحة؛ لأنه عندما يقرر

[٨] الصالحية النجمية ٥٤٩، بتاريخ ٩٨٦هـ/١٥٧٨م، ص٥٦-٥٧.

التاجر الاستقرار بعائلته في القاهرة يكون قد أَلِف بالفعل البيئة الجديدة وأقام شبكة من العلاقات التجارية بالسوق، وأصبح يعرف — إلى حدٍّ ما — المكان الذي قرر الاستقرار فيه.

وثمَّة عامل آخر، سهَّل انتقال أبو طاقية من حمص إلى القاهرة؛ لأن المسافر من ولاية عثمانية إلى أخرى يتوقَّع أن يجد بعض أوجه التشابه بين الولايات الخاضعة للدولة العثمانية. ولعلَّ أحمد أبو طاقية توقع أن يجد عند قدومه إلى القاهرة بيئة اجتماعية لا تختلف كثيرًا عن تلك التي تركها في حمص؛ إذ كان باستطاعته أن يُمارس التجارة على نحو ما كان يفعل بموطنه الأصلي دون حاجة إلى تغيير أساسي في مهنته أو مكانته الاجتماعية. وبعبارة أخرى، كان من اليسير عليه أن يَندمِج اجتماعيًّا في القاهرة عند مُستوًى مماثل لمستواه في حمص، فلا يُصبِح مهمشًا عند وصوله إلى القاهرة، بل يُمارس حياته في إطار اجتماعي مناظر لما اعتاد عليه. ويَنسحِب ذلك على التجار وغيرهم من أصحاب الحرف الأخرى. ويلاحظ أنَّ العلماء — مثلًا — كانوا كثيري الانتقال من مركزٍ عِلمي إلى آخر. وعلى سبيل المثال، تحفل تراجم الغزي[٩] في القرن السادس عشر بنماذج للعلماء الذين كانوا يَتنقَّلون بين عدة مدن، ويَستقرُّون بصورة مؤقته أو دائمة في إحداها للعمل بالتدريس أو القضاء، وهم في ذلك يحتفظون بأوضاعهم الاجتماعية، بغضِّ النظر عن المكان الذي يُقيمون فيه؛ ومن ثم نلاحظ مرونة الحركة بين الولايات المختلفة للدولة العثمانية، على الرغم من مشاقٍّ وخطورة السفر أحيانًا.

ويُشير ذلك إشارة واضحة إلى أن الأحداث السياسية لم تؤثر بالضرورة على ظاهرة الهجرة، أو التجارة. وتُوضِّح هجرة عائلات مثل أبو طاقية وابن عريقات من حمص ويغمور من حلب وغيرهم، استمرار التجارة والروابط الاقتصادية بين مصر والشام، رغم أنَّ الفتح العثماني للبلدين فرق بينهما، بعد أن كانتا تُمثلان دولة واحدة تحت حكم سلاطين المماليك. وعلى أية حال، كانت السهولة النِّسبية التي أحاطت بنزوح عائلة أبو طاقية وغيرهم من التجار الشوام إلى القاهرة واندماجهم في مجتمعها، وممارستهم لحرفتهم وتمتعهم بنفس المكانة الاقتصادية والاجتماعية أمرًا بالغ الدلالة على عمق العلاقة بين مصر والشام.

[٩] الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، بيروت ١٩٤٩م.

وحافَظَ أحمد أبو طاقية على علاقته ببلاد الشام بعد استقراره بالقاهرة، فكان ينتقل بين القطرَين، حاملًا السلع المصرية إلى الشام، ويعود بالبضائع الشامية إلى مصر ليبيعها في سوق القاهرة. ويبدو أنه انفرد بذلك بين عائلته، فلا نكاد نجد في الوثائق أثرًا لظاهرة الترحال بين البلدَين في الأجيال التالية، بل من المؤكد أن إسماعيل أبو طاقية لم يسافر أبدًا إلى بلاد الشام، وإن كان قد مارس التجارة مع كثير من الشركاء الشوام. ولم تكن بالقاهرة حارة للشوام مثل حارة المغاربة التي كانت تقع شمالي المدينة، أو حارة الإفرنج؛ حيث كان يعيش الأوروبيون، غير أنَّ بعض أماكن العمل كانت تضم نسبة عالية من الشوام مثل سوق الحرير ووكالة الصابون، وطبيعي أن يتعامَل آل أبو طاقية في سوق الحرير مع أبناء جلدتهم من الشوام. وعلى كلٍّ، حرص أفراد العائلة على اختيار أزواجهم من بين الشوام أو حتى الحمصيِّين المقيمين بالقاهرة. كما يُمكننا رصد التغيرات التي لحقت بالعائلة فيما بين نُزوحها إلى القاهرة واتساع ثروتها وتكوينها لعلاقات وثيقة مع الطبقة الحاكمة.

(٣) التنشئة في القاهرة

والمرحلة الثانية من تاريخ عائلة أبو طاقية تُغطي السنوات الأولى من عمر إسماعيل وأخيه ياسين أبو طاقية وتعليمهما ودخولهما عالم التجارة؛ ففي تلك المرحلة عمل الأب وولداه معًا، حيث اكتسب الولدان الخبرة من أبيهما، حتى إذا شبَّا عن الطوق، كوَّن الولدان مع أبيهما شركة واحدة. واتَّسمت تلك المرحلة من حياة إسماعيل وياسين بالنشاط داخل دائرة مُغلَقة تضم العائلة من ناحية، والتجار الشوام بالقاهرة من ناحية أخرى.

وليس لدينا وثائق تُعالج طفولة إسماعيل وأخيه وصباهما إذا ما تذكرنا طبيعة سجلات المحكمة الشرعية، فلا يُمكننا أن نقف على ملامح الطفولة إلا إذا درسنا مئات الوثائق التي تَحمل أسماء أطفال من تلك التي تَرِد بالسجلات. ولكنَّنا نفترض أن الولدَين — إسماعيل وياسين — سارا على المنوال الذي كان مُتبعًا في المجتمعات الحضرية في ذلك الزمان فيما يتَّصل بتعليم الأولاد من أبناء طبقتهما الاجتماعية، وكذلك ما اتصل بالتدريب على حرفة التجارة.

وكان تعليم الصِّبية من أبناء التجار يبدأ بالقراءة والكتابة، فمن المؤكَّد أن إسماعيل وياسين كانا مُتعلِّمَين، بدليل حرص إسماعيل الدائم على تسجيل كل شيء كتابة، واقتنائه لمجموعة من الكتب كوَّنت مكتبته الخاصة، وكان مستوى معرفة القراءة والكتابة عندئذٍ

عاليًا نسبيًّا؛ إذ يُقدِّر شابرول نسبة مَن كانوا يقرءون ويكتبون عام ١٧٩٨م بما يتراوح بين ثلث وربع الذكور من السكان.[١٠] ولم يكن الفقراء على كثرتهم من بين المستفيدين بالتعليم الأوَّلي، مما يعني أن تقديرات شابرول تتعلَّق بالشرائح الوسطى من السكان. وكان الأطفال يُحصِّلون تعليمهم الأولى بأحد طريقَين؛ إما من خلال الالتحاق بالمكاتب الخاصة بهذا اللون من التعليم، أو التعليم على يدِ مُعلمين خصوصيِّين، وهي الطريقة التي فضَّلتْها العائلات الميسورة الحال لتعليم أبنائها. وكان انتشار المكاتب (أو الكتاتيب) بالقاهرة يجعلها مُتاحة لعدد كبير من الأولاد الصغار؛ حيث كانوا يقصدونها لتعلُّم القراءة والكتابة والحساب (قُدر عدد الكتاتيب بما يَزيد على ثلاثمائة كُتَّاب زمن الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م). وكانت تلك الكتاتيب تغطي نفقاتها من الأوقاف الخاصة بها في أغلب الأحوال، وكان التعليم بها مجانيًّا. ولعل إسماعيل كان من بين أولئك التلاميذ، أو لعلَّه تعلم في منزله على يد فقيه شأنه في ذلك شأن أترابه من أبناء العائلات الثرية.[١١]

أما الشق الثاني من التعليم فكان يتمثَّل في التدريب على حرفة معيَّنة، وهو ما كان يقوم به الأب بالنسبة لأولاده منذ نعومة أظفارهم، حتى إذا بلغوا الحلم في الخامسة عشرة أو السادسة عشرة من عُمرهم كان باستطاعتهم ممارسة العمل وحدهم، ولا تُزوِّدنا المادة الوثائقية بمعلومات عن ذلك، ولكن الوصف الذي تُقدمه الوثائق يعتمد على درجة النمو الطبيعي للفرد، فتُشير إلى الرضيع، والقاصر، والشاب البالغ، وهو الراشد الذي تُقبل شهادته أمام المحاكم، والذي يَستطيع التصرف في ماله، ولكنه لم يبلغ بعد مرحلة الرجولة. وعندما تنبت لحيته ويُصبح رجلًا كامل الرجولة، فالأمر مردُّه إلى حالة النمو البدني للفرد. وكان ياسين أبو طاقية شقيق إسماعيل — مثلًا — يُتاجر في مبلغ كبير من المال، ويَقترض أموالًا، ويبيع صفقة من البُنِّ بمبلغ ١٢٠٠ دينار ذهبي، وهو ما يَزال شابًّا بالغًا.[١٢] ولعلَّ ذلك النشاط كان يتم تحت إشراف أبيه، غير أنَّ الصفقات تمَّت باسمه وبماله، وبذلك اكتسب خبرة بالسوق عندما كان لا يزال في الرابعة عشرة أو الخامسة

---

[١٠] Chabrol, “Essai sur les Moeurs, Description de L’Egypte, Etae Moderne,” II, 2, p. 391.
وتَعتمد تقديرات شابرول لدرجة معرفة القراءة والكتابة على عدد الكتاتيب التي حصرها رجال الحملة، ولا تزال آثار بعضها باقية، وكانت تلك الكتاتيب تُقام فوق الأسبلة.

[١١] جدير بالذكر أن إسماعيل وياسين قاما في مرحلة تالية من حياتهما بإقامة سبيل كتَّاب.

[١٢] الدشت، ١٠٦، بتاريخ ١٠٠٠هـ/١٥٩١م، ص٦٤٢.

عشرة من عمره. ولا بدَّ أن يكون إسماعيل — شقيقه الأكبر — قد سلك نفس السبيل لأنَّ أترابه كانوا يفعلون نفس الشيء. فعندما مات الخواجة أبو النصر الطرابلسي — زميل إسماعيل أبو طاقية — كان ولده حسام الدين قد وصل لتوِّه إلى مرحلة البلوغ، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يَخلُف والده في تجارته ومشاركته للتجار، ولُقِّب بالخواجة، وكان يُتاجر بمبالغ طائلة ويستكمل الصفقات التي مات والده دون أن يُنجزها.

وفي مطلع الثمانينيات من القرن السادس عشر، كان إسماعيل أبو طاقية قد أكمل التدريب على التجارة ووقَف على أسرارها. وقد كانت خبرته الأولى بالمجالات التي نشط فيها التجار الشوام والأسواق التي كانت تُباع فيها البضائع الشامية. ويبدو أن أحمد أبو طاقية وولديه إسماعيل وياسين كانوا يَرتبطون في تلك السنوات بسوق الحرير في الوراقين الذي ضمَّ عديدًا من تجار المنسوجات ومحالِّهم بالقرب من الغورية. وكان هناك عدد كبير من التجار الشوام بتلك السوق التي كانت تُتاجر في الحرير المجلوب من بلاد الشام، وهناك صفقة صغيرة قام بها إسماعيل عام ٩٩٥هـ/١٥٨٦م تُشير إلى تلك الظاهرة؛ فشريكه عبد القادر الدميري كان تاجرًا بسوق الحرير، وعميله نصر الدين إبراهيم عبد الرازق كان حمصيًّا، والبضاعة كانت حريرًا خامًا ومنسوجات حريرية.[١٣] وخلال سنوات تدريبه على الحرفة، وقف إسماعيل على الدوائر التي سوف تُؤثر على مستقبله التجاري وتُحدِّد مساره.

(٤) مشاركة العائلة

ونستطيع تتبُّع آل أبو طاقية وهم يتحوَّلون من عائلة تجار إلى بيت تجاري عائلي. فقد كانوا عائلة تجار منذ أيام والد أحمد أبو طاقية وجدِّه، وربما لأجيال أبعد. فكان أفراد العائلة الذين اشتغلوا بالتجارة وحملوا لقب خواجة أو خواجكي هم أحمد والد إسماعيل وعمه عبد الرازق وجده يحيى، وفيما بعد حمل أخوه ياسين وولده زكريا نفس اللقب. ولكن ذلك لا يعني أنهم كانوا يُشكِّلون بيتًا تجاريًّا عائليًّا، بمعنى اشتراكهم معًا في نشاط واحد برأس مال واحد، وقيام أفراد العائلة بارتياد الأماكن التي تُجلب منها السلع أو تُباع فيها البضائع.

[١٣] الباب العالي، ٥٤، ٩٨، بتاريخ ٩٩٥هـ/١٥٨٦م، ص٢٥.

ولكنَّ تحوُّلًا حدث في علاقة آل أبو طاقية ببعضهم البعض، ربما في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن السادس عشر. فعندما بلغ إسماعيل وياسين الحلم، حاوَلا أن يُقيما بالاشتراك مع أبيهما بيتًا تجاريًّا كشركاء يَستثمِر كلٌّ منهم فيه جزءًا من رأس ماله، ويَقتسم ثلاثتهم الأرباح التي يتمُّ تحقيقها. وبذلك أصبح آل أبو طاقية في هذه المرحلة يُشكِّلون بيتًا تجاريًّا عائليًّا، وليسوا مجرَّد عائلة من التجار. وظاهرة البيوت التجارية العائلية المُشتغِلة بالتجارة الدولية كانت معروفة تمامًا، فمثلًا كان الكارمية الذين اشتغلوا بالتجارة في القاهرة المملوكية يَنتظمون في مؤسسات تجارية عائلية. فلم تنتقل حرفة التجارة من الأب إلى الابن فحسب، بل شكَّلوا شبكات تجارية امتدَّت إلى آسيا وسواحل البحر الأحمر وأفريقيا قامت على أساس علاقات عائلية، وعلى كلٍّ فإن البيوت التجارية وعائلات التجار لم يُمثِّلوا أشكالًا تبادلية لحِرفة التجارة؛ فالبيوت التجارية العائلية لم يَقتصِر على استخدام أفراد العائلة، ولا بد أن يكونوا قد استخدموا أفرادًا من خارج نطاق العائلة للقيام بالأعمال المتشعِّبة التي كانت ضرورية لإدارة مصالح تلك البيوت بصورة فعالة. كما أنه كان بالإمكان أن يقوم التجار الذين يتعامَلُون مع غيرهم من أبناء الحِرفة بمُشاركة أحد أفراد عائلتهم. ولكن هناك فروق تنظيمية معيَّنة وجدت بين النمطين تتصل بإدارة دفة العمل، فعلى سبيل المثال كان تسجيل وتوثيق الصفقات أو الاتِّفاقات التجارية أكثر أهمية بين التجار الذين لا يَرتبطون ببعضهم البعض بصلة القربى. ولعل السبب المباشر لهذا التحوُّل في النسق التجاري الذي مارسه آل أبو طاقية يعود إلى اشتغالهم بتجارة البحر الأحمر وهي التجارة التي انخرط فيها كبار التجار لما تُحقِّقه من أرباح طائلة. وينسحب وضع التجار الذي يَصفه أندريه ريمون عند حديثه عن تجار القرن الثامن عشر على العقود المتأخِّرة من القرن السادس عشر، من حيث قيام أثرياء تجار القاهرة بالاشتغال بتجارة البحر الأحمر. ومن ثم كان الانتقال من التجارة الشامية إلى تجارة البحر الأحمر يُمثِّل مرتبة أرقى في سلك التجار. وتدلُّنا حقيقة دخول آل أبو طاقية دائرة تجارة البحر الأحمر في ذلك الوقت بالذات — بعد قرن من استقرار البرتغاليين في الهند — على كثافة النشاط التجاري في ذلك المجال الذي كان لا يزال يتَّسع بدرجة تسمح بقبول الوافدين الجدد من الشام مثل آل أبو طاقية وآل ابن يغمور.

وكان الاشتغال بتجارة البحر الأحمر يعني السفر إلى مكة وجدة؛ حيث تتجمَّع البضائع القادمة من الهند، وهي رحلة كانت تتمُّ إما عن طريق البحر — وخاصة خلال موسم الحج — أو عن طريق البحر في موسم معيَّن؛ حيث كان ارتياد البحر الأحمر

مرهونًا بشهور معينة من السنة تطيب فيها الملاحة في ذلك البحر. وتطلَّبت الرحلة حمل مبالغ مالية كثيرة والبقاء في مكة وجدة وقتًا طويلًا، وشبكة من الأفراد الذين يُرتِّبون الصفقات ويُباشرون شحن البضائع، وقد دفع ذلك آل أبو طاقية إلى حشد رءوس أموالهم وجهودهم معًا.

وشجَّعهم على ذلك أن عددًا من رفاقهم التجار نظَّموا أنفسهم في بيوت تجارية. وتُعد عائلة الرويعي — التي عرفها آل أبو طاقية — مثلًا جيدًا لعائلة تجارية وظَّفت أفرادها الذين مثَّلوا ثلاثة أجيال في إدارة تجارة العائلة، ولم يَقتصر الأمر على الإخوة والأبناء بل امتد إلى أبناء العمومة والخئولة. ومن الواضح أن المشتركين في التجارة من أفراد العائلة لم يَحصُلوا على حصص متساوية من الأرباح؛ إذ كان البعض شركاء في رأس المال والمخاطر والأرباح، بينما كان البعض الآخر يَتقاضُون رواتب ثابتة. وكان للبيت التجاري العائلي رئيس يتولَّى إدارته، وهي المهمَّة التي قام بها أحمد الرويعي في وقتٍ من الأوقات، وتولَّى ابن أخيه علي الرويعي إدارة تجارة العائلة فيما بعد، وأصبح شاهبندر التجار. وتولَّى علي الرويعي إدارة العمليات التجارية التي كانت تتمُّ في مدن وموانئ خارجية بعيدة، وفي الوقت الذي تولَّى فيه إدارة أعمال العائلة، كان أحد إخوته محمد الرويعي يُقيم بالحجاز، بينما كان أخوه الآخر عيسى يُقيم بمخا في اليمن، ومحمد الرشيدي ابن أخته فاطمة يتردَّد بين الحجاز ومخا لاستلام البضائع وتحصيل المتأخِّرات من قيمة ما تمَّ بيعه من سِلَع؛ وذلك مقابل راتب ثابت قدره ١٥٠ دينارًا في السنة.[١٤] وكان بيت الرويعي التجاري يقوم على تجمُّع رءوس أموال أفراد العائلة — ربما بأنصبة مُتفاوتة القيمة — لممارسة النشاط التجاري. وأحيانًا كان كل فرد من أفراد العائلة يختصُّ بمهمَّة معيَّنة كالسفر أو تسليم البضائع في موانئ محدَّدة. أو غير ذلك من الأمور. وعلى نفس النسق مارَسَ آل أبو طاقية أعمال بيتِّهم التجاري، ولكن بأفراد أقل.

ولا بد أن يكون آل أبو طاقية قد مارَسُوا نشاطهم المشترك ردحًا من الزمان؛ فقد سافر أحمد أبو طاقية بصحبة ولده الصغير ياسين في شوال عام ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م إلى الحجاز مع قافلة الحج. وكان الحج يُوفِّر للتجار فرصة عقد صفقات هامة، إضافة إلى أداء الفريضة الدينية، كما كان السفر ضمن قافلة الحج أكثر أمنًا؛ لأنَّ الدولة كانت تُوفر

[١٤] الصالحية النجمية، ٤٧٠، ٩٦٨، بتاريخ ٩٩٥هـ/ ١٥٨٦م، ص٢٣٦.

الحماية للقافلة، وتصحبها دائمًا فرقة عسكرية. وكانت مكة مُلتقى التجار من مختلف بلاد الإسلام خلال موسم الحج، الذين كانوا يَحملون معهم بضائعهم، ومن ثم أتاحت لهم مكة — كمركز تجاري — فرصة عقد الصفقات خلال موسم الحج، هذا فضلًا عن تمتعهم بالإعفاء من الرسوم الجمركية لقدومهم مع قافلة الحج.

وفي تلك السنة المصيرية التي ذهب فيها أحمد أبو طاقية للحج بقي إسماعيل في القاهرة لإدارة الأعمال الخاصة بالعائلة، وكان ياسين قد وكله في إدارة أمور مصالحه المالية أثناء غيابه بما في ذلك البيع والشراء وتحصيل الديون نيابة عنه.[١٥] وكانت رحلة أحمد أبو طاقية إلى الحجاز خاتمة أسفاره، فلم يُقدر له أن يعود منها؛ إذ مات بعد قليل في مكة. وكان ذلك آخر عهد آل أبو طاقية بالعمل معًا كبَيت تجارة عائلي؛ فقد أدَّت وفاة الرجل إلى إنهاء ذلك البيت التجاري الذي أقامته العائلة قبل ذلك بسنوات محدودة.

(٥) أنماط تجارية جديدة

ونستطيع أن نُحدِّد بداية المرحلة الثالثة من تاريخ العائلة بوفاة أحمد أبو طاقية، فقد كانت وفاته نقطة تحول في الأنماط التجارية التي اتبعها إسماعيل؛ إذ تخلى عن البيت التجاري العائلي وتولى إدارة مشروعاته التجارية خارج إطار التجارة العائلية. وكانت هناك اعتبارات عملية برَّرت — إلى حدٍّ ما — اتخاذ ذلك القرار. فقد كان نموذج البيت التجاري العائلي الذي يجمع شركاء ثلاثة يُمثِّل الحد الأدنى الذي تتطلبه التجارة الدولية عندئذٍ، ولذلك كانت وفاة أحمد أبو طاقية تعني صعوبة استمرار النشاط. ولكن كانت هناك اعتبارات شخصية أيضًا وراء اتخاذ إسماعيل لذلك القرار؛ إذ كان باستطاعة إسماعيل أن يُبقي على شبكة البيت التجاري العائلي بمشاركة أبناء عمومته وأصهاره الذين كانوا مُتمرِّسين بالتجارة والأعمال التجارية؛ ومن ثم كان قراره بالعمل منفردًا محض اختيار متعمد اتخذه على حساب الولاء للعائلة إلى حدٍّ ما. وخلال تلك المرحلة بلغ إسماعيل ذروة حياته العمَلية في مجال الحرفة، فقام بتوسيع شبكة أعماله التجارية على نطاق كبير، وارتقى إلى مرتبة شاهبندر التجار. وتمَّ ذلك اعتمادًا على نشاطه الفردي، ومن خلال أنماط تجارية خارج نطاق العائلة. ولعلَّ من بين العوامل التي أدَّت إلى هذا

[١٥] الباب العالي، ٦٠٩,٦٤ و٦١٨، بتاريخ ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م، ص١٤٣ و١٤٥.

التحول توتر العلاقة بينه وبين أخيه ياسين، فلا شك أن لجوء الأخوين إلى المحكمة لحلِّ خلافاتهما رغم انتمائهما إلى مجتمع تُحلُّ فيه المنازعات بين أفراد العائلة داخل إطار العائلة نفسها، يقوم دليلًا على حدة الخلافات بين الأخوَين، التي تكشف عن قدر مِن الغيرة من جانب ياسين وأخواته تجاه إسماعيل الذي تمتع بشخصية صارمة مُتفتِّحة؛ فقد لجأ شقيقه ياسين — وكذلك بعض شقيقاته فيما بعد — إلى المحكمة بدعاوى تتعلَّق بمُنازَعات مالية. وكان موضوع دعوى ياسين ضد أخيه مبلغًا من المال اقترضته زوجة إسماعيل (بدرة بنت عبد الرحمن بن عريقات، وكان إسماعيل قد تزوجها في عام ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م). كما أن ثلاثًا من شقيقات إسماعيل، هنَّ: ليلى، وبدور، وسيدة الكل؛ اعتقدن أنه قد خدعهنَّ فيما يتعلق بتركة والدهنَّ؛ إذ زعم أن البضائع التي كانت بمخازن القاهرة خاصة به، واستطاع أن يُقدِّم الوثائق الدالة على ملكيته الخالصة لتلك البضائع.[١٦] ورغم إثباته لسلامة موقفِه، لم تقتنع بذلك شقيقاته — على ما يبدو — بدليل لجوئهن إلى المحكمة، مما يدلُّ على أن ثمة تصرفات ما حدثت بالفعل سواء أكان من الممكن إثباتها أم عدم إثباتها بالوسائل القانونية. وقد أنبتت تلك الخلافات تنافُرًا بين أفراد العائلة تفاقم من حين لآخَر، وخرج عن دائرة النسيان. ومن المحتمل أن تكون وفاة والده أحمد أبو طاقية وراء اتجاه إسماعيل لتغيير نمط تجارته واستقلاله عن شبكة البيت التجاري العائلي.

ولا شك أن علاقته بعبد القادر الدميري شجَّعته على أن يخطو تلك الخطوة. وربما كان لقاءهما نحو منتصف ثمانينيات القرن السادس عشر في سوق الورَّاقين وسوق الحرير؛ حيث كان الخواجة عبد القادر الدميري التاجر المصري يمارس تجارة الحرير في محلٍّ بتلك السوق. وقد تعامل إسماعيل أبو طاقية مع الدميري معاملات محدودة في بداية الأمر، ثم تطورت علاقتهما إلى مشاركة في التجارة الدولية. فقاما بعدد من الصفقات، مستقلين أحيانًا، أو بالمشاركة مع أبو بكر الدميري قريب عبد القادر أحيانًا، وبعض التجار الآخرين أحيانًا أخرى. وهي الصفقات التي قادَتْهما على طريق النجاح في العمل التجاري، ودعمته صداقة حميمة بين الرجلين.

ومن الطريف أن نُحلل العلاقة بين الرجلين، فرغم توفُّر بعض المادة التاريخية حول العلاقات داخل الخلايا الاجتماعية كالأسرة أو الطائفة أو الجالية، يندر أن نجد ما يُعينُنا

[١٦] القسمة العسكرية، ١٢، ٢٧٥ بتاريخ ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م، ص١٨٤.

على تحليل العلاقات التي تطورت بصورة مستقلة خارج إطار تلك المؤسسات الاجتماعية، على أسس نابعة من الاختيار الحر للطرفين.

بدأت العلاقة كصلة عمل من خلال التعامل التجاري، وتطوَّرت بمرور الزمن لتتخذ أبعادًا أخرى، ولعلَّها كانت أكثر علاقات أبو طاقية ثباتًا ومتانةً، فكوَّنت جانبًا من حياته العملية والعامة، والحق أن صداقة الرجلين دامت طوال حياتهما منذ بداية تعارُفهما في الثمانينيات من القرن السادس عشر، وتجاوَزت العواصِف والخصومات القضائية التي قد تُسبِّبها المشاركة في التجارة. وكانت علاقة الرجلين قريبة الشبه بصلة القربى، رغم أنهما لم يرتبطا ببعضهما البعض برباط المصاهرة. فكانت صلتهما تقوم على الاختيار الحر لا على الالتزام العائلي التقليدي. ولم يَشتركا معًا في التجارة فحسب، بل امتلَكا العقارات معًا، وأقاما وَقْفًا مُشتركًا، وتشاركا في امتلاك المحلات بسوق الوراقين. وكانت المشاركة في امتلاك العقارات بالمدن أمرًا شائعًا طالما كانت التركات ملكًا مشاعًا للورثة. وفي حالة الصديقين الدميري وأبو طاقية كانت المشاركة في امتلاك العقارات لونًا من ألوان استثمار الأموال عندهما بعيدًا عن الالتزامات الاجتماعية أو القانونية. وقرب نهاية حياة إسماعيل أبو طاقية اشترك الرجلان في بناء وكالتين كبيرتين، ما لبثا أن قاما بتحويلهما إلى وقف، ولا زالت آثارهما باقية بالشارع الذي يَحمل اسم شارع خان أبو طاقية.

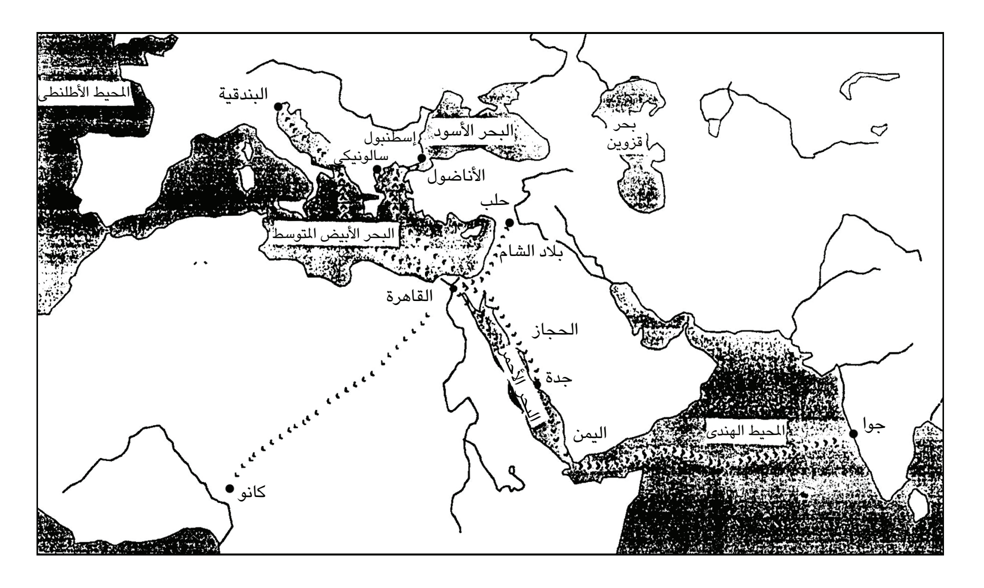
وثمَّة مظهر آخر من مظاهر الارتباط بين الرجلَين نجده في نمط بيوتهما؛ فقد سكنا بجوار بعضهما بنفس الحي سنين طويلة؛ إذ استأجر عبد القادر الدميري بيتًا بخط الأمشاطيين بدرب الشبراوي قرب جامع الأقمر؛ حيث كان إسماعيل أبو طاقية يقيم بنفس الدرب، ومن ثم قامت صلة جوار وتزاوُر عائلي مُستقِر بين البيتين، وعندما بُنيت الوكالة الكبيرة عام ١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م قام عبد القادر بتأجير بيته لإسماعيل وانتقل إلى بيتٍ بمكان مجاور للوكالة حتى يسهل له الانتقال بينهما.[١٧] وهناك دعوى بسجلات المحكمة يعود تاريخها إلى الأسابيع التي تلَت وفاة إسماعيل في ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م تُشير إلى الوشائج التي ربطت عبد القادر الدميري بعائلة أبو طاقية وصِلاته بأفرادها؛ فبمجرَّد حدوث الوفاة هرع عبد القادر إلى الأسرة المفجوعة عارضًا خدماته على السيدة عطية الرحمن أرملة الفقيد وابنتَيه جميعة وأم الهنا، فقُمن بتوكيله نيابة عنهنَّ لحضور تقسيم التركة أمام المحكمة، ومتابعة غير ذلك من الأمور. ويبدو أن متانة العلاقة بين الدميري

[١٧] الباب العالي، ١٠٢، ١٣١٨ بتاريخ ١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م، ص٢٠٥.

والعائلة جعلتُه يُشارك في كل شئون أسرة أبو طاقية على نحو ما نتبيَّن من معاملاته مع أرملة إسماعيل.

وعلى صعيد الحياة المهنية لإسماعيل أبو طاقية، حدَّدت علاقته بالدميري اللون الجديد من النمط التجاري الذي كان بصدد تكوينه، بعدما نحَّى جانبًا روابطه بالشوام وبتجارة العائلة. ولكن ذلك لا يعني أنه قد أوقف التعامل مع التجار الشوام، فنجده من حين لآخر يشارك تجارًا يَحملون أسماء الطرابلسي أو الصفدي أو الشامي أو الحمصي، إشارة إلى المدن الشامية التي جاءوا منها. وإذا كان أبو طاقية لم يَقطع صِلاته التجارية بالشوام، فإنهم لم يكونوا في مقدمة المتعامِلين معه. كذلك لم يتوقف عن الاتجار مع بلاد الشام، غير أن تلك التجارة لم تحتلَّ الأولوية عنده أو تختص بجانب كبير من استثماراته. ويَنسحِب نفس الشيء على معاملاته التجارية مع أسرته، فرغم عزوفه عن صيغة البيت التجاري العائلي، نجده يَعقِد صفقة من حين لآخر مع أخيه ياسين ومع أحمد عريقات صهره. ولذلك اتخذت صفقاته مع أفراد الأسرة الطابع الرسمي أكثر مما كان متبعًا في حالة البيت التجاري العائلي. ويتَّضح ذلك في عقود المشاركة المُبرمة بينه وبين من تعامل معهم من أفراد العائلة والمسجلة بالمحكمة؛ حيث يوجد بسجلات المحكمة ما يزيد على العشرين من تلك العقود التي أبرمها إسماعيل أبو طاقية فيما بين ٩٩٦هـ/١٥٨٧م، و١٠٢٥هـ/١٦١٦م. وتتَّضح علاقته الخاصة بالدميري من تلك العقود؛ فقد كان عبد القادر الدميري طرفًا ثانيًا في خمسة عشر من تلك العقود.

واتخذت الحياة العملية لإسماعيل أبو طاقية في مجال التجارة الدولية أبعادًا كثيرة منذ مطلع التسعينيات من القرن السادس عشر؛ فعلى الصعيد الجغرافي ظل البحر الأحمر يمثل القطاع الأكبر لنشاطه التجاري، ولكنه ما لبث أن امتدَّ شرقًا إلى مخا باليمن، ثم إلى الهند. وكانت الشبكة التجارية التي أقامها تضمُّ شركاء ووكلاء يسافرون بين القاهرة والهند، أو إلى مكة وجدة؛ حيث يَنتدبون شريكًا من الشركاء هناك للسفر إلى الهند نيابة عنهم، وهو ما كان يفعله غيره من تجار ذلك الزمان. وكانت الهند عندئذٍ أقصى مركز تجاري في الشرق يتعامَل معه تجار القاهرة، كما أن عدد التجار القاهريِّين الذين اتصلوا مباشرة بالهند ظلَّ محدودًا، وكان تجار البحر الأحمر الآخرين يشترون بضائع الهند وغيرها من السِّلع الآسيوية من مخا باليمن أو مكة أو جدة. غير أن ذلك يشير إشارة واضحة إلى المدى الذي كانت لا تزال الشبكات التجارية تصل إليه في أوائل القرن السابع عشر، بعد استقرار البرتغاليِّين بالهند بقرن كامل من الزمان، وبعد تكوين الشركات التجارية الهولندية والإنجليزية بوقت قصير.



الشبكة التجارية لإسماعيل أبو طاقية، الممتدَّة على ثلاث قارات.

وكانت المدن التجارية التي تقع على البحر الأحمر مثل مخا وجدة مراكز هامة لتلك التجارة. ونستنتج من وصف معاصر لمدينة مخا أن المتاجر التي وصلتها في موسم ١٦١٦م جاءت من ديو، وسورات، والمالبار، وقاليقوط، والديبل، وشاول، وأتشى، ومقديشيو وغيرها من البلاد،[١٨] وهي أسواق غنية بمُختلف أنواع البضائع. غير أن أولئك الذين استطاعوا الوصول إلى أسواق الهند مباشرة — كأبو طاقية والقِلة النادرة من التجار — تمتَّعوا بمزايا لم تتوفر لزملائهم الذين كانوا يشترون السِّلع الهندية من أسواق مخا أو جدة، حصلوا على تلك البضائع بسعر أقل، ووفَّروا العمولات التي تقاضاها الوسطاء.

وإضافة إلى ذلك، أقام إسماعيل أبو طاقية شبكة تجارية أخرى ضمَّت بعض مدن البحر المتوسط وامتدت إلى إستانبول وسالونيك والبندقية. فكان يُصدِّر نسبة كبيرة من البضائع التي يَجلبها من الهند إلى بعض موانئ الدولة العثمانية وأوروبا عن طريق

[١٨] C. G. Brouwer and A. Kaplanian, “Early Seventeenth Century Yemen,” Leiden, 1988, pp. 94–97.

الإسكندرية ورشيد ودمياط. وكان له وكيل تجاري في أفريقيا — مصدر تجارة الذهب وريش النعام والعاج والعبيد — بلغ نشاطه مدينة كانو، وكان ذلك القطاع من التجارة الذي درسه ترنس وولز يتركَّز في أيدي تجار الصعيد وبلاد المغرب؛ لأنَّ الطرق المؤدية إلى بلاد السودان وبلاد التكرور كانت تمرُّ عبر الصعيد بطريق النيل إلى القاهرة، أو عبر الصحراء الكبرى إلى وادي النيل.[١٩] ورغم أن التجارة الأفريقية مثَّلت نشاطًا ثانويًّا لأبو طاقية، إلا أنها كانت ذات قدر ملحوظ، مما يشير إلى أن الشرائح العليا من التجار كانوا أقل تخصصًا في نوع التجارة التي اشتغلوا بها، والأسواق التي تاجروا معها، من التجار الذين كانوا يَنتمون إلى الشرائح الوسطى من طائفة التجار.

وفوق كل ذلك، اهتمَّ إسماعيل أبو طاقية بالتجارة المحلية، وخاصة تجارة منطقة الدلتا، وتنوَّعت البضائع التي اتجر بها تنوعًا كبيرًا، كالأحجار الكريمة وخاصة ياقوت سرنديب والذهب الذي جلَبَه مَن كانوا ببلاد التكرور. وعند نهاية القرن السادس عشر كانت التوابل — على ما يبدو — وبصفة خاصة الفلفل تُمثِّل السلعة الغالبة في التجارة وليس الأحجار الكريمة، واحتلَّ البنُّ منزلة تقع بين النوعين. ويَنسحب نفس الشيء على السكر الذي كان إسماعيل أبو طاقية يُصدِّره بكميات مُتزايدة في مطلع القرن السابع عشر. كما اتجر بالمنسوجات على نطاق واسع. وكان التحوُّل من التوابل إلى البُنِّ في تجارة البحر الأحمر قد تم في حياته، ولعب دورًا فيه. وبعبارة أخرى، كان إسماعيل أبو طاقية ووكلاؤه وشركاؤه يَتجرون في بضائع متنوعة من السِّلع الفاخرة خفيفة الوزن غالية الثمن إلى السلع الثقيلة كبيرة الحجم كالأخشاب المستوردة والمعادن والمرجان، والمنتجات المحلية كالسكر والأرز والمنسوجات، والبضائع العابرة عن طريق القاهرة إلى المراكز التجارية التي يتوفَّر فيها الطلب عليها مثل التوابل والبن، والبضائع التي تُستهلك محليًّا مثل النيلة التي استخدمت في صباغة المنسوجات.

وبدأ إسماعيل أبو طاقية نحو العقد الأول من القرن السابع عشر يُقيم شبكة من النشاط التجاري داخل مصر ذاتها، امتدت إلى المناطق الريفية في الدلتا، خاصة إقليم المنوفية والغربية؛ حيث كان ينتج السكر، فاستثمر أموالًا في زراعة القصب وصناعة

---

[١٩] ويُقدم هذا الكتاب مختارات من سجلات شركة الشرق الهولندية.

Terence Walz, “Trade Between Egypt and Bilad al–Sudan,” Cairo, 1978; “Trading into the Sudan in the Sixteenth Century”, Annales Islamologiques, vol. 15, 1979, pp. 211–233.

السكر. وكان استثماره في هذا المجال فرديًّا، فكان ذلك أحد المشروعات التي لم يشاركه فيها صديقه عبد القادر الدميري، رغم ما كان يتطلبه من أموال كثيرة. ولعل ذلك يرجع إلى وجود الدميري بعيدًا في مكة وجدة لوقت طويل لرعاية المصالح التجارية هناك. واستفاد إسماعيل أبو طاقية من وجوده بالقاهرة الذي ساعَدَه على إقامة نوع من الصلات الاجتماعية التي أتاحت له فرصة إقامة مشروع ناجح لإنتاج السكر. ولكن بغض النظر عن الأسباب التي دعَتْه إلى القيام بذلك المشروع منفردًا، فإن ذلك يُوضح لنا تعدُّد الأُطُر التي عمل من خلالها، فنجده يعمل أحيانًا في نطاق الأسرة، ويشارك البعض أحيانًا، ويعمل منفردًا أحيانًا أخرى. هذا التعدد في أطر العمل وفي إقامة شبكات النشاط التجاري كان عظيم الأثر بالنسبة له؛ إذ كان باستطاعته أن يُعدِّل من نمط نشاطه بشكل أسرع من غيره من التجار، وأن يتوافق مع أحوال السوق المتغيِّرة.

وتُوِّجت حياة إسماعيل أبو طاقية العملية عندما أصبح شاهبندر التجار عام ١٠٢٢هـ/١٦١٣م، فخلف في المنصب صديقه وزميله القديم الخواجة علي الرويعي في رئاسة طائفة التجار. وكانت تلك الطائفة تضم التجار المشتغلين بالتجارة الدولية الشرقية، وهم أوسع تجار القاهرة ثروةً. واحتفظ إسماعيل بالمنصب حتى وفاته عام ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م (ماعدا فترة قصيرة من عام ١٦٢١ عندما أصابه المرض وتولَّى رئاسة الطائفة عثمان بن يغمور مؤقتًا)، وقد خلفه في الشاهبندرية جمال الدين الذهبي. ولا نَعلم إلا القليل عن الطريقة التي كان يُنتخب أو يُعيَّن بها شاهبندر تجار القاهرة. فقد تضمنت سجلات المحاكم مادة وثائقية عن شيوخ الطوائف الأخرى، سواء كانت طوائف تجار مثل تجار الصابون أم تجار سوق مرجوش مثلًا، أم طوائف صناع حرفيِّين بما في ذلك النساجون والمعماريون (كالحجَّارين والنقاشين) والحمارون وغيرهم من المشتغلين بالحرف التي لا تتطلَّب مهارة خاصة. ولكنَّنا لا نجد — حتى الآن — معلومات عن الطريقة التي كان يَصل بها التاجر إلى منصب الشاهبندر. وكل ما نعرفه أنه لم يكن وراثيًّا عند مطلع القرن السابع عشر، كما لم يكن حكرًا لعائلة بعينها، ولم يُشترط في الشاهبندر الانتماء إلى أصل معيَّن؛ فقد يكون مصريًّا أو شاميًّا أو مغربيًّا؛ فالخواجة عبد القوي العاصي كان تاجرًا مصريًّا من بولاق، والرويعي الذي خلفه أبو طاقية في الشاهبندرية كان من رشيد، وجمال الدين الذهبي كان قاهريًّا، وابن يغمور كان حلبيًّا. كذلك لم يكن الشاهبندر يتولى منصبه بالضرورة لمدى الحياة؛ فرغم استمرار أبو طاقية شاغلًا له حتى موته، تولى من سبقوه الشاهبندرية لسنوات قليلة ثم انتقلت إلى غيرهم،

وبعبارة أخرى، كان المنصب مُتداولًا، متاحًا لأكثر التجار نجاحًا واستحقاقًا. وكانت تلك سمة المنصب في أوائل القرن السابع عشر، غير أنها تغيرت — على ما يبدو — في القرن الثامن عشر حيث يشير أندريه ريمون إلى أن المنصب كان في الغالب محصورًا في بعض العائلات مثل الشبراوي ثم المحروقي فيما بعد.[٢٠] ويبدو أن الإجراءات التي كانت تُتَّبع لشغل الشاهبندرية اتفقت مع تلك التي كانت تُتَّبع عند تعيين أو انتخاب شيوخ الطوائف الأخرى؛ حيث كان الشخص يُختار بإجماع أعضاء الطائفة، وتُصدِّق المحكمة الشرعية على ذلك الاختيار. ونظرًا لأهمية الشاهبندرية لا بد أن يكون للسلطات دور في إقرار الاختيار.

وكانت تقع على عاتق الشاهبندر مسئوليات كثيرة، شأنه في ذلك شأن شيوخ الطوائف الأخرى، فكان يقوم بالتوسُّط في المنازعات التي تنشب بين التجار وبعضهم البعض، أو بينهم وبين السلطات. ورغم أن المنصب كان يتطلَّب اتصالًا وثيقًا بالسلطات فإن درجة ذلك الاتصال تفاوتت من حين لآخر؛ فكانت الصلات تقوى عندما تكون السلطة في عنفوان قوتها، وتضعف عندما لا يكون الأمر كذلك. وعلى سبيل المثال، لا بد أن تكون العلاقات التي قامت بين إسماعيل أبو طاقية والدولة مختلفة تمامًا عن تلك التي قامت بين السيد محمد المحروقي شاهبندر التجار والدولة في عهد محمد علي باشا؛ فقد تولى المحروقي أمر الصفقات التجارية الخاصة بالباشا وشركائه، وكُلف بنقل القوات والإمدادات الخاصة بحملة محمد علي على الحجاز، على نحو ما ورَد برواية الجبرتي لحوادث عام ١٢٣٢هـ/١٨١٦م. وبالإضافة إلى التوسط بين التجار، يبدو أن المحروقي تولى مسئولية فضِّ المنازعات بين الحرفيِّين والباعة في القاهرة، ومعاقبة المخطئين منهم. وليس لدينا دليل على وجود أي من تلك المسئوليات تجاه أرباب الحرف الأخرى ضمن اختصاصات الشاهبندر، في القرن السابع عشر.[٢١] وعلى النقيض تمامًا، تُشير سجلات المحكمة الشرعية إلى أن شيوخ تلك الطوائف هم الذين تولَّوا التدخُّل لفض المنازعات بين أفراد طوائفهم. ورغم أن وضع أبو طاقية وفر له نفوذًا اجتماعيًّا عريضًا، لا نجد دليلًا على أنه تولى أي مسئوليات تجاه الطوائف الأخرى.

---

[٢٠] Artisans, p. 580.

[٢١] Thomas Phillip and Moshe Perlmann, "Al-Jabrti's History of Egypt," Stuttgart, 1994, vol. v, pp. 378-9. عجائب الآثار، طبعة بولاق، ج٤ ص٢٩٦.

وقد مارس إسماعيل أبو طاقية مهامَّ الشاهبندر باهتمام كبير، فكان يتدخل في المسائل التي تُهم التجار، ويتوسَّط في المنازعات التي تنشب بينهم، ويشهد على معاملاتهم، فكان حاضرًا دائمًا عند الحاجة إليه. وكانوا يتوقَّعون مساعدته دائمًا وقت الأزمات، وتولى الشهادة في الدعاوى التي كان يرفعها التجار أمام المحاكم؛ ففي عام ١٠٢٨هـ/١٦١٨م حضر جلسة المحكمة التي نظرت في الدعوى المرفوعة ضد الخواجة كريم الدين البرديني — من تجار البحر الأحمر — واتُّهم فيها بعدم سداد قرض استدانة.[٢٢] وأحيانًا كان بعض التجار يُودعون لديه شيئًا ثمينًا كأمانة لسبب أو لآخر، مثل سيف ذهبي مُطعَّم بالزمرد والياقوت والماس.[٢٣] وكان إسماعيل أبو طاقية يَحضر جلسات توزيع تركات المتوفَّين من التجار إذا كانت الوفاة خارج البلاد. تلك كانت مسئولياته تجاه طائفة التجار؛ فقد كان لحضوره وزن كبير في المناسبات الهامة، حتى لو كانت تلك المناسبات شخصية أو عائلية مثل الشهادة على عقود الزواج أو الطلاق. وكانت الخدمات التي تستطيع تقديمها للتجار متنوعة، وتعتمد على الجهد والوقت الذي كان يرغب في بذلهما من أجل أعضاء الطائفة.

وكان الشوام المُقيمون بالقاهرة، وخاصة الحمصيِّين منهم، يُدركون أهمية المكانة التي بلغها أبو طاقية بتولِّيه الشاهبندرية بالنسبة لهم. ولم يُخيِّب إسماعيل أبو طاقية ظنهم، فحرص على حضور المناسبات التي كان لحضوره فيها وزن كبير. وزاد اتصال التجار الحمصيِّين والشوام به بعد وصوله إلى الشاهبندرية عن ذي قبل، للوقوف إلى جانبهم، أو التدخل بين زوجَين على وشك الطلاق، أو حضور قسمة التركات. ولعلَّ عدم وجود تنظيم للجالية الشامية بالقاهرة جعل الشوام يَعتبرون من يصل منهم إلى الشاهبندرية كبيرهم.

وعلى كلٍّ، امتدَّت مكانة الشاهبندرية إلى ما وراء تلك الدوائر المحدودة؛ ففي المجتمعات الحضرية الكبيرة كان الشاهبندر يتمتَّع بمكانة اجتماعية تردَّدَت أصداؤها في ألف ليلة وليلة؛ فقد تضمَّنت حكايات تدلُّ تفاصيلها على أنها تعود إلى العصر العثماني وإلى القاهرة تحديدًا. وقد وصَف التاجر شمس الدين في إحدى تلك الحكايات بأنه أحسن التجَّار وأكثرهم أمانة، وأنه كان له خدم وأتباع وعبيد وجوارٍ ومماليك، وكان واسع

[٢٢] القسمة العسكرية، ٥١٥،٣٣ بتاريخ ١٠٢٨هـ/١٦١٨م، ص٣٤٩.

[٢٣] الباب العالي ٣٥٤٦،٩٨ بتاريخ ١٠٢٥هـ/ ١٦١٥م، ص٤٧٨.

الثراء وشاهبندر تجار القاهرة. وفي حكاية أخرى قالت الأم لابنها أن أباه كان شاهبندر التجار في بلاد مصر وسلطان أبناء العرب؛ أي إنه حظي بمكانة رفيعة بين أبناء البلاد. ومِن الطريف أن نرى كيف كان الشاهبندر يُستقبل عند قدومه إلى السوق كل صباح لممارسة عمله؛ فقد جرَت العادة على أن يَطلب نقيب السوق من التجار قراءة الفاتحة عند وصول الشاهبندر من بيتِه، فيصحبه التجار إلى مقر الشاهبندر ويقرءون الفاتحة أمامه، ويتمنَّون عليه يومًا طيبًا، ثم ينصرف كلٌّ منهم إلى متجره.[٢٤] وتدلُّ الحكاية على أنَّ الشاهبندر كان يتمتَّع بقدر كبير من التبجيل. ويبدو أن إسماعيل أبو طاقية كان يَلقى نفس الاستقبال يوميًّا عند قدومه إلى السوق، ولا بد أن نظام حياته في العقد الأخير من عمره كان مُشابهًا لذلك الوصف الذي ورَد بألف ليلة وليلة عن الشاهبندر.

خاتمة المطاف

وُفِّق إسماعيل أبو طاقية في إقامة مشروع تجاري ناجح، مع عائلته أولًا، ثم مُستقلًّا عن العائلة فيما بعد، واتبع في سبيل ذلك أنماطًا مُختلفة من العمل التجاري، وأقام عددًا من الشبكات التجارية المعقَّدة. ولكن الإبقاء على حرفة التجارة في العائلة التي مارست الحِرفة لعدة أجيال مُتعاقبة، تطلب وجود أبناء وأحفاد يَبدءون من حيث ينتهي دوره. ولكن إسماعيل لم يَنجح في تحقيق ذلك، رغم محاولاته المستميتة، فلم يُعمر مشروعه التجاري — الذي كونه على مر السنين — طويلًا بعد وفاته؛ وذلك لأسباب بعضها شخصي وبعضها الآخر عائلي، غير أننا نحتاج إلى البحث عن أسباب ثقافية وقانونية لتفسير ذلك الوضع؛ لأن من الثابت تاريخيًّا أن العائلات التجارية سواء عائلات الكارمية كعائلة الخروبي وعائلة القويق في القرن الرابع عشر والخامس عشر، أم مَن عاصروا أبو طاقية مثل عائلتَي الرويعي والشجاعي لم يبقَ لها وجود في التجارة بعد جيلَين أو ثلاثة أجيال متعاقبة.

وكان من بين الأسباب الشخصية التي أدَّت إلى انهيار تجارة أبو طاقية عدم وجود ورثة من الذكور البالغين؛ فقد أنجب أبو طاقية الكثير من الأطفال، ولكن من بقي منهم على قيد الحياة كانوا إناثًا فيما عدا ولدًا واحدًا هو زكريا، وحدث نفس الشيء لولده زكريا؛ فعندما قضى نحبه لم يخلف إلا ذرية من الإناث، ومات أولاده الذكور في طفولتهم. وبذلك

[٢٤] Lane, vol. II, pp. 223, 228.

كان زكريا آخر الذكور في عائلة أبو طاقية، وكان قاصرًا عند وفاة والده إسماعيل، فلم تُتح لأبيه فرصة نقل تجارته إلى ولده، شأنه في ذلك شأن غيره من التجار. ولا بد أن يكون زكريا قد واصَل نشاط أبيه في التجارة بعد بلوغه الحلم، مُستفيدًا من شركاء أبيه من التجار المُحنَّكين مثل الدميري وأحمد عريقات اللذَين كانا على معرفة تامَّة بنشاط أبيه، وقدَّما له العون حتى استطاع أن يقف على أقدامه. ولكن ما لبث أحمد عريقات أن تَنكَّر للثقة التي خصَّه بها إسماعيل أبو طاقية؛ فبدلًا من أن يلعب دور الأخ الكبير الذي يرعى مصالح أبناء عمومته، أحسَّ أفراد العائلة أنه يضع مصالحه الشخصية فوق كل اعتبار. وحدثت مواقف — فيما بعد — أدت تصرفاته حيالها إلى جعل ولائه وأمانته موضع الشك. مما خيب الآمال التي عقدوها عليه، وخاصة أن إسماعيل أبو طاقية كان يخصُّه بالرعاية في سالف الزمان.

وثمَّة سبب آخر يعود إلى الاستعداد الشخصي لزكريا بن إسماعيل نفسه؛ فقد بلغ الرشد بعد وفاة أبيه بوقتٍ قصير، غير أنه لم يَرِث عن أبيه كفاءته أو شخصيته. ويتَّضح ذلك من الدعاوى الخاصة به التي وردَت بسجلات المحكمة الشرعية في السنوات التي أعقبت موت إسماعيل. وتشير تلك الدعاوى إلى السبيل الذي سلَكه زكريا الذي كان يفتقر إلى قُدرة والده على جمع الناس من حوله، وتوثيق العلاقات مع الناس على اختلاف مَراتبهم، وكسب احترامهم. فقد استطاع إسماعيل أن يَحتفظ طوال حياته بعلاقات حميمة مع الشوام والحمصيِّين الذين عرفهم في شبابه، كما حافظ على الود مع زملائه التجار كالدميري وعائلته على مر السنين. وكان زكريا يفتقر إلى ذلك كله؛ فكثيرًا ما كان يختصم البعض أمام المحكمة من أجل إيجار دكان بالوكالة أو مسكن بها بدلًا من أن نراه يُكوِّن شركة أو يعقد صفقة. وعندما مات الدميري بعد وفاة إسماعيل بنحو سبع أو ثماني سنوات لم يهتمَّ زكريا بالإبقاء على العلاقات الودية مع أرملة الدميري، ودخل معها في نزاع قضائي حول إيراد الوقف المشترك بين أبو طاقية والدميري، وانتهى النزاع لصالح السيدة، وهو أمر لم يَحدث من قبل لوالده إسماعيل أبو طاقية الذي لم يكن يلجأ إلى القضاء، إلا إذا كان مُتأكدًا من سلامة موقفه. مما يدلُّ على أن قدرة إسماعيل على النجاح في أعماله التجارية لم تكن تعود إلى مهارته في التجارة وحدها، وإنما كانت ترتكز على مواهب أخرى لم يَرِثْها عنه زكريا.

كذلك لعب نظام الإرث حسب الشريعة الإسلامية دورًا في تفكك ثروة إسماعيل أبو طاقية بعد موته؛ فقد ترك إسماعيل عددًا كبيرًا من الورثة: حصلت زوجاته الثلاث على ثُمن الثروة، ووزعت بقية التركة على عشر بنات وولد واحد هو زكريا، الذي لا بد أن يكون

قد نال نصيبًا محدودًا من تلك التركة لم يَزِد عن ١٤٫٥٪ من التركة. ورغم ذلك النصيب المحدود، بقيَ زكريا يتمتَّع بالثراء، فإلى جانب نصيبه من التركة، كانت هناك حصته في الوقف، وثروة أمه الخاصة، وإن كان ذلك كله لا يُعادل ثروة والده. وهنا نجد أن زكريا لم ينجح في البحث عن مخرج من هذا المأزق، مثلما فعل أبناء جيله الذين انحدروا من عائلات تجارية عريقة؛ فأبناء عائلة يغمور — مثلًا — احتفظوا بأموالهم وأموال أخواتهم البنات بعد تقسيم تركة أبيهم، لتُكوِّن رأس المال الذي يوظفونه في تجارتهم؛ إذ نجد في سجلات المحكمة وثيقة تشير إلى مشاركة أختهم مُؤمنة لهم في صفقاتهم التجارية. غير أنَّ ورثة إسماعيل لم يَسيروا على دربهم.

وهناك عامل تنظيمي آخر يُفسِّر عدم استمرارية تجارة أسرة أبو طاقية بعد وفاة إسماعيل، فرغم ضخامة أعمال إسماعيل، لم تكن تجارته ذات شخصية قانونية مستقلَّة عن ذاته حتى يمكن استمرارها بعد وفاته؛ إذ اختلط رأس ماله برأس مال شُركائه في صفقات مُحدَّدة عُقدت بمبادرات فردية. ولعله كان من المُمكن أن تؤدِّي هذه العوامل التنظيمية إلى تيسير سبيل استمرار تجارة العائلة لمدى أبعد من جيلين أو ثلاثة أجيال، على نحو ما شاع بين عائلات التجار.

وفى نفس الوقت الذي كانت فيه عائلة أبو طاقية تَبتعِد عن التجارة اتجهت إلى الارتباط بالنخبة الحاكمة، فكان زكريا يشتغل بالتجارة من حين لآخر، وقد لُقب بالخواجة ثم الخواجكي فور ممارسته العمل بالتجارة بعد بُلوغه الرشد. ولكن ذلك لم يدم طويلًا، فاختفت الإشارات إلى نشاطه التجاري من سجلات المحكمة. وإذا كانت المصالح التجارية الخاصة بزكريا قد ضَعُفت، فإنه استطاع أن يُوثق صلته بالحكام. ولا شك أن النفوذ الاقتصادي والاجتماعي الذي اكتسبه إسماعيل أبو طاقية قد استُغلَّ من جانب أبنائه، فاستطاع زكريا أن يجدَ لنفسه مكانًا في طائفة المتفرِّقة العسكرية من خلال علاقاته بالنخبة العسكرية. ومن ثم تحرَّكت ثروة أبو طاقية في فترة الحراك الاجتماعي إلى آفاق غير تلك التي اتجه إليها إسماعيل.

وهكذا استطاع إسماعيل أبو طاقية أن يصل بأسرته التجارية إلى الذروة التي كان يتطلع إلى بلوغها أيُّ تاجر في زمانه. ولم يستطع أيٌّ من ذريته أن يبلغ ما بلغ من الشهرة على نحو ما تكشف عنه الوثائق التاريخية، فعاد الغموض النِّسبي يحيط بأسرته على نحو ما كانت عليه الحال أيام جده وأبيه. وسادت مظاهر النشاط التجاري الذي مارسه

إسماعيل، والاتجار المتزايد في البضائع التي راجت في الأسواق على أيامه وخاصة البُن والسكر، لمدة قرن آخر من الزمان أو نحو ذلك. وذهبت أرباحها الطائلة إلى تجار آخرين لم يكن من بينهم أحد من ذريته.

الفصل الثالث

هياكل التجارة

مقدمة

عندما دخل إسماعيل أبو طاقية إلى عالم التجارة في مُستهَلِّ حياته العملية، لم يكن بحاجة إلى التمرُّس بأدوات وفنون المهنة التي يتزوَّد التجار بها فحسب، بل كان يحتاج أيضًا إلى معرفة بالهياكل والمؤسَّسات المرتبطة بالتجارة. ولذلك اتصل منذ شبابه الباكر بالهياكل التنظيمية للتجارة في القاهرة — المركز التجاري الرئيسي — وتعلم كيف يفيد منها. وتُقدم لنا المصادر الوثائقية مادة تتعلَّق بالروابط الأولى التي أقامها أبو طاقية مع الهياكل التجارية المختلفة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن السادس عشر، عندما بدأ اشتغاله بالحرفة. وإن كانت تلك الهياكل والمؤسَّسات التجارية تعود إلى تاريخ أقدم بكثير من تلك الحقبة.

وتحليل الهياكل التنظيمية للتجارة التي استخدمها جيل أبو طاقية من التجار، على درجة كبيرة من الأهمية، لفَهم طبيعة الحقبة التي أدخل فيها التجار أنماطًا جديدة على ممارستهم للحرفة. وتَرجع أنشط سنوات العمل عند أبو طاقية إلى ما قبل الارتباط بالاقتصاد الرأسمالي الأوروبي بقَرن أو قرن ونصف من الزمان.[1] ومن ثم نستطيع أن نتبين الملامح الهيكلية والمؤسسات التي كانت متاحة للتجار، والطريقة التي استُخدمت بها، وذلك من خلال تتبُّع السبل التي سلكها التجار في ممارستهم للمهنة، قبل أن

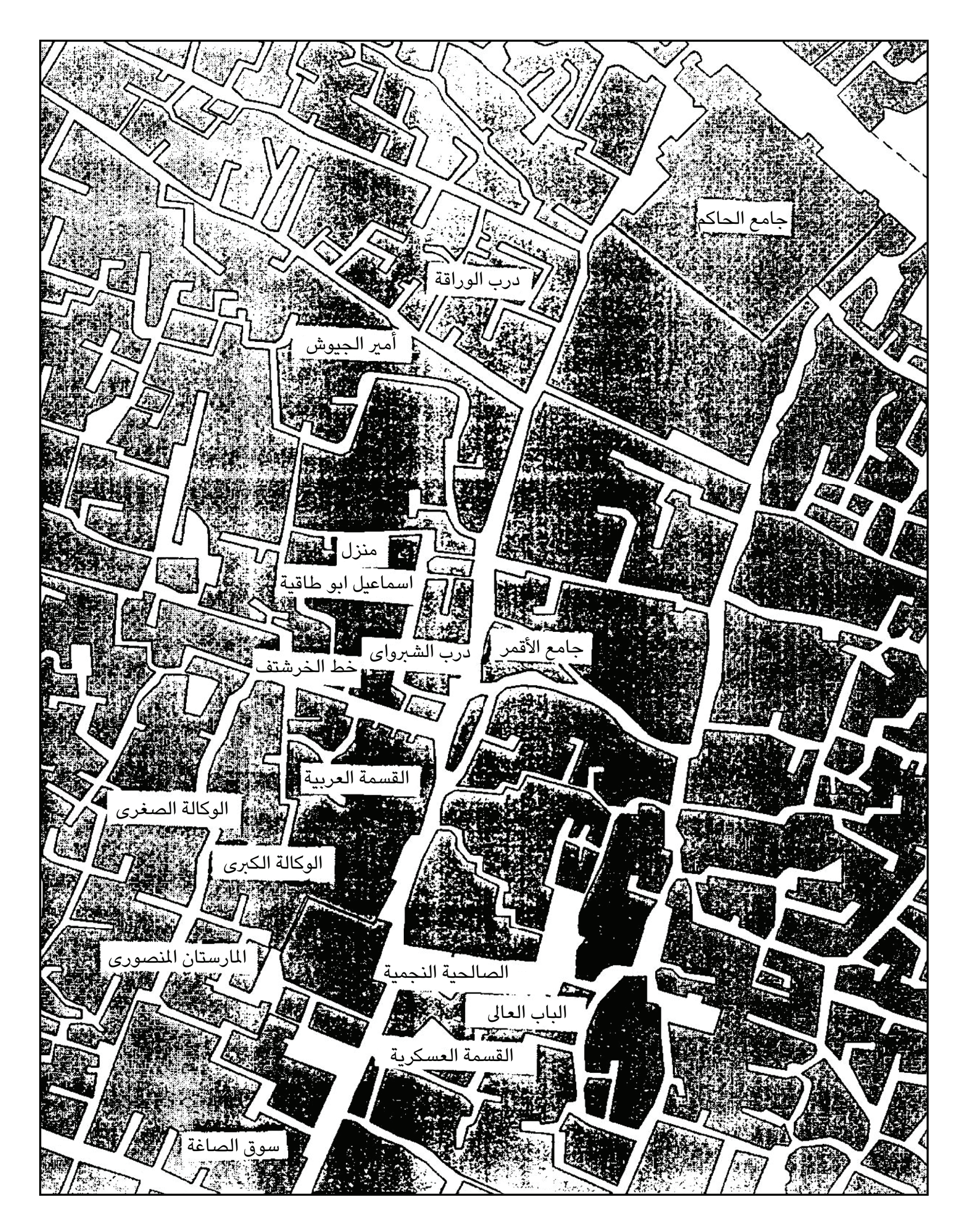
[1] انظر على سبيل المثال: Andre Raymond, “L’impact de la penetration europeenne sur l’economie de l’Egypte au XVIII siecle,” Annales Islamologiques, vol. 18, 1982, pp. 217–235.

يسيطر التجار الأوروبيون على التجارة بزمن بعيد. وكانت الأدوات والأساليب الفنية التي استخدمها التجار في ذلك العصر تُماثل — إلى حد كبير — تلك التي استخدمتها الأجيال السابقة عليهم؛ إذ يَسهُل علينا تتبع ظاهرة الاستمرارية في هذا المجال. وفي إطار تلك الهياكل التنظيمية التقليدية، أُدخلت أنماط تجارية جديدة، ما لبثت أن تطورت، واقتصر استخدامها على أصحاب الجاه من التجَّار، من أمثال أبو طاقية، الذين استطاعوا تطويعها لخِدمة أغراضهم ومصالحهم.

إنَّ تاريخ التجارة في هذه المنطقة من العالم، كان يكتب — في أغلب الأحوال — استنادًا إلى المصادر الأوروبية ككتابات الرحَّالة وتقارير القناصل، وهي مصادر تَعكس تحيُّز من كتبوها. وهم يركزون على التجارة مع أوروبا في أحسن الأحوال؛ لأنَّ ذلك القطاع التجاري كان يهمهم بالدرجة الأولى. ولكن التجارة مع أوروبا لم تكن تُمثل القطاع الفريد، أو حتى القطاع الأكثر أهمية. غير أنَّ الرحالة — وخاصة المعنيِّين منهم بالتجارة — وصَفُوا ما شاهدوه في هذا المجال، مثل أنواع البضائع التي كانت مُتاحة بالأسواق، وأسعارها، ومن يُقدمون على شرائها على سبيل المثال. ونادرًا ما كانوا يهتمون بالعمليات والإجراءات المهنية التي اتبعها التجار الوطنيون لجلب تلك البضائع إلى أسواق القاهرة أو الإسكندرية. وبذلك لم تقع أنظارهم على الكيفية التي تغيرت بها الأحوال، وما كان يفعله التجار — مثلًا — للتوافق مع مختلف الأوضاع في أوقات الأزمات.

وكان اتجاه بعض المؤرِّخين إلى تركيز الاهتمام على الفترة السابقة مباشرة على السيطرة الأوروبية، يعني أن العوامل التي ساعدت الأوروبيين على إزاحة الأطر التجارية الوطنية كانت تحتلُّ بؤرة الاهتمام عندهم. والأسباب التي ساقها أولئك المؤرخون، والظروف التي شرحوها، تُقدِّم تفسيرات واسعة النطاق، ولكنَّهم يشتركون جميعًا في تأكيد عدم مقدرة النظم التجارية الوطنية على الاستمرار.[٢] وكان من بين الأسباب التي ذكرها أولئك المؤرخون في دراساتهم حول فشل النظام التجاري العثماني في مُنافَسة نظيره الأوروبي، ضعف أو غياب المؤسسات التجارية المتخصِّصة التي تماثل تلك التي كانت موجودة بالغرب، مثل البنوك، والأسواق المالية، والطوائف التجارية ذات النمط الغربي.

[٢] Benjamin Braude, “International Competition and Domestic Cloth,” pp. 437–451.
R. Murphey, “Conditions of Trade,” pp. 35–50.



خريطة لشمال القاهرة، عليها موقع سكن إسماعيل أبو طاقية.

ومن بين الأسباب التي أورَدَها المُؤرِّخون — أيضًا — لتفسير سهولة اختراق التجار الأوروبيِّين للأسواق العثمانية افتقار التجار الوطنيين للمهارات المهنية. ويقدم لنا نموذج التاجر المتجوِّل عند ستينسجارد صيغة من صيغ تلك الرؤية لما اعتبره المؤلف نموذجًا نمطيًّا للتاجر في الشرق الأوسط. واستنَدَ في صياغة فكرته على التاجر الأرمني هوفهانيس Hovhannes الذي كان يتجوَّل بتجارته فيما بين ١٦٨٢–١٦٩٣م، وسجَّل نشاطه في يومياته، فتنقَّل من مدينة إلى أخرى بطريقة عشوائية دون خطة واضحة، حاملًا معه من البضائع ما كان باستطاعته الاتجار فيه بجهده الفَردي، ولعلَّ ذلك يرجع إلى عدم وجود مؤسَّسات تجارية مُتخصِّصة في الأسواق التي ارتادها. وفي كل مدينة حل بها، كان يتجه إلى الجالية الأرمنية، ربما لأنها كانت الجماعة الوحيدة التي تستطيع أن تمد له يد العون. وإلى جانب ذلك، لم يكن هوفهانيس مُتخصِّصًا في التجارة مع المناطق التي ارتادها أو في السِّلَع التي حملها.[٣] وقد صاغ بروس ماسترز Bruce Masters رؤيته لتجار حلب على نفس النسق، فكان باستطاعة أي فرد لدَيه قدر كافٍ من المال — في رأيه — أن يُصبح تاجرًا لفترة محدودة، ثم يتَّجه بعد ذلك إلى مهنة أخرى.[٤] ومَغزى ذلك أن التجار لم يكونوا أصحاب مهنة متخصِّصة. وفسر عجز التجار عن مواكبة التغير، ومواجهة التنظيمات التجارية الهولندية والغربية المتفوقة، والعجز عن منافسة التجار الأوروبيِّين الذين تاجروا مع المدن العثمانية مثل مدينة حلب، بغياب أو ضعف المؤسسات التجارية الوطنية القائمة عندئذٍ.

وليس من بين التساؤلات التي تطرحها ترجمة إسماعيل أبو طاقية فيما يتصل بالهياكل والمؤسسات التجارية، التساؤل حول أسباب عدم وجود ذلك النوع من الأطر والمؤسسات الأوروبية في الشرق الأوسط، ولكنَّها تهدف إلى فهم مجتمع معيَّن في سياق ظروفه الخاصة، من خلال ملاحظة الطريقة التي مارس بها التجار نشاطهم، وتحديد الهياكل التنظيمية التجارية التي كانت متاحة لهم، لنرى كيف استطاعوا استخدامها لمنفعتهم لتحقيق أغراض مختلفة، مثل تمويل مشروعاتهم التجارية، وتنظيم تجارتهم،

[٣] اعتمد نيل ستيسجارد في صياغة نموذجه على فان لير، انظر: The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century, Chicago, 1974, pp. 22–41.

[٤] The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East, New York, 1988, pp. 47–68.

وتسويق بضائعهم. وبذلك نضع أيدينا على أوجه القصور التي شابت النظام، والإنجازات التي استطاع تحقيقها.

لقد كانت الهياكل التنظيمية التجارية متاحة لجميع المشتغلين بالتجارة، ولكن النخبة التي احتلَّت قمة الهرم التجاري كانت تستخدمها على نطاق أوسع؛ فقد كان نشاط أساطين التجارة أوسع نطاقًا وأبعد مدى؛ ومن ثم كان أكثر تعقيدًا من نشاط غيرهم من التجار. كان التجار الكبار هم الذين يحتاجون إلى دعم الهياكل التنظيمية التجارية التي كانت موجودة بمركز تجاري هام كالقاهرة، كما كانوا أكثر التجار انتفاعًا بالنظام التجاري القائم.

وعلى صعيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي، اشتملَت جماعة التجار على مجموعة مُتباينة من الناس، تَختلف من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي، من ميسوري الحال إلى واسعي الثراء. فكان مِن بينهم التجار الجوَّالون على نطاق محدود، وأولئك الذين يُمارسون التجارة بصورة موسمية، كما كان مِن بينهم — دون شك — تجار يَشتغلون بالحِرفة على نطاق واسع، ويُعطونها كل وقتهم وحياتهم، وهم الذين يُشار إليهم بالتاجر أو الخواجة، وهما صفتان لم تُطلقا على مَن كان يَستثمِر أموالًا في التجارة مثل القاضي أو البك المملوكي ... فالظروف والأحوال التي مارَس في ظلِّها التجار — مثل أبو طاقية — حرفتهم اختلفت تمامًا عن النشاط العشوائي الذي كان يقوم به التاجر الأرمنيُّ هوفهانيس ... فالملامح العامة للتجارة، والطريقة التي أدخل بها أبو طاقية نشاطه في الإطار التجاري القاهري، يدلَّان على وجود مُستوًى مُعيَّن من التركيب الهيكلي، لا نجد نظيرًا له في النماذج سالفة الذكر. ولا يَعني ذلك أن جميع التجار الذين مارسوا نشاطهم في ذلك العصر كانوا يتَّصلون بتلك الشبكة المعقَّدة بصورة مُتساوية، ولكنه يعني — ببساطة — أن النموذج الذي يقدمه لنا سيتنسجارد لا يَنطبق إلا على نوع واحد من التجار الذين احتلُّوا أسفل الدرج في سلم الحرفة؛ ومن ثم يُمثِّل النموذج الذي يُقدمه جزءًا صغيرًا فقط من صورة أكبر حجمًا.[٥]

---

[٥] يُورد الدمشقي من حين لآخر تصنيف التجار إلى ثلاث شرائح: السفارين، والمقيمين، والخازنين، وهو نوع من التبسيط؛ لأنَّ كل واحدة من تلك الفئات تتضمَّن بدورها شرائح مُتنوِّعة، انظر: Goitein, "A Mediterranean Society," vol I, Economic Foundations, Berkeley, 1967, pp. 157–161.

وقد أبرز ذلك التركيب الهيكلي نفسه على عدة مُستويات ... فاتساع النطاق الجغرافي لتجارة إسماعيل أبو طاقية — شأنه في ذلك شأن عدد من تجار القاهرة الآخرين — يُمكن أن يقارن بنشاط البيوتات التجارية العريقة من التجار الكارمية الذين اشتغلوا بتجارة التوابل بالبحر الأحمر زمن المماليك، والذين كانت تُضرب الأمثال بثروتهم، كما يمكن أن يقارن بنشاط التجار اليهود في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الذي امتدَّ من المغرب إلى الهند وسجَّلته لنا وثائق الجنيزة. فقد تاجر أبو طاقية في الشَّرق مع مدن الشام والحجاز واليمن، وبلغت تجارته الساحل الشرقي للهند، وكان وكلاؤه في أفريقيا يُسافرون حتى مدينة كانو في نيجيريا. وفي البحر المتوسِّط، امتدَّت تجارته إلى إستانبول وسالونيك والبندقية. وبذلك تشابهت شبكته التجارية من بعض الوجوه مع التجار الكارمية الذين نشطوا قبل استقرار البرتغاليين في الهند (١٤٩٨م). والحق أن الكارمية مدُّوا نشاطهم شرقًا إلى مدًى أبعد، فوصلوا إلى سمرقند، وهرات، والصين، وهي مراكز تجارية أسقطها تجار مصر من مجالِ نشاطهم عندئذٍ. غير أن الشبكة التجارية التي أقامها أبو طاقية في أول القرن السابع عشر بالبحر المتوسِّط، ربما كانت أكثر تقدمًا من تلك التي قامت في عصور سابقة.

وقد امتدَّت الشبكة التجارية التي أقامها إسماعيل أبو طاقية إلى مناطق مصر الأخرى في الريف والحضر. ولما كان قسطٌ كبير من البضائع الشرقية يُعاد تصديره للموانئ الأوروبية والعثمانية، فقد كانت مدن الإسكندرية ورشيد ودمياط تُمثل حلقات هامة في شبكته التجارية. ويذكر الرحالة كريستوف هاران Christophe Harant العدد الكبير من الفنادق والبيوت التجارية التي كانت للأوروبيِّين بالإسكندرية عام ١٥٩٨م، ومن بينهم الفرنسيون والبنادقة والفلورنسيون والنمساويون.[٦] كما يَذكر أكويانت روستا Aquilante Roccheta الرحالة المُعاصر أنَّ الإسكندرية كانت أهم موانئ مصر، فكانت تُباع فيها كميات هائلة من البضائع إلى تجار قدموا من كافة أنحاء العالم.[٧] وكانت دمياط الميناء الرئيسي للسفن المتجهة إلى شرقيِّ البحر المتوسط، لموقعها بالقُرب من مناطق زراعة الأرز بالدلتا؛ حيث احتلَّ الأرز مكانة هامة بين الصادرات المصرية عندئذٍ.

٦ Christophe Harant, “Voyage en Egypte,” 1598, Cairo, 1572, p. 199.

٧ Gallipoli, Rocchetta and Castela, “Voyages en Egypte des annees 1597–1601,” Cairo, 1974, p. 77.

وكانت البضائع المتَّجهة إلى إستانبول تَصدر من دمياط. وقد أقام أبو طاقية في تلك الموانئ هياكل تنظيمية قامت بتعبئة السِّلع وتسليمها، وعقد الصفقات، وسداد الرسوم الجمركية، وشحن البضائع المتَّجهة إلى القاهرة، وغير ذلك مما يتطلَّبه العمل التجاري. وقد أدَّى السعي للحصول على المحاصيل الزراعية للاتجار بها إلى قيام صلات بين أبو طاقية والمُزارعين بالدلتا.

وقد أدار أبو طاقية تلك الشبكة التجارية من مقرِّه بالقاهرة دون أن يُضطرَّ إلى مغادرتها، سواء للسفر خارج البلاد أم إلى الأقاليم الداخلية التي تعامل معها، على نحو ما توضحه المصادر الوثائقية. ولم يكن ذلك بالأمر الهين، كما لا يُمكن تفسيره بالقول بأن مهمة أبو طاقية اقتصرت على تمويل النشاط التجاري للآخرين؛ فهو يدلُّ على وجود تنظيم تجاري على درجة من التعقيد تفوق النُّظُم البسيطة التي اتبعها التجار الآخَرون. لقد كان أبو طاقية يمول فعلًا مشروعات تجارية، ولكنه كان مَعنيًّا أيضًا بإدارة دفة شبكته التجارية، وكان ذلك يتضمَّن الاستفادة من خدمات الشركاء، والوكلاء، والموظفين سواء أكانوا من أفراد العائلة أم من غيرهم، الذين سافروا إلى المراكز التجارية الأخرى بصحبة البضائع، أو استقرُّوا بمدن معيَّنة في مكة أو جدة أو إستانبول — حيث زاد حجم النشاط — استقرارًا دائمًا، أو أقاموا إقامة مؤقَّتة، حسبما يتطلبه العمل، على نحو ما كان متبعًا عند المشتغلين بالتجارة الدولية من كبار التجار. وكان التجار يَطلبون — أحيانًا — من بعض زملائهم الذين يسافرون إلى الخارج أن يُمثلوهم في واحد من المراكز التجارية، وقد يطلب التاجر من زميله أن يبيع أو يشتري سلعًا لحسابه، أو أن يُسدد قيمة البضائع، أو يُحصِّل الديون لصالحه، أو يدفع الضرائب والمكوس نيابة عنه خلال قيامه بتصريف عمله التجاري؛ وذلك وَفق اتفاق خاص يُبرَم بين الطرفين بشروط معيَّنة. وكان لبعض التجار مُمثِّلون عنهم يقيمون بصفة دائمة بمركز تجاري هام مثل جدة، يتفرَّغون لرعاية تجارتهم ومصالحهم. بينما كان آخرون ينتقلون هنا وهناك، ثم يعودون إلى القاهرة عند نهاية الموسم التجاري. وكان العبيد يُستخدَمون — من حين لآخر — للسفر بصحبة البضائع أو إعدادها للتصدير. ومن الثابت وجود جماعات تجارية هامة بالمراكز التجارية في الدولة العثمانية والبحر المتوسِّط وموانئ المحيط الهندي. وكان لكبار التجار من أمثال أبو طاقية والرويعي علاقات بفئات كثيرة من أولئك الذين كانوا يُمارسون مختلف أنواع النشاط التجاري بالمراكز التجارية المختلفة؛ حيث كانوا يُكلفونهم بإنجاز بعض الأعمال المتعلِّقة بمصالحهم التجارية في تلك المراكز.

وإذا أَخَذنا في اعتبارنا سعة حجم الأعمال التجارية لأبو طاقية، واتساع نطاقها الجغرافي، وما يَعنيه ذلك من تعقيد لأسلوب العمل، يتَّضح لنا أن أبو طاقية اعتمد على الهياكل التنظيمية للتجارة والمؤسَّسات التجارية التي كانت متاحة عندئذٍ اعتمادًا كبيرًا لإدارة أمور شبكته التجارية. ومن الوارد أن يكون بعض التجار قد استفادوا من تلك المؤسسات أكثر من غيرهم؛ فكلما كبر حجم مشروعات التاجر، زادت حاجته إلى معاونة المؤسسات التجارية، وكلما ازدادت أعماله تعقيدًا، زاد لُجوءُه إليها لمُعاونته على إنجاز أعماله. وربما كانت الأعمال التجارية التي تقوم بها بيوت عائلية أقل ارتباطًا بتلك الهياكل التنظيمية، ممَّن يُمارسون عملهم بمَعزل عن نطاق العائلة. كما أنَّ التجار الذين تعاملوا مع أقاليم بعيدة مُترامية الأطراف، وجدوا في تلك الهياكل التنظيمية ضالتهم المنشودة؛ إذ كانت تلك الهياكل التنظيمية أكثر فاعلية في الأقاليم ذات التنظيمات التجارية المُماثلة، منها في غيرها. وتحديد تلك المؤسسات، وما قدَّمته للتجار المُشتغلين بالتجارة الدولية، ومعرفة كيف استطاع إسماعيل أبو طاقية أن يُطوعها لخدمة أغراض معيَّنة، يُعد أمرًا ضروريًّا لفهم الطريقة التي أدار بها التجار أعمالهم عند مرحلة تأسيس المشروعات التجارية، وعند تنظيم تجارتهم، وتكوين شبكاتهم التجارية. كذلك يمكن تحديد المشكلات التي نجمت عن ذلك النظام، لنضع أيدينا على طريقة العمل في إطار نظام تجاري وطني.

(١) دور المحاكم في التجارة

لم يزد المجال المكاني الذي تحرَّك فيه إسماعيل أبو طاقية خلال ممارسته العمل الروتيني اليومي عن مسافة بلغت حوالي كيلومتر واحد، فكان يخرج من بيته الكائن بالقرب من سوق أمير الجيوش، شمالي المدينة، متخذًا طريقه فيما وراء جامع الأقمر الفاطمي، والمجموعة المعمارية للسلطان قلاوون في قلب المدينة، حتى يصل إلى أحد حوانيته بسوق الوراقين، أو بعض حواصله بوكالة الحمزاوي، وقد يذهب من حين لآخر إلى الوكالة الكبرى والوكالة الصغرى وراء مجموعة قلاوون المعمارية، وكانت الوكالتان مقرًّا لأعمال متنوعة ومتداخلة لتجار القاهرة، ولغيرهم من التجار الذين يحلُّون بها في طريقهم إلى مراكز تجارية أخرى. ومن تلك المواقع، زاول إسماعيل أبو طاقية نشاطه، وارتبط بهذا الروتين اليومي ارتباطًا وثيقًا زياراته المُتفرِّقة للمحاكم؛ حيث كان يسجل الصفقات التي أبرمها في السوق أو الوكالة على أوراق رسمية في سجلات المحكمة. وهكذا كان أبو طاقية — في الواقع — يدير شبكة تجارية امتدَّت عبر ثلاث قارات من تلك المؤسسات التجارية

والمحاكم الشرعية. فقد تطلبت تجارته في مصر والخارج استخدام أدوات قانونية على درجة مُعيَّنة من الرصانة. ولا شك أن الحجج العديدة التي أبرمها أبو طاقية وسجلها بالمحكمة، على مدى حياته العملية كتاجر، تُقدم للباحثين في التاريخ التجاري مصدرًا غنيًّا حافلًا بالتفاصيل، وخاصة أنه شاع بين الباحثين حتى عهد قريب، عدم وجود أوراق تتعلَّق بالتجارة في الشرق الأوسط قبل العصر الحديث. وتُلقي عملية التوثيق تلك، الضوء على طريقة إدارته لدفة أعماله بنفسِه، ويستطيع المرء من خلالها أن يتتبع واحدًا من التجار وهو يُقيم مشروعات تجارية مُتعدِّدة الأحجام، وبعض الصعوبات التي أحاطت بذلك النسق من العمل التجاري. وتُبيِّن لنا عملية التوثيق هذه — على مستوى أوسع — الأحكام الفقهية الإسلامية المُتعلِّقة بالأعمال التجارية، والطريقة التي طبقت بها في القاهرة في القرن السابع عشر. ولا يزال الجدل قائمًا حول العلاقة بين الشريعة أو الفتاوى الشرعية، والتطبيق الفعلي، ويقوم مُعظم الباحثين اليوم بمراجعة آراء المستشرقين الأوائل الذين زعموا أن قانون المشاركة في الأعمال التجارية ليس له انعكاس على الطريقة التي مُورِسَت بها تلك الأعمال.[٨] ويتَّضح تمامًا من قراءة عمل المؤرِّخَيْن رونالد يننجز Ronald Jennings وحاييم جربر Haim Gerber عن قيصرية وبورصة أن فقه الشريعة الإسلامية في باب المعاملات كان لا يزال مُطبقًا في الأناضول في القرن السابع عشر.[٩] وتضمُّ وثائق القاهرة في القرن السابع عشر أدلة أخرى تدعم ما توصَّل إليه يننجز وجربر من نتائج.

لقد أصبح الدور الذي لعبته المحاكم الشرعية في الحياة اليومية لسكان المدن، في مختلف أنحاء الدولة العثمانية، معروفًا اليوم تمام المعرفة، ولكن الدور الذي لعبته المحاكم في معاونة التجار على مزاولة نشاطهم لا يزال أقلَّ وضوحًا. فقد كان الذهاب إلى المحكمة عملًا روتينيًّا عند إسماعيل أبو طاقية، وكانت أقرب المحاكم إلى بيته، محكمة الباب العالي التي كانت أرفع المحاكم منزلة؛ لأنَّ قاضي القضاة تولَّى رئاستها. وأحيانًا كان أبو طاقية يستخدم محكمة الصالحية النجمية، حيث كانت تقع بالقرب من ضريح السلطان الأيوبي الصالح نجم الدين. ويصور لنا تردد أبو طاقية على المحاكم بصورة

---

٨ A. Udovitch, “Partnership and Profit in Medieval Islam,” Princeton, 1970, pp. 5–6.

٩ Jennings, “Loans and Credit in early 17th Century Ottoman Judicial Records,” JESHO, 16, 1973; Gerber, The Muslim Law of Partnership in Ottoman Court Records, Studia Islamica, Vol. 53, 1981, pp. 109–119.

مُتواترة علاقته الوثيقة بالمؤسسة القضائية. وتُشير إلى ذلك إشارة واضحة، عيِّنة من معاملاته أمام محكمة الباب العالي، غطت بضعة شهور من الفترة التي شهدت ذروة نشاطه التجاري. فقد ذهب إلى المحكمة عام ١٠٢٦هـ/١٦١٧م ثلاث مرات في شهر رجب (١٢، ١٤، ٢٤)، وثلاث مرات في شهر شعبان (٥، ٦، ١٢)، وخمس مرات في رمضان (٤، ٥، ١٠، ١٢، ١٣)، وست مرات في شوال (٨، ٩، ١٥، ١٦، ١٩، آخر الشهر)، وبذلك يكون قد تردَّد على تلك المحكمة وحدها مرةً واحدة في الأسبوع تقريبًا. ولدينا عينة أخرى من معاملاته عام ١٠٢٨هـ/١٦١٨م لها نفس القدر من الدلالة والأهمية، وخاصة خلال الشهور السابقة واللاحقة على موسم الحج إلى مكة، وهي الفترة التي كانت تشهد علوَّ مَدِّ النشاط التجاري. ففي ربيع الأول من ذلك العام، ذهب إسماعيل أبو طاقية إلى محكمة الباب العالي أربع مرات (٨، ٢٠، ٢٦، ٢٨)، وفي ربيع الثاني ذهب إلى المحكمة ثماني مرات (٦، ١٠، ١٢، ١٥، ١٨، ٢٠، ٢٣، ٢٤)، وثلاث مرات في جمادى الأولى (٥، ١٥، ٢٤)، ومثلها في رجب (٥، ٩، ٢٦)، ومرة في شعبان (٦)، وثلاث مرات في رمضان (١٣، ١٤، ١٥)، ومرتين في شوال (١٣ و١٩). وكان المثول أمام المحكمة يُعدُّ — بالنسبة له — من مستلزمات ممارسة العمل. وتقدم لنا الوثائق المسجَّلة بسجلات المحكمة مادة غنية عن الطريقة التي أدار بها أعماله، ونرى من خلالها التطبيق العملي للإجراءات التي نص عليها فقه المعاملات وأحكامه الشرعية.

ومن الواضح أن محاكم القاهرة لعبت دورًا حيويًّا ومُتزايدًا في التجارة وفي خدمة التجار، والواقع أن تسجيل الحُجج المتعلِّقة بالقروض والبيع بالأجل، والمشاركة، والأمانات، والصفقات المتَّصلة بمختلف أنواع السلع، بشكل منتظم في سجلات المحاكم، أمر بالغ الدلالة؛ لأن ذلك يعني توافر الضمانات للتاجر في حالة وقوع نزاع بينه وبين الطرف الآخر. فلم يكن التاجر يَعتمِد على حسن نوايا الطرف الآخر وحسب، رغم ما لذلك من أهمية. ويمكن أن نرجع إصرار أبو طاقية على توثيق معاملاته اليومية، وتسجيلها بالمحاكم بصفة منتظمة، إلى المهام العديدة التي كان يتولاها، والأموال الطائلة التي تعامل بها.

وثمة سبب آخر لاستخدام أبو طاقية للمحاكم في توثيق أعماله التجارية، هو أنَّ المؤسسة القضائية لم تُوفِّر أدوات متنوعة لإنجاز الأعمال التجارية فحسب، بل قدَّمت للتاجر فرصة للمُناورة على درجة عالية، أتاحت له فرصة استخدام الأدوات القانونية بصورة تَتوافَق إلى حد ما مع حاجاته الشخصية، وهو أمر له مغزاه بالنسبة للتاجر الذي يُمارس نشاطًا تجاريًّا مُتشابكًا ومركبًا. وكان باستطاعة التاجر أن يبرم عقدًا مع شريك

أو عميل وفقًا لأحد المذاهب الفقهية الأربعة: الحنفي، أو المالكي، أو الشافعي، أو الحنبلي، وقدمت جميع محاكم القاهرة هذه الخدمة. وكان باستطاعة التاجر أيضًا أن يلجأ إلى قاضي مذهب بعينه لأمر يتعلَّق بحُجة معيَّنة، وإلى قاضٍ يتبع مذهبًا آخر بحجة من نوع آخر، عندما يكون ذلك أفضل بالنِّسبة له، أو أكثر نفعًا لمصالحه.

كذلك هناك سبب آخر لاعتماد أبو طاقية، وزملائه من التجار الذين امتدَّت تجارتهم إلى مسافات وأقاليم بعيدة، على المحاكم في توثيق أعمالهم التجارية، هو صلاحية الوثائق التي تُصدق عليها المحاكم في القاهرة للعمل بها في المدن الأخرى. فكان باستطاعة من يقيم بالقاهرة أن يُسجِّل عقد بيع لمنزل يملكه بدمشق أو القدس أو جدة. وكان باستطاعة التاجر أن يُوثِّق توكيلًا لأحد زملائه أو مساعديه يُعطيه الحق في ممارسة أعمال تجارية نيابة عنه في مخا أو في إستانبول. كما كان للمَحكمة أن تتدخَّل لضمان حقوق ورثة التاجر إذا ما مات خارج البلاد في مكة أو جدة أو مخا. وفي إحدى المسائل المعقَّدة التي نظرتها محكمة الباب العالي بالقاهرة، التي كان أبو طاقية طرفًا فيها، لعب أبو طاقية دور وكيل المشتري لمنزل في جدة من مالك بالقاهرة. وعلى ما جرت عليه العادة في مثل تلك العقود، كان على إسماعيل أبو طاقية أن يُقرَّ أمام القاضي أن المُشتري قد تسلَّم بالفعل المنزل المباع في جدة.[١٠] وكان اعتماد الوثائق المسجلة بمحاكم القاهرة والاعتراف بها في إستانبول ودمشق، وحلب، ومكة، وجدة، ومخا يُناسب التجار تمامًا، ويخدم مصالحهم، وييسر لهم سبيل العمل. ونتبيَّن من ذلك أن النظام القضائي وفر للتجار ضمانات وتسهيلات تتجاوز حدود دائرة الولاية القضائية للمحاكم. وفي جميع الولايات، لعبت المحاكم دورًا بالغ الأهمية في خدمة التجارة والتجار، فوثَّقَت العقود، وقدَّمت الضمانات، وتدخلت لحل المنازعات المتَّصلة بالنشاط التجاري، رغم أنها لم تكن بالضرورة مؤسَّسات ذات طبيعة تجارية. ولا يجب أن نُقلِّل من شأن الصعوبات والتعقيدات التي قد تترتَّب على مثل هذا النظام. فقد يأتي إلى القاهرة من يحمل وثائق صدرت في مخا أو حلب أو حمص، ويُقدِّمها إلى المحاكم فتقبل بها وتُقرها. ولكن قد تتعقَّد الأمور إلى حد كبير إذا طعن أحد أطراف النزاع في صحة الحجة التي بيد الطرف الآخر. وهناك مثال لهذه المشكلة نجده في قضية تخص الخواجة أحمد الصواف، وهو تاجر عمل وكيلًا بمكة لبيت الرويعي. وكان

[١٠] الباب العالي ١٦٤٨,١٠٣ بتاريخ ١٠٣٢هـ/١٦٢٢م، ص٤٨٦.

أحد أبناء الرويعي بالقاهرة قد أعطاه توكيلًا فوَّضه فيه حق تمثيل مصالح الأسرة بمكة، بينما أعطاه الابن الآخر من أبناء الرويعي (وكان مقيمًا بمكة) توكيلًا عامًّا لإدارة أعمال البيت التجاري للعائلة ورعاية جميع مَصالحها (وما لبث أن مات). وكان على القاضي أن يُقرر صلاحية واحد من التوكيلين، فطلب القاضي من كل طرف أن يقدم الحجة التي تدعم دعواه، وقد استطاع كل طرف أن يدعم دعواه، بحجة موثَّقة، وعندما تعذر التوصُّل إلى اتفاق بين الطرفين، طالب القاضي كلًّا منهما بتقديم شهود على صحة الوثيقة التي يَحملها. ومن الواضح أن ابن الرويعي المقيم بالقاهرة استطاع أن يُقدم شهودًا على صحة حُجته، بينما عجز الخواجة أحمد الصواف عن تقديم الشهود.[١١]

ومن بين أسباب تردُّد إسماعيل أبو طاقية على المحاكم أن عملياته التجارية كانت مع شركاء ليسوا من أقاربه أو بني جلدته الشوام. فعلى نقيض التجار اليهود في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الذين سجَّلوا نشاطهم في وثائق الجنيزة التي أخرجها جويتين Goitein إلى النور، أو الكارمية، أو الأرمن الذين احتكَرُوا تجارة حرير فارس، لم تكن تجارة أبو طاقية عائلية أو قاصرة على التعامل مع جالية مُعيَّنة. فقد تعامل مع بعض أفراد أسرته أحيانًا، ومع تجار من الشوام أحيانًا أخرى، ولكن معظم معاملاته كانت مع شركاء اختارهم بنفسه، إما لثقتِه فيهم، أو لتمتعهم بمهارات معينة، أو لأن التعامل معهم كان الأنسب والأفضل بالنسبة له. ولذلك كانت حاجته إلى الضمانات القانونية أكبر من حاجة غيره من التجار.

ومن الجليِّ أن بعض التجار استخدموا المحاكم أكثر من غيرهم، وَفق نوع الشبكة التجارية التي كانوا يَعملون من خلالها. ويبدو أن الحاجة إلى تسجيل المعاملات التي كانت تتمُّ بين أفراد الأسرة الواحدة في بيتٍ تجاري عائلي، بين الإخوة وبعضهم البعض، أو بين الأب وابنه، كانت أقل أهمية. ولكن ذلك لا يعني أن العائلات التجارية لم تَستخدم التسهيلات الشرعية المتاحة حتى عند التعامل داخل نطاق البيت التجاري العائلي. وعلى سبيل المثال، كان بيت الرويعي التجاري يضمُّ الكثير من الأعضاء التجار الذين لم يُسجِّلوا عقود المشاركة بانتظام، على نحو ما كان يفعل إسماعيل أبو طاقية، ولكنَّهم لجئوا إلى المحاكم لتسجيل حجج من نوع آخر؛ فقد سجَّل الخواجة أحمد الرويعي — مثلًا —

[١١] الباب العالي ٩٧، ١٤٧ بتاريخ ١٠٢٣هـ/ ١٦١٤م، ص١٨٠.

توكيلًا يُفوِّض ابن أخيه علي الرويعي أن يتسلَّم البضائع الخاصة به، ويُحصِّل الديون المستحقَّة له عند عملائه بمكة. وقد سجلت الوثيقة حتى يستطيع علي الرويعي أن يُثبت للعملاء أنه يُمثل عمه.[١٢] ويحتمل أن تكون معاملات بيت الرويعي قد سُجِّلت كتابةً نظرًا للأهمية البالغة لتلك المعاملات، وإن كانت لم تُوثَّق بسجلات المحكمة … فمن الصعب أن نتخيَّل بيتًا تجاريًّا كبيت الرويعي تعامل مع عديد من الأفراد، دون أن يسجل معاملاته كتابة، حتى لو كان ذلك التسجيل غير موثَّق في سجلات المحاكم الشرعية. وكما فعل آل الرويعي، لم تقم عائلة الخواجة نور الدين الشجاعي، التي كانت من بين العائلات التجارية الكبيرة في جيل إسماعيل أبو طاقية، بتسجيل معاملاتها التجارية في سجلات المحكمة على نحو ما كان يفعل إسماعيل أبو طاقية. غير أنه عندما أعد نور الدين مبلغًا ضخمًا من المال لإرساله إلى مكة وجدة، سجَّل في المحكمة أنه قد استدان ٤٥ ألف دينار من ولده علم الدين، وابنتَيه ناظرين وخاتون، وحفيده فخر الدين.[١٣] ولعلَّ هذه الوثيقة سُجلت في المحكمة؛ لأنَّ المبلغ كان كبيرًا، ومن النادر أن تردَ مثل هذه الوثائق بصورة مُتواترة في سجلات المحاكم، إذا كانت المبالغ المقترضة محدودة القيمة.

(٢) التمويل

كان التاجر يمرُّ خلال ممارسته المهنية بمراحل مُختلفة يتوقَّف عليها نجاح أو فشل مشروعه التجاري، تتمثل في التمويل، وتنظيم المشروع، وتحديد الوقت المناسب للتسويق. وفي كل مرحلة من تلك المراحل. كان باستطاعتِه اللجوء إلى الأدوات القانونية وآلياتها، وإلى الهياكل التنظيمية التجارية المتاحة. وتدلُّنا الحجج التي وثقها إسماعيل أبو طاقية، على الكيفية التي استخدم بها التجار الوثائق الشرعية التجارية لخدمة أغراض وأهداف مختلفة؛ مثل: التمويل، والمشاركة في تحمُّل المخاطر، وتنظيم التجارة، وتوزيع المسئوليات، كما تضع أيدينا على كيفية التعامل في مختلف الأحوال بالنسبة للمشروعات التجارية الكبرى التي تضم شريكًا واحدًا، أو عدة شركاء، تُحدِّد مسئولية كل منهم في الوثائق، سواء أكانت تلك المسئولية لفترات قصيرة أم طويلة، إلى غير ذلك من ضوابط تضمنتها

[١٢] الباب العالي ٤٣١،٦٣ بتاريخ ١٠٠٣هـ/ ١٥٩٤م، ص٨٦.

[١٣] الباب العالي ٣٠٨٠،٧٥ بتاريخ ١٠١٠هـ/ ١٦٠٢م، ص٨٤٩–٨٥٠.

وثائق المعاملات التجارية. وبعبارة أخرى، تدلُّنا متابعة العمل اليومي للتجار، والظروف والأحوال المختلفة التي واجهها التجار، على الطريقة التي كان يعمل بها النظام التجاري عندئذٍ. ومن ملاحظة النظام على المستوى الدقيق، نستطيع أن نتبيَّن مدى ما اتسم به من التعقيد، كما نتعرف — بالنِّسبة لأبو طاقية — على السبل المختلفة التي استطاع عن طريقها استخدام النظام لتحقيق أهدافه الشخصية الخاصة.

ومن بين ما يُقال عن التجارة في الشرق الأوسط — في ذلك العصر — أنه لم يكن هناك نظام لتمويل نشاط التجار؛ أي إنه لم يكن هناك ما يُقابل نظام البنوك في أوروبا التي اعتمد عليها التجار الأوروبيُّون اعتمادًا كبيرًا، وهي ظاهرة قد تكون وراء العجز الذي أصاب تجارة الشرق الأوسط. وربما كان الأمر كذلك، لكن ما تقوم به البنوك من أعمال قد تحقق جزئيًّا، من خلال التسهيلات التي أتيحت في إطار النظام القانوني، الذي أسبغ على الأموال التي يُقدمها طرف إلى آخر إطارًا قانونيًّا. وكان ذلك يتَّخذ عدة أشكال نتبيَّنها من متابعة نشاط أبو طاقية؛ كتجميع الأموال، والاقتراض، والبيع بالأجل، والمضاربة، وهي أشكال للتمويل تعدَّدت استخداماتها.

وقد فضَّل إسماعيل أبو طاقية من بين كل تلك الصيغ التمويلية التي أقرتها المحاكم، صيغة «عقد الشركة»، وهو عقد مُشاركة يقوم بموجبه طرفان أو عدة أطراف بتجميع الأموال الخاصة بهم، ويتحمَّلون الخسائر، ويَقتسمون الأرباح بينهم وَفق حصص مُعيَّنة يتفق عليها. وتحتوي سجلات محكمة الباب العالي على ما يقرب من العشرين إشارة إلى تلك الشركات التي أبرم أبو طاقية عقودها خلال حياته العملية، كان الكثير منها يعمل في نفس الوقت. ولعله وجد في عقد الشركة صيغة مُلائمة له؛ لأنه لا يقتصر على توفير التمويل للمشروع، وإنما يُساعد أيضًا على تنظيمه، وإن كان الانتفاع بصيغة «الشركة» له حدود أيضًا. ونستنتج من استخدام أبو طاقية لذلك النوع من المشاركة أنها كانت على درجة من الكفاية بالنسبة لأقاليم معينة؛ فقد كانت غالبية شركات أبو طاقية تشتغل بتجارة مكة وجدة، والهند (بدرجة أقل)، ثم بعد ذلك اليمن. وكانت تجارته مع بلاد الشام وإستانبول — أحيانًا — تُغطيها عقود شركات. لكن من الواضح أن هناك صيغًا أخرى غير صيغة الشركات تمَّ استخدامها أيضًا. وإن ظلت صيغة «الشركة» تستخدم في تجارة البحر الأحمر في القرن الثامن عشر.[١٤]

---

[١٤] Reymond, Artisans, I, pp. 301–304.

ويتَّضح اعتماد أبو طاقية على صيغة الشركة، من خلال تتبُّع اتجاهه لتوسيع مشروعاته، وزيادة الأموال المُستثمَرة فيها. فقد استخدمها كأداة لإعادة استثمار أرباحه، وكوسيلة لتوسيع أعماله في نفس الوقت الذي أعاد فيه تدوير أرباحه في التجارة. ويتَّضح هذا الاتجاه — على وجه الخصوص — في السنوات العشر الأولى من حياته العملية (من أواخر الثمانينيات إلى أواخر التسعينيات من القرن السادس عشر). فالشركات الثلاث التي تتبَّعناها في سجلات المحكمة في تلك الفترة، تكوَّنت برأس مال قدره ٥٦ ألف نصف في عام ١٥٨٧م، و٨٠ ألفًا في عام ١٥٩٢م، و٢٠ ألفًا في عام ١٥٩٧م، مما يَعكس تزايُد حجم استثماراته في الشركات، وظاهرة إعادة تدوير أو استثمار الأرباح. وكان رأس مال الشركات التي كوَّنها بعد ذلك أقل قيمة، مما يعني أن استثماراته كانت عندئذٍ موزَّعة بين عدد من المشروعات الصغيرة.

وربما كان «عقد الشركة» أنسب لتلبية حاجات أبو طاقية بصفة خاصة، أكثر مما قد تُحقِّقه له صيغة «المضاربة»، ويعود ذلك إلى سببين؛ فقد كانت «المضاربة» تعني — في المقام الأول — أن يقدم أحد الأطراف ماله، بينما يقدم الآخر خبرته، ويَقتسم الطرفان ما يتم تحقيقه من أرباح. وبذلك يقوم أحدهما بالتمويل، ويتولى الآخر إدارة الأعمال والسفر وراء التجارة. ولم يكن أبو طاقية مجرَّد ممول للنشاط التجاري؛ لأنه تولى إدارة أعماله بنفسه. وكان ذلك أحد أسباب تفضيله لصيغة «عقد الشركة»، أما السبب الآخر فيرجع إلى أن «عقد الشركة» كان أكثر مرونة من «المضاربة» من الناحيتين الوظيفية والتنظيمية. فقد كان بمثابة اتفاق تعاقُدي، يستطيع أطرافه أن يَضمنوه الشروط التي اتفقوا عليها، مما يعني أنه كان من حقهم أن يُقرِّروا حجم رأس المال، ونوع العملة المستخدمة، وكيفية توظيف رأس المال، ومن له حق توظيفه. وقد يخصُّ عقد الشركة عملية تجارية واحدة، وقد يتَّسم بالدوام والاستمرارية.

ولم يتضمَّن «عقد الشركة» تحديدًا لمدة سريان العقد؛ فقد ورد بمعظم العقود ما يشير إلى استمرارية ممارسة النشاط الذي يقوم به الشركاء، فجاء فيها عبارة المرة بعد المرة، والكرة بعد الكرة، أو عبارة وقتٍ بعد وقت، وحلٍّ بعد حل، إشارة إلى أن المشاركة كانت دائمة، وأن الرحلات البحرية مُتكرِّرة بانتظام. وربما كان العقد ينتهي عندما يرغب الشركاء في اقتسام الأرباح. وقد تفاوَتَ عمر ذلك النوع من الشركات من ثلاث إلى أربع سنوات بالنسبة للبعض، ومن ١٠–١١ عامًا بالنسبة للبعض الآخر. وكان لإسماعيل أبو طاقية أكثر من شركة واحدة على مرِّ الزمن الذي مارس فيه نشاطه، كانت تضمُّ شركاء

مختلفين في أماكن متعدِّدة. وكانت الشركة تدخل ضمن تركة التاجر المتوفَّى لينال الورثة نصيبهم منها، وهو أمر له مغزاه؛ لأن الشركة كانت تُعد من بين ممتلكات المتوفَّى، شأنها في ذلك شأن غيرها من المُمتلَكات الأخرى.[١٥] ومن الجليِّ أن ذلك كان يُساعد الابن الذي يَرغب في متابعة نشاط والده في المجال التجاري أن يُحقِّق تلك الرغبة، وإن كان عليه أن يُواجه مشكلة تفتيت رأس المال بين عدد من الورثة.

وكانت المشاركة بالغة القيمة لما تُحقِّقه من تجميع لرأس المال، فنجد بعض التجار يُكونون شركات برءوس أموال مُتواضعة القيمة، وفي عقود الشركات التي نشرها ترنس وولز، والتي تتعلَّق بالتجارة مع بلاد السودان، نرى شركات برأس مال ١٧٥ دينارًا، و١٨٠ دينارًا، و٢٠٧ دينارات، وتضمن أحد تلك العقود مشاركة سبعة أفراد في امتلاك عدد من رءوس الإبل.[١٦] وتبدو تلك المبالغ مُتواضعة جدًّا، بالنسبة للمبالغ التي شكَّلت رأس مال شركات أبو طاقية، ولكن ذلك قد يعود إلى طبيعة التجارة في المناطق التي تعامل معها التجار، وحجم الأموال التي كان باستطاعتهم توفيرها لتَستثمِر في ذلك النشاط. واختلفت الأموال التي قام أبو طاقية بتجميعها عند تكوينه لشركاته من عقد إلى آخر، فكان بعض تلك العقود يتضمن مبلغًا طائلًا من المال، وبعضها الآخر يتضمَّن مبالغ مُتواضعة. وكانت أكبر المبالغ التي استثمرها في شركاته ٩٢٠ ألف نصف[١٧] و٢٢ ألف دينار (وتُساوي ٨٨٠ ألف نصف).[١٨] بينما بلغت الاستثمارات المحدودة في الشركات نحو عشر ذلك المبلغ (٢٢٥٠ دينارًا، أو ٩٠ ألف نصف في عام ١٠١٦هـ/١٦٠٧).[١٩] ومعظم شركات إسماعيل أبو طاقية تكوَّنت برءوس أموال تقع فيما بين أرقام هذين النموذجين.

وكان على أبو طاقية أن يوازن بين اعتبارين عند الإقدام على مشروع تجاري، شأنه في ذلك شأن غيره من كبار التجار. فكان يَحرص على الإقلال من احتمالات الخسارة، واغتنام الفرصة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح. وقد تنوَّعت المخاطر التي واجهها التجار، بعضها جاء نتيجة كوارث طبيعية مثل غرق السفن المحمَّلة بالتجارة أو الأموال في مياه البحر

[١٥] الباب العالي ٣٥٨،١١٨ بتاريخ ١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م، ص٨٩–٩٠.

[١٦] Walz, “Trading into the Sudan,” pp. 226–233.

[١٧] الباب العالي ١٠٦٤،٧١ بتاريخ ١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م، ص٣٠٤–٣٠٥.

[١٨] الباب العالي ٧١٨،٨٦ بتاريخ ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م، ص١١١.

[١٩] الباب العالي ٨١١،٧٨، ص١٩٢.

الأحمر، التي اتَّسمت الملاحة فيها بالخطورة بسبب وجود الشِّعاب المرجانية. وكان بعض تلك الصعاب يتمثَّل في التعرُّض للسلب والنهب على يد عصابات البدو على الطريق البري التي قد تتسبَّب في فقدان التجار لمعظم أو بعض بضائعهم. وهناك مخاطر الخسارة في حالة تأخر وصول البضائع في الوقت المناسب، أو نتيجة تعرُّضها للرطوبة بسبب التخزين.

وكانت زيادة عدد الشركاء إلى ثلاثة أو أربعة بالشركة الواحدة، يخفف من وقع الخسارة الناجمة عن تعرُّض التجارة للمخاطر سالفة الذكر، وهو ما كان يتبع في التجارة التي تحتاج إلى رأس مال كبير، وما كان يلجأ إليه أبو طاقية. وقد استخدم أبو طاقية أيضًا أساليب أخرى، مثل تكوين عدد من الشركات في وقت واحد، مع أطراف مختلفة (رغم أن شريكه عبد القادر الدميري كان طرفًا دائمًا فيها جميعًا). ونلاحظ وجود هذه الظاهرة في المواسم التي يروج فيها العمل التجاري خلال السنة، مثل حلول مَوعد سفر قافلة الحج من القاهرة إلى مكة. فعلى سبيل المثال، في ربيع الثاني ١٠١٦هـ/١٦٠٧ استعد عبد القادر الدميري لتلك المناسبة بتكوين ثلاث شركات، وكان شريكه الوحيد في إحداها أبو طاقية (برأس مال ثمانية آلاف دينار)[٢٠] وفي الشركتَين الأخريَين انضمَّ إليهما شريك ثالث هو الخواجة عثمان السنباطي، وهو تاجر حرير كان على صلة بهما، وكان له حانوت بسوق الوراقين، وجاء رأس المال متواضعًا لا يتجاوز ٢٣٠٠ دينار.[٢١] وفي نفس اليوم (١٤ ربيع الثاني) كوَّنا شركة ثالثة مع شريك آخر هو الخواجة أبو السرور العمريطي، تاجر الحرير بسوق الوراقين الذي كان صديقًا لهما، بمبلغ أقل هو ١٥٥٠ دينارًا.[٢٢] وبعبارة أخرى، نلاحظ أن أبو طاقية كوَّن ثلاث شركات بدلًا من أن يُكوِّن شركة واحدة برأس مال قدره ١٢ ألف دينار، كانت كلٌّ منها مُستقلة عن الأخرى مع شركاء مختلفين، حتى يتمَّ توزيع تبعة المخاطر التي قد تقع للتجارة على عدد أكبر من الشركاء، مما يُخفِّف من وطأتها. وقد وجد إسماعيل أبو طاقية في «عقد الشركة» مجالًا كافيًا لتوظيف بنوده لخدمة مصالحه، وكانت مُشاركته لصديقه وزميله عبد القادر الدميري تقوم على قدم المساواة، فكانا يَتشاركان في رأس المال والأرباح بأنصبة متساوية، وكان لكلٍّ منهما حق

[٢٠] الباب العالي ٨٠٩,٧٨ بتاريخ ١٠١٦هـ/١٦٠٧م، ص١٩١.

[٢١] الباب العالي ٨١٠,٨٧ بتاريخ ١٠١٦هـ/١٦٠٧م، ص١٩١.

[٢٢] الباب العالي ٨١١,٨٧، ص١٩٢.

اتخاذ القرار حسبما يراه فيما يتعلَّق بالبيع والشراء والأسعار التي يتم التعامل بها. ولكن عندما كانت الشركة تضمُّ طرفًا ثالثًا، وخاصة بعض التجار ذوي الآفاق المُتواضِعة، أو بعض التجار الذين تعاملوا معهم أحيانًا في صفقات معيَّنة، مثل السنباطي والعمريطي؛ فقد كانت الترتيبات التي تُنظِّم عمل الشركة تتَّخذ شكلًا آخر؛ إذ استخدمت آليات أخرى لتحديد تصرفاتهم. وأضاف أبو طاقية بنودًا معيَّنة خاصة بأحد الأطراف في أحد تلك العقود، فسمح للعمريطي — مثلًا — أن يبيع بالأجل بضائع في حدود ألفي نصف، بينما لم يسمح للسنباطي أن يبيع بالأجل، كما لم يكن لهما حق التعامل في مبالغ مالية كبيرة. وكانت تلك وسيلة أبو طاقية لمواجهة ما قد ينجم عن نقص الكفاية أو سوء النية من تصرفات من جانب الشريك. ورغم أنهم جميعًا كانوا شركاء في العقد إلا أنهم لم يكونوا أسوياء، وكان الطرف الأقوى هو الذي يفرض شروطه على الشركاء الآخرين، وبعبارة أخرى كان «عقد الشركة» يتواءم مع ظروف أبو طاقية. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يُبرم أبو طاقية مُعظَم عقود شركاته بما حملته من شروط، وفق المذهب الحنبلي، وأمام القاضي الحنبلي، فقد كان لهذا المذهب موقف خاص من الشركات؛ لأنه كان يعتبر أي بند في العقد ملزمًا للطرفين ما داما قد اتفقا عليه.[٢٣] ولدينا هنا نموذج للأسلوب المُناور الذي تعامل به أبو طاقية مع الأدوات القانونية حتى يُطوعها لحاجاته، ويَزيد من أرباحه، بينما يمارس نشاطه — في نفس الوقت — في إطار النظام التجاري القائم.

وقد قدَّم النظام القانوني نوعًا آخر من «عقد الشركة»، أعطى التجار المرتبطين به درجة من المرونة في تعاملهم بأموال الشركة، واستفاد أبو طاقية وشريكه الدميري من هذا النوع أحيانًا. وهذا النوع من الشركات يُمكن تسميته «بالشركة الفرعية»، وهو عبارة عن شركة تقوم على هامش الشركة الكبرى الأصلية؛ حيث يكون باستطاعة أحد الشركاء في عقد الشركة الكبرى استخدام جانب من رأس المال الذي شارك به في تلك الشركة لتمويل عقد مشاركة مع طرف ثالث. وبالنسبة لأبو طاقية، كانت هذه الصيغة مُفيدة من ناحيتين؛ أولاهما، تحقيق هدف تقليل المخاطر بتوسيع نطاق الشركاء، فمن أموال شركة كونها أبو طاقية مع الدميري خصص مبلغ ألفي قرش (٦٠ ألف نصف) من رأس المال

[٢٣] يُلاحظ يودوفيتش في كتابه Partnership and Profit أنَّ الشريك كان له الحق أن يَبيع بالأجل، حتى لو لم ينص على ذلك بالعقد؛ وذلك وفق أحكام المذهب المالكي، وهو ما كان أبو طاقية يسعى إلى تجنبه.

المشترك (الذي لا تُحدد الوثيقة قيمته) ليقوم عبد القادر الدميري باستخدامه في تكوين شركة أخرى مع شريكَين آخرين، دفع كل منهما مبلغًا مساويًا لما دفعه التدميري.[٢٤] وثانيتهما، إتاحة الفرصة لأبو طاقية لتَجربة مجال تجاري جديد في تجارة الهند، لم يسبق له الدخول فيه، فلم يعمل في هذا المجال قبل عام ١٠٠٦هـ/١٥٩٧م، بما يقتضيه ذلك من الحرص على عدم تحمل المخاطر وحده. ومن هنا كان اللجوء إلى صيغة الشركة الفرعية. وكان أبو طاقية قد كون شركة أصلية مع الخواجة علي الوفائي برأس مال قدره ٩٢٠ ألف نصف. وفي السنة التالية، استخدم شريكه مبلغ ٤٦٢٠ دينارًا من أصل رأس المال (٢٠٧ آلاف نصف) لتكوين شركة أخرى فرعية مع شركاء آخرين أثناء وجوده بمكة للإتْجار بين مكة وجوا.[٢٥] وبذلك تحمَّل إسماعيل نصيبًا محدودًا من مَخاطر التجارة مع الهند التي قد تكون من نصيب شركاء تلك الشركة الفرعية. وعندما آتَت مُحاولة التجارة مع الهند أُكلها، كوَّن أبو طاقية شركة أخرى بعد بضع سنوات، برأس مال كبير قدره ٢٢ ألف دينار (٨٨٠ ألف نصف)، أدارت أعمال شبكته التجارية بالهند.[٢٦] وبذلك نرى كيف استخدم أبو طاقية آليات صيغة الشركة لفَتح مجالات تجارية جديدة، وكيف طوعها لخدمة مَصالحه التجارية.

وإلى جانب الإطار الشرعي الذي وفرته عقود الشركات للنشاط التجاري، قدمت أيضًا مزايا اقتصادية مُعينة للمرتبطين بها، لأنها وفرت فرصة إعادة الاستثمار أي تدوير الأرباح. وأغلب الظن أنه عندما كانت تتمُّ تسوية عمليات إحدى تلك الشركات، بعد بيع البضائع، وتحقيق الأرباح، وتوزيعها على الشركاء، كان يُعاد استثمار الأرباح إما بنفس الشركة أو من خلال شركة جديدة يتمُّ تكوينها لاستثمار رأس المال الأصلي والأرباح التي تمَّ تحقيقُها. وعلى سبيل المثال، قام أبو طاقية وشريكه أبو بكر الدميري عام ١٠١٥هـ/١٦٠٦م بفسخ عقد شركة كان رأسمالها عشرة آلاف دينار، سبَق أن قاما بتكوينها عام ١٠١٠هـ/١٦٠١م، ثم كوَّنا شركة جديدة برأس مال قدرُه ٢٢ ألف دينار.[٢٧] بزيادة قدرها ١٢ ألف دينار عن رأس مال الشركة الأولى، ممَّا يوحي بأنها

---

[٢٤] الباب العالي ٧١٥,٨٦ بتاريخ ١٠١٥هـ/١٦٠٦م، ص١١٠–١١١.
[٢٥] الباب العالي ١٠٦٤,٧١ بتاريخ ١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م، ص٣٠٤–٣٠٥.
[٢٦] الباب العالي ٧١٨,٨٦ بتاريخ ١٠١٥هـ/١٦٠٦م، ص١١١.
[٢٧] الباب العالي ٧١٧,٨٦، ٧١٨، ص١١١.

ربما كانت أرباحًا حقَّقتها الشركة الأولى، أعيد استثمارها من جديد. وفي مثال آخر، نجد مبلغًا كبيرًا من المال يُضاف إلى رأس مال شركة قائمة بالفعل. فقد كوَّن أبو طاقية في عام ١٠١١هـ/١٦٠٢م شركة بينه وبين عبد القادر الدميري والأخوَين إبراهيم وعثمان السنباطي، كان رأسمالها ٦٦ ألف نصف، وبعد ذلك بعام واحد، زيد رأس المال إلى ٨٧ ألف نصف — ربما بإضافة الأرباح إليه — ونص في العقد الجديد على أن تظلَّ بقية أحكام العقد الأصلي سارية المفعول.[٢٨]

والأغراض المُتنوِّعة التي خدَمتها عقود الشركات جديرة بأن نُوليها اهتمامًا خاصًّا، في ضوء حقيقة وجود كتابات كثيرة تتحدَّث عن صرامة الشريعة الإسلامية، وعدم قابليتها للتوافق مع الأوضاع المختلفة. فتجربة تجار القرن السابع عشر، الذين أداروا قسطًا كبيرًا من تجارتهم داخل إطار النظام القضائي، تجعلُنا نخرج باستنتاجات مختلفة تمامًا عما جاء بتلك الكتابات عن تلك المسائل؛ إذ تُبيِّن لنا الوثائق التجارية الخاصة بأبو طاقية أن النظام الشرعي القائم كان يَتواءم مع مختلف الأوضاع التجارية، ولم يكن مجرد مجموعة من القوانين الصارمة المفروضة التي كانت تستهدف خنق التجارة. ولا شك أن الطريقة التي استخدم بها أبو طاقية الإطار القانوني، لم تكن مماثلة تمامًا للطريقة التي لجأ إليها غيره من التجار؛ من حيث اختيار المذاهب الفقهية، والأسلوب الذي اتبعه للتحكُّم في تصرفات شركائه. غير أن النظام الشرعي لم يكن عقبةً تَقف في طريق العمل التجاري، بل كان — على نقيض ذلك — إطارًا لجأ إليه أبو طاقية وغيره من التجار، تحوَّل على أيديهم إلى ركيزة للعمل التجاري.

ويبدو أن مُعظَم استثمارات أبو طاقية اتخذت شكل الشركات، ولكنه كان يلجأ أحيانًا إلى إبرام اتفاقات أقل تمتُّعًا بالصفة الرسمية، وخاصة مع أقاربه. ولدينا — على سبيل المثال — اتفاقية غير رسمية أبرمها أبو طاقية أثناء مرضِه عام ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م الذي كان يخشى أن يؤدي إلى وفاته، فاستدعى أحد موظفي المحكمة إلى بيته ليُسجل كتابة ما كان يبدو أنه اتفاق شفوي بينه وبين أحمد بن عريقات، ابن شقيقته وصهره، فأعلن أبو طاقية أمام مندوب المحكمة أن لأحمد الحق في ربع البضائع والسِّلع والأموال والديون التي على فضلي باشا — والي اليمن — وأحمد باشا — والي ولاية الحبش — فإذا

[٢٨] الباب العالي ٢٩٠,٨٢، ص٦٩.

مات إسماعيل أبو طاقية قبل أن يقوم الرجلان بتسوية حساباتهما، أصبح باستطاعة أحمد عريقات أن يحصل على نصيبه منها.[٢٩]

(٣) تنظيم الشبكة التجارية

لقد سعى الباحثون سعيًا حثيثًا — دون جدوى — بحثًا عن المنظَّمة أو المؤسسة التي كانت تتخصَّص في تنظيم التجارة تخصُّصًا تامًّا. وليس لدينا دليل على وجود مثل تلك المؤسسات، غير أننا لا نَستطيع أن نستنتج من ذلك أن التجار لم يُحاولوا التخلص من الهياكل التنظيمية المتاحة عندئذٍ، سعيًا لتحسين الأداء التجاري. وجدير بنا أن نتعرَّف على الهياكل التنظيمية التي وُظِّفت لخدمة التجارة، بدلًا من البحث عن مؤسسات لم يكن لها وجود. فقد اعتمدت تجارة أبو طاقية اعتمادًا كبيرًا على الاتفاقات التعاقدية المبرمة بين طرفين أو عدة أطراف، حددت الطريقة التي كان يتم بها توزيع النشاط التجاري بين الشركاء، وتحديد المناطق الجغرافية التي يتولَّون مسئوليتها، وكان ذلك يتم — في الواقع — من خلال عقد الشركة التي تتجمَّع فيها رءوس أموالهم. كما حددت العقود أيضًا مسئوليات الشركاء، فكانت بذلك أداة مالية. ويبدو أن تلك الصيغة كانت نافعة في تجارة البحر الأحمر على وجه الخصوص، تلك التجارة التي شكَّلت قطاعًا هامًّا في شبكة أبو طاقية التجارية، وكان لها وزنها الكبير لارتباطها بالطريق التجاري.

وقامت عقود الشركات التي كوَّنها أبو طاقية بتَغطية عدد من الأمور الروتينية المتصلة بالتجارة تَتفاوَت من حيث الأهمية، ومن الواضِح أنَّ أولئك التجار حرصوا على تنظيم أسلوب العمل بطريقة رسمية مُلزِمة بدلًا من ترك هذه المسائل للصدفة. ولذلك حدَّدت معظم مسئوليات كل طرف في الشركة تحديدًا واضحًا، ولكنَّنا نستنتج أن التجار الذين كانوا يتعاملون معًا كانوا يَعتمدون على توفر درجة معينة من الثقة، رغم وجود العلاقة التعاقدية القانونية؛ وذلك للحدِّ من الأخطار التي يتعرَّضون لها.

وبمُجرَّد قيام الشركة وتجميع رأس المال، يُحدد العقد ما يتم عمله به. وكان ينصُّ عادة على قيام أحد الشركاء باستخدام المال في شراء بضائع من السوق المحلية كالأقمشة المصرية، والسكَّر المكرر، والورق، ليحملها معه إلى جدة أو مخا. وقد يضيف الشريك المتجه

[٢٩] الباب العالي ٤١٢،١٠٣ بتاريخ ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص١٣٤.

إلى دمشق — إلى تلك البضائع — الفلفل والبن.[٣٠] وأحيانًا كان رأس المال كله يُعطى لأحد الشركاء؛ ففي ١٠١٢هـ/١٦٠٣م عقد إسماعيل أبو طاقية وشريكه عبد القادر الدميري شركة مع الخواجة أبو النصر الطرابلسي، أُعطيا له بموجبها رأس المال الذي بلغ ١٢ ألف قرش (١٦٠ ألف نصف) ليَحمله معه إلى مكة وجدة ضمن قافلة الحج في ذلك العام.[٣١] وكان سفره على هذا النحو، حاملًا المال معه، يُعد مخاطَرة جسيمة، لاحتمال التعرض للسلب والنهب، على يد البدو الذين كانوا يُغيرون على القوافل. ولا نجد تفسيرًا للأسباب التي دعت إلى ذلك، وعدم اللجوء إلى استخدام السفتاجة وهي كلمة فارسية (الكمبيالة) كأداة للتعامل بدلًا من حمل الأموال، وخاصَّة أن المجتمع عندئذ كان معنيًّا بتسجيل كل المعاملات كتابة حتى إنَّ الدين كان ينقل على الورق إلى طرف ثالث. وقد أقرَّت الشريعة الإسلامية تلك التصرُّفات، وكانت سائدة في المنطقة منذ زمن بعيد، على نحو ما نعرفه من دراسة جويتين للعصرَين الفاطمي والأيوبي،[٣٢] وحيث كانت السفتاجة تستخدم لتلافي مخاطر حمل الأموال. ولاحظ أندريه ريمون نفس الشيء في القرن الثامن عشر، وفسَّره بالحاجة إلى تصدير المسكوكات.[٣٣] ومهما كان الأمر، فإنَّ نقل الأموال بتلك الطريقة التي تحفُّ بها المخاطر، كان من بين السلبيات الخطيرة للنظام التجاري عندئذٍ.

وكانت العقود تُحدِّد دائمًا الشريك الذي يُسافر للاتِّجار لحساب الشركة، والوجهة التي يقصدها، وأحيانًا كانت تحدد الوسيلة التي يَنتقِل بها. وكان المسافرون من القاهرة إلى جدة يصلون إليها عن طريق عجرود ونخل والعقبة ومويلح وينبع، وهي رحلة كانت تستغرق ما يزيد قليلًا عن ثلاثة أشهر.[٣٤] أما طريق البحر فكان يتمُّ عبر البر إلى السويس ثم بالسفن من السويس إلى جدة، وهي رحلة كانت تستغرق أسبوعين من السويس إلى

---

[٣٠] الباب العالي ٢٥٤,٩٠ بتاريخ ١٠١٧هـ/١٦٠٨م، ص١٠٢؛ ٢١٦٢,٩٨ بتاريخ ١٠٢٥هـ/١٦١٦م، ص٢٧٥.

[٣١] الباب العالي ٤٤٤,٨٢، ص٩٢.

[٣٢] Goitein, "A Mediterranean Society," vol. I, pp. 241–244; Schacht, Introduction to Islamic Law, Oxford, 1964, p. 149.

[٣٣] Artisans, pp. 298–301.

[٣٤] Michel Tuscherer, "Le pelerinage de l'emir Sulayman Gawis al-Qazdughli," Sirdar de la caravane de la Mekke en 1739, Annales Islamologiques, vol. 24, 1988 p. 163.



تجار من بدو البحر الأحمر.

جدة، وشهرًا واحدًا عند العودة من جدة إلى السويس بسبب الإبحار عكس اتجاه الريح.[٣٥] وكان نقل البضائع بالبر أكثر كُلفة، ولكن طريق البركان الطريق المعتاد ارتياده أحيانًا. لأنَّ الإبحار في البحر الأحمر كان صعبًا بسبب الرياح الموسمية التي أدت إلى تعطيل الملاحة لما يقرب من نصف العام. وكانت تَرِد بعقود الشركات دائمًا بنود تنص على أن يقوم الطرف المسافر للاتِّجار بإرسال البضائع برًّا أو بحرًا حسبما يتراءى له. وبالنسبة

[٣٥] صحب يوهان فيلد سيده الفارسي في رحلة الحج بالطريق البري فذهب إلى العقبة، ثم أبحر من هناك إلى جدة، فجمعت الرحلة بين السفر برًّا وبحرًا، Voyages en Egypte, pp. 28–9.

للتجارة مع اليمن، كانت هناك سفينة تقطع الرحلة مرة واحدة سنويًّا بين السويس ومخا. وفي عقد شركة أُبرم بين أبو طاقية والدميري ومصطفى الصفدي، جاء النص في أحد البنود على أن يقوم الصفدي بنقل السكر والورق والمنسوجات المصرية المشتراة من السوق المحلية إلى مخا على «المركب مجاهد» في رحلة الذهاب، وعلى «المركب منصوري» في رحلة الإياب.[٣٦]

ومن أطرف الترتيبات التي ذُكرت في عقد الشركة، الطريقة التي وُزِّعت بها المسئوليات بين الشركاء على المستوى الإقليمي، ونجد تفاصيلها من حين لآخر في العقود. وكان أحد تلك الترتيبات ما تمَّ بين أبو بكر الدميري وإسماعيل أبو طاقية عام ١٠١٥هـ/١٦٠٦م، فنص على أن يسافر أبو بكر إلى مكة حاملًا معه البضائع التي تمَّ شراؤها برأس مال الشركة. وحدد له عددًا من الأمور التي عليه أن يقوم بها في مكة، فكان له مُطلق الحق في بيع تلك البضائع وشراء سِلَع أخرى من السوق هناك، وشحنها إلى إسماعيل بالقاهرة. كما كان عليه أن يقوم بشحن البضائع من مكة إلى اليمن والهند. وتولى أبو طاقية مسئولية العمل بالقاهرة والإسكندرية ورشيد، وموانئ البحر المتوسط، التي كان عليه أن يُصدِّر إليها البضائع التي تَرِد من شريكه بمكة. وبذلك كان كل واحد منهما مسئولًا عن إقليم معين. ومن الواضح أنه كان من المتوقع أن تستغرق رحلة أبو بكر إلى مكة بعض الوقت؛ فقد نصَّت بنود عقد الشركة على أن يستخدم كل منهما الوكلاء والمعاونين لإدارة دفة العمل، وإعداد البضائع التي يتم تصديرها في بالات أو جوالات، وأن يَصحب البضائع خلال الرحلة. وبعبارة أخرى، كان على كل واحد منهما أن يتولَّى أمور الشركة في موقعِه. وأن يلحق بالعمل معه مَن تدعو الحاجة إلى استخدامهم.[٣٧] وسنَذكر فيما بعد الطريقة التي كانت تتمُّ بها إدارة بعض الأعمال، كما جاءت بإحدى الوثائق. وقام إسماعيل أبو طاقية من جهته بإعداد شحنة اشتملت على ٢٤ حملًا من المرجان والسكر والبضائع الأخرى لإرسالها إلى مكة (قدرت قيمة كل حمل منها بـ ٢١ دينارًا). يَحتمل أن تكون قد أرسلت برًّا،[٣٨] واستمرَّ تبادل الشحنات في الاتجاهَين على هذا النحو.

[٣٦] الباب العالي ٢١٦٢،٩٨ بتاريخ ١٠٢٥هـ/ ١٦١٥م، ص٢٧٥.

[٣٧] الباب العالي ٨١٧،٨٦، بتاريخ ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م، ص١١١.

[٣٨] الباب العالي ٩٠ مكرر، ١٧٣٩ بتاريخ ١٠١٧هـ/١٦٠٨م، ص٣٨٢.

ويُشير ذلك إشارة واضحة إلى أنَّ التجار أمثال عبد القادر الدميري وابن عمه أبو بكر، الذين تنقَّلوا بين القاهرة ومكة أو جدة، لم يكونوا مجرَّد تجار جائلين أو تجار سفارين يَبيعون بضائعهم الخاصة أو بضائع لحساب غيرهم من التجار. فالقاعدة التجارية التي استندوا إليها في مكة كانت تُوازي تلك التي أقامها أبو طاقية في القاهرة، أو لعلَّها كانت أصغر منها قليلًا؛ إذ كانوا يشترون ويبيعون البضائع، ويُعدون الشحنات لإرسالها إلى مختلف الجهات كالقاهرة واليمن والهند، ووظَّفوا أفرادًا لديهم للقيام بمختلف الأعمال؛ أي إنهم كانوا يمثلون مصالح الشركة في مكة، وسجلت أعمالهم ومهامهم كتابة على الورق.

وعندما يَنتهي أجل الشركة، كان يتمُّ توزيع الأرباح على المشاركين وَفْق حصصهم في رأس المال، وذلك أمام المحكمة، من خلال إجراءات فسخ العقد التي تتضمَّن الوفاء بما جاء به من التزامات. وكان اقتسام الأرباح بالتَّساوي يمثل غبنًا للشريك الذي تحمل مشاق السفر، حتى وإن كانت الشركة قد تحمَّلَت نفقات سفره وإقامته؛ لأنه وحده كان عرضة للأخطار المقترنة بالسفر، تاركًا أسرته وراءه بالقاهرة. ويبدو أن تعويض تلك التضحيات ماديًّا لم يكن في الحسبان إلا في حالات معدودة. وعندما كوَّن أبو طاقية شركة مع أبو بكر الدميري، أقرضه ألف دينار (٤٠ ألف نصف)، في كل سفرة من السفرتين اللتين قام بهما، ونصت الوثيقة الخاصة بالقرضَين أن يحتفظ الدميري لنفسه بالأرباح الناجمة عن استثمار القرض.[٣٩] وربما كان التعامل أكثر يُسرًا بين أبو طاقية وشريكه الآخر، عبد القادر الدميري، فلم يُقدِّم له قرضًا إلا مرة واحدة، وكانت قيمته متواضعة (١٢ ألف نصف).[٤٠]

ولم يكن ذلك النمط من التنظيم فعَّالًا بنفس الدرجة في كل مكان؛ فقد شاع أتباعه في محور القاهرة — مكة — جدة، وأحيانًا طبق في تجارة مدن الشام التي كانت من المراكز الرئيسية للعمل التجاري؛ إذ اتَّسمت الحركة على محور مصر — الحجاز بالكثافة ووفرة الربح، مما يفسر قضاء عبد القادر الدميري أو أبو بكر الدميري فترات طويلة هناك، كما يُفسر إقامتهما لشبكة تجارية هناك، ضمت المعاونين والوكلاء. ولعلَّ الهياكل التنظيمية للتجارة هناك كانت تُناظر تلك التي كانت موجودةً بالقاهرة. ورغم ندرة المعلومات عن

---

[٣٩] الباب العالي ٧١٧،٨٦ و٧١٨ بتاريخ ١٠١٥هـ/١٦٠٦م، ص١١١.

[٤٠] الباب العالي ٤٢٧،٩٤ بتاريخ ١٠٢١هـ/١٦١٢م، ص٨٩.

الهياكل التجارية بالحجاز، فإن الوثائق الشرعية التي أصدرَتْها محاكم القاهرة كان معترفًا بها هناك؛ إذ كان باستطاعة الدميري أن يتصرَّف في مكة أو جدة باعتباره مُمثلًا للشركة، فيدخل في شركات مع أطراف أخرى، ويتسلَّم أو يَشحن البضائع باسم الشركة، استنادًا إلى ما بيده من وثائق قانونية صدرت بالقاهرة.

ولكن نظرًا لامتداد تجارة أبو طاقية إلى خارج حدود الدولة العثمانية، بل وخارج حدود دار الإسلام، فإن تلك الوثائق القانونية كانت أقل حُجية هناك، ولعلَّ التجار وجدوا أنفسهم في حاجة إلى البحث عن وسائل وأدوات أخرى لممارسة نشاطهم في تلك البلاد. ولكننا لا نعرف شيئًا عن ظروف التعامل التي ارتبطت بكل قطاع من قطاعات تجارة أبو طاقية الخارجة عن الولاية القضائية الإسلامية، حتى نقف على السمات المُختلفة للهياكل التنظيمية للتجارة في تلك البلاد.

وكان التوكيل أحد الأدوات القانونية الأخرى التي استخدمها التجار المُشتغلون بالتجارة الدولية، وهو أكثر مرونةً من عقد الشركة، وكان باستطاعة التجار استخدامه بطرق مختلفة. وقد يحدد التوكيل عملًا معيَّنًا يقوم به الوكيل نيابة عن موكله. وعلى سبيل المثال، قام ياسين أبو طاقية عند سفره إلى مكة، بتوكيل أخيه إسماعيل بتحصيل قيمة الديون المستحقَّة له عند آخرين، وبيع وشراء البضائع نيابة عنه.[٤١] وقد يُعطي التوكيل للوكيل حق التصرُّف المُطلَق نيابة عن الموكل دون تخصيص.[٤٢] فكان باستطاعة التاجر المُسافر الذي يَحمل مثل هذه الوثيقة أن يمثل جميع مصالح موكله في المنطقة التي يتوجَّه إليها، بما في ذلك البيع والشراء وتصدير البضائع، دون حدود.

وقد يَصدُر التوكيل لصالح تاجر من ذوي الخبرة، وافَقَ على العمل نيابةً عن تاجر آخر خلال سفره، إضافة إلى إدارته لتجارته الخاصة. فقد أقام آل الرويعي دعوى أمام المحكمة ضد الخواجة أحمد الصواف، الذي كان مُستقرًّا بجدة، وادَّعى أن بيده «توكيلًا مطلقًا» وأن له الحق في الحصول على ٥٪ من كل البضائع التي تاجَرَ بها لصالح آل الرويعي.[٤٣] وقد يَصدُر التوكيل لصالح أحد العاملين عند التاجر مقابل أجر. ولكن

[٤١] الباب العالي ٦٠٩,٦٤ بتاريخ ١٠٠٤هـ/ ١٥٩٥م، ص١٤٣.

[٤٢] الباب العالي ١٤٧,٩٧ بتاريخ ١٠٢٣هـ/١٦١٣م، ص١٨.

[٤٣] نفس المصدر.

بالنسبة لأبو طاقية، لا يبدو أنه قد وكَّل أحدًا من التجار نيابة عنه، ومن المُحتمَل أن يكون قد اقتصر على توكيل العاملين لديه، أو بعض عتقائه في ممارسة أعمال بعينها نيابة عنه.

وكان لإسماعيل أبو طاقية «وكلاء» في مختلف البلاد يرعون مصالحه، فتولى الحاج محمد عز الدين بدير (الذي لا نعرف عنه إلا القليل) الوكالة عن إسماعيل أبو طاقية بكانو، كما كان الحاج رجب الحموي وكيلًا له بإستانبول، وكان أحد عتقائه وكيلًا له بمخا. وعند موت إسماعيل، قام ورثتُه بتوكيل الحاج أبو بكر الجبلاوي للسفر إلى مخا لحَصرِ السلع والبضائع والديون التي تخصُّ أبو طاقية هناك، مقابل الحصول على عُشرِ ما يستطيع استعادته منها.[٤٤] وكان أبو طاقية يرسل الوكلاء إلى مختلف أرجاء مصر، إلى الأقاليم التي تعامَل معها تجاريًّا، وبذلك أقام شبكته التجارية داخل البلاد من خلال أولئك الوكلاء، في الريف والحضر، وخاصة منطقة الدلتا؛ ومِن ثم لعب الوكلاء دورًا هامًّا في إدارة دفة شبكته التجارية.

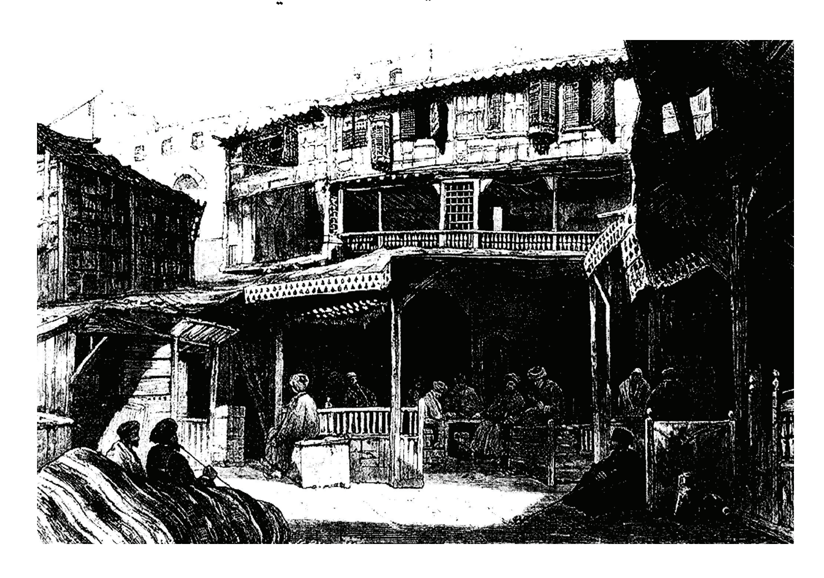
ويُعد تعامل أبو طاقية مع البندقية بالغ الأهمية؛ لأننا لا نعرف إلا القليل عن الشبكات التجارية التي أقامها التجار المسلمون في أوروبا، فمِن المُسلَّم به عامة أن البنادقة تولوا نقل التجارة بين الشرق والغرب، وتبعهم في ذلك التجار الهولنديون والفرنسيون. ولا نعرف إلا القليل عن دور التجار المسلمين في تلك التجارة، كما أنَّ برودل Braudel يذكر أن التجار «الشرقيِّين» بدءوا يُكوِّنون مُستوطنات تجارية خاصة بهم في الموانئ الإيطالية الواقعة على البحر الأدرياتيك في القرن السادس عشر، وأنه كان هناك فندق في أنكونا للتجار الأتراك وغيرهم من المسلمين. وعند نهاية القرن السادس عشر، كانت للتجار الشرقيِّين جاليات بالبندقية، وفيراره، وأنكونا، وبيزا، ونابلي.[٤٥] ويَعني ذلك أن المجال الجغرافي لعمل تجار الشرق الأوسط امتدَّ ليشمل المراكز التجارية الساحلية في إيطاليا خلال تلك الحقبة، وهي ظاهرة بالغة الأهمية، ليس لدينا دليل على وجودها قبل العصر العثماني، والتي نأمُل في التوصُّل إلى معلومات أوفر عنها. ويُلقي نشاط أبو طاقية والتجار من أبناء جيله الضوء على تلك الظاهرة.

والواقع أن التنظيم التجاري الذي أقامه أبو طاقية مع البندقية كان أقل انضباطًا؛ إذ يبدو أنه لم يستخدم صيغة الشركة أو الوكالة، فكان يعتمد في جلب السلع من

---

[٤٤] القسمة العسكرية ١٢٦،٣٨ بتاريخ ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، ص١١٦.

[٤٥] Braudel, III, “Civilization,” pp. 480–1.



الحياة التجارية في إحدى وكالات القاهرة.

هناك على التجار اليهود الذين يُسافرون إلى البندقية، وتم ذلك من خلال ملتزم الجمارك اليهودي وبمعونته. كذلك كانت البضائع التي يقوم بتصديرها إلى البندقية تتمُّ بمعرفتهم. وقد وقفنا على تلك العلاقة من خلال الوثائق المُبرمة بين أبو طاقية والمعلم سلمون بن داود بن سلمون — مُلتزم جمرك الإسكندرية — الذي أقر أنه قد تسلم المستحقات عن البضائع التي طلبها أبو طاقية من البندقية، وأحضرها الأخوان نهارون وشوعاء.[٤٦] ولا تُوضِّح الوثيقة الترتيبات التي تمَّت بينهما فيما يتعلَّق بتلك الصفقة، التي ما كادت تتمُّ حتى استصدرا من المحكمة وثيقةً تُفيد وفاء كل طرف بالتزامه قبل الآخر. وكان التجار الآخرون من أبناء جيل أبو طاقية يُنيبون عنهم التجار البنادقة القادمين إلى القاهرة لبَيع وشراء السلع لحسابهم في البندقية.

وجملة القول، إنَّ بعض مظاهر التنظيم قد أضيفت على الشبكات التجارية، أكسبتها طابع المؤسسة، على حين افتقَرَت شبكات أخرى إلى ذلك التنظيم؛ إذ كانت تتمُّ معاملات

[٤٦] الباب العالي ١٨٧٠،٩٦ بتاريخ ١٠٢٣هـ/١٦١٣م، ص٢٨٩.

كثيرة في ميدان التجارة دون عقود. وقام أبو طاقية باستخدام العتقاء من عبيده لإدارة أعماله التجارية مثل غيره من التجار، فكانوا يُسافرون مع البضائع على نحو ما كان يفعل الحاج حمدون بن عبد الله الحبشي. ولا نعرف عن تلك المعاملات غير الرسمية إلا عندما يحدث اختلاف بشأنها. فعندما مات حمدان بمخا، مثلت أرملته المقيمة بالقاهرة إلى المحكمة (أو طُلب منها ذلك). لتُقرَّ بأن جميع البضائع التي كانت في عهدة زوجها المُتوفَّى تخص أبو طاقية، وأنه ليس لها حقوق فيها.[٤٧]

(٤) التبادل التجاري وتصريف السلع

كان إسماعيل أبو طاقية يقضي معظم يوم العمل في السوق، إما بإحدى وكالاته، حيث كانت الحواصل التي يُودع بها بضائعه، أو بأحد حوانيته التي كان يستأجرها بسوق الوراقين، ثم زاد بعد ذلك عملُه في وكالته. وهناك كان يستقبل عملاءه من القاهرة أو مصر، والأجانب المارِّين بالقاهرة، والذين كانوا يأتون لبيع وشراء البضائع. ولما كانت القاهرة مركزًا رئيسيًّا لتصريف السلع، فقد اتَّسم النشاط — الذي كان يَجري بالسوق أو الوكالة — بالكثافة في أغلب الأحوال.

وكانت الوكالات — ذات المباني الضخمة والتي ما زالت تُزين الشارع التجاري الرئيسي بالمدينة القديمة — ذائعة الصيت لما لعبته من دور هام كمركز لتصريف السلع. وقد كان يتوسط الوكالة فناء، تُحيط به الحواصل التي تُخزن بها البضائع، وكانت تلك الحواصل تؤجر للتجار ليُودعوا بضائعهم بها وأحيانًا كانوا يبيعونها من هناك، وفوق تلك الحواصل كانت تقع وحدات السكن، وغرفة أو غرفتان للسِّلع، أُجِّرت جميعها للراغبين في ذلك، كانت تُخصَّص لإقامة التجار الذين يأتون من بلاد بعيدة لعقد الصفقات التجارية (تجار الترانزيت). ولدينا رواية شاهد عيان هو الرحالة يوهان فيلد Johann Wild — الذي عاصَرَ أبو طاقية، والذي يُعطينا صورة حية عن التجارة في الوكالات من خلال موقعه كعبدٍ لأحد التجار، فيقول أنه بمُجرَّد أن يَشيع خبر وصول التجار حاملين بضائعهم يأتي الوسطاء لفحص البضائع متنقلين من حاصل إلى آخر داخل الوكالة، يسألون عن المعروض من السِّلع، ويستعلمون من كل من يقابلهم من التجار عن البضائع

[٤٧] القسمة العسكرية ٢٣٨،٣٦ بتاريخ ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م، ص١٤٣.

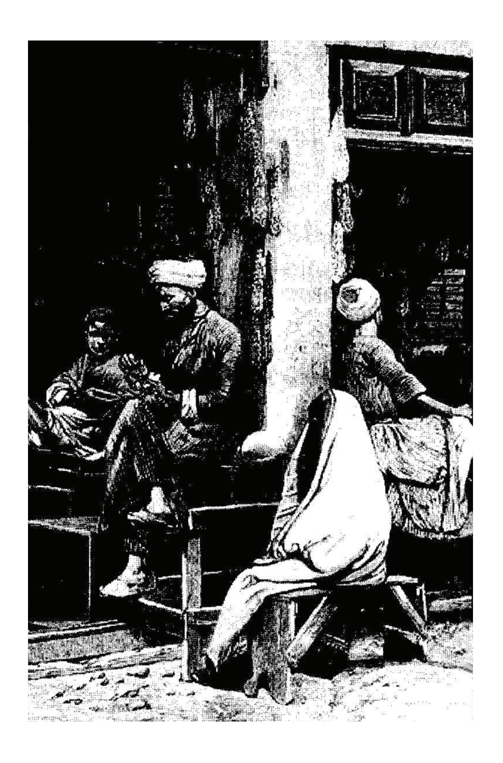


الشيالون في أحد الأسواق في انتظار الزبون.

التي يُنْوَى شراؤها، ثم يجمعون — بعد ذلك — البائعين والمشترين معًا، ويَصحبون من يرغب في الشراء إلى الحواصل ليَفحص البضاعة بنفسه، فإذا تمت الصفقة، كان من نصيبهم الحصول على عمولة محددة.[٤٨]

وفي الواقع قدَّمت الوكالات عددًا من الخدمات الأساسية للتجار المُرتحِلين منهم والمقيمين على حدٍّ سواء. فكان باستطاعة أي تاجر يحلُّ بالقاهرة لأول مرة دون أن يكون على معرفة بها، أو بأحدٍ من تجارها، أن يتوجَّه مُباشرة إلى إحدى الوكالات؛ حيث يجد مكانًا مُتاحًا لتخزين بضاعته، وآخر لإقامته. وأثناء النهار يَمتلئ فناء الوكالة بأناس

[٤٨] Voyages en Egypte de Johann Wild 1606–1610, Le Caire 1973, p. 45.



محل تجاري بالقاهرة.

يُقدمون للتجار مختلف الخدمات؛ فالسماسرة والدلَّالون يَجمعون بين الراغبين في البيع والشراء، لذلك كانوا أول من يلجأ إليهم التجار بحثًا عن الزبائن. ويتولَّى الصيارفة مهمَّة صرف العملات، والقبانيون وزنَ البضائع عندما يتم عقد صفقة بين البائع والمشتري. وبمجرَّد انتهاء تلك المرحلة، يأتي دور نقل البضائع عن طريق الحمَّالين أو البغال أو الإبل، وهي خدمة تتوفَّر أيضًا في فناء الوكالة تُقدم للتاجر الوافد خدمات كافية، تعينه على إنجاز عمله، دون الحاجة إلى التنقل خارجها.

وبالطبع، كانت الوكالة تُتيح تلك الخدمات الضرورية للتجار المقيمين بالقاهرة أيضًا. ولعبت الوكالة دورًا هامًّا كمكانٍ لتبادل الأخبار والمعلومات عن السلع المتاحة وتلك النادرة في ذلك الوقت من العام، إضافةً إلى دورها كمكانٍ لالتقاء التجار القادمين، وأولئك الذين يتأهَّبون للرحيل إلى مكان آخر.

واعتمدت درجة كثافة التجارة — إلى حدٍّ ما — على العوامل الموسمية، مثل طلعة الحج، ورجعة الحجيج، كما اعتمدت كذلك على مواسم الملاحة في البحر الأحمر. وينسحب نفس الشيء على تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى التي جَلبَت إلى القاهرة بضائع القارة الأفريقية. وطوَّع التجار عملهم ليتواءم مع ظروف زيادة أو قلة النشاط التجاري؛ فقد كانت تجارة أبو طاقية حافلة بالحركة قبل طلعة الحج؛ حيث يتم شراء السلع محليًّا، وتخزينها مؤقتًا، أو تعبئتها استعدادًا للرحلة الوشيكة. فكانت تعد القوائم ثم السلع التي سيتم تسليمها للشركاء المسافرين صحبة قافلة الحج، ولا بد أن يكون إنجاز تلك الأعمال قد تطلَّب تشغيل عدد من العمال المهرة وغيرهم، ثم يدبُّ النشاط مرة أخرى في العمل التجاري مع عودة قافلة الحج وما يُجلب بصحبتها من بضائع مثلًا، أو عند إعلان وصول إحدى السفن إلى السويس.

كذلك تتفاوَت الأسعار بتفاوت الحركة والسكون في أسواق القاهرة، فإذا وصلت شحنة كبيرة من التوابل إلى ميناء السويس، هبطت أسعارها، أما إذا أشاع التجار القادمُون من جدة أن السلعة غير مُتوفرة، فإنَّ أسعارها تقفز قفزات كبيرة. ولما كانت السِّلع القادمة للقاهرة تصلها من السويس على ظهور الإبل بكميات كبيرة، اتجه التجار إما إلى البيع مباشرة. أو الانتظار حتى تحين اللحظة التي يُمكن أن يُحقِّق التاجر فيها ربحًا أكبر، إذا كان مركزه المالي يسمح بالانتظار. وكان أثرياء التجار وحدهم هم الذين يتمهَّلون في البيع، بينما كان التجار الآخرون لا يقدمون على ذلك لحاجتهم إلى المال، فيطرحون البضائع للبيع عند وصولها إلى القاهرة.

وكان البيع يتمُّ إما نقدًا أو بالأجل حسب الأحوال، فالبيع نقدًا أسرع السُّبُل لتحقيق الربح، بينما البيع بالأجل يجعل اجتناء الربح أقل إيقاعًا، وإن كان ارتفاع السعر — في تلك الحالة — واردًا. وكثيرًا ما كان إسماعيل أبو طاقية يَبيع بضاعته لأجل، وعندئذ كان يصحب عميله إلى محكمة الباب العالي لتسجيل الصفقة وشروطها في سجلات المحكمة كوسيلة لضمان حقِّه إذا تقاعس المشتري عن السداد، وخاصة أن قيمة تلك الصفقات كانت كبيرة، فبلغ بعضها ألف دينار (٤٠ ألف نصف) — مثلًا — ثمنًا لشراء ٥٢ قنطارًا من الفلفل عام ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م،[٤٩] أو ١٥٠٠ دينار ثمنًا لتوابل متنوعة وبُن باعه للحاج محمد الحناوي التاجر السفار.[٥٠] وكان عقد الصَّفقة يتضمَّن تحديد تاريخ السداد، أو

[٤٩] الباب العالي ٣٦٨،٨٥ بتاريخ ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م، ص٤٢١.

[٥٠] الباب العالي ٦٤٦،٨٢ بتاريخ ١٠١٢هـ/١٦٠٣م، ص١٢٠.

مقدار الأقساط وموعد سدادها، وإن لم يكن الالتزام بتلك الشروط مضمونًا رغم كل تلك الاحتياطات. ولعلَّ تاجرًا كبيرًا كأبو طاقية قد وجد أن بيع جانب من البضائع — التي تَرِد إليه في شحنات كبيرة — بالأجل يُحقِّق له ربحًا أكبر. وكانت المحكمة تَقضي — أحيانًا — بسجن التاجر الذي يَعجز عن سداد دينه، ولكنَّ إجراءً كهذا لا يحلُّ المشكلة بالنسبة للدائن الذي يُريد استرداد ماله. وقد تُلزم المحكمة المدين — أحيانًا أخرى — أن يدفع تعويضًا للدائن؛ فقد أخذ أبو طاقية بيت أحد عملائه، ويُدعى سيد شريف حسن، عوضًا عن دَين قدره ٣٠٠ قرش، وذلك عام ١٠٢٥هـ/ ١٦١٥، فباع البيت بمبلغ ٤٠٠ قرش، ودفع الفرق للمدين.[٥١] وفي حالة أخرى حصل أبو طاقية وشريكه عبد القادر الدميري على جارية بوسنية عوضًا عن دَين مُستحَق لهما عند أحد العملاء.[٥٢] ولكنَّ الدافع الأقوى الذي جعل التاجر المدين حريصًا على سداد دينه، كان الحرص على الاستمرار في عمله، وليس مجرَّد الخوف من صدور حكم ضده، مع ما اتَّسم به النظام القضائي من كفاية. ولما كانت مُعظَم أعمال أبو طاقية في مجال تجارة الجملة، فقد كان تعامله مع عديد من التجار على اختلاف مَراتبهم وأحجام تجارتهم، وخاصة أولئك الذين لم تكن لهم شيكات تجارية، أو كان رأسمالهم محدودًا، فكانوا يَشترون البضائع منه ليتاجرون بها سواء بالقاهرة أو غيرها من المدن المصرية التي يَرتحلون إليها.

الخلاصة

ونستطيع أن نستخلص الكثير مما سبق، فربما لم يكن هناك تجديد ذي بال في الأسلوب الذي مارس به أبو طاقية — والتجار من أبناء جيله — عملهم. ويبدو أن الأدوات والآليات التي وفَّرتها سجلات المحاكم (الشركة — التوكيل — البيع بالأجل) كانت مُماثلة لتلك التي وجدها جويتين في وثائق الجنيزة التي تَرجع إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر. ويدلُّ ذلك دلالة واضحة على الاستمرارية، رغم وجود فاصل زمني يمتدُّ إلى ستة قرون. أضف إلى ذلك أن عقود الشركات والتوكيلات كانت تتم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية؛ ومن ثم يمكن اعتبار النظام التجاري في تلك الحقبة نظامًا تقليديًّا. غير أن ذلك لا يعني ثبات

---

[٥١] الباب العالي ١٨٩,٩٨ بتاريخ ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م، ص٢٦.

[٥٢] الباب العالي ٢٨٣,٩٧ بتاريخ ١٠٢٤هـ/ ١٦١٤م، ص٣٧.

الوضع على ما كان عليه، وأنه لم يحدث أي تغيير عبر تلك القرون. فعلى سبيل المثال، يتَّضح من مقارنة الفترة التي درسها جويتين بتلك التي ندرسها أن ثمة اختلافًا بيِّنًا في المنطلقات، وخاصة زيادة اكتساب الصفة الرسمية في العلاقات التجارية، مما يَعكس تعقُّد النظام التجاري في الفترة المتأخِّرة، التي نحن بصددها. فقد أبرز جويتين العلاقات الأسرية والعلاقات الودية (غير الرسمية) في حقل التجارة، فوجد إشارات لا حصر لها، إلى تجار تعاونوا معًا بطريقة ودية، ومارسوا نشاطهم لخدمة مصالحهم المشتركة، على أساس من الثقة والصداقة.[٥٣] ولكن عصر إسماعيل أبو طاقية، وانتشار المحاكم في القاهرة جعل التجار يتَّجهون إلى تسجيل معاملاتهم كتابة وتوثيقها بالمحاكم، وقد فعل أبو طاقية ذلك حتى مع أقرب الأصدقاء والشُّركاء مثل عبد القادر الدميري.

ومن ناحية أخرى نستطيع تفسير طول عمر النظام التجاري الذي عمل أبو طاقية — والتجار من أبناء جيله — في ظله، بالمرونة التي اتَّسم بها ذلك النظام، وقابليته للتوافق مع الحاجات والأوضاع المُختلفة. فقد زوَّدهم ذلك النظام بالأدوات الرسمية وغير الرسمية التي أعانتهم على مُمارسة نشاطهم، كما كان يتلاءم مع حاجات صغار التجار والتجار السفَّارين الذين مثلوا الشرائح الدنيا للمُشتغلين بتلك المِهنة. ولكن من المؤكد أنه قد استطاع الوفاء بحاجات كبار التجار الذين اتَّسعت شبكاتهم التجارية الدولية. واستخدمت الآليات المُختلفة للعمل التجاري، والأدوات القانونية المتعدِّدة، استخدامًا متنوعًا، وحاول الناس — في واقع الأمر — أن يُطوِّعوها لخدمة أغراضهم ومصالحهم وأن يَجعلوها مُتوافِقة مع مختلف أوضاع ومستويات العمل التجاري. وبذلك استطاع التجار — في مطلع القرن السابع عشر — أن يستفيدوا من المؤسسات التجارية والقانونية (القضائية)، وأن يُمارسوا نشاطهم في إطار نظام وطني، وكان عليهم أن يُواجهوا — في إطاره — الأنماط التجارية المُتغيرة التي جاءت بها العقود التالية لمطلع القرن السابع عشر.

[٥٣] A Mediterranean Society, vol. I, pp. 164–9.

الفصل الرابع

التحول في أنماط التجارة

مقدمة

لا تَتوازى الاتجاهات الاقتصادية مع الاتجاهات السياسية بصورة دائمة؛ فقد اتسم نصف القرن، الذي يَربط العقود الأخيرة من القرن السادس عشر، بالعقود الأولى من القرن السابع عشر، بوقوع عدد من الأزمات السياسية التي استحوذت على اهتمام المؤرِّخين، مثل تمرُّد الجند على الباشا العثماني، وظهور قوة المماليك وتحدِّيهم للسلطة العثمانية. وافترض المُؤرِّخون أن التجارة قد اضمحلَّت خلال تلك الفترة، دون أن يبذلوا الجهد في دراستها. وغلبت على أحكامهم مقولة أن المنطقة قد فقدت الحيوية التي اتَّسمت بها من قبل، خلال تلك الفترة، نتيجة التحول في طرق التجارة الدولية، وأرجعوا أسباب تراجع أهمية المنطقة عن ذي قبل، إلى اتصال التجار الأوروبيِّين بمَصادر التجارة الأسيوية اتصالًا مُباشرًا، وتطور الطرق البحرية عبر الأطلنطي. وتهدف مثل تلك المقولات إلى طمس حقيقة أكثر تعقيدًا، يَصعُب فهمها من خلال قراءة تاريخ المنطقة من منظور التاريخ الأوروبي أو من خلال المصادر الأوروبية وحدها، على نحو ما جرى العمل به في الماضي. وباستطاعتنا أن نضع الأمور في إطارٍ آخر من خلال مُتابعة النشاط التجاري في تلك الحقبة الحاسمة من تاريخ المنطقة، وتحديد بعض مَعالِمه البارزة. فلا يعني بُزوغ نجم أوروبا أن منطقة البحر المتوسط قد غطَّت في سبات عميق — على نحو ما يزعم بعض المؤرِّخين — ذلك لأن التجارة ظلت تحتلُّ مرتبة الأهمية داخل العالم العثماني، ولأنَّ العلاقات التجارية مع أوروبا كانت ذات طابع خاص.

وبتتبُّعنا لنشاط التجار في ميدان التجارة الدولية، تتَّضح ملامح صورة لتلك الحقبة التاريخية، تختلف عن تلك التي رسمتها المصادر سالفة الذكر. والواقع أن تلك الحقبة شهدت ظهور اتجاهات تجارية جديدة، تميَّزت بالتوسع في إقامة الشبكات التجارية،

واتجاه التجار إلى استثمار أموالهم في الإنتاج، وخاصة إنتاج المحاصيل الزراعية التي يَزيد الطلب عليها في الأسواق الخارجية، وكان السكَّر من أهم تلك السلع. كما شهدت تلك الحقبة طرح سلعة جديدة وهامة في الأسواق العلمية هي البُن الذي استطاع تجار القاهرة احتكار تجارته. وكانت تلك التطوُّرات وراء ظهور أساطين التجار، ورواج أحوالهم المالية. ويُمكن أن نُرجع صلة أبو طاقية بتلك التطورات إلى العقدين الأولين من القرن السابع عشر، بعد أن عركته الخبرة بالعمل التجاري، فأصبح تاجرًا محنكًا يعمل من خلال مجموعة من الشبكات التجارية المعقَّدة.

وعلى نقيض ما يُقال عن اضمحلال التجارة والزراعة، نستطيع القول إن تلك الحقبة اتسمت بالحيوية الاقتصادية التي أصابت الكثير من القطاعات، بما في ذلك التجارة والزراعة وبعض مظاهر الإنتاج. ويُمثِّل ذلك الانتعاش الاقتصادي، دعامة المستوى الذي حقَّقه التجار، في مجال الثروة والتميز. وتعكس حياة أبو طاقية وزملائه الكثير من تلك التغيرات. فكان الاتجاه الذي نمَت من خلاله ثروة أبو طاقية، انعكاسًا لتغيرات أكبر حجمًا وأهم قدرًا على الصعيدَين الإقليمي والعالمي.

فقد شهدت أحوال التجار تغيُّرات كبيرة على مر القرن السادس عشر، كان لها أثرها على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، إذا أَوشَكُوا على البروز كجماعة مُستقلَّة عن البيروقراطية العثمانية، وهي عملية استغرقت نحو القرن لتَصل إلى درجة الاكتمال. ودراسة تلك العملية تَتناول أمرَين يتصلان بالعلاقة بين الإدارة والاقتصاد في الدولة العثمانية، والأمر الأول يدور حول درجة تحكم الدولة في التجارة؛ فقد أكَّدت بعض الدراسات أهمية الدور الذي لعبته الدولة في تنظيم التجارة في الفترة المبكِّرة عندما كانت الإدارة لا زالت مركزية الطابع، وربط بعض المؤرِّخين قدرة الدولة العثمانية على البقاء بمَقدرتها على التحكم في التجارة وتوجيه النشاط الاقتصادي والتجاري، ورأوا أنه كلما كانت الدولة العثمانية قادرة على الاحتفاظ بذلك التحكم، استطاعت أن تمنع التغلغل الرأسمالي الأوروبي من الامتداد إلى أسواقها، كما رأوا أن تهميش الاقتصاد العثماني جاء نتيجة لفقدان الدولة السيطرة على الاقتصاد.[١] أي إنَّ تلك النظرة ترى أن الاقتصاد العثماني قد انتقل من مرحلة تحكم الدولة أو الخضوع للسلطة السياسية، إلى مرحلة

[١] Immanuel Wallerstein, "Hale Decdeli and Resat Kasaba, The incoroporation of the Ottoman Empire into the world-economy," in Islamoglu-Inan ed., The Ottoman Empire

السيطرة الرأسمالية الأوروبية. مما يَعني أن المبادرات جاءت دائمًا من أعلى، وأن المساحة كانت محدودة للتحرك من أسفل إلى أعلى. كما تعزف تلك النظرة على نغمة القوى الاقتصادية وعوامل تماسُكها. ويرى خليل إينالجك أن الأدلة الوثائقية لا تدعم مثل هذه الرؤية، ويعتقد أن مرحلة تحكم السلطة في الاقتصاد تليها مرحلة أخرى لعبت فيها القوى الاقتصادية دورًا كبيرًا.[٢] وتدعم سيرة أبو طاقية الرأي القائل أنَّ اختفاء سيطرة الدولة على التجارة الدولية — الذي حدث في مصر في حقبة مُختلفة عن تاريخ حدوثه في غيرها من الولايات — قد أدى إلى ظهور جماعة نشطة من التجار، أعادت الحيوية للنشاط التجاري. وإضافة إلى سعيهم من أجل زيادة ثرواتهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية، أدَّت المبادرات التي قاموا بها إلى إدخال أنماط جديدة على العمل التجاري. وبذلك لم يُعانِ الاقتصاد من غيبة السيطرة السياسية، على نحو ما يُقال.

أما الأمر الآخر، فيتصل بالتباين بين الولايات العثمانية وبعضها البعض. فإذا افترضنا أن الدولة سيطرت على النشاط الاقتصادي سيطرة قوية، يعنُّ لنا سؤال حول مدى تَساوي تلك السيطرة في كل ولاية من الولايات، آخِذين في الاعتبار سعة مساحة الدولة، ونوعية المواصلات في ذلك الحين. فلا شكَّ أن التكنولوجيا الضرورية للتحكم في عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية، تَنتشِر على مساحة واسعة من ولايات الدولة، لم تكن قد ظهرت على نحو ما نعرفه اليوم. ويَذهب بيرسون إلى أنه لم يكن ثمة وسيلة تستطيع الحكومة عن طريقها أن تتحكم في أنشطة اقتصادية تتمُّ في بلاد متباعدة عن بعضها البعض، مثل جنوب شرقي أوروبا وعدن، والبصرة، والمغرب.[٣] أضف إلى ذلك، أنَّ مصر كانت ذات وضع خاص، فمهما بلغت قوة تحكم الدولة في الاقتصاد، فإنها لم تَصِل إلى ما كانت عليه في العصر المملوكي؛ فقد كانت الدولة المملوكية شديدة المركزية، ومن الصعوبة

---

and the World Economy. Cambridge, 1987, pp. 88–97; I. Wallerstein and R Kasaba, "Incorporation into the World-Economy: Change in the Structure of the Ottoman Empire, 1750–1839" in Economie et Societe dans l'Empire Ottoman, Paris 1983, pp. 335–353.

[٢] Halil Inalcik, "The Emergence of Big Farms, Ciftliks: State, Landlords and Peasants", in H. Inalcik, Studies in Ottoman Social and Economic History, Valorium reprints, London, p. 113;" Capital Formation, p. 135.

[٣] M. N. Pearson, "Merchants and States," in James Tracy ed., The Political Economy of Merchant Empires, Cambridge, 1991, p. 63.

بمكان الاحتفاظ بتلك المركزية مع بُعد الشُّقة بين ولاية مصر ومركز السلطة في الدولة العثمانية. لذلك كانت درجة المركزية أقلَّ في مصر منها زمن المماليك حتى خلال الحقبة التي اتسمت بالمركزية في الدولة العثمانية.

ودراسة سيرة أبو طاقية وغيره من التجار أبناء جيل أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، تَدحض النَّمطية التي اتَّسمَت بها بعض الدراسات، والتعميمات التي توصَّلَت إليها، وتُؤكِّد فكرة التنوُّع والتباين بين ولايات الدولة العثمانية وبعضها البعض. فعلى حين يذهب بعض المؤرِّخين إلى أن إدماج الاقتصاد العثماني في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي يعود إلى القرن السادس عشر، تُشير الأدلة التاريخية إلى وجود اختلافات — في هذا الصدد — من ولاية إلى أخرى، وأنَّنا إذا قبلنا بهذا الرأي فيما اتصل بالبلقان أو الأناضول، فإن ذلك لا يَصدق على مصر؛ حيث تأخَّر ذلك الاندماج قرنًا آخر من الزمان.

ويُمكننا أن نقسم تلك الفترة إلى مرحلتَين رئيسيتَين؛ إحداهما مبكرة، تعود إلى أواخر الحكم المملوكي والعقود الأولى من الحكم العثماني، والأخرى وقعت في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وحتى زمن أبو طاقية.

وارتبطت المرحلة الأولى بوقوع حدثَين؛ أولهما ضم مصر إلى الدولة العثمانية. ذلك الحدث الهام الذي أدخل تغييرًا على أوضاع التجار بالقاهرة؛ فقد تخلَّصُوا من قبضة السلطة التي فُرضت عليهم منذ القرن الخامس عشر؛ إذ فرض السلطان برسباي الاحتكار على التجارة في عام ١٤٣٢م، وأصبحت الدولة تَنفرِد ببيع وشراء بعض السلع الرئيسية من تجارة البحر الأحمر، كالفلفل وغيره من التوابل. وحرم على التجار — منذ ذلك التاريخ — التعامل بهذه السِّلع إلا عند نفاد المخزون فيها عند السلطان. وقد أدَّى ذلك — بالطبع — إلى إلحاق تغيير جذري بأوضاع تجار الكارمية الذين احتكروا تجارة البحر الأحمر منذ القرن الثالث عشر؛ لأن احتكار الدولة لتجارة البحر الأحمر، جعل الكارمية يَنحدِرون إلى مرتبة الوكلاء الذين يَتجرون بالتوابل لحساب السلطان، ولا يَستطيعون بيع ما لديهم منها إلا عندما يتم تصريف المخزون السلطاني. كذلك تعرَّضت أرباحهم للانخفاض؛ لأنَّ الدولة تولَّت تحديد الأسعار لمصلحتها وليس لمصلحة التجار، وقيَّدت — تبعًا لذلك — حرية الكارمية في التحرك، كما غلَّت أيديهم عن تحقيق ما يَطمحون إليه من ربح، وما لبثوا أن اختفوا من الساحة التجارية بالقاهرة مع نهاية القرن الخامس عشر، وقد تابع خلفاء برسباي نظام الاحتكار لما كان يُحقِّقه من موارد مالية.

وأدَّى الفتح العثماني لمصر عام ١٥١٧م إلى إنهاء احتكار تجارة الفلفل وغيره من سلع البحر الأحمر، فلم يكن لدى الدولة العثمانية اهتمام معيَّن بالإبقاء عليه، وخاصة مع بروز مشكلة الوجود البرتغالي بالهند، فكان ذلك تغيرًا كبيرًا في هيكل التجارة، أثَّر على أوضاع التجار في العقود التالية؛ إذ ترك الحبل على الغارب، وأصبح الميدان خاليًا أمام التجار الذين ما لبثوا أن جنوا الأرباح الطائلة من تجارة البحر الأحمر.

أما المرحلة الثانية، فاتسمت بعودة التجارة على طريق البحر الأحمر لأسباب عدة، بعد استيعاب صدمة تغلغل البرتغاليين في أسواق التوابل الآسيوية، وبدأت تلك المرحلة نحو منتصف القرن السادس عشر. ويذهب لين Lane إلى أن حجم تجارة التوابل بعد مُنتصَف القرن السادس عشر كان يفوق ما كان عليه قبل استقرار البرتغاليين بالهند، ويُقدر حجم تجارة التوابل التي مرَّت عبر البحر الأحمر، بما يُماثل ما كان يُشحن منها مباشرة إلى لشبونة، عن طريق رأس الرجاء الصالح. ويُؤكِّد برودل Braudel أنه بحلول عام ١٥٥٠م، استعادَت تجارة التوابل بالبحر الأحمر نشاطها، وكان البنادقة — الذين تحكَّموا في نحو نصف تجارة التوابل المباعة بالإسكندرية — يَشترُون كميات هائلة منها. ووفق ما جاء بتقرير أحد القناصل، اشترى البنادقة ١٢ ألف قنطار من الفلفل عام ١٥٦٤م، مما أدَّى إلى إصابة منافسيهم البرتغاليين بالهلع.[٤]

ويُمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب يعود بعضها إلى الطريقة التي مارس بها البرتغاليون نشاطهم التجاري، وعدم مقدرتهم على تحقيق السيطرة الفعالة على تجارة التوابل؛ فقد حاولوا فرض حصار على مصادر تجارة التوابل، ولكن إمكاناتهم حالت دون الاستمرار في الحصار لوقت طويل. ومِن بين الأسباب أيضًا، أنَّ طريق البحر الأحمر، كان يُوفِّر لولايات الدولة العثمانية البضائع الشرقية بشكل مُتزايد. وأدَّى ضم مصر إلى الدولة العثمانية إلى فتح أسواق جديدة داخل الدولة نفسها، والبلاد التي تاجَرَت معها، بما ترتب على ذلك من زيادة الطلب على السِّلَع المجلوبة عن طريق البحر الأحمر عبر مصر. أضف إلى ذلك أن زيادة السكان في المراكز الحضرية العثمانية وفي أوروبا، وفي القرن السادس عشر،

[٤] Frederic C. Lane, "The Mediterranean Spice Trade, Further Evidence for its Revival in the Sixteenth Century", American Historical Review, XLV/3 April 1940, pp. 580–590; Fernand Braudel, The Mediterranean and the Mediterranean World in the age of Philip II, transl. Sian Reynolds, New York, 1972, pp. 549–554.

كانت مسئولة جزئيًّا عن زيادة الطلب على تلك السلع. ولذلك كانت الأرباح التي حققها التجار، خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر، بالغة الارتفاع، واستطاع التجار أن يجمعوا — في العقدين الأخيرين من القرن — أموالًا طائلة من اشتغالهم بتجارة البحر الأحمر، كانت — بلا شك — تفوق كثيرًا ما حقَّقه التجار من ربح منذ بداية الحكم العثماني.

واستفادت المراكز التجارية — كالقاهرة والإسكندرية — من إحياء تجارة التوابل بالبحر الأحمر، استفادةً كبيرة، وكذلك كانت الحال بالنسبة للبنادقة الذين جاءوا في مقدمة المُنتفِعين بتلك التجارة؛ فقد ساعدهم ذلك على الاحتفاظ بموقعهم كمُوزِّعين للبضائع الشرقية في أوروبا. ولم يكن تجار القاهرة المشتغلين بتجارة البحر الأحمر يقلون عن غيرهم انتفاعًا بها، فساعدَهم مُعدَّل التعامل التجاري على توسيع نطاق نشاطهم. والواقع أن دراسة جيل التجار الذي عاش في العقود الأخيرة من القرن السادس عشر، يدلُّ على أن اختفاء الكارمية من الساحة بمصر كان مؤقتًا، فقد ظهر جيل جديد من التجار — في مُنتصَف القرن السادس عشر — كانت لهم بعض ملامح الكارمية، وإن كانوا لا يَنتمُون إليهم. وبذلك يمكن أن نرى اختفاء الكارمية — الذي كثيرًا ما يُنسب إلى الاضمحلال العام للتجارة بالمنطقة — على ضوء التطورات الأخيرة التي تلت تلك الحقبة.

وقد تزامنت المرحلة الثانية مع حياة إسماعيل أبو طاقية، وكانت التغيرات التي صاحبتها لا تقلُّ أهمية عن تلك التي وقعت خلال المرحلة الأولى. فقد قام أبناء جيله من التجار بإدخال تعديلات هيكلية على أنماط نشاطهم التجاري. ولا شكَّ أن الأموال التي تراكمت في أيديهم من الأرباح الطائلة التي حقَّقوها قد ساعدتهم على ذلك. وتناولت التغييرات التي أدخلوها على أسلوب ممارستهم للنشاط التجاري ظهور أنواع مختلفة من الاستثمار أتاحت لهم فرصة التحكم في السلع التي زاد الطلب عليها. ويُلقي التحليل الدقيق، للأسلوب الذي اتبعه أبو طاقية — وأبناء جيله من التجار — في ممارسة عملهم اليومي، الضوء على أبعاد النشاط التجاري في تلك الحقبة؛ فقد ساعدهم الاستثمار في زراعة المحاصيل النَّقدية وفي الأنشطة الإنتاجية الأخرى، على ربط مصادر الإنتاج في مصر بالطلب على السلع في السوق الخارجية.

وبعبارة أخرى، كانت التعديلات التي أدخلها أبو طاقية — وجيله من التجار — على أنماط العمل التجاري نابعة من مبادرتهم الذاتية، ولم تكن من وحي السلطة السياسية، أو استجابة لتغلغل التجارة الأوروبية في المنطقة. وهي ذات التغيرات التي يربط المؤرخون

عادة بينها وبين إدماج بلاد الدولة العثمانية في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي، بما ترتب عليه من تهميش الاقتصاد العثماني. ولكن في هذه الحالة، كانت التعديلات التي أدخلت في نصف القرن الذي يقع بين نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، تتم في إطار السوق العثمانية، بمعزل تمامًا عن عملية التهميش سالفة الذكر، كما لم تكن جزءًا من عملية تكوين اقتصاد تابع، أو خطوة في الطريق إليه. غير أننا نستطيع ملاحظة حدوث نفس الظاهرة مع بداية التغلغل التجاري الأوروبي في المنطقة؛ تَتْجير الزراعة، وربط الزراعة والإنتاج بالطلب على السِّلَع في السوق. ولكن التغيرات التي حدثت في الحقبة موضوع الدراسة كانت مُستقلةً عن الرأسمالية الأوروبية، وسبَقَت عملية التهميش التي لحقت بالاقتصاد العثماني بقرنَين من الزمان.

ونستطيع أن نتبيَّن بعض الأسباب المباشرة لتلك التغيُّرات، فالتاجر الذي يستثمر أمواله في الزراعة أو الإنتاج السلعي، يحتاج إلى قدر مُعين من الضمانات، ليطمئن — مثلًا — إلى أن أمواله ليست عرضة للمصادرة. وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية التي نعرفها، لنا أن نفترض أن التجار أحسُّوا بالاطمئنان على ثرواتهم، وإلا كانوا قد أحجموا عن التورط في تلك الاستثمارات الكبيرة. وأيضًا، لنا أن نَفترض أنهم كانوا قادرين على تحقيق ثروات طائلة — اعتمادًا على ما لدينا من معلومات عن حالة أبو طاقية — مكَّنتهم من تحريك جانب من رءوس أموالهم من ميدان التجارة مؤقَّتًا، لاستثمارها في مجالات تحتاج إلى وقت أطول لتحقيق العائد.

ومن ناحية أخرى، أثَّرت التغيرات التي لحقت بالأسواق العالمية على أسلوب ممارسة النشاط التجاري. وربما يكون تجار القاهرة قد أدخلوا تلك التعديلات على أنماط العمل التجاري لمواجهة النقص في نشاطهم بالسوق الآسيوية. فقد كان قيام شركة الهند الشرقية الهولندية عام ١٦٠٠م، واندماجها مع شركات أخرى عام ١٦٠٢م، علامة على بداية مرحلة جديدة من تاريخ التغلغل الأوروبي في الأسواق الآسيوية، وبناء إمبراطورية تجارية هولندية في آسيا. وكانت السياسة الواضحة التي اتبعتها تلك الشركة، والتزامها مبدأ حماية تجارتها بالقوة المسلَّحة، قد جعلها تتحكَّم في مصادر تجارة التوابل بصورة أكبر مما فعله البرتغاليون من قبل. واستغرقَت عملية إزاحة البرتغاليين من الميدان بعض الوقت حتى تمت في منتصف القرن السابع عشر.[٥] وإن كان بعض المؤرِّخين يَذهبون إلى أن

---

[٥] Braudel, “Civilization and Capitalism III,” pp. 211–216.

الهولنديِّين لم يتحكَّموا في تجارة التوابل تحكمًا كاملًا، وإنَّ اقتصاديات آسيا ظلت تتسم بالحيوية.[٦] ولا شكَّ، أن التغلغل الهولندي في أسواق التوابل الأسيوية لم يضع حدًّا لتجارة التوابل بالبحر الأحمر، غير أنه يُحدِّد بداية أوضاع جديدة تَحمل في طياتها احتمالات ضياع وانكماش تلك السوق بالنِّسبة لتجار القاهرة؛ لأنَّ الهولنديِّين بدءوا يُسيطرون على أسواق التوابل الأوروبية التي كانت — حتى ذلك الوقت — تحصل على التوابل من التجار البنادقة الذين كانوا — بدورهم — يَشترونها من الإسكندرية وموانئ الشام. ويُحدِّد برودل عام ١٦٣٠م باعتباره التاريخ الذي تحوَّلَت عنده تمامًا تجارة التوابل والفلفل المتجهة إلى أوروبا (أو غرب أوروبا على وجه التحديد) إلى طريق الأطلنطي.[٧]

أضف إلى ذلك، أن الرخاء المتنامي الذي شهدته أوروبا، نتيجة التوسع الخارجي، أدَّى إلى زيادة في الطلب على سلع معيَّنة. ويعدُّ القرن السادس عشر معلمًا للتوسع في جميع قطاعات التجارة، ومن مَظاهر ذلك التوسُّع، التنافس المتزايد على أسواق البحر المتوسط بين الدول الأوروبية المعنية بالتجارة. وشارك في ذلك الإنجليز والهولنديون، والفرنسيون الذين نافسوا البنادقة في ذلك الإقليم. فكانت تلك الظروف دافعًا للتجار الوطنيِّين للبحث عن مجالات جديدة للنشاط التجاري؛ ومن ثم يمكننا أن نضع التطورات التي لحقت بالتجارة في القاهرة في سياق ظاهرة التركُّز التي غلبت على التجارة العالمية عندئذٍ.

وقد أحسَّ تجار القاهرة بتبعات تلك التغيرات من نَواحٍ مختلفة، يتضح ذلك من مقارنة المجال الجغرافي لتجار الكارمية في العصر المملوكي بنَظيره الخاص بالتجار العثمانيين المُعاصرين لأبو طاقية؛ فقد امتدَّ نشاط الكارمية — الذين تحكموا في تجارة طريق البحر الأحمر لأكثر من قرنين من الزمان — إلى الصين وسمرقند وهيرات. وكانت أبعد نقطة وصل إليها نشاط أبو طاقية أو الرويعي عند نهاية القرن السادس عشر، الديبل وجوا على الشاطئ الغربي للهند. وبعد ذلك بقليل، أصبح بلوغ تلك المنطقة عسيرًا، حتى إذا جاء القرن الثامن عشر، أصبح التجار القاهريُّون لا يتعاملون مع أي بلاد تقع إلى الشرق فيما وراء جدة ومكة.

[٦] Jack Goldstone, “Trends or Cycles The Economic History of East West Contact in the Early Modern Period,” JESHO, vol. 36, part 2, May 1993, pp. 104–119.

[٧] Braudel, II, p. 468.

ويبدو أنَّ التجار قد واجهوا صعوبة في الحصول على الكميات المطلوبة من السِّلع التي التمسوها في أسواق جدة أو جوا. وربما كان شراء الأوروبيِّين البضائع مباشرة من أسواق آسيا قد أدَّى إلى ارتفاع أسعارها، مما أدَّى إلى حدوث مشاكل بتلك الأسواق. ويَنقل برودل عن بيرار دي لافال قوله (عام ١٦١٠م) إنَّ التوابل التي اشتراها البرتغاليون قبل ذلك ببضع سنوات مقابل سو واحد، كان الهولنديون يدفعون أربعة أو خمسة ثَمنًا لها.[٨] وإضافة إلى ذلك، أصبح البنادقة — العملاء التقليديون لأسواق القاهرة والإسكندرية — يَشترون كميات أقل من ذي قبل، فتوفَّر عند تاجر كأبو طاقية جانب من البضائع لم يَستطِع بيعه بالسعر الذي كان يتطلع إليه، ربما اضطر إلى تخزينها بحواصل وكالته، أو التخلُّص منها بسعر زهيد يزيد من حجم النقود عنده. ونظرًا للتضخم الذي شهدته السنوات الأولى من القرن السابع عشر، كان الإسراع في إنفاق النقود على شراء البضائع أفضل من الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة. كل ذلك كان يُمثل مشكلة بالنسبة للتجار من أمثال أبو طاقية، ورغم أن التجارة مع أوروبا كانت تُمثل جزءًا من نشاطه التجاري الدولي، فقد كان عليه أن يُغيِّر من إطار إمبراطوريته التجارية للتوافق مع الأحوال التي تفرضها الظروف عليه.

وكان التغيُّر في الأذواق، وتزايد الطلب على سلع معينة، وراء التعديلات التي أدخلها التجار من أمثال أبو طاقية على تجارتهم … فالتاجر الماهر يشعر بنبض السوق، ويتجاوب معه، وهو أمر كان ميسورًا عندئذٍ من خلال الشبكات التجارية التي كانت موجودة في القاهرة والمراكز الحضرية الأخرى التي تعامل التجار معها. وكان أبو طاقية واحدًا من بين التجار القلائل الذين تتوفَّر لديهم إمكانيات تغيير نمط التعامل التجاري؛ من حيث وفرة رأس المال، وأدوات العمل التجاري، والهيكل التنظيمي، ثم بُعد النظر والحنكة. فقد كان موقعُه بالنسبة للمراكز التي تعامل معها، وكان له فيها شركاء ووكلاء؛ كإستانبول، ومكة، وجدة، يعطيه ميزة الإحساس بالتغير في نسق الطلب، أو في معدلات الأسعار، ويتيح له فرصة إعادة تقويم أسلوب الأداء التجاري. وكان باستطاعته أن يتمهَّل في اجتناء الربح حتى يستقرَّ نمط جديد من أنماط الاستثمار الذي ارتاده، ويأتي أُكله بعد حين. ولا بد أن تكون الوكالات التي قضى بها معظم وقته، والتي يؤمها التجار من أصقاع بعيدة، قد

[٨] Braudel, III, p. 220.

زودته بقدرة على تحديد الاتجاه فيما يتعلَّق بالتغيُّرات التي تطرأ على السوق، فاستفاد أبو طاقية من إقامته الدائمة بالقاهرة، في التنسيق مع التجار الذين يُمارسون نشاطهم بالوكالات، والوقوف على المعلومات الخاصة بالعرض والطلب في مختلف المراكز التجارية التي تعامل معها، من خلال شركائه ووكلائه العديدِين، الذين يَفِدون إلى القاهرة من مختلف الأنحاء.

(١) اتجاهات تجارية جديدة

لعلَّ من أنسب سبل الاتجاهات التجارية الجديدة رصد نشاط بعض التجار البارِزين، أولئك الذين كان بمقدورهم استثمار مبالغ مالية كبيرة في مشروعات ذات حجم كبير. والذين باستطاعتهم أن يُحدِّدوا اتجاه التغيير في أسلوب العمل التجاري إلى حدٍّ ما. والطريقة التي تصرَّف بها كبار التجار حيال التغير في أنماط التجارة الدولية، تدلُّ دلالة واضحة على بروز اتجاهات جديدة، وخاصة عند التجار من أمثال أبو طاقية وعلي الرويعي وجمال الدين الذهبي ممَّن وصلوا إلى مرتبة شاهبندر التجار.

واتَّخذ التغيُّر في اتجاهات التجارة عند هؤلاء طابعَين؛ أولهما التجارة في البن اليمني الذي أصبح الإقبال عليه كبيرًا في مصر وولايات الدولة العثمانية بعد شيوع شرب القهوة، وثانيهما تجارة السكر، وهما سلعتان زاد الطلب عليهما باطراد. وكان البن هو السلعة الرئيسية التي نجح التجار المصريون في احتكار الاتجار بها على مدى القرنين التاليين، فكان معظم إنتاج اليمن من البن يتمُّ تصريفه عن طريقهم؛ حيث يتم شحنه إلى مصر مباشرة، ثم يُعاد تصديره إلى ولايات الدولة العثمانية وغيرها من البلاد. أما السكر، فقد لعب دورًا هامًّا في التجارة المصرية لقرن آخر من الزمان. وكان على تجار القاهرة أن يقدموا أسعارًا مغرية لتلك السلعة؛ لأنَّ زراعة قصب السكر وصناعة السكر كانت آخذة في الاتساع في أمريكا وأوروبا.[٩] وارتبط بتجارة السكر إدخال تغييرات أساسية على نمط الاستثمار والتجارة عند أبو طاقية وغيره من التجار المهتمِّين بتلك السلعة، فاستثمروا جانبًا من أموالهم في زراعة القصب وصناعة السكر. ولم يُحاول تجار القاهرة، الذين احتكروا تجارة البن أن يتحكموا في إنتاجه عن طريق الاستثمار في زراعة البن باليمن،

[٩] Braudel, II, pp. 190–194.

لوضع مصدر هذه السلعة الهامة تحت سيطرتهم. وربما يفسر ذلك ببُعد الشُّقة بين اليمن ومصر، ولكن كبار التجار كانوا يستخدمون وكلاء يسافرون إلى هناك لتصريف أعمالهم، ولعل هناك عوامل أخرى تتصل بأحوال اليمن كانت وراء تقاعس تجار القاهرة عن محاولة التحكم في إنتاج البُن. ولكن الأمر كان مختلفًا بالنسبة للسكر؛ إذ اهتم التجار بتنمية مصادر هذه السلعة.

(٢) تجارة البن

لقد أصبح تاريخ البُن معروفًا بعدما كتَب فيه الكثير من الباحثين.[١٠] فأشارُوا إلى أصوله الحبشية الأولى، وزراعته باليمن، وانتشار استخدامه في القرن السادس عشر بالحجاز ومصر، خلال المتصوِّفة الذين شربوا القهوة عند قيامهم بالذكر. وما لبث شرب القهوة أن انتشر من مصر إلى غيرها من بلاد الدولة العثمانية، فانتقلَت هذه العادة من مصر إلى الشام ثم الأناضول. وافتتح أول محلَّين لتقديم القهوة بإستانبول عام ١٥٥٤م، وكان صاحباهما من الشام؛ حيث جاء الأول من حلب، والآخر من دمشق. وعند نهاية القرن كانت القاهرة تعجُّ بالمقاهي. وقد لاحظ أحد الرحَّالة الأوروبيين — ويُدعى هنري كاستيلا Henry Castela زار القاهرة عام ١٦٠٠-١٦٠١م «وجود العديد من الحانات التي يَشرب فيها الناس طوال النهار ماءً ساخنًا أسود اللون»، مما يدلُّ على أنه لم يرَ القهوة من قبل.[١١] ولاحظ يوهان فيلد Johann Wild الذي زار مصر في ١٦٠٦–١٦١٠م، أثناء وجوده في دمياط وجود ما أسماه «قهوة خانات»، أي مَقاهٍ؛ حيث كان الناس يتردَّدون عليها — على حد قوله — ليشربوا ماءً مغليًّا أسود اللون.[١٢] ممَّا يعني أن استهلاك القهوة امتدَّ من القاهرة إلى مدن الأقاليم، ويُشير إلى أن المشروب أصبح شعبيًّا.

---

[١٠] Andre Raymond, "Artisans et Commercants;" Ralph Hattox, Coffee and Coffeehouses, The Origins of Social Beverage in the Medieval Near East," Seattle, 1985, pp. 3–28.

[١١] Gallipoli, "Rocchetta and Castella, Voyages en Egypte des annees 1597–1601," Cairo, 1974, p. 148.

[١٢] Voyages en Egypte, p. 82، وقد أُدخلت القهوة إلى أوروبا في وقتٍ متأخِّر، وكانت تُعد غريبة بالنسبة للناس. وافتُتح أول مقهى في لندن عام ١٦٥٢م، وفي مرسيليا عام ١٦٧١م، وفي باريس ١٦٧٢م، انظر Artisans, I, p. 132.

وقد جاء اشتغال إسماعيل أبو طاقية بتجارة البن متأخرًا، فيرجع تاريخ أول صفقة موثَّقة قام بها إلى عام ١٠١٢هـ/١٦٠٣م،[١٣] بعد دخول تلك السِّلعة أسواق القاهرة بسنوات.[١٤] وكان الناس عندئذٍ قد تعوَّدوا على شرب القهوة منذ عدة عقود من السنين، وامتدَّت العادة من المتصوِّفة إلى غيرهم من الناس. ولم يكن التحوُّل إلى تجارة البن يحتاج إلى إدخال تغيير كبير على النمط التجاري السائد؛ إذ كان يُمكن شراؤه من جدة — الميناء الرئيسي بالبحر الأحمر — حيث كانت تُباع التوابل. وعلى كل، قام إسماعيل أبو طاقية وشريكه عبد القادر الدميري ومصطفى الصفدي بتكوين شركة — في وقتٍ لاحق — جعلت الصفدي يُسافر إلى مخا، السوق الرئيسية للبُن. ويبدو أن تلك الميناء كانت تجتذب التجار؛ لأن العوائد الجمركية التي كان يتمُّ تحصيلها هناك، كانت أقلَّ كثيرًا من تلك التي يتم تحصيلها في جدة، وذلك وفقًا لما جاء بسجلات شركة الهند الشرقية.[١٥] واستخدم أبو طاقية في تلك التجارة نفس الوكلاء والأدوات القانونية، بما في ذلك صيغة عقد الشركة، ولكنه خاطر بالإقدام على استثمار ماله في الاتجار بسلعة كانت لا تزال جديدة، على أمل العثور على سوق متَّسعة لاستيعابها، مما يجعل الاستثمار فيها مُجزيًا. ويُهمنا أن نعرف كيف تطورت نسبة تجارة البن إلى تجارة التوابل؛ من حيث الكميات والأسعار. والأمثلة القليلة المتاحة لا تُوضِّح الصورة وضوحًا تامًّا، فلدينا عقد بتاريخ ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م عن بيع بالأجل لصفقة تضمَّنت فلفلًا بسعر عشرين دينارًا للقنطار، وبُنًّا بسعر عشرة دنانير للقنطار،[١٦] ولا تتوفَّر لدينا مادة نستطيع عن طريقها معرفة أي السلعتَين كانت أكثر جلبًا للربح.

وربما كانت الزيادة في الطلب على البن — زمن حياة أبو طاقية — قاصرة على القاهرة وبعض البلاد العثمانية الأخرى، فكانت صادرات البُن تتَّجه إلى الأناضول إما من خلال تجار القاهرة، أو من خلال وكلاء أبو طاقية في بلاد الروم.[١٧] ورغم وجود

[١٣] الباب العالي ٧٦٢١,٨٢ بتاريخ ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م، ص٢٦٠.

[١٤] من الطريف أن نعلم أن نفس التغيرات الهيكلية أدخلت على زراعة البن في اليمن لتلبية الطلب عليه في الأسواق العالمية.

[١٥] C. G. Brouwer and A. Kaplanian, “Early Seventeenth-Century Yemen, Dutch documents relating to the economic history of Southern Arabia (1614–1630),” Leiden, 1988, p. 108.

[١٦] الباب العالي ٢٢١,٨٥ و١١٢٢ بتاريخ ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م، ص٢٣٩ و٣٩٢.

[١٧] الباب العالي ٦٠٥٣,٨٩ بتاريخ ١٠٢٥هـ/١٦١٦م، ص٤٧٢.

بعض كميات من البن ضمن صادرات أبو طاقية إلى البندقية، إلا أن عادة شرب القهوة لم تنتشر في أوروبا إلا في أواخر القرن السابع عشر. وقام التجار من أبناء جيل أبو طاقية بتشجيع الاستهلاك المحلي للبن عن طريق بناء المقاهي، التي أصبحت — فيما بعد — من معالم القاهرة ومدن الأقاليم، والتي لعبت دورًا حيويًّا في الحياة الاجتماعية والثقافية للمدينة. وقد أقام أبو طاقية مقهًى في وسط المدينة عندما قام بالاشتراك مع الدميري ببناء الوكالتين الخاصتين بهما. كما أنشأ أحمد الرويعي مقهًى بالأزبكية، وهي منطقة شهدت توسعًا عمرانيًّا عندئذٍ. ولا شك أن التجار الآخرين وجدوا في إنشاء المقاهي سبيلًا لترويج تجارة البن التي درَّت عليهم ربحًا مجزيًا. ولعل أبو طاقية كان يسعى لإيجاد سوق محلية في مدن الأقاليم المصرية؛ فقد كان له وكيل بدمياط، ربما كان يسعى للتعامل مع التجار الذين يَفدون إليها من الشام والأناضول طلبًا للبن.[١٨] وما لبثت المقاهي أن انتشرت بسرعة، وأصبحت من معالم المدن، وكذلك تميَّزت بها بعض الأحياء في هذه المدن.

(٣) إنتاج السكر

غير أن أهم نشاط يتَّصل بالتوافق مع ما طرأ على السوق من تغيُّرات، يتمثل في دخول أبو طاقية ميدان زراعة القصب وصناعة السكر. فنرى من خلال تتبع نشاطه والتجار من أمثاله ارتباطهم بزراعة القصب وصناعة السكر ثم تصديره إلى السوق الخارجية. كما تقودنا الدراسة الدقيقة للمعلومات الخاصة بهذا النشاط إلى إلقاء الضوء على المظاهر الخاصة بعلاقة الدولة والطوائف بالإنتاج.

لقد كان السكر من أهم الأنشطة الاقتصادية في الفترات السابقة على الحقبة موضوع الدراسة؛ أي قبل الفتح العثماني لمصر؛ إذ كان القصب يُزرع في الصعيد والدلتا، وقام عديد من معامل تكرير السكر بالفسطاط ثم بالقاهرة (فيما بعد)، وببولاق. وكان السكر الذي ينتج في مصر بمختلف أنواعه يحظى بشهرة كبيرة في الأسواق العالمية، ويزيد الطلب عليه في أوروبا. ويُقال إن صناعة السكر قد أصابها بعض الكساد في القرن الخامس عشر،

[١٨] دار الوثائق، محكمة دمياط، ٣٠٧,٨٦ بتاريخ 1033ه/1623م، ص٣٣١؛ الباب العالي ١٥٤٨,٩٠ بتاريخ ١٠١٧هـ/١٦٠٨م، ص٣٠٣.

فانخفضت معدلات الإنتاج، وتمَّ استيراد كميات معينة من الخارج،[١٩] وأنَّ عدد معامل التكرير قد تناقص تناقُصًا شديدًا في مصر.[٢٠] ولكن مع حلول القرن السابع عشر عاد السكر ليحتلَّ — مرة أخرى — مكان الصدارة في النشاط الاقتصادي بالقاهرة، تعويضًا لما أصابه من تدهور في أواخر العصر المملوكي. وتُشير دراسة أندريه ريمون إلى أن السكر استمر يحتفظ بمكان الصدارة في الاقتصاد المصري طوال القرن السابع عشر.[٢١]

ولا بدَّ أن يكون أبو طاقية ومُعاصرُوه قد أدركوا تلك الأهمية الاقتصادية للسكَّر قبل زمانهم بقرن ونصف القرن، رغم أن العديد من معامل التكرير، مثل تلك التي كان يَملكها السلطان الغوري في باب زويلة وبولاق وغيرها من المعامل كان بعضها منتجًا، والبعض الآخر مُتوقفًا عن النشاط، إلا أنها كانت جميعًا ماثلة للناظرين. فاتَّجه كبار التجار من أمثال أبو طاقية إلى عادة تشغيل تلك الطاقة الإنتاجية المعطَّلة.

ولم يكن ذاك التغيُّر عند أبو طاقية يعني زيادة صادراته من السكر، بقَدر ما كان يعني أن تحولًا هيكليًّا قد حدث بالنسبة لشبكته التجارية، التي امتدَّت إلى المراكز التجارية الرئيسية كإستانبول، ودمشق، ومكة، وجدة، وتضمَّنت التجار والعاملين الذين يقدمون له ما يحتاج إليه من الخدمات. وكان أبو طاقية على يقين أنه كلما امتدَّت شبكته التجارية تكاثرت أرباحه، ومع دخوله مجال تجارة السكر في مطلع القرن السابع عشر، كان عليه أن يعدل من أسلوب عمله. فقد أقام شبكات جديدة في الريف، وخاصة منطقة الدلتا، تعاملت مع مجموعات جديدة من الناس مثل شيوخ القُرى والمُلتزمين، كما شغلته مشاكل النقل والتخزين التي احتاجها ذلك المشروع الاستثماري، الذي جرَّه إلى الزراعة والإنتاج الصناعي، مما يُعدُّ تحولًا كبيرًا في مجرى نشاطه؛ لأن تجارة السكَّر جعلته يهتم بزراعة القصب، وصناعة السكر، وأسواق التصدير، اهتمامًا تداخلت فيه تلك المراحل مع بعضها البعض، مما يَعني تدفق رأسماله على تلك المجالات الثلاثة، وارتباطه بالاقتصاد المصري بشتى قطاعاته، ومختلف مظاهره.

---

[١٩] Andre Raymond, “La fabrication et le commerce du sucre au Caire XVIIIe siecle, l’effondrement d’une industrie traditionelle,” in Sucre, sucries et douceurs en Mediter-ranee, Paris 1991, pp. 213–215.

[٢٠] Nelly Hanna, “Bulaq,” pp. 24–25.

[٢١] Raymond, “La fabrication et le commerce du sucre”.

ولا بد أنَّ إقامة أبو طاقية لمثل هذا المشروع كان يحدوها الأمل في تحقيق أرباح وفيرة، وخاصة أن الطلب على السكر أخذ في التزايد، سواء داخل الدولة العثمانية أو في أسواق أوروبا، وكانت هناك إمكانيات لتصدير السلعة عن طريق البحر الأحمر إلى جدة ومكة ومخا؛ فقد كانت مصر أهمَّ مصدر للسكر في الدولة العثمانية، وكانت صادرات السكر تتمُّ بكميات كبيرة. ونظرًا لزيادة السكان في الأناضول في القرن السادس عشر، لا بد أن يكون الطلب على السكر قد تزايَد في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. ولم تنفرد مصر وحدها بإنتاج السكر في الدولة العثمانية، فقد كانت قبرص تساهم في الإنتاج، غير أن إنتاجها كان مخصَّصًا لتزويد المطابخ السلطانية في إستانبول، على نحو ما تذهب إليه الدراسات الحديثة.[٢٢] ولعلَّ الكميات التي أنتجتها معامل السكر بقبرص كانت غير كافية لتلبية الطلب على السِّلعة مما جعل السكر المصري يشقُّ طريقه إلى العديد من الأسواق.

كما أنَّ السكر ظلَّ يُعد من السلع الكمالية في أوروبا حتى مطلع القرن السادس عشر، على نحو ما يَذهب إليه برودل، واقتصر بيعه على الصيدليات لمداواة المرضى، وعُدَّ من الهدايا القيمة التي تُقدَّم للأمراء وعِلية القوم. ثم أخذ استهلاك السكر في الانتشار حتى أصبح مُتوفرًا على جميع الموائد في بلاد أوروبا. وحدث ذلك عندما كان سكان أوروبا يَتزايدون، فقيل إن عدد السكان قد تضاعَف عند نهاية القرن. وبعبارة أخرى، كانت هناك زيادة في الطلب على السكر في مختلف الأسواق، ولا بدَّ أن يكون أبو طاقية قد علم بذلك من وكلائه في إستانبول، ومن التجار الأوروبيِّين الذين يَفِدون إلى القاهرة، ومن اليهود ملتزمي الجمارك الذين كانوا على صلة وثيقة بالتجار الأوروبيين، وخاصة البنادقة، والذين كان لهم وكلاء يترددون على البندقية … فرغم استمرار الحاجة إلى السكر في الأسواق الخارجية، يبدو أن تلك الفترة شهدت قفزة في الطلب العالمي على السلعة.

وأصبح تجار القاهرة طرفًا في مختلف مراحل تجارة السكر، فقام أبو طاقية — من خلال وكلائه في الريف — بالتعاقُد مع زُراع القصب بوثيقة مكتوبة تسمى «سَلَم شرعي» يتمُّ بموجبها دفع مقدم للمُنتج، ويُنصُّ فيها على موعد تسليم القصب الذي يتمُّ تصنيع السكر منه مباشرة. وكانت زراعة السكر التي تبدأ في يناير وفبراير، ويحصد المحصول

[٢٢] S. Faroqhi, “Towns and Townsmen,” pp. 86–87.

في أكتوبر ونوفمبر، تتطلَّب استثمارات مالية كبيرة، وخاصة عند بداية الموسم الزراعي؛ ومِن ثم كانت المقدمات التي دفعها أبو طاقية للزراع مَوضع ترحيب من جانبهم، كما كانت تضمَن له الحصول على حاجته من المحصول في موسم الحصاد. ولدينا نماذج قليلة من الأسعار التي تعامل بها أبو طاقية، فكان يدفع ما بين خمسة وعشرة قروش ثمنًا لقنطار السكر عند تعاقُده على الشراء. وبالطبع كان يَبيع السِّلعة بسعر أعلى. أي إنَّ السَّلَم الشرعي كان شراءً مُقدمًا لسلعة يتسلمها التاجر مُستقبلًا، فكان يتم الشراء عند بداية الموسم الزراعي، ويتم تسليم السلعة بعد الحصاد. فدفع أبو طاقية — على سبيل المثال — ٤٥٠ دينارًا في المحرَّم عام ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م، قيمة ١١٥ قنطارًا من السكر يتسلَّمها في شوال من نفس العام.[٢٣] وكذلك دفع في صفر من نفس العام ١٦٢٤م دينارًا قيمة سكر خام ليتسلَّمه في رمضان.[٢٤] وكانت تلك الاتفاقات تُدوَّن بسجلات المحكمة، وأحيانًا كان أبو طاقية يحصل على رهنٍ لأحد المُمتلكات العقارية (بيت مثلًا) كضمان يُغطي قيمة ما دَفع مقدمًا في حالة عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزامه.[٢٥]

وإلى جانب السَّلَم الشرعي، تضمَّنت سجلات المحكمة الشرعية تسجيلًا لقروض دفعها أبو طاقية لبعض زُراع القصب، كان بعضها كبيرًا، كالقرض الذي دفعه — مثلًا — لمُلتزم المنوفية، الذي كان يزرع قصبًا، وبلغت قيمة القرض ١٤٨ ألف نصف.[٢٦] كما أقرض ٣٥٠٠ قرش (١٠٥ ألف نصف) للشيخ محمد الشنواني.[٢٧] وقد قدَّم أبو طاقية تلك القروض لأولئك الزُّرَّاع الكبار حتى يُشجعهم على توفير حاجته من السلعة. وربما استخدم المدينون تلك القروض في توسيع إنتاجهم الزراعي أو شراء التزامات أخرى مثلًا، أو للغرضَين معًا.

واهتمام أبو طاقية — والتجار من أبناء جيله — بزراعة القصب له مغزًى كبير؛ فقد أتاح لهم الحصول على القصب بكميات كبيرة قبل ظهور الملكيات الزراعية الكبيرة في القرن التاسع عشر. إذ ربط المؤرِّخون بين حيازة الأرض والتوسع في إنتاج المحاصيل

[٢٣] الباب العالي ١٢٦٤,٨٢ بتاريخ ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م، ص٢٦٠.

[٢٤] الباب العالي ١٦٥٠,٨٢ بتاريخ ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م، ص٣٤٤.

[٢٥] الباب العالي ٥٩٩,١٠٢ بتاريخ ١٠٢٨هـ/١٦١٨م، ص١٣٨.

[٢٦] الباب العالي ١٠٤٥,٢٠١ بتاريخ ١٠٢٨هـ/١٦١٨م، ص٢٤٣.

[٢٧] الباب العالي ١٤٦٠,١٠٠ بتاريخ ١٠٢٦هـ/١٦١٦م، ص٢٢٠–٢٢١.

النقدية، وذهبوا إلى أن نظام الحيازة في العصر العثماني جعل الفلاحين يُنتجون ما يكفي بالكاد لحاجتهم ولسداد الضرائب، وأن تَتْجير الزراعة قد تمَّ على نطاق واسع عند تغيير نظام حيازة الأراضي الزراعية في القرن التاسع عشر.[٢٨] ولا تستطيع تلك الآراء أن تَصمد في مواجهة الأدلة الوثائقية، فإنتاج المحاصيل النقدية لم يَقتصر — في الفترة موضوع الدراسة — على قصب السكر وحده؛ إذ كانت مصر تُصدِّر كميات كبيرة من الأرز إلى الولايات العثمانية الأخرى، والأرقام المبالغ فيها لصادرات تلك السلعة — التي أورَدَها فانسلب Vansleb عام ١٦٧٢ / ١٦٧٣م — تُشير إلى أن عدد السفن المحملة بالأرز، والتي اتَّجهت إلى تركيا قد بلغ خمسمائة سفينة سنويًّا. ويُمكن أن يقال نفس الشيء عن الكتان الذي كان يُزرع بكميات كبيرة ويُصدَّر في صورة منسوجات كتانية. فقد قدر يوهان فيلد — الذي زار مصر بين ١٦٠٦ و١٦١٠م — أن عدد السفن التي كانت تَقصد إستانبول مُحمَّلة بالمنسوجات الكتانية المصرية تُراوح بين ١٥–١٨ سفينة سنويًّا.[٢٩] وذهَب كينيث كونو إلى أن بعض الحيازات الزراعية الكبيرة نسبيًّا كانت موجودة بالفعل في أواخر القرن الثامن عشر.[٣٠] ويرى أنَّ الظاهرة تَرتبِط بالفترة التي درسها، ولكن القرائن هنا تُشير إلى أن تلك الظاهرة كانت امتدادًا لما كان موجودًا في فترات سابقة. ورغم عدم وجود دراسات — حتى الآن — عن حيازة الأرض الزراعية في القرنَين السادس عشر والسابع عشر، تشير المصادر التي استخدمناها — إشارة واضحة — إلى أن التجار كثيرًا ما تعاملوا مع مُزارعين كانت حيازتهم الزراعية كبيرة نسبيًّا، بما يَتجاوز ما يحتاجون إليه لسد حاجات عائلاتهم. ولعل الدراسات التي يتم القيام بها مُستقبلًا تُحدِّد لنا مدى انتشار تلك الظاهرة.

غير أنه باستطاعتنا أن نُناقش هذه المسألة من منظور آخر، فاستنادًا إلى الأدلة التي تُشير إلى تَتجير عدد من المحاصيل بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة، كان الإنتاج الزراعي العالَمي عندئذٍ يتجاوز حد سد الحاجة؛ وذلك بغض النظر عن نظام حيازة الأراضي الزراعية الذي كان سائدًا. ومن ثم نَفترض أن حائزي الأراضي الزراعية تأثَّروا بالعرض والطلب، أي بقوى السوق، وأنهم استطاعوا في الأوقات التي اتَّسمَت بالرخاء النِّسبي، أن

[٢٨] Kenneth Cuno, “The Pasha’s Peasants,” pp. 2–5.

[٢٩] Vansleb, “The Present State of Egypt,” p. 67; Wild, Voyage en Egypte, p. 94.

[٣٠] Cuno, p. 67.

يُحولوا جانبًا من زراعتهم في اتجاه إنتاج المحاصيل النَّقدية. ويذكر ستانفورد شو أنَّ أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر شهدت زيادة في الرُّقعة الزراعية نتيجة التوسع في نظام الري.[٣١] كما أنَّ الزيادة الكبيرة في إنتاج السكر في تلك الفترة ترتبط — بالضرورة — بالتوسُّع في زراعة القصب. ولا شك أن قيام التجار من أمثال أبو طاقية والرويعي بالاستثمار في هذا المجال، كان حافزًا لتحويل مساحات أكبر من الأرض الزراعية لإنتاج القصب، وجاء ذلك التطور استجابةً لزيادة الطلب على السكر في الأسواق العالَمية. وبعبارة أخرى، لم يكن نظام حيازة الأرض الزراعية يقف حائلًا دون تأثُّر الزراعة بقوى السوق.

وقد تنوَّعت الآليات التي حدث عن طريقها هذا التحوُّل؛ ففي كثير من الأحوال تعامل التجار مع المُلتزمين. وكان المُلتزمون يتولَّون جباية الضرائب من الفلاحين دون التدخل في تحديد نوع المحاصيل التي يَزرعها هؤلاء. ولكن نظرًا إلى أنَّ الملتزم كان يقوم أحيانًا بإقراض الفلاح مالًا ليَشتريَ البذور والأدوات اللازمة للزراعة، وإصلاح القنوات، فمِن المُحتمل أن يكون قادرًا على إقناع بعض الفلاحين بتغيير نوع المحاصيل التي يزرعونها. أضف إلى ذلك وجود مَزارع خاصة بالمُلتزمين عُرفت بالوسية، كان باستطاعتهم زراعتها وَفق هواهم.[٣٢] ومِن ثم كان هناك مجال لتنويع المحاصيل الزراعية، وأحيانًا كان التجار يَتعاملون مع حائزي الأراضي الزراعية من الفلاحين تعاملًا مباشرًا، مثلما حدث مع الشيخ محمد الشنواني الذي كان يَزرع ستين فدانًا من القصب بالمنوفية.[٣٣] وربما كانت هناك آليات أخرى استخدمت لتحقيق التحوُّل في الإنتاج تلبية للطلب على السكر، لا تتوفَّر لدينا معلومات كافية عنها.

وكان اهتمام التجار بالاستثمار في الزراعة يعني أن تجارتهم تداخلت مع الإنتاج، وأنهم كانوا يَستثمرون أموالهم في إنتاج محصول يعلمون أن الطلب عليه يتزايد في الأسواق العالَمية، وهي ظاهرة يزعم بعض المُؤرِّخين أنها لم تحدث في مصر إلا على يد محمد علي باشا نتيجة الاتصال بالغرب، وجاءت المبادرة في هذا الاتجاه من جانب الدولة.[٣٤] ومن

---

[٣١] Shaw, p. 19 and p. 68.

[٣٢] الباب العالي ١٠٠‚١٤٦٠ بتاريخ ١٠٢٦هـ/١٦١٦م، ص٢٢٠–٢٢١.

[٣٣] Shaw, p. 22 and pp. 56–57.

[٣٤] Charles Issawi, "The Economic Development of Egypt 1800–1914 in The Economic History of the Middle East 1800–1914," Chicago, 1975, pp. 360–4.

الواضح أنَّ النظام قد أدخل في وقت مُبكر ببعض قطاعات الإنتاج الزراعي، ثم اتَّسع نطاقُه في القرن التاسع عشر ليَشمل قطاعات أخرى. وأن المبادَرة في هذا الاتجاه لم تأت من جانب الدولة، كما حدَث بعد ذلك عندما تحكَّم محمد علي في الإنتاج الزراعي، وأصبح باستطاعته تحديد أنواع المحاصيل التي تتمُّ زراعتها.

وقد أعطى هذا النظام لأبو طاقية وغيره من التجار الوسائل التي تُمكِّنهم من ضمان الكميات التي احتاجوا إليها من السكر، ومواعيد استلامها للاتِّجار بها. فكان باستطاعة التاجر أن يَحصل على أكبر كمية من الإنتاج إذا زاد مِن استثماراته في هذا المجال. ورغم أن بعض اتفاقات السَّلَم الشَّرعي التي أبرمها أبو طاقية كانت تَتناول كميات محدَّدة من السكر بلغت ١١٠ أو ١١٥ أو ٢٥٠ أو ٣٣٦ قنطارًا،[٣٥] فإنَّ بعضها الآخر كان يتناول كميات أكبر كثيرًا مثل ٨٢٠ أو ٩٥٢ أو ١٠٥٠ قنطارًا.[٣٦] فبدلًا مِن أن يُقيم أبو طاقية حساباته على المجهول، استطاع أن يضمن كميات كبيرة من السِّلعة بأسعار حُددت مقدمًا، وبذلك كان في موقف يسمح له بحساب عائد استثماره حسابًا دقيقًا. وكان ذلك يعني — على صعيد آخر — ربط العرض بالطلب، أو العرض في السوق الخارجية بالطلب على مصدر الإنتاج. وكان باستطاعته أن يُحدد ما يستثمر من أموال في المقدمات والقروض التي يُقدمها للمنتجين، وهو مُطمئنٌّ إلى سلامة ودقة توقعاته.

وكانت القروض وصكوك «السلم الشرعي» تعني أن التجار من أمثال أبو طاقية والرويعي وجمال الدين الذهبي، استطاعوا — إلى حدٍّ كبير — السيطرة على سوق السكر بالقاهرة، وكان السكَّرية — الذين يشتغلون بتجارة السكر — يعملون من خلالهم، وتُبيِّن دراسة أندريه ريمون عن السكرية أنهم أصبحوا بدورهم من أثرياء القاهرة مع مطلع القرن السابع عشر.[٣٧] ولعلَّهم كانوا يقومون ببعض عمليات الاستثمار في الإنتاج على نحو ما فعل غيرهم من التجار. وبفَضل وضعه المُتميز، كان أبو طاقية — في واقع الأمر — يَبيع السكر جملة للسكرية من إنتاج معامله الخاصة. مما يُشير إلى صلته الوثيقة بإنتاج

[٣٥] الباب العالي ٦٥١,٩٠ بتاريخ ١٠١٧هـ/١٦٠٨م، ص١٤٠؛ نفسه، ١٢٦٤,٨٢ بتاريخ ١٠١٢/١٦٠٤، و٢٠٠٨ بتاريخ ١٠١٣هـ/١٦٠٤م، ص٤٠٢؛ نفسه، ٨٣٩,٩٥ بتاريخ ١٠٢٢هـ/١٦١٢م، ص١٦٣.

[٣٦] الباب العالي ١٧٦١,٨٢ و٢٠٠٨ بتاريخ ١٠١٣هـ/١٦٠٤م، ص٣٦٠ و٤٠٠؛ نفسه، ٢٤٤٦,١٠٥ بتاريخ ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م، ص٦٦٩–٦٧٠.

[٣٧] حديث أندريه ريمون عن السكريِّين.

السلعة إضافة إلى دوره في تجارتها. كما أن التجار المشتغلين بتصدير السكر إلى الأسواق الخارجية كانوا يحرصون على تخفيض أسعاره حتى تتَّسع دائرة الأسواق التي يَتعاملون معها.

ومن الأهمية بمكان، أن تلك الظروف أدَّت إلى انتشار إنتاج السكر بالمناطق الريفية، إلى جانب ما كانت تُنتجه معامل القاهرة، لمواجهة الطلب المُتزايد في الأسواق العالمية. مما يجعلنا نفترض أن ذلك التوسع في الإنتاج ارتبط بنقل الخبرة الفنية الخاصة بتلك الصناعة من المدينة إلى الريف؛ إذ يذكر أشتور Ashtor أن معامل السكر كانت تقع دائمًا بجوار مناطق زراعة القصب[٣٨] في عصور سالفة، فإذا لم تكن الخبرة قد انتقَلَت إلى الريف، فإن إقامة المعامل هناك غير ذات جدوى. ولعلَّ تجار القاهرة كانوا وراء توسيع نطاق مشاركة الريف في العملية الإنتاجية.

فقد شارك أبو طاقية والرويعي بصورة غير مُباشرة في عملية إنتاج السكر التي كانت تتم بالرِّيف بجوار مناطق زراعة القصب. ويَبدو أن زُراع القصب كانوا يقومون ببعض المراحل الأولية في إنتاج السكر، ثم يتمُّ التكرير وصناعة المنتج النهائي بالقاهرة، ولعب أبو طاقية دورًا في التشجيع على إتمام الخطوات النهائية للإنتاج بالريف، فقام بإرسال معدات التكرير إلى مناطق زراعة القصب بالغربية والمنوفية لخدمة هذا الغرض، فنجده يؤجر تلك المعدات لبعض المنتجين عام ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م وكان اسمه منقوشًا عليها.[٣٩] وعندما مات الرويعي تضمَّنت تركتُه معدات إنتاج السكر في إقليم المنوفية بالدلتا.[٤٠] وكان ما ينتج بالريف يُعرف بالسكر الخام، وهو نوع يستهلك محليًّا ويصدر بعضه للخارج. ولكن السكر المكرر كان أجود نوعًا وأغلى ثمنًا، ولا ينتج إلا بالقاهرة، ولعله كان النوع المُستخدَم بالقصور السلطانية في إستانبول.

وقد استفاد أبو طاقية من إنتاج السكر بالريف استفادة واضحة؛ فقد سهَّل نقل الإنتاج، ووفَّر من كلفة النقل، وربما كانت أجور العمال بالريف تقلُّ عنها بالقاهرة، وحتى لو كان الفرق في الأجور ضئيلًا بين القاهرة والريف، فإنَّ حاجة إنتاج السكَّر إلى

---

[٣٨] E. Ashtor, “Levantine Suger Industry in the Late Middle Ages, A Case of Technological Decline,” p. 94.

[٣٩] الباب العالي ٢٤٤٦,١٠٥ بتاريخ ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م، ص٦٦٩–٦٧٠.

[٤٠] القسمة العسكرية ١٠٦,٣٨ بتاريخ ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، ص٧٤.

المزيد من الأيدي العاملة يبرر خفض التكاليف. وكان ما يهمُّ التاجر الذي يَتعامل بكميات كبيرة من السلعة، أن يكون ما يَحتاجه منها جاهزًا عند الحاجة لتصدير الشحنات عبر البحر المتوسط أو البحر الأحمر. ومِن ثم كانت الاتفاقات التي يُبرمها مع زراع القصب وصناع السكر تعطيه الأفضلية في التعامل.

ولا نعرف على وجه التحديد الكميات التي كان يتمُّ إنتاجها بالريف، وتلك التي كانت تُكرر بالقاهرة. وعلى كل، كان إسماعيل أبو طاقية يَمتلك معمل تكرير (مطبخ سكر) بخط الأمشاطيين وسط القاهرة بالقُرب من منزله،[٤١] كان يُعرف بمطبخ القواص، ويُشير الموقع إلى أن إنتاج السكر كان يتم وسط المدينة. يُبين وصف ذلك المعمل في حُجة الوقف أن الإنتاج كان يمرُّ بعدة مراحل، فكان مطبخ القواص ينتج العسل الأسود، والسكر الخام، والسكر المُكرر بمُختلف أنواعه وفق الطريقة المستخدمة في التكرير. وتولى إدارة المطبخ لحساب أبو طاقية واحد من السكرية، ولا بد أن ثمَّة اتفاقية أبرمت بينهما أعطَت للسكري حق بيع جانب من الإنتاج مقابل قيام أبو طاقية بتصريف باقي ما ينتج من السكر.[٤٢]

وتُعدُّ دراسة ارتباط التجار بالإنتاج فتحًا جديدًا، لما تلقيه من أضواء على ميدان لم نعرف عنه من قبل إلا القليل، وخاصة طريقة تنظيم الإنتاج وعلاقة ذلك بطوائف الحرف. ويذهب الكثير من المؤرِّخين إلى أن الإنتاج لم يتطوَّر تطورًا ملموسًا في ذلك العصر بسبب الضوابط الصارمة التي فرضتها الدولة عليه، وكذلك الطوائف، ويبدو أن البِنية الهيكلية للطائفة قد قويت عشية الفتح العثماني لمصر، وأن الطوائف مارست بعض الاختصاصات التي كانت للمُحتسب من قبل مثل الرقابة على جودة المنتج.[٤٣] ولكن معرفة ما إذا كان ذلك قد أدَّى إلى تقوية قبضة الدولة على الطوائف، أو كان على عكس ذلك يُعد مسألة أخرى. ويعتبر الباحثون الذين ينتمون إلى المدرسة القديمة مثل جابرييل بير Gabriel Baer، أنَّ الطوائف كانت — إلى حدٍّ بعيد — خاضعة لسيطرة الدولة في العصر العثماني. ولكن بعض الباحثين الشباب من أمثال بسكال غزالة يُعارضون تلك المقولة

[٤١] الباب العالي ٧٩٥,٨٢ بتاريخ ١٠١٢هـ/١٦٠٣م، ص١٦٠–١٦١.

[٤٢] الباب العالي ٣١٥٦,٩٨ بتاريخ ١٠٢٥هـ/١٦١٦م، ص٤١٥.

[٤٣] Nelly Hana, “Construction Work in Ottoman Cairo,” Cairo, 1984, pp. 7–10.

استنادًا إلى مصادر وثائقية، ويعتبرون أن سيطرة الدولة كانت قائمة فعلًا، ولكنها لم تكن شاملة.[٤٤]

ولا زال الغموض يُحيط بالضوابط التي فرضَتْها الطائفة على أعضائها؛ إذ يُشاع أن الطوائف أعاقت أي مُحاولة للابتكار، وقصرت مُزاوَلة الحِرفة على أعضائها، وحرمت الاشتغال بها على أولئك الذين لا يَنتمُون إليها. كما يقال أيضًا إنَّ الطائفة تحكَّمت في المواد الخام اللازمة للإنتاج، فكان شيوخ الطوائف يقومون بتوزيعها بأنفسهم على الأعضاء. وتُؤكِّد سجلات المحكمة الشرعية في القرن السابع عشر حقيقة وجود نُظُم وضعتها الطوائف لحماية مصالح أعضائها أو حماية المستهلك، وكان على أفراد الطائفة أن يلتزموا بها. وعلى سبيل المثال، كان تجار المنسوجات بوكالة المرأة عند باب النصر، مُطالَبين بالالتزام بقواعد الجودة وقياس عرض القماش، فإذا لم يلتزم البعض بذلك كان عُرضة للعقاب.[٤٥] وهناك حالة أخرى يَرجع تاريخها إلى عام ١٠٢٥هـ/ ١٦١٤م تتعلَّق بمسألة عضوية الطائفة، اتصلت بطواقجي (صانع قلنسوات) منعه شيخ تلك الطائفة من ممارسة الحِرفة. فإذا قلَّ الطلب على سلعة مُعينة، كانت القيود تفرض — غالبًا — على عضوية الحرفة، وتقوم محاولات لمنع غير المُنتمين إلى الحِرفة من مزاولة الإنتاج. أما إذا زاد الطلب أو كان يتزايَد باطراد، فإنَّ الالتزام بتلك القاعدة لم يكن — على ما يبدو — واردًا. ولم تكن القواعد الخاصة بحرمان غير الأعضاء من الاشتغال بالحرفة تطبق — بطريقة أو أخرى — عندما يتعلق الأمر بأفراد من أصحاب الجاه مثل أساطين التجار كأبو طاقية والرويعي والذهبي. ولا يبدو أن أبو طاقية والرويعي كانا عضوَين بطائفة السكرية، كما أن تجار الصابون بالقدس الذين امتلكوا وِرَشًا لإنتاج الصابون، لم يكونوا من بين أعضاء طائفة الصبَّانين.[٤٦]

ومن المظاهر الهامة المتَّصلة بتلك المسألة، الحصول على المواد الخام، الذي كان أمرًا حيويًّا بالنسبة لبعض الطوائف، فكان يتمُّ تنظيمه للتأكُّد من حصول كل عضوٍ

---

[٤٤] Gabriel Baer, "Fellah and Townsmen in the Middle East," London, 1982; Between Tradition and Modernity in Nelly: Pascale Ghazaleh, The Guilds Hanna, ed., The State and its Servants, Cairo, 1995, pp. 60–74.

[٤٥] الباب العالي ١٨٤٣,٩٨ بتاريخ ١٠٢٥هـ/ ١٦١٤م، ص٢٣٠.

[٤٦] Amnon Cohen, "Economic Life in Ottoman Jerusalem," Cambridge, 1989, pp. 84–85.

على نصيبه من الخامات. غير أنه لا يبدو أن تلك القاعدة طُبقت عند كل الطوائف في حالة وفرة المواد الخام اللازمة للإنتاج. فلا نجد في وثائق تلك الفترة أي إشارة إلى قيام الطوائف بفرض قيود على مُلاك معامل تكرير السكر بالقاهرة، أو معامل الصابون بالقدس، لتحديد كميات قصب السكر في الحالة الأولى، أو زيت الزيتون في الحالة الثانية، التي يحصل عليها هؤلاء من الزراع؛ ومِن ثم نستطيع القول إن تنظيم الطوائف لم يكن ثابتًا صارمًا، وإنما استجاب للأحوال المُتغيرة كوفرة العرض أو تزايد الطلب في الأسواق العالمية على إنتاج معين.

وكان إنتاج معمل تكرير السكر الذي امتلكه أبو طاقية، إضافة إلى ما كان يحصل عليه مباشرة من الأقاليم الريفية، يُوفر له كميات كبيرة من السلعة لتصديرها إلى الخارج. وليس لدينا سبيل لمعرفة حجم الكميات التي كانت تصدر إلى الخارج وتلك التي تُستهلك في السوق المحلية. ولكنَّنا نعلم تمامًا أن صادرات السكر اتجهت إلى مختلف الأسواق والبلاد، إلى جدة،[٤٧] ومخا،[٤٨] ودمشق،[٤٩] والبلاد الرومية (الأناضول)،[٥٠] والبندقية.[٥١] والواقع أن فانسلب — الذي زار مصر بعد مرور نصف قرن على وفاة أبو طاقية — عند رصده للبضائع التي صدرت من الإسكندرية إلى أوروبا، أورَدَ قائمة تضمَّنَت أنواعًا مختلفة من السكر: أقماع كبيرة، وأقماع صغيرة، وملبس مصنوع من السكر، وسكر سلطاني، وشربات.[٥٢] كما بيعت كميات كبيرة من السكر بالسوق المحلي، ذهب بعضها إلى تجار كانوا يُصدِّرونها — غالبًا — إلى الخارج.[٥٣] ويُوضِّح ذلك لنا، أن أبو طاقية

---

[٤٧] الباب العالي ٨٩٦,٩٤ بتاريخ ١٠٢١هـ/ ١٦١٢م، ص١٩٥.

[٤٨] الباب العالي ٨٩٦,٩٤ بتاريخ ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، ص١٧١-١٧٢؛ نفسه ٢١٦٢,٨٩ بتاريخ ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م، ص٢٧٥؛ نفسه، ٤١٢,١٠٣ بتاريخ ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص١٣٤.

[٤٩] الباب العالي ٨٣٦,١٠٠ بتاريخ ١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م، ص١١٧؛ نفسه ٤٥٢,٩٠ بتاريخ ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م، ص١٠٢.

[٥٠] الباب العالي ٣٥٠٦,٩٨ بتاريخ ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م، ص٤٧٢؛ نفسه ٤٩٤,١٠١ بتاريخ ١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م، ص٧٧.

[٥١] الباب العالي ١٨٧١,٩٦ بتاريخ ١٠٢٣هـ/ ١٦١٣م، ص٢٨٩؛ نفسه ٢٨٢٤,٩٧ بتاريخ ١٠٢٤هـ/ ١٦١٤م، ص٣٨٠؛ نفسه ٣٥٠٦,٩٨ بتاريخ ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م، ص٤٧٢.

[٥٢] F. Vansleb, “The Present State of Egypt,” London 1678, pp. 118–119.

[٥٣] الباب العالي ٣٩٠,١٠٢ بتاريخ ١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م، ص٩٠.

استفاد من شبكاته التجارية، التي أقامها في المرحلة الأولى من حياته العملية، في تصدير السكر.

ولعلَّ قيام تجار كبار من أمثال أبو طاقية والرويعي وجمال الدين الذهبي بالاستثمار في زراعة القصب وصناعة السكر، أدَّى إلى تحقيق عدد من النتائج. فلا بد أن تكون الأموال التي استُثمرت في هذا المجال قد شجَّعت على التوسع في إنتاج السكر بالدلتا، وساعدت هذه الصناعة على الانتعاش بعدما أصابها من الركود خلال القرن الخامس عشر، الذي كتب عنه الكثير،[٥٤] وربما أدَّى ذلك أيضًا إلى توفير السلعة بسعر مُناسب؛ لأن قيام أبو طاقية ببيع السكر للتجار البنادقة يعني أن الأسعار التي عرضها كانت مُغريةً، بالنسبة لأسعار السكر الذي أُنتج في أماكن أكثر قربًا إلى البندقية مثل صقلية — مثلًا — أو قبرص.[٥٥]

ويبدو أن دخول التجار مجال الإنتاج قد استمرَّ حتى القرن الثامن عشر، في صناعة المنسوجات، وربما امتدَّ إلى غيرها من الصناعات. إذ يذكر على الجريتلي أن التجار كانوا — حتى مطلع القرن التاسع عشر — يستوردون القطن من الشام، ويستخدمون النساء في غزله، ثم يُقدمون الغزل للنسَّاجين ليَصنعوا منه قماشًا، وتولَّوا الإشراف على مراحل الإنتاج.[٥٦] ويُشابه ذلك نظام الإنتاج الذي كان سائدًا في مختلف أنحاء أوروبا عندئذٍ، وخاصة في قطاع المنسوجات. ورغم أنه لا تتوافر لدينا معلومات كافية عن مدى اتساع حجم هذا النشاط في مصر، يدعونا وجود هذا النمط الإنتاجي، وما له من مغزًى، إلى أن نعيد النظر في قضية التصنيع في عصر محمد علي باشا، لنرى ما إذا كانت انقلابًا أو تطورًا؛ فقد بدا جانب من تلك العملية في وقتٍ مبكر، ولولاه لما استطاع الباشا أن يُنفذ سياساته الجديدة. ولم يكن ذلك النوع من التوافُق مع المتغيرات في عالم التجارة — الذي شهدناه يتم على يد أبو طاقية وأبناء جيله من التجار — فريدًا في نوعه بأيِّ حال من الأحوال، فقد شهدت بعض الولايات العثمانية الأخرى نفس الظاهرة. وتذكر ثريا فاروقي أن تجار الأناضول كانوا يَستثمرون أموالًا في الريف — في القرن السادس عشر — للحصول على المنتجات اللازمة لتجارتهم، أو يَستثمرون في إنتاج المنسوجات التي يَتجرون

---

[٥٤] Ashtor, “Levantine Suger in the late Middle Ages: a case of technological decline,” in Udovitch ed. pp. 1–132.

[٥٥] على الجريتلي، تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ١٩٥٢، ص٢٠–٢١.

[٥٦] Braudel, III, p. 142.

بها. وعلى سبيل المثال، كان النِّسوة بالأناضول يقمن — في مُنتصَف القرن السادس عشر — بإنتاج الصوف الموهير لحساب تجار أنقرة، وكان صناع الحملة (منسوجات وبر الإبل) في قرى إقليم أنقرة يَعتمدون في كسب عيشهم على تجار أنقرة الذين كانوا يَبيعون السلعة في البندقية. كما أن صناع الحرير في بورصة — موضوع دراسة حاييم جربر Haim Gerber — الذين صدروا المنسوجات الحريرية إلى مختلف البلاد، كانوا يُزوِّدون النساجين بالحرير الخام.[٥٧]

وقد شهدت مصر ظاهرة مُماثلة في حقبة زمنية تالية، عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تحت حكم محمد علي. فقد سعى المماليك — في القرن الثامن عشر — إلى زيادة أرباحهم التجارية، واستثمروا أموالًا في الزراعة لتوفير الغلال اللازمة للتصدير إلى فرنسا. وبمقارنة ذلك النشاط، بالنشاط الذي مارسه أبو طاقية، يتضح الاختلاف بينهما من عدة جوانب أساسية؛ ففي نهاية القرن الثامن عشر، حدث تعارض بين مصالح التجار واقتصاد العالم الرأسمالي الذي كان آخذًا في الاتساع، مما جعل مصر والبلاد المناظرة لها تتجه إلى تصدير المحاصيل الزراعية والمواد الخام إلى العالم الرأسمالي. كما أنَّ التغيُّرات التي أدخلها محمد علي على الاقتصاد بربط عرض المحاصيل الزراعية بالطلب في السوق الأوروبية، أدَّت إلى إيجاد رابطة أوثق مع اقتصاد أوروبا على حساب العلاقات التجارية مع اقتصاد العالم العثماني، وقد أدَّت هذه العملية إلى خلق اقتصاد هامشي في مصر — بعد منتصف القرن التاسع عشر — سيطرت عليه المصالح الرأسمالية الأوروبية المُتنامية. غير أنَّ مشروعات أبو طاقية — التي قامت قبل ذلك بقرنين من الزمان — كانت مُختلفة تمامًا؛ إذ قامت على التوسع في إنتاج السكر وتصديره إلى الأسواق الخارجية؛ أي كان يُصدر إنتاجًا صُنِع محليًّا، ولم يكن يُصدِّر محاصيل زراعية أو خامات. وبذلك لا يكون التدهور قد حدث بمجرَّد غياب السيطرة على التجارة والصناعة، على نحو ما يذهب إليه بعض المؤرخين، كما أنه ليس من الضروري أن يُؤدي تنشيط التجارة مع أوروبا إلى إضعاف الهياكل التنظيمية المحلية. فعندما اضمحلَّ دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حلَّت محلَّها جماعات أخرى، أتاح لها هذا التغير فرصة الظهور.

---

[٥٧] S. Faroqhi, “Merchant Networks and Ottoman Craft production (16–17th Centuries),” Urbanism in Islam, Proceedings of the International conference on Urbanism, vol I, Tokyo, 1989, pp. 114–8.

ورغم أن تجارة مصر — خلال تلك الفترة — كانت تصبُّ في إطار اقتصاد العالم العثماني، لا زال باستطاعتنا أن نجد الدليل على وجود تطور ملحوظ في التجارة مع أوروبا، التي نلمح بعض مظاهرها في العلاقات التجارية مع البندقية؛ فقد أتاحت ظروف الفترة لأبو طاقية أن يُوسِّع علاقاته المباشرة مع البندقية، ففتح بذلك مجالًا للتجارة المصرية في مناطق لم تُتح للتجار المصريِّين فرصة ارتيادها. لقد كانت العلاقات التجارية مع البندقية والتجار البنادقة علاقات بالغة القدم، فكان البنادقة — فيما نعلم — يفدون دائمًا إلى القاهرة أو الإسكندرية لابتياع ما يحتاجونه من السلع، ولم يكن تجار مصر أو وكلاؤهم يقصدون البندقية لتسويق بضائعهم. وقبل الفتح العثماني، لعب البنادقة دور موزِّع السلع الشرقية عامة والتوابل خاصة في الأسواق الأوروبية. وبعد الفتح العثماني بقليل، حصل البنادقة على تصديق من جانب الدولة العثمانية أصبح للتجار البنادقة بموجبه حق الاحتفاظ بكل المزايا والتسهيلات التي كانت لهم في عصر سلاطين المماليك. وبذلك استمرَّت علاقاتهم التجارية بالمنطقة نشطة طوال القرن السادس عشر، فكانوا يجلبون إلى مصر مختلف السلع الأوروبية ليتم تسويق بعضها محليًّا، ويُصدر بعضها الآخر إلى جهات مختلفة خارج مصر عن طريق جدة ومكة على وجه الخصوص، ولذلك تأثر البنادقة كثيرًا ببروز الهولنديين كمُوزِّعين للتوابل في أسواق أوروبا، فاهتزت مكانتهم اهتزازًا شديدًا. وإذا كان البنادقة قد فقدوا السيطرة على سوق التوابل في أوروبا، فقد جربوا حظهم في تجارة السكر لتلبية الطلب المتزايد عليه في الأسواق الأوروبية. ونجد مِن حينٍ لآخر إشارات بالمصادر إلى تجار بنادقة مارَسُوا نشاطهم بالقاهرة، وعملوا كوسطاء بين تجار بلادهم وبعض تجار القاهرة الذين كانوا يرغبون في تصدير البضائع إلى البندقية أو يَستَورِدون سلعًا منها.

وشهد مَطلع القرن السابع عشر مُنافسة حامية الوطيس بين الدول الأوروبية التجارية للسيطرة على تجارة البحر المتوسِّط، فبدأ البنادقة يَفقدون سيطرتهم — تدريجيًّا — على تلك التجارة التي كانت من قبل وقفًا عليهم، في حين شقَّ مُنافسوهم الهولنديون والفرنسيون طريقهم إلى أسواق مصر والشام. واتخذت تلك المنافسة عدة مُستويات؛ فعلى مستوى الدولة، دارت اتصالات بين تلك الدول والسلطات العثمانية في إستانبول، للحصول على امتيازات من السلطان للتجار التابعين لبلادهم، كتخفيض العوائد الجمركية، وتأمين التجار على أرواحهم وأموالهم، والمُوافقة على إقامة قنصليات لرعاياتهم. وعلى مستوى الميدان التجاري دارت منافسة من نوع آخر بين التجار وبعضهم

البعض، استعرضوا فيها قدراتهم على المناورة في السوق، وهو وضع أتاح للتجار المحليين فرصة تحقيق بعض المكاسب بحكم خبرتهم بأوضاع بلادهم.

غير أنه عندما قام أبو طاقية بمدِّ نشاطه التجاري إلى البندقية، لم يسعَ لاتخاذ وسطاء من التجار البنادقة، ولكنه اتخذ لنفسه وكلاء ومعاونين من اليهود الذين كانوا يعملون مُلتزمين للجمرك، أخذوا بضاعة أبو طاقية معهم وسافروا إلى البندقية فباعوها لحسابه هناك، وعادوا يَحملون بضائع أخرى طلب منهم شراءها لحسابه من البندقية، ثم قدموا له عند وصولهم القاهرة بيانًا بحساب تلك العمليات التي قاموا بها هناك نيابة عنه. ويعني ذلك أن أبو طاقية قام بمدِّ شبكته التجارية إلى البندقية. غير أن الغموض لا زال يلفُّ بتاريخ التجار العثمانيين عامة والمصريين خاصة، الذين تعاملوا مع الأسواق الأوروبية، ولا تزال بحاجة إلى دراسة نوع العلاقات المباشرة التي أقاموها، والسُّبُل التي اتبعوها لتوسيع نطاق شبكاتهم التجارية. ومِن الجدير بالالتفات أن أبو طاقية والتجار من أبناء جيله قاموا بمد شبكاتهم التجارية إلى البندقية في وقتٍ غلب فيه الظن أن نشاط مثل هؤلاء وغيرهم من تجار الشرق الأوسط قد تقلَّص بسبب اتِّساع التجارة الأوروبية، كما تُشير إلى أنَّ تجارتهم اتسمت بقدر كبير من الحيوية التي تحتاج إلى إلقاء المزيد من الضوء عليها. فقد ساعدهم هذا النشاط الاقتصادي على تعويض ما فاتهم من تجارة التوابل بالاشتغال بتجارة السكر. وقد قام أبو طاقية بتغيير وجهة نشاطه حوالي العقد الأخير من حياته في مجال استثمار رأس المال، والمشروعات والمعاملات المتَّصلة بإنتاج وتجارة السكر. ولم تكن نتائج إعادة هيكلة النظام التجاري اقتصادية فحسب، بل كانت اجتماعية أيضًا. فبمُجرَّد قيام النظام الجديد، وما ارتبط به من شبكة العلاقات التي تكوَّنت في القاهرة والريف، والسيطرة التي حققها التجار على تجارة السكر في السوق المحلية والأسواق الخارجية، تعرَّض عدد كبير من المشروعات الصغيرة للخطر، أو لم تتمكَّن من تدبير رأس المال لاستثماره على نحو ما فعل الرويعي وأبو طاقية، ومن ثم كان التطور الجديد في غير صالحهم. وكان عدد التجار القادرين على التحكم في سلعة هامة مثل السكر محدودًا للغاية، ورفع ذلك التحكم في السِّلعة من قدرهم بين التجار. وبذلك أدَّى ذلك التغير الهيكلي إلى دعم مركز حفنة من التجار الأقوياء احتلُّوا قمة الهرم الاجتماعي للحِرفة، وحقَّقوا مغانم أكثر من غيرهم من التجار. وهكذا ارتبط عدد من أساطين التجارة؛ مِثل علي الرويعي، وإسماعيل أبو طاقية، وجمال الدين الذهبي بالشاهبندرية، فقد ساعدهم نجاح مشاريعهم التجارية على الوصول إلى مرتبة الشاهبندر في تلك الفترة.

وكان التجار الأقل حجمًا ومَقدرة على تتبع أحوال العرض والطلب في الأسواق الخارجية، يستثمرون أموالًا أقل حجمًا في المجالات الجديدة. ولذلك كانوا أقل انتفاعًا بالتغيير من كبار التجار؛ ومن ثم أقل مقدرة على تغيير نظام تجارتهم. وبعبارة أخرى، كان التجار من أمثال أبو طاقية في قمة الهرم الاجتماعي، أقدر من غيرهم من التجار على مواجهة ما قد يحدث لتجارتهم من أزمات، فقد أدَّت الأوضاع الجديدة إلى حدوث استقطاب داخل جماعة التجار، حقَّق فيه من استطاعوا توفيق أوضاعهم مع التغيُّرات الجديدة مكاسب طائلة، بينما عجز غيرهم عن ذلك ووجدوا أنفسهم في وضع أقل مما كانوا عليه من قبل. ولعلَّ هناك عدد أكبر من التجار قد تأثروا بشكل غير مباشر، كالمشتغلين بتصدير الأرز أو الكتان، أو أولئك الذين قصروا تجارتهم على التبادل التجاري بين مصر والشام؛ أي إنَّ آثار ذلك التغيُّر الهيكلي لم يشمل التجار بنفس الدرجة.

كما أنَّ الروابط التي أقامها التجار مع المُشتغِلين بإنتاج السكر والأموال التي استثمَرُوها في زراعة القصب، أضرَّت بصغار مُنتجي السكر بالقاهرة من أصحاب المعامل. فرغم ازدهار الإنتاج، لم تتوفَّر لهم الأموال التي تُمكِّنهم من الحصول على الخامات بسعر مناسب، ولعلَّهم كانوا يَدفعون ثمنًا أكبر لشرائها، مما زاد من تكلفة إنتاج السكر عندهم عنه عند كبار التجار من أمثال أبو طاقية؛ ومن ثم حدث تمييز بين مُنتجي السكر، ارتبط بدرجة القدرة على توفير الخامات بسعر معقول.

والواقع أن ما فعله أبو طاقية والرويعي والذهبي وأمثالهم من التجار عندما ربطوا نشاطهم بالزراعة والإنتاج، لم يكن جديدًا؛ فقد حدثت مبادرات مماثلة قبل ذلك بقرن ونصف القرن أو قرنين من الزمان على يد بعض سلاطين المماليك والأمراء الأقوياء، مثل قوصون وابن زنبر.[٥٨] واهتمَّ السلطان برسباي بالسكر — على وجه الخصوص — فاحتكر زراعة القصب وإنتاج السكر (كما رأينا). وشاع امتلاك السلاطين لمعامل تكرير السكر، فكان الغوري يمتلك عددًا كبيرًا منها، وكذلك فعل الأمراء الذين اشتغلُوا بإنتاج السكر وتجارته، فكانوا يستثمرون في مجالٍ أرباحه مضمونة وكبيرة. وعندما اختفى أولئك الحكام من المسرح السياسي، وحل محلهم العثمانيُّون، لم يهتمُّوا بالاستثمار في ذلك المجال. والجديد فيما حدث في القرن السابع عشر يتمثَّل في الدور الحيوي الذي

---

[٥٨] Ashtor, p. 99.

لعبه التجار في عملية الإنتاج؛ فقد قام ذلك النشاط الهام على أكتاف جماعة من التجار المحليِّين، ولم يَقُم به الحكام.

ويُمكن أن يُصور لنا إنتاج السكر وتجارته جانبًا من السبل التي أتاحت تدخل الدولة في مثل ذلك النشاط الاقتصادي الرئيسي، وتلك التي هيأت الفرصة أمام القوى الاقتصادية لتلعب دورًا في دفع عجلة هذا النشاط؛ فقد رأينا كيف كان الطلب كبيرًا على السكر محليًّا، وفي أسواق الدولة العثمانية وأوروبا، وكيف قامت تجارة خاصة نشطة في السكر بين مصر والأناضول، إضافةً إلى ما كانت تَطلُبه الحكومة في إستانبول من كميات مُحدَّدة من السكر كلَّ عام لسدِّ حاجة المطابخ السلطانية، ويُقدم ستانفورد شو أرقام شحنات السكر التي اتجهت إلى إستانبول تلبية لطلب المطابخ السلطانية بإستانبول؛ إذ كان يصدر ٨٠٠ قنطار من السكر سنويًّا فيما بين ١٥٧٢–١٥٨٦م، ثم تضاعفَت الكمية في ١٥٨٦م لتُصبح ١٤٠٠ قنطار.[٥٩] وكان شيخ الطائفة يتولى تدبير الكميات التي تَطلُب الدولة شراءها، ويُتابع التزام أعضاء الطائفة بالتوريد، الذي كان يتمُّ بنفس أسعار السوق، على نحو ما تُبينه معاملات أبو طاقية مع الموظفين العثمانيين الذين كُلفوا بالشراء. ففي عام ١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م باع أبو طاقية ١٢٠ قنطارًا لأمين السكر ليُصدَّر ضمن إرسالية إستانبول بسعر ٢٠ و٣٠ قرشًا للقنطار،[٦٠] وهو ما كان يُطابق سعر السوق، وبمُجرَّد حصول الحكومة على حاجتها من السِّلعة كانت لا تهتمُّ بفرض ضوابط على الصفقات الخاصة أو على الإنتاج، سواء في السوق المحلية، أم فيما يتعلَّق بصادرات السكر إلى الأسواق الخارجية.

ولعلَّ موقف الدولة في هذا الصدد يعود إلى أن إنتاج السكر قد فاق حاجتها إليه. وربما كانت كمية الثمانمائة قنطار التي صدرت سنويًّا لإستانبول، والتي زادت إلى ١٤٠٠ قنطار عام ١٥٨٦م تُمثل قدرًا مُتواضعًا من إنتاج السكر، فقد كان ما يَشتريه أبو طاقية من السكر الخام من منطقة ريفية واحدة يقرب من الألف قنطار، وإن كان ما يتمُّ إرساله إلى إستانبول من السكر المكرَّر، وربما كان التجار الآخرون يَتعاملون في كميات مُماثلة أو أكبر حجمًا؛ ومن ثم كان الوضع مُختلفًا تمامًا عما ذكره بعض المؤرِّخين فيما يتَّصل

[٥٩] Shaw, "The Financial and Administrative Organization of Ottoman Egypt," Princeton, 1962 p. 272.

[٦٠] الباب العالي، ١٠٢، ١٧٧٧ بتاريخ ١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م، ص٤٢٩.

بإنتاج سلع معينة في إستانبول أو الأناضول،[٦١] حيث كانت الدولة تهتمُّ بالحصول على كميات معينة من المنسوجات والقنب لتلبية حاجات الترسانة أو صناعة ملابس جنود الإنكشارية،[٦٢] ولكن علاقة الدولة بالتجارة والصناعة في مصر كانت أكثر مرونة لبُعد الشقة واختلاف الأحوال عما كانت عليه بالأناضول.

وكما حدث بالنسبة لتجارة التوابل التي احتكرها سلاطين المماليك، أدَّى سقوط الدولة المملوكية إلى بُروز دور التجار ومُمارستهم للنشاط بحرية أكبر من ذي قبل. فالاستثمارات الكبيرة التي وجَّهها السلاطين المماليك إلى صناعة السكر، أصبحت بعد قرن تقريبًا تقدم من جانب التجار، والدليل على نجاح تلك الاستثمارات يتمثَّل في صادرات السكر إلى موانئ البحر المتوسِّط والبحر الأحمر. وبعبارة أخرى، لم يكن التوسُّع التجاري في فترة الدراسة مطابقًا لنموذج الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ حيث كانت المواد الخام تمثل إجمالي الصادرات، بينما كانت المنتجات الصناعية تمثل غالبية الواردات. فقد لعبت صناعة السكر — التي دعمتها تلك الاستثمارات — دورًا في الحفاظ على التوازن على النحو المشار إليه.

خلاصة

وتُلقي تجربة أبو طاقية وأبناء جيله من التجار الضوء على عدة أمور. فنظرًا لكون الكثير من تجارة مصر الخارجية كان يقوم على تجارة العبور؛ أي التجارة في سِلَع متَّجهة إلى بلاد أخرى، عبر مصر، مثل التوابل والبُن المتَّجهة إلى الدولة العثمانية وأوروبا، والمعادن الأوروبية المتجهة إلى أسواق الشرق، فإنَّ علاقة تلك التجارة بالاقتصاد المصري كانت دائمًا محلَّ تساؤل من جانب المؤرِّخين؛ فقد رأى بعض المؤرِّخين أن تلك التجارة عادت بالفائدة على التجار وحدهم، وارتبطت بنوع معيَّن من التجارة؛ ومن ثم لم تُؤثر تأثيرًا فعالًا على المجرى العام للنشاط الاقتصادي في مصر. ولكن نتائج هذه الدراسة ترسم صورة مختلفة عن ذلك تمام الاختلاف، فتُوضِّح الدور الذي لعبه التجار في تغيير الأنشطة الاقتصادية

[٦١] Islamoglu and Faroqhi, Crop Patterns and Agricultural Production Trends in Sixteenth Century Anatolia Review, 2, 3, 1979, 401–36; Islamoglu and Keyder, "Agenda for Ottoman History Review I, 1, 1977, pp. 31–55.

[٦٢] Faroqhi, "Towns and Townsmen," pp. 126–137.

من ناحية، وأن منطقة البحر المتوسِّط قد ظلَّت مركزًا نشطًا للتجارة الدولية من ناحية أخرى. والدليل على ذلك احتدام الصراع بين الدول الأوروبية التجارية، للتغلغل في سوق البحر المتوسط والسيطرة عليه. وكانت التغيُّرات التي أدخلها إسماعيل أبو طاقية وغيره من أساطين التجار، تغييرات جاءت من داخل النظام وليس من خارجه، فلم تأتِ نتيجةً لتأثير أوروبي أو تنفيذًا لأوامر الدولة العثمانية. وعندما قام أبو طاقية بتحويل الإنتاج الزراعي والصناعي، كان يفعل مثلما فعل غيره في فترات تاريخية سابقة؛ أي إن السُّبل التي اتبعها كانت معروفة، وأنه لم يخترع أشكالًا جديدة للعمل التجاري، وإنما استخدم ما كان موجودًا منها لمصلحته. ورغم الصعوبات التي تقترن بالفترات التي تشهد تغيُّرات كثيرة على مدًى قصير نسبيًّا، لا بد أن يكون أبو طاقية قد حقَّق أرباحًا كبيرة عوضته عن التعديلات التي أدخلها على أسلوب العمل التجاري. ويدلُّنا ذلك كله على الإطار الذي كان أبو طاقية يعمل من خلاله، فلا بد أن يكون النظام حيويًّا حتى يستطيع استيعاب التغيرات والتوافق مع الأوضاع الجديدة. وقد ساهمت جهود نخبة تجار القاهرة في جعل إنتاج السكر المصري يُغطي حاجة الأسواق العالمية طوال القرن التالي تقريبًا. لقد تجاوزت الاتجاهات التي لمسناها — نتيجة ارتباط أبو طاقية وأبناء جيله من التجار بإنتاج السكر — حدود تلك السلعة إلى غيرها من السلع. فنلاحظ امتداد تلك الظاهرة إلى القطن والكتان، اللذَين كانا يُزرعان بكميات كبيرة لسد حاجة صناعة المنسوجات، التي بلغت درجة كبيرة من التطور، وكما رأينا كانت المنسوجات المصرية تُصدَّر بكميات كبيرة إلى الأناضول وأوروبا. وحتى منتصف القرن الثامن عشر، كانت مصر تُصدِّر كميات كبيرة من التيل إلى فرنسا؛ حيث كانت تُوزَّع من هناك في البلاد الأوروبية الأخرى.[٦٣] كما أن صناعة السكر وصناعة المنسوجات استمرَّتا في الازدهار بعد ذلك لفترة طويلة. وتُوضِّح دراسة أندريه ريمون عن تجار السكر — مثلًا — أنهم كانوا يتمتَّعون بقدر كبير من الثراء طوال القرن السابع عشر وحتى بدايات القرن الثامن عشر، كما تكشف عن ذلك التركات التي تضمها سجلات المحكمة الشرعية. ويعني ذلك أن الأهمية التي كانت لتلك السلعة والأرباح الكبيرة التي ارتبطت بالاتجار بها استمرت تمثل ظاهرة هامة لوقت طويل، فتشير الأرقام التي أورَدَها ريمون إلى أن تجارة السكر استمرَّت حتى نهاية القرن تحتل

[٦٣] Andre Reymond, "Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe siecle," Damascus, 1973, pp. 180–181 and pp. 186–7.

مكانًا بارزًا بين أهم الأنشطة التجارية في القاهرة.[٦٤] كذلك استمرَّ إنتاج المنسوجات لفترة طويلة من القرن الثامن عشر — من الصناعات التي اشتغل بها العديد من الحرفيِّين، وكان النساجون من أغنى الحرفيين بالقاهرة.[٦٥] وظلَّ السكر والمنسوجات يُمثلان معظم الصادرات إلى الولايات العثمانية وغيرها من البلاد. وكان الكثير من المنسوجات المصرية التي تنتج للتصدير، يتَّجه إلى فرنسا؛ حيث كان التجار الفرنسيون يَصرفونها في بلاد أوروبا. واحتلَّت صادرات التيل المصري إلى فرنسا المرتبة الثالثة بين مُجمل الصادرات المصرية إلى فرنسا في الثلاثينيات من القرن الثامن عشر.[٦٦]

وتبقى الحاجة ماسة إلى دراسات تغطي الفترة التي تلت وفاة أبو طاقية، وإن كانت الأدلة المتاحة الآن تشير إلى استمرار الملامح التي ميَّزت النشاط التجاري في الفترة موضوع الدراسة على مدى قرن ونصف القرن، عندما حان الوقت لإدخال تغييرات هيكلية من نوع جديد.

[٦٤] Raymond, “La fabrication et le commerce du sucre, Sucre, sucreres et douceurs en Mediterranee,” Paris 1991, pp. 213–225.

[٦٥] Artisans, p. 229ff.

[٦٦] Artisans, p. 181.

الفصل الخامس

التركيب الاجتماعي

(١) التغيرات الأساسية والهامشية

كان للمركز المالي الذي بلغه أبو طاقية نتيجة ارتباطه بتجارة البحر الأحمر، وما اتَّصل به من الاشتغال بصناعة السكر، انعكاساته على الصعيد الاجتماعي؛ إذ أخذ وضعه الاجتماعي يتدعم تدريجيًّا حوالي العقد الثاني من القرن السابع عشر، متخذًا شكل روابط أقامها مع أناس كانوا يُشكِّلون جانبًا من بنية السلطة. ونتيجة لتلك الروابط وجد أبو طاقية نفسه طرفًا في التغيرات التي لحقت بالتوازن السياسي، شأنه في ذلك شأن غيره من أساطين التجار، وهو تغيُّر لم يَدُر يومًا بخلدهم.

وقد صاحب التحولات التي أثَّرت على الأحوال الاقتصادية للنخبة التجارية عند نهاية القرن السادس عشر، تغيُّرات في هيكل السلطة بالإدارة العثمانية في مركز الدولة والولايات التابعة لها على حدٍّ سواء. وبعبارة أخرى … لم يشهد آل أبو طاقية تطور جماعة التجار بالقاهرة فحسب، بل شهدوا — كذلك — التغيرات التي أصابت العلاقة بين القاهرة وإستانبول، التي تركت أثرًا واضحًا على وضع التجار، بقدر ما كان لها أثرها على القوى الاجتماعية الأخرى؛ إذ كانت السنين التي عاشها إسماعيل أبو طاقية (المتوفَّى عام ١٦٢٤م) ووالده أحمد أبو طاقية (المتوفَّى عام ١٥٩٦م)، وابنه زكريا (المتوفَّى حوالي ١٦٦٦م)، حافلة بالاضطرابات التي شهدتها الهياكل الاجتماعية والسياسية، فعاصَر والده حكم السلطان سليمان القانوني (المتوفى عام ١٥٦٦م)، الذي ربما كان أكثر السلاطين سيطرةً على هيكل السلطة بالدولة، والذي ساعدَت انتصاراته العسكرية على مد رقعة الدولة. وعندما مات زكريا بن إسماعيل بعد ذلك بنحو القرن من الزمان، لم يكن السلطان يتمتع بنفس القُدرات والسلطات؛ إذ أصبح رجال الإدارة أصحاب اليد العليا في إدارة أمور الدولة، وتراجَعَت سلطة السلطان عما كانت عليه من قبل. وتوازى ذلك مع عملية إعادة

ترتيب العلاقة بين مركز الدولة والولايات التابعة لها. وفي مصر، كان أحمد أبو طاقية وولده إسماعيل مُعاصرَيْن لأبرز الباشوات الذين حكموا مصر، مثل سنان باشا (حكم ١٥٦٧-١٥٦٨م، و١٥٧١-١٥٧٢م) الذي ما لبثَ أن قاد حملة عسكرية على اليمن، وتولَّى فيما بعدُ منصب الصدر الأعظم؛ وعلي باشا (١٦٠١-١٦٠٤م) الذي عُين أيضًا صدرًا أعظم عندما ترك منصبه في مصر وعاد إلى إستانبول. وعندما حلَّ مُنتصَف القرن السابع عشر، أصبحت سلطة الباشا خاضعة للجماعات العسكرية المحلية الصاعدة الذين شكلوا مع الباشا هيكلًا جديدًا للسلطة، ضم كبار ضباط الأوجاقات وأمراء المماليك. وترتب على ذلك ضعف الروابط — إلى حدٍّ ما — بين عاصمة الدولة والولايات، نتيجة الصراع بين السلطات العثمانية والجماعات العسكرية العثمانية، لا في مصر وحدها، ولكن في سائر ولايات الدولة العثمانية. فكانت تلك الحقبة حافلةً بالاضطرابات الاجتماعية والسياسية في مصر وغيرها من بلاد الدولة العثمانية. ولا نَعرف إلا القليل عن التركيب الاجتماعي لمصر في العقود التي تلت ضم البلاد إلى الدولة العثمانية. ولم تكن بقايا النخبة العسكرية المملوكية قد برزت بعد كقوة رئيسية على المسرح السياسي، وكانت مدة خدمة مُعظم رجال الإدارة العثمانية قصيرة، فلم تُتَح لهم الفرصة لإقامة قواعد لهم بالقاهرة. ولا نكاد نعرف شيئًا عن التجار قبل ظهور جيل أبو طاقية، ولا شكَّ أن ذلك يعود إلى قلة عدد البارزين من التجار خلال تلك العقود، فلم يتركوا لنا — مثلًا — منشآت عامة ارتبطت بأسمائهم على نحو ما فعل غيرهم من التجار في الحقب الزمنية الأخرى السابقة واللاحقة على تلك الفترة. ولكن الأوضاع تغيَّرت مع نهاية القرن السادس عشر مع بداية ظهور النخب الاجتماعية المحلية، وهي ظاهرة تكررت في الكثير من بلاد الدولة العثمانية، يُمكن أن نُرجعها إلى تغير التوازن في هيكل السلطة بإستانبول، عاصمة الدولة.

ويُشير الكتاب القديم الذي ألفه ستانفورد شو Shaw عن الإدارة العثمانية في مصر، إلى أن الجماعات العسكرية المُختلفة قامت بتقوية سلطتها عن طريق السيطرة على المصادر الرئيسية للثروة بالحصول على الالتزامات الحضرية والريفية، وهي عملية تدريجية كانت بدايتها حول تلك الفترة، وبلغت ذروتها في القرن الثامن عشر.[١] وتظلُّ هناك تساؤلات كثيرة حول طريقة نُشوء تلك العمَلية، والعناصر التي لعبت دورًا في

[١] Stanford Shaw, “The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt,” Princeton, 1962.

قيامها، بصورة مُباشرة أو غير مباشرة. فلا زالت البواعث الذاتية التي ساعَدَت على تحديد ملامح تلك الهياكل التي برزت على الساحة، والقوى الاجتماعية التي شاركت فيها بصورة أو بأخرى، تحتاج إلى المزيد من الإيضاح، سواء بالنسبة لمصر، أم لغيرها من بلاد الدولة العثمانية. وتَنصرف الأنظار — غالبًا — إلى مُلاحظة مدى تأثر الشرائح العُليا بها، وإن كان ظهور مثل تلك التغيُّرات الهامة يترك أثره على الكثير من القوى الاجتماعية الأخرى.

(٢) دور التجار

تتَّفق جمهرة المؤرِّخين على الوجهة التي اتخذَتها تلك التغيُّرات، ولكنَّهم — حتى الآن — لم يُلقوا بالًا إلى دور التجار في تلك العمَلية وموقفهم منها، فلا تذكر المؤلفات الرئيسية عن الفترة التي كتبها شو Shaw، أو هولت Holt، أو ونتر Winter أي دور التجار في صراع السُّلطة الذي جرى خلال تلك العقود. ولعلَّ هذا الإغفال لدور التجار يعني أحد أمرين: فإما أن يكون مرد ذلك إلى أن ما كان معروفًا عن التجار والفترة الزمنية عامة، كان قليلًا بالدرجة التي لم تُتح للمؤرِّخين فرصة تقديم افتراضات حول ذلك الدور، وإما أن يكون المؤرِّخون قد قدَّروا عدم أهمية الدور الذي لعبه التجار في ذلك المجال. غير أن تقديم تقييم واقعي لدور التجار في الحياة العامة وصراع السلطة أصبح ممكنًا على ضوء المادة التي توصَّلنا إليها من سجلات المحكمة الشرعية، وهو في واقع الأمر دور على درجة عالية من الحيوية؛ لأنه يُساعدنا على فهم الكيفية التي دارت بها عجلة المجتمع عندما حدثت تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

لقد كانت أحوال التجار تتغيَّر للأسباب المُختلفة سالفة الذكر، وواكب بروزهم كقوة اقتصادية بُزوغ نَجمهم في المجتمع. كما أنه في أوقات الاضطراب الاجتماعي تزداد فرص الحراك الاجتماعي، سواء بالنسبة للجماعات أو للأفراد الذين يَنتمُون إليها. ولذلك يساعدنا تحليل علاقاتهم بهيكل السلطة على تحديد ملامح التغيير الذي أصاب وضعهم الاجتماعي من ناحية، كما يُساعدنا على ملاحظة دورهم في إعادة بناء علاقات القوى عندئذٍ، من ناحية أخرى. أي إنَّ بإمكاننا تحليل دور التجار كجماعة تأثرت بتلك التغيرات، وكمشاركين في عملية التغيير بالغة التعقيد، استنادًا إلى أحوالهم الاقتصادية التي كانت حديثة العهد بالازدهار، وسعيهم للاستفادة من الأوضاع الجديدة.

وعند إقدامنا على تحليل دور التجار، نستطيع اختيار عدد مِن النماذج المُختلفة، التي صاغها المُؤرِّخون، فيما يتعلَّق بموقع التجار من التركيب الاجتماعي وعلاقاتهم بهيكل

السلطة في المُجتمَعات الحضرية بالشرق الأوسط فيما قبل الحداثة. ويرى أحد تلك النماذج في التجار مصدرًا دائمًا من مَصادر إيرادات الدولة، أو الحكام، إما عن طريق حِرمانهم من المال ومُختلف أشكال الثَّروة التي كان باستطاعة الدولة مُصادرتها عندما تمرُّ بضائقة مالية، وإما عن طريق قيام رجال الخزانة الجَشِعين بفرض الضرائب الباهظة عليهم، فلا يُبقون للتجار إلا قدرًا قليلًا من الثروة. وهو نموذج التاجر — الذي صاغَتْه بعض الدراسات — والذي تُحرِّكه القوى السياسية أكثر ممَّا تُحرِّكه القوى الاقتصادية، والذي يُعدُّ أداةً في يد الدولة أو الحاكم، فهو شريك سلبي يَخضع لاستنزاف مالي ظالم بشكل أو بآخر، وصلت ثروته إلى الآخرين كما وصلت إليه ... فالتاجر — عندهم — يَتَّخذ دائمًا موقف الدفاع، يحمي دائمًا نفسه من الحكام ومُوظَّفي الخزانة الجَشِعين الذين يسعون للحصول على ما يستطيعون الحصول عليه ممَّا يُحقِّقه التاجر من الأرباح.[٢]

ولكن هذه الصورة لا تدعمها المادة الوثائقية لتلك الفترة.[٣] فلا تُقدِّم لنا الأدلة الوثائقية المتعلِّقة بأبو طاقية ومعاصريه من أساطين التجار صورة التجار الذين يَستبدُّ بهم الخوف مما قد يلحق بثرواتهم، بل يبدون — على نقيض ذلك — في غاية الراحة، يعرضون على الملأ نتائج نجاحهم في أعمالهم، ويَجهرون بما يُنفقون من أموال، ويَستثمرون أموالهم في مختلف مجالات العمل؛ إذ تُوضِّح الدراسة الدقيقة لمادة سجلات المحكمة الشرعية أن مثل هذا التعميم الذي قد ينسحب على حقب زمنية معيَّنة، لا ينطبق بالضرورة على الحِقَب الزمنية الأخرى.

وثمَّة نموذج آخر يُشير إلى أن التجار كانوا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للطبقات الحاكمة، جعلتْهم بمنأًى عن التهميش؛ إذ كان التجار يُمدُّون الحكام بالسِّلع الثمينة المستوردة من أقطار بعيدة، ويجلبون لهم العبيد، ويُقدمون لهم ما يلزمهم من سلاح وعتاد، فكانوا بذلك يُسْدون إليهم خدمات لا غِنى عنها. ولا يُقدم أي من النموذجين

---

[٢] Huri Islamoglu and Caglar Keyder, “Agenda for Ottoman History,” Review, I/I, 1977, pp. 31–55; Peter Gran Late 18th Early 19th Century Egypt: Merchant Capitalism or Modern Capitalism, L’Egypte au XIXe siecle, pp. 267–281.

[٣] يُناقش K. N. Chaudhuri هذا الرأي في مقالة عنوانها, Reflections on the organizing principle of premodern trade, James Tracy, ed., The Political Economy of Merchant Empires, Cambridge, 1991, pp. 424–6.

سالفَي الذِّكر إلا دورًا سلبيًّا للتجار، فهم دائمًا في خدمة جماعات الحكام، ولا يلعبون دورًا في تحريك السياسات، بأيٍّ سبيل من السبل. وتتَّضح سلبيَّتهم وعدم قدرتهم على الدفاع عن مصالحهم في غياب الطوائف القوية التي تُمثل مصالح التجار، على نحو ما عرفته المدن الأوروبية.

وتبحث دراسة أبو طاقية وجيله من التجار في مدى انطباق تلك النماذج على حالتهم، من خلال تحليل العلاقة بينهم وبين هياكل السُّلطة القائمة، ودورهم في التحوُّلات التي حدثت في تلك الحقبة، والتساؤل حول مدى انخراط التجار المُعاصِرين لتلك التحوُّلات في الأحداث التي قادت إليها، وما إذا كانوا قد ساعدوا على وقوعها أو لعبوا دورًا في توجيهها؛ أي إننا سنتتبَّع آل أبو طاقية لنرى ما إذا كان التجار مجرَّد مراقبين سلبيين للصراع الاجتماعي الذي نجمت عنه تلك التغيرات، أم إن صدامهم بالباشاوات أو المُلتزمين أو المماليك قد وجَّه رياح التغيير وجهةً مُعيَّنة.

وسيُنوِّه التحليل أيضًا بمسألة أخرى كانت موضع جدل بين المؤرخين لوقت طويل؛ إذ يلاحظ أن ثمة سؤالًا يُطرح دائمًا حول أسباب عدم قيام تجَّار الدولة العثمانية بتكوين طائفة ذات شخصية مُستقلة تلعب دور جماعة الضغط التي تدفع السلطات لإجابة مَطالبهم، مثلما فعل تجار أوروبا. وتَرجع إشكالية طرح مثل هذا السؤال — بصفة جزئية — إلى أن مَن يَفعلون ذلك يضعون في اعتبارهم نماذج وأشكالًا من المؤسسات ظهرت في أوروبا وحدها نتيجة تطوُّر تاريخي معين، نادرًا ما تتكرَّر ظروفه في موقع آخر. ولكن دراسة حالة أبو طاقية دراسة دقيقة، تُبين لنا ما كان يتمتَّع به التجار من قدرة على المساومة، والطرق التي اتبعوها لتحقيق أهدافهم، إلى غير ذلك من أمور، في إطار التركيب الاجتماعي الذي كانوا أحد مُكوِّناته.

(٣) التجار وهيكل السلطة

ورغم أنَّ التجار لم يَلعبوا دورًا نشطًا في الصراع على السلطة الذي دارت رحاه بين السُّلطات العثمانية والجماعات العسكرية المحلية، فلم يَسعوا للحصول على الالتزامات التي تصارعت عليها الجماعات العسكرية، كما لم يكونوا طرفًا في أعمال العنف التي وقعت بين الأطراف المتصارعة، إلا أنهم لم يكونوا مجرَّد مُراقبين سلبيِّين للأحداث التي تبلورت صورتها في تلك الأيام. وعلى النقيض تمامًا، يُمكن القول إنَّ تأييد التجار لطرف أو آخر كان يقلب توازُن القوى لصالحه، مما جعل الأطراف المُتصارعة تأخذ في اعتبارها

الوزن السياسي والاجتماعي للتجار. وكان للتجار صلات وروابط لا حصر لها بجماعات السلطة بصورة دائمة منذ زمن بعيد، فعلى سبيل المثال، كان تجار الكارمية — في القرنين الثالث عشر والرابع عشر — على صلة وثيقة بالطبقة الحاكمة. وكان السلاطين يُطالبون حكام البلاد التي كان الكارمية يُتاجرون معها بالعمل على حماية مصالح أولئك التجار. وفي المقابل، كان السلاطين يلجئون إلى التجار لتمويل حملاتهم العسكرية.[٤] وفي القرن الخامس عشر طرأ تغيُّر هام في وضع التجار الكارمية عندما أقدم السلطان برسباي على احتكار تجارة الفلفل، فتحول الكثير منهم إلى مجرَّد وكلاء تجاريِّين للسلاطين المُماليك، وبذلك غُلت أيديهم عن ذي قبل عن طريق الأوامر والسياسات التي نظمت مجال عَمَلِهم التجاري، وقلصته إلى حدٍّ كبير.

ويُهمُّنا هنا فيما يتعلَّق بالتجار من أبناء جيل أبو طاقية أن نُحدِّد شكل العلاقة بينهم وبين السُّلطة، أو أن نصفَ العلاقة بين المجموعة التي كانت بعيدة عن السُّلطة والحكام؛ الباشاوات العثمانيِّين، ورجال الإدارة، والأوجاقات العسكرية، وملتزمي الجمارك، وغيرهم. فقد استطاعَت عائلات النخبة التجارية من أمثال أبو طاقية، والرويعي، والدميري، ويغمور، والشجاعي، والعاصي أن تُكوِّن ثروات طائلة من نشاطها التجاري، جعلت منها قوة اقتصادية. ودخل التجَّار في علاقات مُختلفة مع جماعات السُّلطة من خلال معاملاتهم التجارية وغير التجارية، فأدخلوهم شركاء في بعض أعمالهم، وأقرضوهم المال، وتنافسوا معهم في بعض المشروعات التجارية الأخرى ... فنجدهم يَتعاونون معًا أحيانًا في مسألة تتَّصل بالمصالح المُشتركة، وأحيانًا أخرى نجدهم على طرفَي نقيض. وبعبارة أخرى ... لم يَقتصِر دور التجار على تلبية حاجات الحكام، بل تعامَلُوا معهم كجماعة لها شخصيتها المستقلة.

كان وضعُ التجار بالنِّسبة للسلطة زمن أبو طاقية يَمتاز بوجود تبادُل للمصالح لم يحظَ به التجار قبل ذلك بقَرن من الزمان، وحتى لو كانت العلاقة غير ندِّية، فقد تمتَّع التجار بقدرة على المساومة وفَّرتها لهم ثرواتهم المادية التي استخدموها كسلاح للمُساومة حول التوصل لاتفاقات مع الحكام، فيُوفَّقون أحيانًا إلى ما فيه مصلحتهم، ويُخفقون أحيانًا أخرى، ولكنهم في كلا الحالين لم يلعبوا دور التابع للسلطة السياسية.

---

[٤] Subhi Labib, “Capitalism in Medieval Islam,” Journal of Economic History, 39/1, March 1969, p. 81.

لقد كان من مصلحة التجار أن يَتبادلوا المصالح مع الحكام، عن طريق توكيد الجوانب المشتركة في العلاقة بين الطرفَين. ويذهب بعض المؤرِّخين إلى أنَّ التجار الأثرياء كانوا يتَّجهون إلى إخفاء مظاهر الثراء، حتى لا يَلفتوا أنظار الحكام إليهم ويتعرَّضوا للمصادرة، ولكن لا يبدو ذلك صحيحًا بالنسبة لنخبة التجار في تلك الحقبة؛ فقد قام التجار من أمثال أبو طاقية بصياغة نظام حياتهم بصورة مُشابهة لأسلوب حياة الطبقة الحاكمة، وبذلك كانوا أندادًا للحكام من الناحية الاجتماعية، مما مكَّنهم من إقامة علاقات ندية مع أفراد الطبقة العسكرية الحاكمة.

ولا عجب أن نجد إسماعيل أبو طاقية — في العقدَين الأخيرَين من حياته — وقد أحاط نفسه بمظاهر الحياة «الأرستقراطية» القاهرية، وكان قد أصبح شاهبندر التجار، ممَّا ارتقى بمكانته الاجتماعية. فأقام في بيت كبير مليء بالأتباع والعبيد والخدم والحشم، واستخدم مباشرًا لتولي مهمة ضبط حساباته. وكانت عائلته الكبيرة؛ بزوجاته وجواريه وأبنائه، تكمل مظاهر الأبهة الاجتماعية، وبيته الكبير كانت تتوفَّر فيه وسائل الراحة والخدمة، ويؤمُّه الزوار من عِلية القوم، الذين يُستقبَلون في بهو كبير تزينه أعمدة من الرخام الملوَّن، يُضاء مساءً بشمعدان فضي، ويقدم لهم الطعام في أطباق من خزف أزنيك (ورد ذكرها في وثيقة التركة عند وفاته)،[٥] ويَقف على خدمتهم عدد كبير من الخدم والعبيد. وبذلك بدا التجار أندادًا للحكام، وإن لم تتوفَّر لهم السلطة السياسية أو القوة العسكرية؛ إذ كانت العلاقات الاجتماعية سبيلًا للاتصال بذوي السُّلطة، يعود نفعها على التجار أحيانًا.

ويُمكننا أن نرى منظورًا ثقافيًّا مختلفًا لمسألة المظاهر الاجتماعية والأموال التي تتكلَّفها، مقارنة بالمنظور البروتستانتي أو الكالفني الذي يدعو إلى التقتير في الإنفاق، حتى عندما تتوفَّر أسباب الثروة. فالثقافة التي انتسب إليها أبو طاقية تسمح بالتباهي بالثروة لمن كانوا في مثل وضعه الاجتماعي (من باب التحدُّث بنعمة الله)، ويُوضِّح ذلك العلاقة الوثيقة بين الثقافة والطبيعة الاقتصادية؛ فالعوامل الثقافية قد تلعب دورًا حيويًّا حتى في المواقف المتصلة بالمصالح المادية. وبنفس القدر لعبت المثل البروتستانية كعامل ثقافي، دورًا في تطور الرأسمالية في أوروبا، مما يجعلنا نرى بُعدًا ثقافيًّا يُضفَى على التوجُّه الاقتصادي للتجار.

---

[٥] القسمة العسكرية ١٨٤،٣٨ بتاريخ ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، ص١٥٤–١٥٥.

وكانت جماعات السُّلطة الرئيسية التي ارتبط بها أبو طاقية، ورفاقه التجار هي كبار رجال الإدارة العثمانيِّين؛ كالباشا وقاضي القضاة. ولعلَّ الباشاوات العثمانيِّين في النصف الثاني من القرن السادس عشر كانوا ينافسون أبو طاقية في تجارته؛ فقد كان الواحد منهم يشغل المنصب لمدة عام أو عامين في أغلب الأحوال، ولكن الغريب أنهم كانوا مُهتمِّين بالحياة الاقتصادية للبلاد، ويتَّجهون إلى الاستثمار في التجارة ذات الأرباح المُجزية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولكنَّنا لا نعرف على وجه التحديد أبعاد نشاطهم التجاري، ولعلَّ ذلك يرجع إلى أنهم لم يستخدموا سجلات المحكمة الشرعية في نشاطهم على نحو ما كان يفعل التجار، ونجد — أحيانًا — نصوصًا تاريخية تُشير إلى ذلك النشاط، مثل حالة بيرم باشا (١٠٣٥–٣٨/ ١٦٢٦–٢٨)، فيذكر المؤرِّخ أحمد شلبي أنه كان له ميل إلى التجارة.[٦] كما نَعلم علم اليقين أن بعض الباشاوات مثل إسكندر باشا، وسنان باشا — مثلًا — كانوا يمتلكون سفنًا بالبحر الأحمر،[٧] واستثمروا أموالًا كثيرة في بناء الوكالات بالمدن الرئيسية المشتغلة بالتجارة الدولية؛ كبولاق ورشيد والإسكندرية والسويس.[٨] وكان وكلاؤهم يَرعون مصالحهم التجارية في مصر بعد تركهم لمناصبهم، بوقت طويل.

كذلك كان الباشاوات العثمانيُّون ولاة اليمن يمارسون نشاطًا في التجارة الدولية باليمن، والحبشة (بدرجة أقل)، وأحيانًا كان باشاوات الولايات المختلفة يَتعاونون معًا في نشاطهم التجاري، كما كانوا يَتعاونون — غالبًا — مع تجار القاهرة. وتُشير إحدى القضايا التي نظرتها المحكمة الشرعية أنَّ أحمد باشا والي الحبش كان مدينًا بمبلغ من المال للخواجة كريم الدين البرديني وثلاثة غيره من تجار القاهرة، وضمنَه إبراهيم باشا والي مصر، الذي استطاع أن يردَّ للتجار أموالهم عام ١٠٢٣هـ/ ١٦٢٢م.[٩] وهكذا لم يكن الباشاوات يَتنافسون مباشرة مع التجار من أمثال أبو طاقية، والرويعي، والذهبي فحسب، بل كانوا مُنافسين أقوياء بفضل ما توفر لهم من مال وجاه لم يُتح للتجار. وهناك

[٦] أحمد شلبي، أوضح الإشارات، ص١٤١.

[٧] الباب العالي ١٢٦٦,١٨ بتاريخ ٩٦٧/ ١٥٥٩، ص٢٥٤؛ الباب العالي ٢٩٨,١٣ بتاريخ ٩٦٧/ ١٥٦٨، ص٥٧؛ الباب العالي ١٠٢٧,٥٩ و١٠٢٨ بتاريخ ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م، ص٢٦٨.

[٨] الباب العالي ٦٢,٣٥ بتاريخ ٩٨٢/ ١٥٧٤، ص٢٨٧؛ Hanna, Bulaq.

[٩] الباب العالي ١٤٧٨,١٠٤ بتاريخ ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٢م، ص٤٤٥.

بعض الأمثلة التي تُشير إلى مقدار ثروة الباشاوات العثمانيِّين، فعندما فتحت الحواصل التي خزنت بها بضائع محمود باشا والي الحبش، بعد وفاته، قدرت قيمة التوابل المُودعة بها بنحو نصف المليون نصف.[١٠] وباع وكيل حسن باشا والي اليمن المقيم بالقاهرة إلى القنصل الفرنسي بالقاهرة توابل، بلَغَت قيمتها عشرة آلاف دينار، أي ما يَقرُب من نصف المليون نصف.[١١] وإلى جانب منافسة الباشاوات للتجار، كانوا يقومون أحيانًا باستخدام صلاحياتهم لدعم المشروعات التجارية الناجحة الخاصة بهم، ونظرًا لصعوبة الاختصام معهم أيام المحكمة، فإنَّ مركز التجار كان أضعف منهم، في حالة وقوع نزاع يتطلب اللجوء إلى القضاء.

وكان الباشاوات يُمارسون التجارة — أحيانًا — من خلال الوكلاء، ولجئوا — أحيانًا أخرى — إلى التجار ذوي الخبرة والشبكات التجارية المُمتدة إلى المراكز التجارية الرئيسية، لتصريف أمورهم التجارية. وقد تأخُذ العلاقة التجارية بين الباشاوات والتجار أحد أمرين، فيلعب التاجر دور الوكيل، أو دور الشريك، وفي كلا الحالين يَضمن التاجر لنفسه هامشًا من الربح، ولكن هذه العلاقة لم تتَّسم بالندية، كما كانت الحال في صيغة عقد الشركة. ويبدو أن التاجر كان عُرضة لتحقيق أرباحٍ أقل عند مُشاركته لأحد كبار رجال السلطة في التجارة.

ومن الصعوبة بمكان معرفة ما إذا كان للتاجر حرية الاختيار للدخول في علاقة تجارية مع الباشا إذا ما طلب منه ذلك. وربما كان التاجر لا يعدم مخرجًا إذا لم يكن يرغب في التعاون مع الباشا، كما أنَّ التاجر الذي يدخل في علاقة عمل مع الباشا يسعى لتجنب الوقوع تحت سيطرتِه، ويُحاول أن يُحقِّق لنفسه قدرًا من الفائدة؛ فالعلاقة الوثيقة بالسلطة قد ترقى بمَكانته وتدعم مركزه، باعتباره شريكًا تجاريًّا للباشا، كذلك توفر مثل هذه العلاقة الحماية للتاجر من المصادرة إذا أحسن تدبير أمره مع الباشا.

وعندما دخل أبو طاقية دائرة الاتصال بالحكام العثمانيِّين، أصبح مُنغمسًا في سلسلة من المجامَلات والخدمات المُشترَكة، كانت في الأغلب لا صِلة لها بالتجارة، أو بأيِّ فائدة مادية مُباشرة؛ فقد طلب منه قاضي القضاة ذات مرة أن يُحوِّل له مبلغًا من المال إلى أحد أقاربه بإستانبول من خلال وكيل أبو طاقية هناك. واختاره محمد أفندي

---

[١٠] القسمة العسكرية ٥٦٩٫٣٣ بتاريخ ١٠٢٧هـ/١٦١٧م، ص٣٨٤.

[١١] الصالحية النجمية ٣٣٠٫٤٧٥ بتاريخ ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م، ص٩٢.

(قاضي قضاة آخر) ليكون وكيلًا عنه في إدارة غيط الجعبري، وهو مزرعة كانت للقاضي بالقرب من القاهرة، وذلك بعد أن نُقل من منصبه، وقد شغل فيما بعد أرفع مناصب القضاء في الدولة وهو منصف قاضي عسكر الروملي.[١٢] ولا شك أن الخدمات التي كان باستطاعة قاضي القضاة أن يقدمها لأبو طاقية تفوق الحصر، إذا وضعنا في اعتبارنا اتصاله المباشر بالمحكمة وخاصة محكمة الباب العالي.

وتُصوِّر علاقة إسماعيل أبو طاقية بأحد الباشاوات هذا النوع من تبادل المنافع؛ فقد ارتبط أبو طاقية — في السنوات الأخيرة من عمره — بعلاقة وثيقة مع فضلي باشا (ويُسمى أيضًا فضل الله باشا) والي اليمن، كما ارتبط بعلاقة أقل متانةً مع أحمد باشا والي الحبش.[١٣] ولعلَّ إسماعيل أبو طاقية لم يَلتقِ أبدًا بفضلي باشا، ورغم ذلك بلغت تجارته معه حجمًا كبيرًا، ويبدو أن فضلي باشا كان مُهتمًّا بالحصول على البضائع المصرية. وتشير سجلات شركة الهند الشرقية الهولندية أنَّ ميناء مخا — المركز الهام في تجارة العبور — كانت تستقلُّ سنويًّا سفينةً واحدة قادمة من السويس تَحمل بضائع ينتظرها الناس بفارغ الصبر.[١٤] وعُرف فضلي باشا باتِّساع دائرة نشاطه التجاري؛ فقد لاحظ بعض التجار الهولنديِّين الذين وصلوا إلى مخا بسفينتهم أن الباشا يتعامل في كميات كبيرة من البضائع، وعلى حدِّ تعبير أولئك التجار في تقريرٍ رفعوه إلى شركة الهند الشرقية الهولندية جاء الباشا إلى اليمن فقيرًا، وغادرها ثريًّا.[١٥] وعند وفاة أبو طاقية، كان فضلي باشا من بين المدينين له بالمال. ولا نعرف تفاصيل العلاقة التجارية بين أبو طاقية وفضلي باشا، ولكن نظرًا لأهمية مخا التجارية، ربما كان أبو طاقية يمد الباشا بالبضائع المصرية التي يزيد الطلب عليها في الأسواق الشرقية، أو ربما كان يُعاونه على تصريف البُن والتوابل في المراكز التجارية التي كان له فيها وكلاء وموظَّفون يَرعون تجارته.[١٦]

---

[١٢] القسمة العسكرية ٤٩١،٣٨ بتاريخ ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، ص١٦٤.

[١٣] الباب العالي ٤١٣،١٠٣ بتاريخ ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص١٣٤.

[١٤] يذكر بروور وكابلانيان Kaplanian & Brouwer الخسائر التي كانت تقع نتيجة تأخُّر وصول السفينة السنوية من السويس (أغسطس ١٦٢١م)، ص١٣٧–١٣٨.

[١٥] نفس المصدر، ص٢٣٧،١٦٦،٢٢٣.

[١٦] الباب العالي ٤١٣،١٠٣ بتاريخ ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص١٣٤؛ القسمة العسكرية ١١٥،٣٨ بتاريخ ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، ص١٣٤.

والجماعة الأخرى التي ارتبط بها التجار ارتباطًا وثيقًا هم مُلتزمو الجمارك، الذين كان معظمهم من اليهود في تلك الحقبة. وهنا أيضًا كان تبادُل المنافع هامًّا في تلك العلاقة. وكان ابتزاز ملتزمي الجمارك للتجار أمرًا تؤكده المصادر، فيعطينا يوهان فيلد (الذي زار مصر في ١٦٠٦–١٦١٠م) صورة واضحة عن الطريقة التي قد يُعامَل بها التجار بالجمارك عندما يصلون ببضائعهم، فيَذكر أن مُلتزم الجمرك سأل التاجر الفارسي (الذي كان فيلد بصُحبته) عن محتويات شحنته، ولم يَقتنع برد التاجر الذي أقر أن بضاعته من الفلفل. واتَّهمه بأنه يخفي في الزكائب الأحجار الكريمة واللؤلؤ. وقام بفتح الزكائب، رغم اعتراض التاجر، وسكب محتوياتها من الفلفل لكنه لم يَعثُر داخلها على أحجار كريمة أو لؤلؤ.[١٧] غير أنَّ هذه المُضايقات لم تذهب سدًى، فقد لجأ التاجر إلى المحكمة مدعيًا أن بضاعته قد أصابها التلف نتيجة تصرُّف ملتزم الجمرك، فتمَّ إلزام المُلتزم بتعبئة الفلفل ودفع غرامة جزاء ما فعل. والحادثة التي رواها فيلد بالغة الأهمية؛ لأنَّها تُشير إلى حدود سلطات ملتزم الجمرك، كما تبيَّن — مرةً أخرى — دور المحاكم في مثل تلك القضايا.

وتميل النظريات التي صيغت حول ابتزاز ملتزمي الجمارك للتجار إلى تقديم صورة الملتزم كمُستبد، والتاجر كضحية للاستبداد، ولا وسط بينهما. ولا شكَّ أن الصورة تضمنت بعض الحقيقة، وخاصة بالنسبة للتجار المتوسطين والصغار الذين لا تتوافَر لهم القوة التي تُتيح له مخرجًا من ذلك العسف، غير أنَّ التجار الذين كان لهم وزن اجتماعي واقتصادي كبير دخلوا في علاقات حيوية مع مُلتزمي الجمارك لمصلحة هذا الطرف أو ذاك. ومقابل عدم التعرض للمضايقات والابتزاز، شارك أبو طاقية بعض ملتزمي الجمارك في تجارته؛ ففي كثير من الحالات باع إليهم بعض البضائع التي استورَدَها عبر البحر الأحمر والسويس فور وصولها، ربما بسعر أقل من أسعار الجملة بأسواق القاهرة. كما كان أولئك المُلتزمون يشترون بعض البضائع التي يُصدِّرها التجار إلى أوروبا، وبذلك يشاركون التجار بعض الربح الذين يسعون إلى تحقيقه. وتُشير سجلات المحكمة الشرعية إلى أن إسماعيل أبو طاقية أقرض مُلتزمي الجمارك مبالغ كبيرة من المال. وعلى سبيل المثال، أقرض عام ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م مبلغ ٢٧٢٠ دينارًا لاثنين من ملتزمي جمرك التوابل على أن يتم استيفاء القرض من الجمارك التي تستحقُّ عليه مستقبلًا لمدة زمنية معينة،

[١٧] Voyage en Egypte, Cairo, 1973, pp. 31–34.

وتغطية ثمن بعض التوابل التي اشتراها لحسابه.[18] وقد جاء تسجيل تلك المعاملات بالمحكمة ليُعطيها بُعدًا قانونيًّا يوفر الضمان للتاجر. ولكن مُلتزمي الجمارك لم يُعدموا السبيل للضغط على التجار من أجل الحصول على مكاسب أكثر خارج الإطار القانوني؛ فنجد اثنين من ملتزمي جمرك السويس هما بايزيد بك مير لوا، والمعلم موسى بن خلفا يُقنعان إسماعيل أبو طاقية — التاجر الكبير مُستورِد التوابل — بأن يَشتري منهما ١٠٦ قناطير من الفلفل بسعر يَقترب من سعر السوق، هو ١٥ دينارًا للقنطار الواحد.[19]

وهناك نموذج آخر لتعامل أبو طاقية مع جمرك الإسكندرية؛ حيث كان يُعيد تصدير السلع التي جلبها عبر البحر الأحمر وبعض المنتجات المحلية كالسكَّر. فنجد أبو طاقية يُقرض مُلتزمي الجمرك مبلغًا من المال ليستغلُّوه في التجارة، فأقرض المعلم شالوم بن موردخاي ١٧٠٠ قرش على أن يتمَّ استيفاء القرض من العوائد الجمركية المستحقَّة على ما يُصدِّره إسماعيل أبو طاقية إلى البندقية من بلاد الروم وما يَستورده منها.[20] كذلك كان مُلتزمو الجمرك يشتغلون بالوساطة التجارية في استيراد البضائع الأوروبية وبيعها إلى التجار في القاهرة مثل المعادن والنحاس، وقماش المخمل.[21] وعندما حدث ذلك، لحقت الخسارة بالتجار الأوروبيِّين الذين رأوا في ملتزمي الجمارك منافسًا خطيرًا يصعب الصمود أمامه.

ومن بين الأبعاد الحيوية لعلاقة التجار بملتزمي الجمارك، توسيعُ الشبكات التجارية، وهو من الأبعاد التي خدَمَت مصالح الطرفين في مختلف الاتجاهات. وجاء — مرة أخرى — على أساسٍ تبادُلي. وتحتوي الوثائق التاريخية — وخاصة ما اتَّصل منها بالقرن السادس عشر — على عدد من الحالات التي لجأ فيها مُلتزمو الجمارك اليهود إلى التجار، ليلعبوا دور الوكلاء عنهم في تصدير بضائعهم إلى مكة وتصريفها هناك، ثم يشترون التوابل لحسابهم ويُصدرونها إلى القاهرة.[22] وبذلك استطاع اليهود أن يُمدُّوا شبكتهم التجارية إلى مكة وغيرها من بلاد الحجاز، التي لا يسمح لغير المسلمين بدخولها. وحدث

---

[18] الباب العالي ١٢٦٦،٨٢–١٢٦٧ بتاريخ ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م، ص٢٦٠.

[19] الباب العالي ٩٢٣،٨٥ بتاريخ ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م، ص١٧٩.

[20] الباب العالي ٣٥٠٦،٩٦ بتاريخ ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م، ص٤٧٥.

[21] الباب العالي ١٧٥٥،٤٢ بتاريخ ٩٨٦/ ١٥٧٨، ص٢٩٩.

[22] الصالحية النجمية، ٤٥٦، ١١٤٥ بتاريخ ٩٧٩/ ١٥٧١، ص٢٧٩.

ما يُماثل ذلك في الاتجاه الآخر، اتجاه البندقية عبر البحر المتوسط؛ إذ استفاد أبو طاقية — وغيره من كبار التجار — من صلات مُلتزمي الجمارك اليهود بالمراكز التجارية الأوروبية وخاصة البندقية، فاستطاع أبو طاقية أن يَصِل بتجارته إلى البندقية من خلال الوكلاء اليهود لملتزمي الجمارك فتعامل من خلالهم مع الأسواق الأوروبية؛ إذ لعب اليهود دورًا بارزًا في التجارة بين الدولة العثمانية والموانئ الإيطالية عامة، والبندقية خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.[٢٣] ويبدو أنه لم يكن هناك شريك أو وكيل لأبو طاقية يُقيم بالبندقية، فكان يتوجَّه بمَطالبه التجارية إلى هارون أو أحد أخويه نهارون وشوعا، الذين كانوا — على ما يبدو — يرتبطون بشبكة تجارية يهودية ينتمي إليها ملتزمو الجمارك في مصر، فكانوا يُسافرون ببضاعة أبو طاقية إلى البندقية، يَصرفونها هناك، ثم يشترون لحسابه بضائع أخرى من أسواق البندقية ويُصدِّرونها إلى الإسكندرية.[٢٤] ولا بدَّ أن يكون ما عاد عليه من نفع من وراء مدِّ شبكته التجارية إلى البندقية أمرًا ذا بال، وخاصَّة أن قطاعات التجارة الدولية الأخرى كانت تُعاني أزمة من جراء دخول التجار الهولنديِّين أسواق التوابل الآسيوية، ومُحاولتهم السيطرة على التجارة مع شمال أوروبا.

وهناك مجال آخر لانتفاع التجار من علاقتهم بمُلتزمي الجمارك تمثل في الامتيازات الأجنبية التي منَحَتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية، وتمتَّع بمُقتضاها التجار من رعايا تلك الدول بتسهيلات جمركية في الموانئ العثمانية. وكانت الامتيازات التي حصلت عليها الدول الأوروبية في القرن السادس عشر والعقود الأولى من القرن السابع عشر، تعطي تجار تلك الدول — كالفرنسيين والإنجليز مثلًا — حق سداد عوائد جمركية أقل قيمة من تلك التي كان يدفعها التجار الوطنيون.[٢٥] وكان مقدار العوائد التي يدفعها التجار الأوروبيُّون يعتمد — إلى حدٍّ ما — على تقدير مُلتزمي الجمارك المحليِّين؛ ومن ثمَّ كان على الملتزم أن يُوازن بين عدة اعتبارات؛ كأن يُحاول التهرُّب من تطبيق المزايا الجمركية التي منَحَتها إستانبول للتجار الأجانب، ويقوم بتحصيل عوائد أعلى قيمة مما نصَّت

[٢٣] Aryeh Shmuelevitz, "The Jews of the Ottoman Empire in the late Fifteenth and Sixteenth Centuries," Leiden, 1984, pp. 128–132.

[٢٤] الباب العالي ١٨٧٠,٩٦ بتاريخ ١٠٢٣هـ/ ١٦١٤م، ص٢٨٩؛ الباب العالي ٢٨٢٤,٩٧ بتاريخ ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م، ص٣٨٠.

[٢٥] Halil Inalcik, "Imtiyazat," Encyclopaedia of Islam, 2nd edition.

عليه الامتيازات الأجنبية، وهو أمر كان ميسورًا في حالة ضعف السلطة المركزية؛ أو أن يُحاول أن يُعوِّض النقص في العوائد الجمركية ذات الفئات المخفَّضة التي يدفعها التجار الفرنسيُّون، عن طريق زيادة العوائد على غيرهم من التجار، أو أن يُقدر ما يعود عليه من منافع من علاقته بالتجار المحليِّين، فيتجه إلى معاملتهم من حيث العوائد الجمركية بصورة أقل أضرارًا بمَصالحهم. لذلك كان على التجار أن يقيموا علاقة متوازنة مع السلطات، قد تتَّسم أحيانًا بالتعادل، فيُعوض التجار عن بعض ما يخسرونه بالحصول على مكاسب بديلة، اجتماعية أو اقتصادية، أو مزيج منهما معًا.

ولم يكن أبو طاقية وكبار التجار عامة، يتورَّطون بصورة مباشرة في الصراع الذي دار بين السلطات العثمانية والقوات العسكرية الذي اتَّسم بالعنف في الثمانينيات من القرن السادس عشر، وإن كانت الظروف قد جذبتهم إلى هذا الصراع على السلطة بطريقة غير مباشرة، فورطتهم في العملية التي ربما كانوا — أو لم يكونوا — يُريدون التورط فيها. ولعل تورطهم في الصراع على السلطة ساعد على اختلال التوازن بين الأطراف المتصارعة لصالح طرف على حساب غيره من الأطراف الأخرى.

وساعدت ظروف عدة على قيام صلات مباشرة بين أبو طاقية والمماليك والعسكر من رجال الأوجاقات ممن كانوا من ملتزمي الأراضي الزراعية، الذين كان باستطاعتهم أن يمدوا التاجر بما يحتاجونه من المحاصيل الزراعية كالأرز وقصب السكر. وكان بعض أولئك المماليك والعسكر قد شقوا طريقهم في ميدان الالتزامات الحضرية منذ مطلع القرن السابع عشر، بما في ذلك التزام جمرك السويس الذي عُرف بمقاطعة التوابل. ففي ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م — على سبيل المثال — حصل بايزيد بك على هذا الالتزام مشاركةً مع موسى بن خلفا المُلتزم اليهودي.[٢٦] فكان من مصلحة أبو طاقية أن يكون على علاقة طيبة به. ومن ناحية أخرى، كان للعسكر دور في الإشراف على الجمارك، فيذكر «شو» أن الباشا أرسل بعض رجال أوجاق المتفرقة للإشراف على عمل الجمرك ومراقبة تصرُّفات الملتزمين.[٢٧] وربما لم يكن للتجار تعامل مباشر مع العسكر، غير أنه كان من مصلحتهم الحفاظ على اتصال حبل المودَّة معهم.

[٢٦] الباب العالي ٩٣٨,٨٢ بتاريخ ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م، ص١٨٠.

[٢٧] Shaw, p. 193.

وكان من بين مظاهر الصراع الذي دار بين العسكر والوالي العثماني، الصراع على التحكم في الموارد المالية للولاية، وخاصة الالتزام. وكان على الملتزم أن يدفع سنويًّا مبلغًا من المال لبيت المال حتى يحصل على الْتزام مقاطعة بعينها. وشهد أوائل القرن السابع عشر تغيُّرات ملحوظة في هذا النظام؛ إذ دخله المماليك والعسكر؛ فقد كانت الجماعات العسكرية تسعى في تلك السنوات إلى السيطرة على الالتزامات. ففي العقد الأول من ذلك القرن دخلوا ميدان الالتزامات الحضَرية في مجالات الضرائب والعوائد المفروضة على الإنتاج والخدمات والنقل، فيما عدا الجمارك التي بقيَت تحت سيطرة اليهود. كذلك جلب القرن السابع عشر معه تغيرات هامة أصابت الفئات العسكرية.[٢٨]

فقد كان بعض المماليك ورجال الأوجاقات، الذين تطلَّعوا إلى اغتنام المكاسب الكبيرة من وراء الالتزامات، لا يَملكون المال الكافي لدفع قيمتها — التي كانت تُمثِّل مبالغ طائلة — لبيت المال، أو كانوا يُفضِّلون اقتراض الأموال اللازمة للحصول على الالتزام من التجار أمثال أبو طاقية، بدلًا من أن يدفعوا قيمتها من مالهم.

وشهد العقدان الأوَّلان من القرن السابع عشر، اعتماد المماليك ورجال الأوجاقات — بدرجة ما — على التجار كمَصدر لاقتراض الأموال. ولم تَقتصِر القروض التي قدمها التجار على ملتزمي الجمارك الذين تعاملوا معهم وحدهم، بل قدموا القروض للمماليك والعسكر أيضًا. وبذلك وجد أبو طاقية وغيره من كبار التجار أنفسهم حلفاء للمَماليك والعسكر من رجال الأوجاقات، على أمل تحقيق المنافع من وراء تلك العلاقات. وفي المقام الأول، ربطت تجارة السكر أبو طاقية وغيره من كبار التجار بروابط وثيقة مع الملتزمين في الريف، فنجد أبو طاقية يتعامل معهم للحصول على القصب، ويقدم لهم قروضًا كبيرة في مُناسبات مختلفة، ربما لتشجيعهم على توفير حاجته من القصب في الوقت المناسب. وإلى جانب ذلك العامل المباشر، ربما كان أبو طاقية مدفوعًا إلى معاونة الفئات العسكرية في صراعها مع الباشا العثماني بعدم الارتياح لمنافسة الباشاوات التجار في مجال التجارة الدولية، وهي مُنافسة لم تكن تتَّصف بالعدل في أغلب الأحوال.

وتعدَّدت معاملات أبو طاقية مع أمراء المماليك، فنجده يتعامل مع الأمير نصوح بن عبد الله المتفرقة — كاشف الغربية والمنوفية — تعاملًا مُستمرًّا طوال العقد الأول من

[٢٨] Mohsen Shuman, "The Urban Iltizams in Nelly Hanna," ed. The State and its Servants, Cairo, 1995.

القرن السابع عشر؛ إذ كان الأمير ينتج المحاصيل التي يحتاج إليها التجار، ويدفعون ثمنها مقدمًا، كما يقرضونه الأموال التي يحتاج إليها،[٢٩] وكانت مبالغ طائلة؛ ففي ١٠٢٩هـ/ ١٦١٩م أقرض أبو طاقية الأمير يوسف بن حسين جاويش — أحد مُلتزمي المنوفية — ١٤٨ ألف نصف.[٣٠] وكثيرًا ما كانت تلك المبالغ الطائلة تُقدَّم من التجار أمثال أبو طاقية والرويعي قروضًا للأمراء المماليك وكبار رجال الأوجاقات.

وعندما بدأ أمراء المماليك ورجال الأوجاقات سعيهم إلى حيازة القسط الأكبر من الالتزامات الحضرية، التي كانت بأيدي مُلتزمين مدنيين من قبل، حصلوا من التجار على قروض كبيرة أعانتهم على المضيِّ قدمًا في الاستحواذ على تلك الالتزامات الحضرية، ولعل دعم التجار لهم، كان وراء سيطرتهم على المزيد من الالتزامات التي كانت من الموارد المالية الأساسية، وما لبثَت الالتزامات الحضرية أن وقعت تمامًا في أيديهم.

وخلال بضعة عقود من السنين، أصبحوا يُسيطرون على الكثير من الموارد المالية، ولا بد أن تكون بوادر هذا التطور سابقة على ذلك. وأدَّى بروز أهمية الفئات العسكرية — بمُساعدة أثرياء التجار أحيانًا — إلى اختلال توازن القوى بين الباشا العثماني والعسكر بعد أن كان مُستقرًّا معظم عقود القرن السادس عشر، فبدأت سلطة الباشا تضعف لصالح القوى العسكرية الصاعدة. ومال التوازن بين الولاية ومركز السلطة في الدولة، أو بين الأطراف والمركز، بعض الشيء تجاه الأقاليم الخارجية.

ولا عجب أن يؤدي ذلك إلى إثارة حنق الباشا على التجار الذين كان لهم معهم علاقة نشاط مُشترك، ويُفسر ذلك سخط مصطفى باشا (١٠٢٨–٢٩/ ١٦١٩–١٦٢٠) — قبل وفاة أبو طاقية ببضع سنوات — على التجار الذين قدموا الدعم المالي للفئات العسكرية التي تحدت السلطة العثمانية، وهو ما كان ظاهرًا للعيان، وعد الباشا ذلك نوعًا من الخيانة، ووعد مصطفى باشا عسكر الأوجاقات بزيادة رواتبهم حتى يُحقِّق بعض التوازن، وقرَّر مصادرة بعض الأموال الطائلة من تجار القاهرة.[٣١] ويُشير المؤرخ

---

[٢٩] الباب العالي ٢٠٠٨،٨٢ بتاريخ ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م، ص٤٠٢.

[٣٠] الباب العالي ١٠٤٥،١٠٢ بتاريخ ١٠٢٩هـ/١٦١٩م، ص٢٤٣. وبالنسبة للأمثلة الأخرى للمبالغ الكبيرة التي أقرضها أبو طاقية لأمراء العسكر وبكوات المماليك، انظر الباب العالي ٢٢٠،٨٥ بتاريخ ١٠١٤هـ/ ١٦٠٥م، ص٢٣٩؛ الباب العالي ١١٤٢،١٠٠ بتاريخ ١٠٢٦هـ/١٦١٧م، ص١٦٨.

[٣١] أحمد شلبي، أوضح الإشارات ص١٣٧–١٣٨.

ابن أبي السرور البكري إلى أن الباشا صادَرَ مبلغ ٣٣ ألف قرش من أموال التجار، دون أن يذكر أسماء مَن تعرَّضت أموالهم للمُصادَرة، وإن كان واضحًا أنها تبدأ بالأثرياء من التجار أمثال أبو طاقية والرويعي والذهبي. وردَّ التجار على ذلك بتوثيق الحُجج لإثبات ما حدث وإرسالها مُرفَقة بالالتماسات إلى السلطان في إستانبول. وكانت النتيجة مُشجِّعة؛ فقد تم استدعاء مصطفى باشا إلى إستانبول، ولعل ذلك كان موضع سرور العسكر؛ لأن الباشا كان لا يدفع لهم رواتبهم بانتظام. ولا شك أن التماس التجار قد قُبلَ من جانب السلطان بفضل تأييد العسكر لهم، ولعلَّهم يكونون قد تلقَّوا دعمًا أيضًا من بعض الشخصيات المتنفِّذة بإستانبول الذين كانوا على صلة بهم، كما كانت الحال بالنسبة لأبو طاقية.[٣٢] وتُبيِّن تلك الحادثة، كيف استطاع التجار استخدام قوى السلطة ضد بعضها البعض.

وبعد تلك الحادثة بوقتٍ قصير، برزت قوة البكوات المماليك على زمن زكريا بن إسماعيل أبو طاقية. ففي ١٦٣١م — بعد وفاة إسماعيل أبو طاقية بستِّ سنوات — قام موسى باشا باغتيال قيطاس بك أحد أمراء المماليك. وتعكس النتائج التي ترتَّبت على هذا الحادث التوازن الجديد للقوى الذي تحقَّق خلال أربعة عقود من السنين؛ إذ هب البكوات المماليك على الفور مطالبين بمُعاقبة موسى باشا على ما اقترف من جُرمٍ، وحاول بعضهم قتله، غير أنهم أقالوه من منصبه في نهاية الأمر. وانتقل زمام السُّلطة إلى أيديهم خلال العقدَين التاليَين في شخص رضوان بك، على حساب سلطة الباشا العثماني.[٣٣] ويُمكن أن نستنتج من ذلك أن قصة بروز قوة المماليك التي تردَّدت على الأسماع كثيرًا، كان لها أبعاد أخرى؛ فلم يكن الصراع على السلطة قاصرًا على الباشا العثماني في جانب، والفئات العسكرية في الجانب الآخر. وكانت هناك — في الوقت نفسه — نتائجُ أخرى للصلات التي أقامها زكريا أبو طاقية، ولعلَّ صلاته بأوجاق المتفرِّقة كانت وراء حصوله على لقب أمير بالأوجاق الذي أصبح واحدًا من رجاله.[٣٤] ولا نعرف مدى استحقاقه لهذا اللقب، الذي يبدو أنه قد اشتراه بماله. ولكن من المُلفت للنظر أيضًا، أن السنوات التي تلَتْ وفاة إسماعيل أبو طاقية، أدَّت علاقات المصاهرة بين عائلة أبو طاقية ورجال أوجاق المُتفرِّقة

[٣٢] البكري، الكواكب، ورقة ٤٢ ب.

[٣٣] Holt, “Egypt and the Fertile Crescent,” Ithica 1966, pp. 79–80.

[٣٤] الباب العالي ٤٢٣,١٢٦ بتاريخ ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م، ص٩٩.

إلى قيام نوع من التحالف بينهما كان بمثابة تطوير للروابط التي كان إسماعيل أول مَن أقامها. فقد تزوَّجت ستيتة بنت أبو طاقية (الشهيرة بفاطمة)[٣٥] مرتَين من بين رجال أوجاق المتفرِّقة؛ إذ كانت ثروة أبو طاقية تتوازى — من بعض النواحي — مع الجاه الذي كان للنخبة العسكرية. وإذا كان زكريا أقل نجاحًا من والده إسماعيل في مجال التجارة؛ فقد استطاع أن يخطو بعائلته خطوة واسعة تجاه النخبة العسكرية، بلغت حدَّ الاندماج معها، وبذلك لم يكن الحراك الاجتماعي من فئة لأخرى أمرًا عسيرًا، وكان أكثر حدوثًا في الحقب التي شهدت تحوُّلات اجتماعية كبيرة كتلك الحقبة.

فقد تمَّ الوصول إلى مرحلة جديدة في العلاقة بين السلطات العثمانية والقوى المحلية في مصر، ثم تحقيقها — إلى حدٍّ ما — نتيجة بروز التجار كفئة اجتماعية. كما شاركت في تحقيقها عوامل أخرى أوسع مدى، من أهمها تغيُّر العلاقة بين المركز والأطراف في الدولة العثمانية، وضعف السُّلطة المركزية في إستانبول لصالح إبراز هوية الولايات. ولا شك أن العوامل المحلية التي كانت وراء تلك التحوُّلات اختلفت من ولاية إلى أخرى داخل الدولة العثمانية، ولا زلنا في حاجة إلى دراسة التكوين المعقَّد لتلك العوامل، فإذا تمَّ التوصُّل إلى أن التجار لعبوا دورًا في الولايات العثمانية الأخرى يُماثل ما قاموا به في مصر، كان ذلك أمرًا له مَغزاه، ويتطلَّب ذلك أيضًا معرفة القوى الاجتماعية الأخرى التي ساهمَت في التحوُّل.

خلاصة

ويُمكننا أن نخرج بعدَّة استنتاجات حول دور التجار في المجتمع في تلك الحقبة. فقد ساعدت الأحوال المعقَّدة لتلك الحقبة — بالدرجة الأولى — على تغيير وإبراز أوضاع التجار. وتميَّزت تلك الأوضاع بالاستقلال هيكليًّا عن السلطة الحاكمة كقوة اقتصادية واجتماعية

---

[٣٥] ستيتة (الشهيرة بفاطمة) تزوَّجت من محمد بن الأمير أحمد المتفرقة في ١٠٢٥هـ/ ١٦٢٥م، وطُلِّقت في ١٠٤٢هـ/١٦٣٢م (الباب العالي ٧٢٣,١٠٧ بتاريخ ١٠٣٥هـ/١٦٢٥م: الباب العالي ٩٨٩,١١٥ بتاريخ ١٠٤٢هـ/١٦٣٢م) وتزوَّجت من الأمير محمد بن كيوان (الباب العالي ١٣١,١٢٥ بتاريخ ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م)، وبعد ذلك ببضع سنوات ترمَّلت، ثم نجدها تتزوج من الأمير بشير أغا المتفرِّقة (الباب العالي ٧١٩,١٣٥ بتاريخ ١٠٦٨هـ/١٦٥٧م)؛ أي إن أزواجها الثلاثة كانوا من الأمراء، وانتمى اثنان منهما إلى أوجاق المتفرِّقة.

معًا، فلم يكونوا أدوات في يد السلطة تُحرِّكهم وفق هواها. وكونوا فئة أصبحت قوة اجتماعية اقتصادية يُعتدُّ بها ويحسب حسابها، فلعبوا دورهم على الصعيدَين الاقتصادي والاجتماعي.

وكانت مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية ركيزة المساومات التي دارت بينهم وبين مختلف قوى السلطة لتحقيق أهدافهم. وبينما كانت الطوائف في أوروبا وراء المغانم التي حقَّقها التجار في صراع السلطة، لا تتضمَّن المصادر الوثائقية إشارة إلى دور لعبته طوائف القاهرة في هذا المجال. وكل ما نستطيع الخروج من القرائن التاريخية المتاحة لنا؛ أن قوة التجار كانت تَرتكز على أساسٍ فردي إلى حد كبير، وأنهم حقَّقوا الكثير من أهدافهم بجهد فردي وليس من خلال الطوائف، ولعلَّ المزيد من الدراسة يُلقي الضوء على تلك القضية.

ولعلَّ المكانة المرموقة التي احتلها الشاهبندر تعود إلى تلك الحقبة؛ فقد كان هناك دائمًا تنظيم هرمي يجمع التجار ويرأسه عضو بارز من أعضائه، نعلم بوجوده منذ عصر سلاطين المماليك. ولكن أهمية المنصب برزت في العصر العثماني عندما تجاوَزَ نفوذ الشاهبندر دائرة التجار والمشتغلين بالتجارة ليشمل نطاقًا أوسع. ورغم أننا لا نعرف الكثير عن العقود التي تلَت الفتح العثماني في ١٥١٧م، يغلب الظن أن قوام تلك المكانة قد تكون مع التغيرات الهامة الاجتماعية الاقتصادية التي أصابت التجار خلال نصف القرن الذي تُغطيه هذه الدراسة.

لقد أثَّرت التغيُّرات التي لحقت بالتجار والتحالفات التي أقاموها مع النخبة العسكرية على هيكل السلطة في مصر. فقد ساعد التجار — بطريقتهم الخاصة — على تشكيل الأحداث التي وقعت، وعملية إعادة الهيكلة التي أعقبتها. وحقَّقوا ذلك نتيجة تأثيرهم على تصرُّفات قوى السلطة؛ ومن ثم ساهموا في توجيه التحولات الوجهة التي اتخذتها. وتتساوى مع هذا الدور في درجة الأهمية، معرفتنا للكيفية التي دارت بها عجلة المجتمع في تلك الحقبة، والقوى الاجتماعية المُختلفة التي ارتبطت بعضها البعض برابطة المصالح المشتركة، تلك المعرفة التي تعد محدودة. وبعبارة أخرى، لم تَقُم السلطات العثمانية ورجالها أو القوى العسكرية المحلية التي تناطحت معها، وحدها بتشكيل تاريخ تلك الحقبة، ولكن التجار أيضًا لعبوا دورًا في صياغة ذلك التاريخ. ولا شكَّ أن إعادة تقييم دور التجار في مُجتمَع ما قبل الحداثة بالشرق الوسط يلقي الأضواء على أبعاد جديدة لا تخلو من أهمية.

ويُمكن أن نضع دراسة التغير في أوضاع التجار في سياق التغيرات الاجتماعية الأخرى في الولايات العثمانية؛ إذ يذهب رفعت أبو الحاج — مثلًا — إلى أن الحقبة ذاتها شهدت تغيرات موازية عند القوى الاجتماعية الأخرى، فظهرت طبقة من ملاك الأراضي الزراعية عندما تحوَّلت أراضي المشاع إلى مِلكية عامة.[٣٦] ويَتشابه ذلك — بدرجةٍ ما — مع الظاهرة التي عرَفَتها القاهرة في الدلالة على حدوث الحراك الاجتماعي في الأوقات التي تَشهد تغيُّرًا في هيكل السلطة، كما تدلُّ على تحرُّر النشاط الاقتصادي الذي خضَع من قبل لسيطرة الإدارة العثمانية، ولعلَّ ما حدث لتجار القاهرة كان يُمثل بُعدًا واحدًا في صورة أرحب للتغير الاجتماعي في الدولة العثمانية وقع نحو تلك الحقبة. ويَحتاج الأمر إلى دراسات أكثر قبل أن تتَّضح لنا صورة التغيُّرات التي لحقت بمُختلف القوى الاجتماعية في سائر أنحاء الدولة العثمانية خلال تلك الحقبة.

تدفعنا هذه الاستنتاجات إلى ضرورة إعادة النظر في بعض الآراء التي أثيرت حول مجتمع تلك الحقبة باعتباره مجتمعًا يَنقسِم إلى مجموعتين: الحكام، والرعية، ويعني ذلك أن العلاقة بينهما كانت تَسير في اتجاه واحد، فيقدم الرعية فائض الإنتاج نقدًا أو عينًا للحكام الذين يُعولونهم. ومثل تلك الآراء تتجاهَل بعض المظاهر الفعالة للعلاقة بين الطرفين، كروابط المصالح، والنزاعات، والمنافسات، والتأثيرات، والمنافع المتبادلة، التي ربطت بين رجال السلطة الحاكمة والتجار.

---

[٣٦] Formation of the Modern State, p. 48.

الفصل السادس

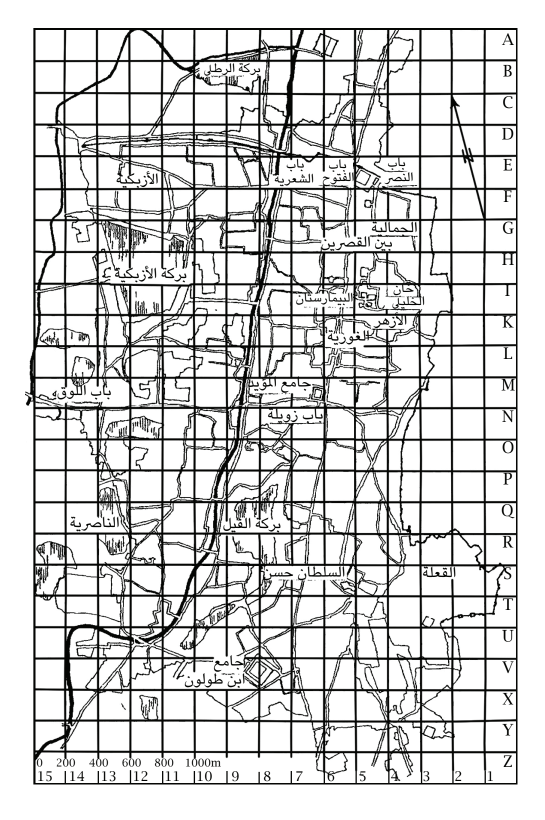
تشكيل المعالم الحضرية للقاهرة

(١) القاهرة عام ١٦٠٠م

كانت القاهرة زمن أبو طاقية مدينةً مُتعدِّدة المستويات؛ فهي أكبر مدن الدولة العثمانية بعد إستانبول، يعيش فيها مجموعة مُتنوِّعة من الناس بمُختلف شرائحهم الاجتماعية، جاءوا من الولايات العثمانية المُجاورة كالشام، أو من بلاد أفريقية بعيدة، عاشوا فيها أو مرُّوا بها. ولما كان أبو طاقية تاجرًا، فقد تعامل — بالضرورة — مع الكثيرين منهم، وكانت له علاقة واضحة بتراثها المعماري الذي تميَّز بالثراء؛ فقد عاش أبو طاقية وعمل في جانب من المدينة تركزت فيه معظم الآثار المعمارية الكبرى. كذلك كان أبو طاقية باعتباره تاجرًا، يعيش في أحد المراكز التجارية الكبرى في زمانه؛ حيث كانت القاهرة مركز نشاطه التجاري لأنها تقع عند نقطة الْتقاء عدد من الطرق التجارية الرئيسية، وكانت مركزًا هامًّا للتبادل التجاري، سعى إليها التجار القادمون من البحر الأحمر وأفريقيا وبلاد الشام والبندقية والأناضول، حاملين معهم بضائعهم لبيعها في أسواقها، أو مبادلتها بغيرها من السِّلع، أو نقلها إلى وجهة أخرى. وكان الشارع الذي يصل الأبواب الشمالية للقاهرة — باب الفتوح وباب النصر — بالباب الجنوبي، باب زويلة، من أكثر شوارع المدينة نشاطًا وازدحامًا بالحركة، تمرُّ به الدواب المحمَّلة بالبضائع الواردة إلى الوكالات التجارية أو المتَّجهة إلى خارج المدينة في بداية رحلة طويلة إلى وجهات أخرى.

وعلى طول ذلك الطريق، والشوارع المُجاوِرة له، وقعت أكبر الوكالات التجارية والحانات التي مارس فيها كبار التجار نشاطهم. وكان الكثير منها يعود إلى أيام سلاطين المماليك؛ قايتباي، والغوري، وبرسباي، والأمراء مثل الأمير قوصون، ويُمثل وكالات كبيرة

استأجر التجار مساحات منها لمُزاولة عملهم.[١] وبرَزت بين غيرها من المنشآت المعمارية بزخرفتها بالرخام المُلوَّن والأحجار التي تَحمل نقوشًا غائرة، ومَداخلها التي نُقشت عليها أسماء مَن شيَّدها من السلاطين، وكانت عينا أبو طاقية تقَع على تلك المنشآت المعمارية في رحلته اليومية من بيته إلى حانوتَيه اللذَين شاركه فيهما الدميري بسوق الحرير، أو حانوته الثالث بخط الغورية.



خريطة القاهرة.

[١] Andre Raymond, “Les Marches du Caire,” maps 1–6.

وكانت القاهرة أيضًا مركزًا دينيًّا كبيرًا، رغم تأثُّر وضعها كمركز هام للدراسات الإسلامية بعد ضمِّ مصر إلى الدولة العثمانية؛ فقد حلَّت إستانبول محلها في هذا المجال بمَعاهدها العِلمية التي اجتذبت أفضل العلماء والطلاب. ولا نعرف إلا القليل عن صلات التجار عامة وأبو طاقية خاصة بالحياة الدينية في القاهرة. وإن كانت معظم المنشآت المعمارية الدينية الكبرى تقع في المنطقة التي زاولوا فيها نشاطهم بما في ذلك الأزهر، الجامع والمركز العلمي الكبير الذي ارتبط به الكثير من علماء ذلك الزمان، وكذلك بعض الزوايا الصوفية. فكان يقع بالقرب من بيت أبو طاقية بدرب طاحون شمال المدينة عدد من الزوايا التي أقامها شيوخ الطرق الصوفية، كان يؤمُّها المريدون؛ إذ وقعت زاوية عبد الوهاب الشعراني والزاوية التي أقامها الغمري على مقربة من بيته، ولكن المنشآت الدينية التي أقامها أبو طاقية تُشير إلى انتمائه إلى طريقة صوفية أخرى هي السادات الوفائية التي كانت — إلى جانب البكرية — من أرفع الطرق الصوفية.[٢]

لذلك كله، كان أبو طاقية قاهريَّ الانتماء؛ لأن القاهرة ظلَّت مركز نشاطه وموطن مصالحه طوال سنوات عمره. وقد اتَّخذت علاقته بالقاهرة بُعدًا جديدًا في العقد الأخير من عمره، عندما بلغت مكانتُه في عالم التجارة شأنًا كبيرًا، فساهم في تشكيل معالمها الحضرية، وترك بها أثرًا معماريًّا حمل اسمه على مر الأجيال.

(٢) دور التجار في التنمية الحضرية

ونستطيع أن نضع تلك المساهمة في سياقٍ أوسع مدًى؛ فتَحليل العلاقة بين التجار من جيل أبو طاقية والتطور العمراني للمدينة، يقودنا — من ناحية أخرى — إلى التغير في العلاقة بين الدولة والمجتمع، عندما نرى التجار يقومون ببعض الأعمال التي كانت وقفًا على الحكام. والواقع أنَّ ذلك جاء نتيجةً للتطور الاجتماعي الاقتصادي الذي شهده نصف القرن الذي يقع بين أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. فلم يُؤثِّر التطور الذي لحق بالتجار على أوضاعهم الاقتصادية فحسب، بل امتدَّ تأثيره إلى الكثير من مظاهر حياتهم، وكانت التنمية العُمرانية للمدينة إحداها. وكان أبو طاقية مُمثلًا لتيارٍ سِرِّي بين التجار من أبناء جيله، رمى إلى ترك أثر بارز على التطور الحضري للقاهرة. كما

[٢] محمد صبري يوسف، دور المتصوفة في تاريخ مصر في العصر العثماني، القاهرة ١٩٩٤م، ص٣٤–٤٠.

وقَع على عاتق التجار — من ناحية أخرى — تطوير البِنية الأساسية اللازمة لاستيعاب التجارة المُتزايدة في الحجم، مما كان يعني تحمُّلهم نفقات مالية كبيرة. ويُمكننا أن نتصوَّر الطريقة التي لجأ إليها التاجر لمُوازنة الاعتبارات المُتناقضة — أحيانًا — عند اتخاذ قرار من هذا النوع، للاستثمار في بناء خان أو وكالة، بدلًا من استخدام المال في توسيع تجارته.

ويَتناقض بروز دور التجار في المدينة مع صمتِ الحوليات التاريخية العربية المُعاصرة عن الحديث عن ذلك الدور، فلا نجد إشارة إلى أبو طاقية أو الدميري أو الرويعي أو غيرهم من التجار العديدِين الذين تظهر أسماؤهم من حين لآخر في السجلات الوثائقية، ويَبدو أن دورهم في الأحداث التي شهدتها الحقبة لم يكن على تلك الدرجة من الأهمية التي تُبرِّر ذكرهم في تلك الحوليات، غير أنَّ جيل أبو طاقية ترك بصماته على المدينة من خلال تشييد المنشآت العامة كالمساجد، مثل مسجد الخواجة كريم الدين البرديني (وهو صغير المساحة، لا يزال قائمًا بحيِّ الداوودية)، أو المسجد والكُتَّاب والسبيل الذي شيَّده الخواجة إبراهيم المنصوري بمصر القديمة، كذلك خلَّد التجار أسماءهم من خلال الشوارع التي لا تزال تَحمل تلك الأسماء مثل شارع أبو طاقية، أو الأحياء مثل حي الرويعي الذي يُعد اليوم من المناطق التجارية الكثيفة النشاط التي تُباع فيها الأدوات والمُنتجات المصنوعة من الألومنيوم.

وهناك تجار آخرون من جيل الرويعي وأبو طاقية لعبوا دورهم في تنمية المدينة وبنيتها الأساسية، من بينهم ياسين شقيق إسماعيل أبو طاقية، والخواجة جمال الدين الذهبي الذي أصبح بيته ووكالته مسجَّلَين ضمن قائمة الآثار القومية في مصر.[٣] ومِن الملاحَظ أن هؤلاء جميعًا كانوا من التجار البارِزين؛ فقد تولى أبو طاقية والعاصي والذهبي الشاهبندرية، وكان أحمد الرويعي عمُّ علي الرويعي سلف أبو طاقية في تولِّي منصب الشاهبندر. وبذلك كانوا جميعًا يُمثلون نخبة فئة التجار، ولا تُعد أعمالهم معبِّرة عن التجار ككل. غير أنه نظرًا لثرائهم الواسع، يُعدُّ اتجاههم في هذا السبيل له مغزى خاص في السياق التاريخي لتلك الحقبة. وفي إطار ذلك السياق الذي أتاح بروز دور التجار، يُمكننا أن ننظر إلى مساهمة أبو طاقية ورفاقه من أساطين التجار في التنمية العمرانية للقاهرة.

ولم يكن التجار وحدهم الذين برزوا في مجتمع المدينة في تلك الحقبة في مجال تنمية المعالم الحضرية للقاهرة، فكان هناك العلماء الذين ساهموا في العمران فأقاموا

---

[٣] Index of Mohammedan Monuments 262–263.

المباني العامة، وأسَّسوا بعض الأحياء، مثل الشيخ بدر القرافي، وكان قاضيًا، تُوفي عام ١٠٠٨هـ/١٥٩٩م وترك أثرًا صغيرًا بشارع الخرنفش[٤] المتفرع من الشارع الرئيسي للمدينة، وكذلك القاضي أحمد النوبي الذي لا زال يَذكر له إنشاء درب النوبي بالأزبكية.[٥] وبذلك كان دور التجار في هذا المجال جزءًا من اتجاه عام يعكس بعض التحوُّلات الاجتماعية التي حدثَت في تلك الحقبة.

وقد تنوعت وتشابكت عوامل ظهورهم في مجال العمران الحضري في تلك الحقبة، فمن ناحية، كانت المدينة تَشهد عندئذٍ توسعًا عمرانيًّا، ومن ناحية أخرى، اختفى مؤقتًا دور الفئات التي ارتبطت تقليديًّا بالمشروعات العمرانية والمنشآت العامة. ويُمكن طرح عدة افتراضات لتفسير ظاهرة النمو العمراني للقاهرة في حقبة كان كل شيء فيها يسير إلى اضمحلال، كالاقتصاد، والإدارة، والقانون والنظام. ويذهب بعض المؤرخين إلى أن النمو السكاني كان ظاهرة إقليمية عامة، يمكن ملاحظتها في عدد من مدن الدولة العثمانية خاصة والبحر المتوسط عامة.[٦] ويتَّضح الدليل على نموٍّ القاهرة وحلب وتونس نحو نهاية القرن السادس عشر — مثلًا — من نقل المدابغ بتلك المدن من المناطق السكانية إلى أطراف المدن، ربما بناءً على أوامر صادرة من السلطان. ويَرجع ذلك إلى امتداد العمران إلى المناطق التي كانت تقع بها المدابغ، وكان الأمر يتطلَّب نقلها خارج إطار العمران الحضري حفاظًا على الصحة العامة للسكان.[٧] وثمَّة تفسير آخر يتمثَّل في أن مدن الشرق الأوسط كانت مقصد النازحين من سكان الريف عندما تَضيق بهم سبل العيش.[٨] كما أنَّ الحصول على الغذاء عند وقوع المجاعات كان أيسَر بالمدن؛ حيث تهتمُّ الإدارة بالاحتفاظ

---

[٤] المحبي، خلاصة الأثر، ج٤، ص٢٦٢–٢٦٣.

[٥] Habiter au Caire, pp. 177–78.

[٦] Braudel, “The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,” Sian Reynolds, New York, 1976, I, 326–7; Suraiya Faroqhi, Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia, Cambridge, 1984, pp. 1–3.

[٧] Andre Raymond, “Le deplacement des tanneries a l’epoque Ottomane, Villes du Levant, Revue du Monde Musulman et de la Mediterranee,” vol, 55–56, 1990, pp. 34–43; Masters, pp. 38–40.

[٨] Charles Issawi, “Economic Change and Urbanization in the Middle East in I,” Lapidus, Middle Eastern Cities, Berkeley, 1969, pp. 102–108.

بمخزون من المواد الغذائية.[٩] وكانت المجاعات كثيرة الحدوث لاعتماد البلاد على فيضان النيل، فإذا ضنَّ النيل بمائه وقعت المجاعة.

لقد حدثت تطوُّرات عمرانية ملحوظة زمن أبو طاقية، ونظرًا لأنَّ معظم تلك التطورات حدثت على يد التجار، وكان الكثير من المنشآت المعمارية الهامة يقع في المنطقة التجارية بالمدينة، نستطيع أن نربط بين النمو العمراني للقاهرة وتوسُّع تجارتها، على نحو ما حدث من ربط بين التوسع العمراني والتجارة في المدن التجارية الأوروبية … فازدهار التجارة الدولية مع التحول إلى تجارة البن والتوسُّع في صناعة السكر، كان من القوى الدافعة للتوسع العمراني في القاهرة بتلك الحقبة، كما حدثت نفس الظاهرة في المدن الأخرى التي جلب فيها الازدهار التجاري توسُّعًا عمرانيًّا. ويمكن ملاحظة نفس الظاهرة في البندقية في القرن الخامس عشر، عندما أدَّى ازدهار التجارة إلى التوسع في حركة البناء التي أُنفقت فيها أموال طائلة، وكذلك في أنتورب Antwerp في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وهي حقبة شهدت رخاءً تجاريًّا، تضاعَفَ خلالها عدد سكان المدينة، كما تَضاعَفَ عدد منازلها، وأقيمت شوارع وميادين جديدة.[١٠] ويدحض النمو العمراني للقاهرة في تلك الحقبة الفكرة القائلة بأن المنطقة شهدت اضمحلالًا بعد وفاة السلطان سليمان عام ١٥٦٦م. ويعني ذلك أن تاريخ الاستغلال العسكري لا يُواكب — بالضرورة — التاريخ الاقتصادي أو التجاري.

وتُؤكد الانطباعات التي نخرج بها من كتابات الرحالة الأوروبيِّين الذين زاروا مصر خلال نصف القرن أن التجارة كانت نشطة ومزدهرة. ويذكر مايكل هيبرر فون بريتن Michael Heberer Von Bretten — الذي أَسَرَه العثمانيون بمالطا وجاءوا به إلى القاهرة في ١٥٨٥–١٥٨٦ — أن المدينة كانت كبيرة ومُزدحمة بالناس، وأنه لم يُخامره الشك في أنها تفوق حجمًا كلًّا من باريس وروما وإستانبول.[١١] ولا شكَّ أن انطباعاته جاءت على وسط المدينة الذي كان أكثر أنحاء القاهرة ازدحامًا. وبعد ذلك ببضع سنوات، يذكر الرحالة الألماني يوهان فيلد — الذي أقام بالمدينة فيما بين ١٦٠٦–١٦١٠ — أن التجارة

---

[٩] Roger Owen, “The Middle East in the World Economy 1800–1914,” London, 1987, pp. 24–25.

[١٠] Braudel, “Capitalism,” III, p. 123, 151–152.

[١١] Voyages en Egypte de Michael Hebrer von Bretten 1585–1586, Cairo, 1976, p. 68.

كانت بالغة الازدهار، وأنه انبهر بالحوانيت المليئة بالتوابل، والأحجار الكريمة، والأخشاب الثمينة ذات الروائح الذكية، والقلانس الجميلة، والمنسوجات القطنية الرفيعة التي جاءت من الشرق. كما شاهد المرجان والمنسوجات الصوفية التي جلبها البنادقة، ولاحظ أنَّ التجار القادمين من إستانبول كانوا يحملون معهم القليل من البضائع، وأنهم كانوا يشترون الكثير من البضائع المصرية ليأخذوها معهم عند عودتهم إلى بلادهم.[١٢]

ومن بين العوامل المباشرة لبروز دور التجار في مجال العمران الحضَري في تلك الحقبة بالذات، وجود فراغ نشأ عن غياب دور سلاطين المماليك والباشوات العثمانيِّين الذين كانوا يُساهمون في هذا المجال من قبل. وكان الماضي العريق للقاهرة كحاضرة لدولة سلاطين المماليك ماثلًا للعيان من سكان القاهرة، وخاصة في وسط المدينة. فكان أبو طاقية يُشاهِد في رحلته اليومية من بيته القريب من الشارع التجاري في خط الأمشاطيين بدرب الشبراوي إلى سوق الوراقين أو خان الحمزاوي، نماذج عديدة من العمائر التي بناها الخلفاء الفاطميون وسلاطين المماليك، فعندما يغادر بيته بدرب الشبراوي (وكان دربًا مسدودًا) تقع عيناه على الواجهة المنقوشة لجامع الأقمر، المسجد الفاطمي القديم، وما يكاد يصل إلى بين القصرين بعد دقائق حتى يرى ضريح السلطان برقوق بقبَّته المميزة، وبعده ببضعة أمتار، تقع مدرسة وضريح السلطان الناصر محمد بن قلاوون بمئذنتها الرفيعة السامقة، ثم بعد ذلك بخطوات أخرى يمرُّ أبو طاقية أمام واجهة عمائر السلطان قلاوون التي تضم ضريحه، ومدرسته ومستشفاه (المارستان)، فإذا نظر إلى أعلى شاهَدَ النقش المنحوت على الحجر يمتد بطول المبنى حاملًا ألقاب السلطان، فيصفه بأنه سلطان العراقَين والمصرَين، ملك البرَّين والبحرَين، صاحب القِبلتَين، خادم الحرمين الشريفَين.[١٣]

وبعد اختفاء دولة المماليك، أخذ ولاة مصر من الباشاوات العثمانيِّين على عاتقهم مهمة إقامة العمائر، ولكن جهودهم انصرفت إلى الموانئ مثل: بولاق ورشيد والإسكندرية.[١٤] وبعد بضعة عقود من الفتح العثماني لمصر، ساعدت الإنشاءات التي تمَّت ببولاق، مثل

---

[١٢] Voyages en Egypte de Johann Wild, 91–4.

[١٣] Van Berchem, “Materiaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicarum,” Cairo, 1903, vol. I, pp. 126–127.

[١٤] Nelly Hanna, “An Urban History of Bulaq”.

الحواصل والحوانيت والحمامات والكتاتيب والمساجد على مضاعفة الخدمات بذلك المرفأ. ومثَّلت المساجد، مثل مسجد سنان باشا الذي أُقيم بذلك المرفأ النهري، طرازًا معماريًّا مختلفًا يَعكِس التأثر بالأناضول. ولكن تلك كانت مرحلة محدودة زمنًا ونطاقًا شهدتها الموانئ الرئيسية. وأصبح الباشاوات العثمانيون — بعد مُنتصَف الثمانينيات من القرن السادس عشر — أقل اهتمامًا بالأعمال العمرانية، وأكثر انشغالًا بالصراع مع القوى العسكرية، ذلك الصراع الذي استنفد مُعظَم طاقتهم، والذي اتخذ طابع العنف، وكلَّف أحد الباشاوات حياته، وهو الذي عُرف بإبراهيم باشا المقتول.

وثمَّة عامل آخر، سمح للتجَّار من جيل أبو طاقية أن يَستثمروا بعض أموالهم في العمران الحضري، هو أنهم لم يتورَّطوا تورطًا مُباشرًا في صراع السلطة بين الفئات العسكرية وعناصر الإدارة العثمانية، ولم يُؤيِّدوا علنًا طرفًا من أطراف الصراع ضد غيره. كما كانت لديهم أسباب أخرى للاستثمار في العمران، فامتلاك وكالة أو مصنع أو رَبع يُدرُّ على التاجر دخلًا مُنتظمًا مما يقوم بتحصيله من إيجار تلك المنشآت، وكان ذلك النوع من الاستثمار مطلوبًا بصفة خاصة في الأوقات التي تتذبذب فيها قيمة العُملة. والواقع أن زمن أبو طاقية شهد تحوُّلات نقدية هامة، ففي بداية حياته العملية كانت العملة الشائعة الاستخدام هي الدينار الذهبي المعروف بالشريفي (يُساوي ٤٠ نصفًا) وإلى جانبه عملة فضية محلية هي النصف، وعند وفاة أبو طاقية، أصبح الدينار الشريفي عملة نادرة الاستخدام، وحل محلَّه القرش الفضي (يُساوي ٣٠ نصفًا)، ولعلَّ التحول من الذهب إلى الفضة وما صاحبه من أزمة نقدية، أدى إلى حالة عدم استقرار نسبي في أسعار العُملة، ولم يكن من الحكمة الاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة لفترة زمنية طويلة حتى لا تَتناقَص قيمتها؛ ومن ثم كان الاستثمار في العمائر الحضرية يميل إلى الزيادة في مثل تلك الأزمات.

وإلى جانب ذلك، كانت مِلكية العقارات الحضرية وسيلة لتنويع الأصول والحماية من المصادرة؛ إذ كانت الحكومة تَميل إلى مصادرة الأموال عندما تتعثَّر أحوالها المالية، وقد مرَّ جيل أبو طاقية بتلك التجربة عندما صادر مصطفى باشا نحو ثلاثين ألف قرش من أموال التجار. وعندما حدث ذلك كان أبو طاقية قد فرغ لتوِّه من بناء وكالته الثانية التي كلفته الكثير من المال، ففي ٢٠ من المحرَّم عام ١٠٢٩هـ، عندما صادر مصطفى باشا بعض أموال التجار، أوقف أبو طاقية وكالتَيه ليقيَ نفسه خطر المصادرة. ولعلَّ الأخبار قد بلَغَته عن نية الباشا الاتجاه إلى مُصادرة مال التجار، فسارع إلى اتخاذ هذا الإجراء الوقائي. ومهما كان الأمر، فقد جاء تصرُّفه في الوقت المناسب؛ فقد كلفه إنشاء الوكالتين

أموالًا طائلة، ولعله لم يتبقَّ لديه مبالغ نقدية كتلك التي توفَّرت عنده في الظروف المعتادة. وكان وقف الأملاك يَحميها من المصادرة؛ لأن الشريعة كانت تُحرِّم ذلك.

وقد أثار موضوع استثمار التجار أموالهم في العقارات الحضرية، بدلًا من الاحتفاظ بسيولة نقدية تُستثمَر في التجارة، اختلافًا في الرأي بين الباحثين. فيذهب بعض المؤرخين إلى أن هذا النوع من الإنفاق يُعدُّ استهلاكًا فجًّا للمال الذي قد يكون من الأفضل استثماره في التجارة، بدلًا من إنفاقه على بناء العمائر الدينية والخيرية التي لا جدوى منها وتتكلَّف أموالًا طائلة. واستخدم نفس الرأي في التعليق على العمائر التي أقامها سلاطين المماليك بالقاهرة. ولكن تلك الظاهرة لا يُمكن تفسيرها من الزاوية الاقتصادية أو من منطلق ما يمكن تحقيقه من عائد مُباشر لاستثمار رأس المال؛ إذ يجب تفسيرها في إطار الثقافة التي انتمى إليها أولئك الذين ساهموا في العمران الحضري حتى نستطيع فهم الدوافع التي كانت وراء هذا النموذج أو السلوك. ويجب أن نفهم هذه الظاهرة في سياق المجتمع الحضري الذي يلعب فيه الأفراد — وليس الدولة أو الحكومة — دورًا هامًّا في إقامة المنشآت العامة بدافع إحساس الأثرياء بالمسئولية تجاه تنمية البنية الأساسية للمجتمع الحضري. ولكن الأمر لم يَخلُ من المنافع التي عادت عليهم من جراء ذلك.

ولا ريب أن أبو طاقية كان محبًّا للظهور، ويبدو أنه كان مُغرمًا بدوره كشخصية عامة معروفة؛ فقد كان ذلك يُمثل جانبًا من الدور الذي يلعبه الشاهبندر، والواقع أن معظم مشروعاته العمرانية أقيمت بعد توليه هذا المنصب، ولعلَّه أراد أن يدعم مكانته بإقامة تلك العمائر. وعلى كلٍّ، كان للتجار أسباب أخرى تدعوهم إلى التألق في المدينة؛ لأن إطلاق اسم الشخص على مُنشأة عامة أو شارع أو حي يُحقِّق عدة أهداف؛ فقد استخدم سلاطين المماليك عمائرهم لإبراز عظمتهم واتساع سلطانهم، كما عبَّرت العمائر التي أقامها الباشاوات العثمانيون عن نفس المعاني رغم اتسامها بالطابع الإقليمي.[١٥] وكان باستطاعة التجار الأثرياء أن يُحقِّقوا نفس الأهداف من خلال ما أنشئوه من عمائر، فبناء مسجد أو كُتَّاب أو مدرسة أو سبيل يقوم دليلًا على النجاح ويُعبر عن الثراء، مما يُؤدِّي إلى تدعيم وجاهته وتألُّقه الاجتماعي، ويُساعد — بطريق غير مباشر — على توسيع مجال نشاطه.

---

[١٥] Ulku Bates, “Facades in Ottoman Cairo in Bierman,” Abou el-Hag and Preziosi, The Ottoman City and its Parts, New York, 1991, p. 128ff.

وعلى كلٍّ، كانت الأسباب الكامنة وراء اهتمام التجار من أمثال أبو طاقية وأبناء جيله بإقامة العمائر ذات النفع العام، تُعبر عن اتجاه اجتماعي عامٍّ كانوا طرفًا فيه. فقد كانت الفئة الاجتماعية الصاعدة في مدارج الحراك الاجتماعي، مثلما كان شأن التجار في تلك الحقبة، تتَّخذ من الظهور والتألق سبيلًا للشهرة والمكانة الاجتماعية المرموقة. وكما ساعدت الشاهبندرية بما صاحبها من طقوس احتفالية على إبراز الشخصية العامة لأبو طاقية، تركت عمائره بصمةً على المعالم العمرانية للقاهرة؛ فبعد وفاته بسنوات طويلة، ظلَّت الأجيال المتعاقبة من القاهريِّين تذكره من خلال ما أقامه من آثار معمارية، كما ظلَّ زميله الرويعي يعيش في ذاكرة سكان المدينة لارتباط اسمه بالحي الذي أنشأه بالأزبكية. وهكذا ساهمت العمائر التي أقامها التجار في إبرازهم كشخصيات عامة، إضافة إلى ما حقَّقته لهم من مكاسب اقتصادية.

ولما كان التجار عنصرًا فعالًا في العمران الحضري، فقد كان باستطاعتهم أن يَلعبوا دورًا في توجيه التحوُّلات التي شهدها التطور الحضري. وكان هناك اتجاهان واضحان في التطور العمراني للقاهرة في زمن أبو طاقية، أولهما التوسُّع في القطاع التجاري للمدينة، وثانيهما التوسُّع في الأطراف الغربية لها تجاه الأزبكية. ونَستطيع أن نُميز الدور الملحوظ الذي لعبه التجار في الاتجاهَين، وقد شارك فيهما أبو طاقية لأسباب مختلفة، واستخدم في ذلك طرقًا مُتعدِّدة.

(٣) تشييد وكالات جديدة

ليس غريبًا أن يكون إقامة العمائر التجارية في المناطق التي يسودها النشاط التجاري بالمدينة، مَوضع اهتمام التجار. ويُفسِّر ذلك أسباب إقامة عديد من المنشآت التجارية التي تركَّزت في المنطقة التجارية بالقاهرة. ولعلَّ عدم كفاية الوكالات التجارية القائمة عندئذٍ لتلبية حاجات التجار، كان في طليعة تلك الأسباب، مثل عجز الوكالات القائمة عن توفير المساحات اللازمة لتخزين البضائع في المواسم التي تَبلُغ التجارة فيها ذروة النشاط، مثل موعد خروج أو عودة قافلة الحج، وموعد إبحار أو وصول سفن البحر الأحمر. وتُشير المصادر الوثائقية إلى أن سبع وكالات — على الأقل — قد تمَّ بناؤها في العقود الزمنية الواقعة بين نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، وهي ظاهرة ذات مغزًى. فقام التاجر عبد الرءوف العاصي بتشييد اثنتَين من هذه الوكالات ببولاق، أما الوكالات الخمس الأخرى فقد بُنيت وسط القاهرة، منها وكالتان شيَّدهما

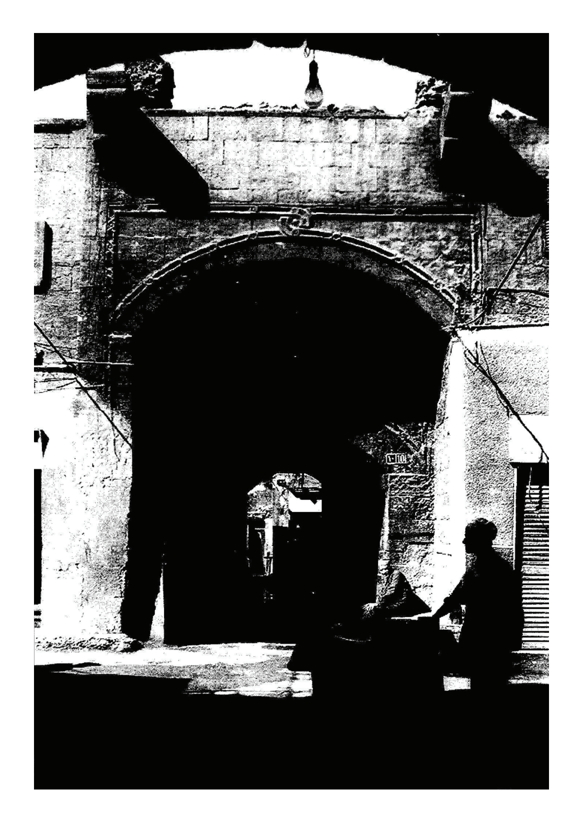
إسماعيل أبو طاقية وشريكه عبد القادر الدميري، وثالثة بناها ياسين أبو طاقية بالركن المخلق، ورابعة بناها الشجاعي في خان الخليلي، وأخيرًا، وكالة جمال الدين الذهبي بالقُرب من سوق الصاغة. ولا ريب أن إقامة الوكالات بما لها مِن وظائف تجارية مُتعدِّدة، وما تتسم به من اتساع وضخامة في الحجم، دليل هام على ما بلغته أحوال التجارة من ازدهار في نصف القرن الذي يقع بين نهاية القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر، ذلك الازدهار الذي جعل إقامة الوكالات الجديدة أمرًا مطلوبًا. ويرجع تشييد تلك الوكالات الجديدة — أيضًا — إلى حاجة التجار البارِزين إلى أن يكون لكل منهم وكالته الخاصة؛ حيث يستطيع التاجر تركيز نشاطه بها إلى حدٍّ ما، كما أن امتلاك التجار الكبار الوكالات يدعم مركزهم بين المشتغلين في ميدان التجارة. كذلك درَّت الوكالات دخلًا على أصحابها من تأجير الحوانيت المحيطة بها وأماكن السُّكنى بطوابقها العليا؛ فقد حصل الشريكان أبو طاقية والدميري على إيجار سنوي جاء من أصغر وكالتيهما حجمًا بلغ ١٦,٥٠٠ نصف.[١٦] والمُحصِّلة النهائية لتشييد الوكالات الجديدة أنَّ البنية الأساسية بالقاهرة كانت آخذةً بالاتِّساع في فترة زمنية قصيرة نسبيًّا. أتيحت خلالها تسهيلات لخزن البضائع وتداولها.

كما نُميز بُعدًا آخر لتنمية البِنية الأساسية التجارية بالقاهرة؛ إذ كان بناء الوكالات التجارية الكبيرة — بالنسبة لأبو طاقية — يُمثِّل ذروة سنوات الاستثمار في مختلف أشكال البنية الأساسية التي تدعم النشاط التجاري، مثل شرائه لحصته في إحدى الوكالات بمدينة من مدن الدلتا لدعم نشاطه التجاري في ذلك الإقليم، أو شرائه نصف سفينة بالبحر الأحمر الذي تركَّزت فيه معظم تجارته.[١٧] وكلما امتد نطاق نشاطه، نجده يهتم بدعم البنية الأساسية المرتبطة به.

ويُمكن إرجاع الفضل في حدوث تغيُّر ملحوظ في مجال العمران الحضري إلى إسماعيل أبو طاقية وشريكه عبد القادر الدميري. فلم تكن الوكالتان اللتان شُيِّدتا بأموالهما بخط سر المارستان مُجرَّد مُنشأتين تجاريتين، بل كانتا بداية لتحويل الشارع من منطقة سكنية إلى شارع تجاري رئيسي. وقبل أن يُقدِم الشريكان على بناء الوكالتين كان خط سر المارستان شارعًا سكنيًّا هادئًا تقع البيوت على جانبَيه، وبعد إتمام بناء الوكالتَين، دبَّ النشاط في الشارع وتحوَّل إلى شارع تجاري.

[١٦] الباب العالي ١٥٠٣,١٠٢ بتاريخ ١٠٢٩هـ/ ١٦٢٠م، ص٣٥٥.

[١٧] الباب العالي، ٢٤٢١,٩٥ بتاريخ ١٠٢٢هـ/١٦١٣م، ص٣٨٨.



مدخل الوكالة الكبرى. تصوير برنادر أوكيين.

وكان خط سر المارستان — الذي يقع خلف مارستان قلاوون — قريبًا من المركز التجاري للمدينة في بين القصرَين وسوق النحَّاسين وسوق الصاغة. وكان شارع بين القصرين أكثر شوارع المدينة ازدحامًا، يقع به عدد من المنشآت الهامة: المستشفى، ومحاكم الصالحية النجمية، والقسمة العسكرية، والقسمة العربية، ووقعت بالقرب منه محكمة الباب العالي، مما جعل الشارع مقصد الناس من مختلف أنحاء المدينة. فإذا أراد إسماعيل أبو طاقية تفادي زحام شارع بين القصرين عند العودة إلى بيته، ما كان عليه إلا أن يتجه يسارًا عند سوق الصاغة، فلا تمر دقيقتان إلا ويجد نفسه في خط سر المارستان ومنه إلى خط الخرشتف حيث يقع بيت أخيه ياسين وأخته ليلى، فإذا انحرف يمينًا عاد

إلى الطريق الرئيسي بالقرب من بيته. وبذلك كان خط سر المارستان يتمتَّع بميزة القرب من مركز المدينة، وسهولة الوصول إليه من الشارع الرئيسي، وهي ميزة يجب توفرها في موقع الوكالات التجارية الكبرى، التي تصل إليها الدواب المحملة بالبضائع، ليتم تخزينها هناك. كما كان موقع الوكالتين قريبًا من بيت أبو طاقية بخطِّ الأمشاطيين.

ونظرًا لضخامة مشروع بناء الوكالتَين، استغرق سنوات من الإعداد والتخطيط؛ ففي ١٠١٧هـ/١٦٠٨م وقَّع أبو طاقية وشريكه الدميري على حُجة بناء الوكالتين،[١٨] تضمَّنت تحديد نصيب كلٍّ منهما، فكان لعبد القادر الدميري حق الربع، وانفرد إسماعيل أبو طاقية بثلاثة أرباع الوكالتَين. ولا ندري لماذا تغير طابع المشاركة في هذه الحالة عما درج عليه الشريكان من قَبل، فكانا يَتقاسمان رأس المال والأرباح مناصفة بينهما في كل مشاريعها الأخرى. ولعلَّ الدميري تردَّد في استثمار مبلغ كبير من المال في مشروع البناء، ومن المُحتمَل أيضًا أن يكون أبو طاقية قد حقَّق أرباحًا طائلة من وراء صفقات تجارة السكر التي قام بها مُنفردًا، ولم يتوفَّر ذلك للدميري.

وكان الحصول على الأرض اللازمة للبناء في مقدمة المشاكل التي كان على أبو طاقية والدميري مواجهتها؛ فقد كان من الصعب الحصول على الأرض اللازمة لبناء الوكالتَين في مثل ذلك الموقع من القاهرة ذات الكثافة السكانية العالية. وزاد من الصعوبات التي واجهتهما أن المباني الواقعة في خط سر المارستان كانت جميعًا بيوتًا صغيرة، يسكنها أناس مُتوسِّطو الحال، من أمثال الصباغ شمس الدين محمد بن سلامة،[١٩] أو الشيخ أبو الطيب بن منصور الذي كان يَبيع المراهم.[٢٠] وحتى يَحصل الشريكان على الأرض اللازمة لبناء الوكالتَين كان عليهما إقناع عدد كبير من سكان الشارع بترك منازلهم، والانتقال إلى مكانٍ آخر بالمدينة، حتى يتمَّ هدم تلك المنازل وإعداد الأرض للبناء. ولم يكن ذلك الأمر سهلًا بأيِّ حال من الأحوال، إذ كان بعض السكان يَملك البيت والأرض التي أقيم عليها، وبعضهم الآخر كان بيته مُقامًا على أرض حكر مُستأجَرة من الأوقاف، مما تطلَّب عقد صفقات مُعقَّدة مع سكان الشارع، والدخول في إجراءات تتصل بالوضع

[١٨] الباب العالي، ١٩٩,٩٠، ص٤٤. ظلت هذه النِّسبة مرعية في كل المعاملات التجارية الخاصة ببناء الوكالتَين.

[١٩] الباب العالي ٤١٢,٩٧ بتاريخ ١٠٢٣هـ/ ١٦١٤م، ص٥٥.

[٢٠] الباب العالي ٢٠١,٩٧ بتاريخ ١٠٢٣هـ/ ١٦١٤م، ص٢٥.

القانوني للأرض، التي كان بعضها ملكًا خاصًّا، والبعض الآخر ملكًا للأوقاف. وبالنسبة لبعض الأفراد الذين أخذ أبو طاقية بيوتهم، كان عليه أن يستأجر الأرض من ناظر وقف مارستان قلاوون، وكانت مساحة بعضها صغيرة فبلغت إحداها ١٣ ذراعًا طولًا، و١٣,٥ ذراع عرضًا، كما بلَغَت أخرى ٩,٥ أذرع عرضًا و١٦ ذراعًا طولًا.[٢١] (الذراع تبلغ حوالي ٦٥ سم) وحصل أبو طاقية وشريكه على إحدى عشرة قطعة من الأرض شكَّلت المساحة التي قامت عليها الوكالة الكبرى التي تم بناؤها عام ١٦١٩م، وبذلك استغرق الأمر زمنًا طويلًا للتفاوُض على شراء الأراضي وإقناع أصحابها بالبيع أو التنازل عن المساحات المُستأجَرة الواحد تلو الآخر، حتى استطاعا أن يُدبرا المساحة الكبيرة اللازمة للوكالتين القائمتين حتى الآن، فكان ذلك — في حد ذاته — تحولًا كبيرًا في الطابع العمراني للموقع.

وخلال السنوات الطويلة التي استغرقها البناء، شُيِّدت الوكالة الصغرى على الجانب الغربي للشارع، ثم أقيمت الوكالة الكبرى على الجانب الشرقي، وكان أبو طاقية يُراقب العمل المُتواصِل، وهو في طريقه من البيت إلى السوق، بدءًا بهدم البيوت، وإعداد الموقع لوضع الأساسات، وانتهاءً بارتفاع البناء. وبعد سنوات، كان باستطاعته أن يُشاهِد مدخلَي الوكالتين اللتين وقفتا شامختين متقابلتين على جانبَي الشارع. ومنذئذٍ لم يَعُد خط سر المارستان شارعًا يُستخدم للتخلُّص من ضوضاء وزحام بين القصرَين، بل أصبح مقصد الناس من مختلف أنحاء المدينة. أما بالنسبة للتجار، فقد أضافت الوكالتان نحو ١٢٠ حاصلًا جديدًا للإيجار، وسارع التجار — مثل الرويعي — باستئجار ما يَلزمهم من الحواصل على الفور؛ حيث توفرت بالوكالتين مرافق لخدمتهم وخدمة زبائنهم؛ كالمسجد، والمقهى، والسبيل الذي كان يقع على ناصية الوكالة الكبرى. وانتقل عبد القادر الدميري للإقامة في بيت صغير بُني على ناصية الوكالة، وجعل به مدخلًا مباشرًا إلى الحاصل الخاص به داخل الوكالة، حتى يتحرَّك بيسر بين البيت والمتجر، دون حاجة للمرور بالشارع. واستخدم أبو طاقية — أيضًا — ما يحتاج إليه من الحواصل لتخزين بضاعته من التوابل والبن والسكر. أما بالنسبة للناس العاديين، فقد وفرت الطوابق العليا للوكالتين وحدات سكنية للإيجار، بلغ عددها ١٦ وحدة بالوكالة الصغرى، و٢٩ وحدة بالوكالة الكبرى، ونتج عن ذلك قدوم المزيد من الناس للسُّكنى بالشارع.

---

[٢١] الباب العالي ٢٦٠٩,٩٧ بتاريخ ١٠٢٤هـ/١٦١٥م، ص٣٥١؛ نفسه ٣٥٠٣,٩٨ بتاريخ ١٠٢٦هـ/١٦١٦م، ص٤٧٢.



مدخل الوكالة الصغرى. تصوير برنادر أوكيين.

وبرهنت التطورات التي حدَثَت — فيما بعد — بخطِّ سر المارستان، على بُعد نظر أبو طاقية والدميري عندما اختارا تلك البُقعة لإقامة مشروعهما العمراني؛ فقد سار غيرهم على نفس الدرب بإيقاع بطيء وتدريجي. وأخذَت الوكالات تحتلُّ موقع البيوت الواحدة بعد الأخرى.[٢٢] حتى أصبح الشارع مُماثلًا للشارع التجاري المُوازي له، وتحوَّل من منطقة سكَنية إلى منطقة تجارية، وبذلك اتَّسعَت مساحة المنطقة التجارية بالمدينة. ولأن وكَالتَي أبو طاقية والدميري كانتا فريدتَين في نوعهما، وأكبر الوكالات حجمًا، فقد ظلَّتا

[٢٢] انظر علي مبارك، الخطط التوفيقية، ط٢، ج٣، ص١٤٠.



تصوير برنادر أوكيين.

قائمتَين. والواقع أنَّ الشارع أصبح يُعرَف بشارع وكالة أبو طاقية. وبعد نحو عقدَين من الزمان قام تاجر آخر يُدعى الخواجة أحمد الخطيب ببناء وكالة مُجاورة لوكالة أبو طاقية والدميري، وأصبح يُشار إلى الوكالتين اللتَين شيَّدهما أبو طاقية والدميري باسم عمارة الخواجة إسماعيل أبو طاقية. وبعبارة أخرى، أصبح اسم أبو طاقية مرتبطًا — لأمرٍ ما — بهذه المنطقة، وطوي اسم الدميري في عالم النسيان. ولا نستطيع إزاء ذلك إلا تقديم بعض الافتراضات، فلعلَّ ذلك يرجع إلى أن أبو طاقية كان الشاهبندر، واحتلَّ مكانة مرموقة في المجتمع القاهري، أو لعله كان — بحكم تكوينه — أكثر ميلًا للظهور والشُّهرة من صديقه التدميري.

ولم تكن مثل تلك التحوُّلات كثيرة الحدوث لما يَكتنِف مثل تلك المشروعات العمرانية من صعاب، وما تتكلَّفه من أموال. وغالبًا كان الحكام هم الذين يَضطلِعون بعبء تغيير الشكل العمراني للمدينة، فقبل ذلك ببضع سنوات — مثلًا — أصدر السلطان العثماني الأَوامر بنقل المَدابغ من باب زويلة إلى أطراف المدينة عند باب اللوق، لقربها من أماكن السُّكنى، ولما تُسببه من ضوضاء وما ينبعث منها من روائح كريهة تُؤذي الناس. وكانت التنمية العمرانية تتم — عادة — من خلال تقسيم مساحة كبيرة من الأراضي إلى قِطَع

صغيرة تقام عليها المباني. وقام بعض الحكام الأقوياء مثل رضوان بك بهذا العمل أحيانًا، فنجده يُحوِّل المنطقة الواقعة جنوب باب زويلة — بعد عقدَين من وفاة أبو طاقية — إلى منطقة توسُّع عمراني، من خلال إنشاء مجموعة معمارية ضخمة اشتملَت على قصر، وسوق، ووكالة، وبعض العمائر الأخرى. ولكن مشروع أبو طاقية والدميري بما له من مغزًى تم بمُبادرة من جانب التجار، ولم يكن عملهما وحيدًا في ذلك المجال؛ ففي بولاق، المرفأ النهري للقاهرة حدثت نفس الظاهرة على يد الشاهبندر عبد الرءوف العاصي الذي أقام وكالتَين كانتا حجر الزاوية في تطور الشارع الموازي للشارع التجاري بتحويل المناطق السكنية إلى منطقة تجارية. ولهذَين المثلَين من أمثلة التنمية العمرانية الحضرية أهميتها في فَهمِنا لكيفية وأسباب التوسُّع العمراني بالقاهرة خلال تلك الحقبة.

لقد قام أبو طاقية والتجار من أبناء جيله بتركيز جُهودهم وأموالهم في هذه المشروعات التي كانت تتصل بنشاطهم التجاري. وكانت هناك أسباب عدة لتفسير ارتباط أبو طاقية خاصة، والتجار عامة بوسط المدينة أكثر من غيرهم من سكان القاهرة.

كان لإسماعيل أبو طاقية بيتان؛ أحدهما يقع بدرب الشبراوي المُواجِه لجامع الأقمر، والآخر بسوق أمير الجيوش، وكلاهما بالقُرب من الشارع التجاري للمدينة. وكان ذلك شأن معظم زملائه التجار الذين سكنوا بيوتًا قريبة من المركز التجاري للمدينة، مُجاوِرةً لمتاجرهم، فسكن الخواجة نور الدين السجاعي بالسبع قاعات، وأقام الخواجة جعفر عامر خلف مدرسة الغوري.[٢٣] ويَنسحب هذا على التجار الأثرياء الذين سكنوا بيوتًا فخمةً مريحة، وعلى غيرهم من المشتغلين بالتجارة الذين عاشوا في بيوت مُتواضعة صغيرة المساحة، خلف المنطقة التجارية أو بالقُرب منها، وكان بعضها لا يَزيد عدد حجراته عن ثلاث أو أربع حجرات. وقد لاحَظَ أندريه ريمون وجود تلك الظاهرة في فترة تاريخية لاحقة.[٢٤] أضف إلى ذلك، أنَّ إخوة إسماعيل أبو طاقية: ليلى، وسيدة الكل، وياسين، سكنوا بالقُرب منه في خط الخرشتف حيث كان بيته. والأسباب واضحة، فالإقامة بالقرب من وسط المدينة، أو في الشوارع المتفرِّعة من الشارع التجاري الرئيسي، كان يعني وجود التجار بالقُرب من مَتاجرهم، والوكالات التجارية التي كانت تتمُّ بها ومن

[٢٣] القسمة العربية ٨٢٨,١٨، بتاريخ ١٠١٦هـ/١٦٠٧م، ص٥٢٧؛ القسمة العسكرية ٤٧٥,٣١، بتاريخ ١٠٢٥هـ/١٦١٦م، ص٢٦٨–٢٦٩.

[٢٤] Artisans, pp. 403–405.

خلالها صفقاتهم، والأسواق العديدة التي تُباع فيها مختلف أنواع البضائع. فإذا أرادت عطية الرحمن زوجة أبو طاقية أن تَشتريَ لنفسها حُليًّا، وجدت سوق الصاغة على بُعد دقائق من بيتها، وإذا أرادت شراء الحرير والمخمل — وهي المنسوجات التي عشقَتْها ليلى أبو طاقية[٢٥] — كانت سوق الشرب، أو تربيعة الحرير، أو سوق الورَّاقين، حيث تُباع المنسوجات، على بُعد خطوات من البيت. ولم يقتصر الأمر على الأسواق الهامة التي وقعت على جانبَي ذلك الطريق من سوق العطارين بوسط المدينة قرب خان الخليلي؛ حيث شاهد كريستوف هاران Christophe Harant — النبيل البوهيمي الذي زار القاهرة عام ١٥٩٨م — تاجرًا فارسيًّا يعرض بضاعته من القماش المُطرَّز بالقصب وغيره من السلع،[٢٦] ويَليه سوق النحَّاسين، ثم سوق الحرير، ويقع سوق العبيد على مقربة منه. تلك كانت أهم الأسواق العديدة التي وقعت على جانبَي الطريق التجاري تُقدم مختلف السلع، من المأكولات إلى المنسوجات إلى البضائع الثمينة التي تُباع بالمفرق لمختلف الزبائن، كسكان المدينة والأجانب الوافدين إليها، والسكان القادمين من خارجها، فكان الشارع التجاري مقصدهم جميعًا، يتوجَّهون إليه لسد حاجاتهم.

كذلك يجدُ التجار هناك الخدمات العديدة التي يحتاجون إليها؛ كالنقل والتخزين والقبانة. ورغم وجود حمام خاص في بيت أبو طاقية، إلا أنَّ ذلك لم يمنع أفراد الأسرة، رجالًا ونساءً، من ارتياد حمَّام السلطان إينال، وهو حمَّام عام يقع بالقُرب من البيت. كما أنَّ وجود مارستان قلاوون بالقُرب من البيت، جعَل استدعاء الطبيب عند الحاجة أمرًا ميسورًا. وبعبارة أخرى، كانت الإقامة بوسط المدينة، أفضل من السكن بالحارات السكنية المُغلقة؛ حيث توفرت المرافق العامة الكثيرة لخدمة سكان القاهرة على مقربة من المنطقة.

ولذلك نستطيع أن نتصوَّر أن علاقات أبو طاقية بالمدينة انحصرت بتلك المنطقة؛ حيث كان يُقيم ويعمل، ويزور أصدقاءه وأقاربه وزملاءه. فقد ظلَّ وسط المدينة مركزًا لنشاطه. ولكن علاقته بالمدينة لم تكن وقفًا على التجارة وحدها، فكانت ذات أبعاد تجاوَزَت نطاق الحرفة، ولم تَرتبِط بها بصورة مباشرة. ورغم حيوية العلاقة بوسط

---

[٢٥] تضمَّن عقد زواجها شرطًا يتصل بالكسوة التي على الزوج توفيرها من الحرير والمخمل، انظر الباب العالي ١١٢٦،١٠١، بتاريخ ١٠٢٦هـ/١٦١٧م، ص١٦٣.

[٢٦] Voyage en Egypte de Christophe Harant 1598, Cairo, 1972, p. 197.

المدينة، لم يكن أبو طاقية مُنغلقًا تمامًا على تلك المنطقة من المدينة؛ فقد دفعَتْه ظروف مُختلفة إلى إقامة صِلاتٍ مع الأحياء الأخرى.

وكان السبب المباشر لذلك وقوع سلسلة من الأحداث دفعَتْه للبحث عن بيت آخر يُقيم فيه خارج منطقة وسط المدينة، تجنُّبًا للاضطرابات التي كانت تقع من وقت لآخر، وتُعكِّر صفو المنطقة. ففي عام ١٥٨٦م حدثت فتنة عسكرية أثارتها قرارات عويس باشا بإنقاص رواتب العسكر لمواجهة العجز في الموارد المالية. وترتَّب على ذلك وقوع أعمال عنف بالطرق أصابت الناس بالذعر والقلق، دارت بعض جوانبها — ذات مرة — بالقرب من بيت أبو طاقية؛ إذ قصف الجند بيت القاضي الذي كان مقرًّا لمحكمة الباب العالي التي كان إسماعيل يكثر من التردُّد عليها. وهاجموا ذات مرة ركن المخلق الذي يقع على بُعد خطوات من بيت إسماعيل أبو طاقية؛ حيث الدرب الذي بنى فيه ياسين أبو طاقية وكالته. ويعني ذلك أن تلك الحوادث دارت تحت نوافذ بيت أبو طاقية.[٢٧] ولعل تلك الحوادث دفعت التجار من أمثال أبو طاقية إلى إقامة بيوت أخرى لهم على مساحة معينة من وسط المدينة، ينتقلون إليها بعائلاتهم عند وقوع الاضطرابات.

وبصورة عامة، كان قرار نخبة التجار من أبناء ذلك الجيل بشراء أو بناء بيت آخر للعائلة على ضفاف بِركة الأزبكية مبعثه الثراء الذي تحقَّق لهم، وجعلهم يُنفقون المال الوفير على الكماليات والتسلية وأسباب الوجاهة. وبانتقالهم إلى ضفاف تلك البركة، في أوقات الراحة القصيرة أو الطويلة، إنما كانوا يُقلِّدون بذلك ما فعله الحكام من قبل من الاستمتاع بذلك المُنتجَع.

واختار إسماعيل مَوقِعًا لبيته على ضفة بركة الأزبكية في الجانب الشمالي الغربي من القاهرة، وكانت بِركة الفيل أكبر البِرَك حول القاهرة تقع جنوب المدينة، بينما وقعت بركة الرطلي شمالها. فكانت تلك البِرَك تمتلئ بالماء وقت الفيضان، وتتحول إلى منطقة يتنزه فيها سكان القاهرة للاستمتاع بالحدائق والحقول المحيطة بها، والتنزه بالقوارب على صفحة الماء حاملين معهم طعامهم وآلات الطرب.

وكانت الأزبكية أقرب البِرَك موقعًا إلى بيت أبو طاقية، يصل إليها عبر سوق مرجوش وباب الشِّعرية، وكان موقعها في ذلك الوقت بعيدًا بدرجة كافية عن موقع حوادث الشغب،

[٢٧] البكري، كشف الكربة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، مجلد ٢٣، ١٩٧٦م، ص٣١٥–٣٢١.

تتسم بالهدوء والراحة، كما كانت الإقامة في بيت على ضفاف البركة تعني تمتُّع العائلة بالماء والخضرة والهواء العليل، بغضِّ النظر عن فكرة البعد عن الاضطرابات. واختلفت البيئة المحيطة بالأزبكية عن درب الشبراوي حيث يقع بيت العائلة؛ إذ كان بيت أبو طاقية بالأزبكية يُطلُّ على البركة مباشرة، يقع خلفه غيط الحمزاوي، فحظيت الأسرة هناك بما كان الحكام يتمتَّعون به من رفاهية، حيث التنزه بالقوارب، التي غالبًا ما كان سكان البيوت المحيطة بالبركة يَمتلكونها، ويجوبون بها صفحة الماء حول ضفاف البركة.

وكانت بركة الفيل جنوب المدينة أكثر المناطق أرستقراطية تحيط القصور بشواطئها، وطبق التجار من جيل أبو طاقية هذا النموذج على منطقة بركة الأزبكية، التي كانت — عندئذٍ — مهجورة نسبيًّا مقارنة ببركة الفيل، تتناثَر بعض المنازل على شاطئها الشرقي حيث موقع جامع أزبك، ولعلَّ التجار شعروا بالرضا لتمتُّعهم عند الأزبكية بما كان يتمتع به رجال النخبة العسكرية الذين سكنوا حول بركة الفيل، فقام أبو طاقية، ومحمد بن يغمور، وعثمان بن يغمور، وسليمان الشجاعي ببناء بيوت لهم جاورت بعضها بعضًا على الناحية الشمالية الشرقية من بركة الأزبكية وكانوا يَرتادونها عندما تضطرب الأحوال بالمدينة، أو عندما يَنشدون الراحة أيام الأعياد والإجازات.[٢٨]

وكانت لأبو طاقية علاقات أخرى بالأزبكية؛ إذ كانت من أكثر الأحياء نموًّا خلال تلك الحقبة. وكان التوسُّع العمراني واضحًا فيها أكثر من غيرها من أحياء المدينة، فقسمت الأراضي الزراعية التي كانت تقع شمال البِركة إلى قِطَع صغيرة، قام الناس باستئجارها لبناء بيوت عليها. ففيما بين ١٠٠٦هـ/١٥٩٧م قسمت أراضي حديقة وقف علي الفرا، وحديقة الشيخ الطوري، والأرض الخلاء التي كانت جزءًا من وقف مصطفى كتخدا، وجنينة سودون، وما لبثت أن شُيدت عليها البيوت وأصبحت مأهولةً بالسكان، فاتَّسع بذلك العمران الحضري للمدينة.[٢٩] وكان هذا الجانب من الأزبكية مقرَّ إقامة أبناء الطبقة الوسطى من الحرفيِّين وتجار والنسَّاجين، وغيرهم. وعندما بدأت المناطق المُحيطة ببركة الأزبكية تصبح مأهولة بالسكان، احتاج الأمر إلى إقامة بِنية أساسية لسد حاجة المنطقة إلى خدمات مثل: الصرف الصحي، والمياه، والمدارس، ودور العبادة.

---

[٢٨] Hanna, "Habiter au Caire," p. 218 الدشت ١١٩، بتاريخ ١٠١٢هـ/١٦٠٣م، ص٥٠٤.

[٢٩] Hanna, "Habiter au Caire," pp. 174–178.

وفي تلك الحِقبة لم يقم السلاطين، ولا الولاة الذين مثلوهم في حكم البلاد، ولا حتى أمراء العسكر والمماليك، بإقامة البنية الأساسية للأزبكية، ولكن التجار من أمثال أحمد الرويعي وإسماعيل أبو طاقية، والعلماء من أمثال القاضي أحمد النوبي هم الذين قاموا ببناء تلك المنشآت.[٣٠] وكان أكثرها ما أقامه أحمد الرويعي الذي بنى مسجدًا وكُتابًا وسبيلًا، وحمامًا، بالإضافة إلى عدد من الورش الحرفية في الحي الذي لا يزال يَحمل اسمه حتى اليوم، وتعدُّ منشآته ذات أهمية كبيرة كنواة لذلك الحي الذي تقع شمال غربي المدينة.

وكان المسجد الذي بناه — أو على الأصح أعاد بناءه — أبو طاقية أقل حجمًا، فقد كان خربًا، يَملكه وقف أحد أقارب إحدى زوجاته ويُدعى الخواجة صالح الأحيمر.[٣١] وفي نفس الناحية أقيم مسجد صغير عُرف بجامع النوبي.

خلاصة

لقد أتاح التغيُّر في العلاقات بين الدولة والمجتمع الفرصة لقيام جماعات جديدة ساهمت في التوسُّع العمراني للمدينة. فقد أعقب اختفاء سلاطين المماليك فترة من التنمية العمرانية قام بها بعض الباشاوات العثمانيين، ونجم عن ذلك اتجاه سكان القاهرة إلى المساهمة الفعالة في تطوير البنية الأساسية للمدينة. ولم تحاول المنشآت التي شيدها التجار والعلماء — والتي كان معظمها متواضعًا — أن تناطح الأعمال المعمارية الرائعة التي أقامها سلاطين المماليك أو تلك التي أقامها الباشاوات العثمانيُّون. ولكن المغزى الاجتماعي لتلك المنشآت المعمارية كمساهمة من الفئات الاجتماعية الصاعدة من التجار الأثرياء في عمران المدينة، وما تُمثله تلك المساهمة من دليلٍ مادي على هذه الظاهرة الاجتماعية الهامة، أمر لا يُمكن تجاهله. وكان التغيُّر في العلاقات بين الدولة والمجتمع يعني — بالنسبة لأبو طاقية وغيره من أساطين التجار — تحمل أعباءً مالية لتطوير البنية الأساسية للتجارة. ولكن ذلك أتاح لهم الفرصة لتحقيق الوجاهة الاجتماعية، بما ترتَّب عليها من اكتسابهم مكانة اجتماعية مرموقة دعمتها الثروة التي جلبها لهم نشاطهم التجاري.

---

[٣٠] Hanna, “Habiter au Caire,” pp. 177–178.

[٣١] اسم الأحيمر، ربما اتَّصل بالمسجد المسمَّى بالمسجد الأحمر ويقع بالقرب من عمائر الرويعي.

ومن السهل أن نتصوَّر أبو طاقية، وقد بلغ ذروة حياته العمَلية بتولي منصب الشاهبندر، وحقَّق لنفسه شهرة بين سكان المدينة، لا كواحد من كبار التجار، بل كأحد أعلامها البارِزين، تجري على يدَيه الحسنات للفقراء، على نحو ما نرى من تقديمه الطعام للمَرضى بمارستان قلاوون، ويحظى بنفوذ اجتماعي كبير، وعرفه الناس عند تنقله من بيته بدرب الشبراوي أو بيته الآخر بدرب الطاحون، أو عندما تنتقل أسرته عبر طريق المرجوش إلى بيت بركة الأزبكية، من هيئته وملبسه، وزمرة الخدم والحشم التي أحاطت بموكبه. ولعل موكبه كان نموذجًا مُصغرًا لموكب رجال الحكم كالباشا وقاضي القضاة، مُحاطًا بالأبهة والهيبة. ولعل عامة الناس ربطوا بينه وبين العمائر الضخمة التي أقامها قربَ وسط المدينة، فقد أصبحت من العلامات العُمرانية المميزة في المدينة والتي تنتسب إليه، كما أنَّ البيت الذي يُقيم به الشاهبندر كان من المعالم البارزة بالمدينة. وكان بدوره يعكس مكانة صاحبه بما يتميَّز به من سعة وفخامة بالنسبة لغيره من البيوت المحيطة به.

الفصل السابع

الحياة العائلية في بيت أبو طاقية

مقدمة

كان أبو طاقية يتَّجه إلى بيته عصرًا، بعد يوم عمل حافل، خلال الطريق المُزدحمة بالمارة والدواب، الحافلة بالضوضاء وصُراخ الحَمَّارة الذين يُطالبون الناس بإفساح الطريق لدوابهم، وعندما تقع عيناه على ضريح قلاوون بقبَّته الضخمة يدرك أنه أصبح على مقربة من بيته، وبعد دقائق معدودات يتَّجه يسارًا قرب جامع الأقمر إلى درب الشبراوي، حيث السكينة والهدوء. وما يكاد يدلف من الباب حتى يجد الصورة اختلفت عنها خارج البيت، فهناك صخب، الأطفال يَلعبون في الفناء، والألوان المتعدِّدة التي تُناقض اللون الحجري الذي شاهده طوال الطريق، والأشجار الباسقة، والنباتات المُورقة التي تعمر بها حديقة البيت، والعبيد والخدم يتولَّون أمر الحديقة، ويعنون بالإسطبل وما به من خيول ودواب، ويقومون بخدمة البيت، فتبعث الخضرة ونسمات الهواء على الإحساس بالانتعاش. وعندما يترجَّل أبو طاقية عن حصانه، ويدخل البيت، يجد الحصان من يعتني به بالإسطبل. كان الانتقال من السوق حيث المقابلات مع الشركاء والزبائن والتردُّد على المحكمة بما يُحيطها من ضوضاء، إلى البيت، يعني الدخول في عالم العائلة؛ حيث الأبناء والحياة الخاصة. وكانت سنوات توليه الشاهبندرية، قد حوَّلت أبو طاقية إلى شخصية عامة، فانعكس ذلك على مظهره، وملبسه، وبيته؛ إذ قام بتوسيع البيت وزخرفته وأحاطه بمظاهر الترف التي عرف بها الأثرياء، فتضمَّنت حجة التركة التي أُعدَّت بعد وفاته، الشمعدان الفضي، وعديدًا من الأدوات المنزلية النحاسية، والأطباق التي صُنعت من خزف أزنيك (بالأناضول) ذائع الصيت.

وأهم من تلك المظاهر المادية للترف، نُلاحظ عند دخولنا بيت أبو طاقية، الكيفية التي تغيَّر بها هيكل العائلة نتيجة لارتفاع مكانته الاجتماعية. فنقف على الحياة العائلية في بيت تاجر ثري، ونظامها في لحظة تاريخية معينة من حياة أبو طاقية، وخاصة في سنوات النضج والنجاح في السوق، وتصاعد مكانته الاجتماعية. ويتيح لنا ذلك الفرصة لدراسة الأدوار التي لعبها أفراد العائلة وعلاقاتهم به، وببعضهم البعض، وكذلك علاقاتهم بالآخرين خارج البيت. ومعالجتنا لهذه الزاوية تدحض مقولة انعزال الأسرة عن المجتمع. فقد تركت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على مجرى حياة التجار — على النقيض من تلك المقولة — أثرًا على هيكل العائلة والعلاقات بين أفرادها وبعضهم البعض، إضافة إلى تأثيرها على الأحوال المادية. وبذلك كان للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على الحياة العملية لأبو طاقية، تأثيرها على بيته وعائلته.

وإضافة إلى ذلك، تُبيِّن لنا دراسة الحياة العائلية، كيف استطاع أفراد العائلة الذين كانت لهم مواهب خاصة، أن يُسمعوا أصواتهم للآخرين في الأمور المتصلة بهم، وذلك في إطار النظام الأبوي الذي ساد المجتمع ... فرغم صرامة ذلك النظام، واحترام الأفراد له، لم يؤدِّ بالضرورة إلى سحق الرُّوح الفردية أو محو المبادَرة الفردية؛ إذ نرى — على وجه التحديد — بعض نساء الأسرة من زوجات أبو طاقية وبناته، يَلعبن أدوارًا متعددة — من منطلق القوة — في علاقتهنَّ مع غيرهن من أفراد العائلة، لما تميَّزين به من قوة الشخصية. وأخذ أفراد العائلة — الذين احتلُّوا مكان الصدارة فيها — رغبات أولئك النسوة مأخذ الجد. ورغم تعدد الزوجات، كان وضع النساء — بصورة عامة — يَفضُل وضع الفرنسيات والإنجليزيات في القرن السابع عشر من عدة وجوه. وحتى لو كان عدد اللاتي أتيحت لهن فرص التعليم من الأوروبيات آخذًا في التزايُد، فلم تُتح لهنَّ حقوق المِلكية أو التصرُّف في ممتلكاتهن؛ فقد كان للزوج — في الكثير من البلاد — حق التصرُّف في ممتلكات وثروة زوجته بمجرَّد زواجه منها. كذلك شهدت الفترة التي عاصرت زمن أبو طاقية في أوروبا — لعدة أسباب — انتشار ظاهرة مُطاردة الساحرات في فرنسا وإنجلترا وألمانيا، ومُعظم الضحايا كنَّ — بالطبع — من النساء اللاتي عِشنَ على هامش مجتمعاتهن — لسبب أو لآخر — تُعانين الاضطهاد.[١]

[١] Clive Homes, "Popular Culture? Witches, Magistrates and Divines in Early Modern England," in Steven Kaplan, ed., Understanding Popular Culture, Europe from the Middle Ages to the Nineteenth Century, Berlin 1984, pp. 85–111.

وعندما بلغ أبو طاقية ذروة النجاح في العقد الأخير من عمره، أعيد ترتيب بيته وعائلته، فكبرت حجمًا، وازدادت عددًا، واكتسابًا للصفة الهرمية، ولعلَّ ذلك راجع إلى الثراء وكبر حجم العائلة؛ فقد كان الأب في النسق الأبوي للعائلة — الذي ساد الشرق الأوسط وبعض الثقافات الأخرى — يَحظى بمكانة أرفع من مكانة الزوجة (أو الزوجات) وبسُلطة واسعة على الأبناء. وكان ذلك شأن عائلة أبو طاقية، وغيرها من عائلات ذلك الزمان. ولكن الطريف هنا ما نلاحظه في حالة عائلة أبو طاقية التي اتخذ فيها النظام الأبوي شكلًا خاصًّا عندما ارتبط بالثروة والمركز؛ ومن ثم ملاحظة الكيفية التي صاغ بها أبو طاقية علاقاته مع أخيه وأخواته، وزوجاته، وجواريه، وأولاده، والطريقة التي تصرَّفوا بها حيال تصاعد مكانته الاجتماعية. وقد ساعد أبو طاقية — إلى حدٍّ ما — على تحديد الشكل الذي اتخذته تلك العلاقات بطريقة ضمنت له تدعيم مكانته العائلية وأبرزت صورته العامة كرب لعائلة هامة.

وتحليل وظائف وحدود الهيكل العائلي قد يُساعدنا على فهم العلاقات المركبة داخل العائلة. فقد ركز معظم الدراسات المتعلِّقة بالأسرة على الهياكل الرسمية لها، ومن ثم جاءت نتائج تلك الدراسات مستندة إلى تلك الهياكل، فأكَّدت أنه في الشرائح العليا للمجتمع، كانت الحياة العائلية أكثر تحديدًا، وأن القواعد الخاصة بالسلوك كانت الأكثر صرامة، وخاصة ما يتعلَّق منها بالنساء، غير أن متابعة العديد من القضايا المتصلة بالعائلة في سجلات المحاكم تشير إلى أن ذلك كان أحد جوانب الصورة، ولكنه لا يمثل الصورة كلها. وطبيعة المصادر التي استخدمناها في هذه الدراسة تكشف عن مستوًى من الواقع يتجاوز ظاهرة صرامة وتقليدية الهيكل العائلي. وتَسمح لنا تلك المصادر بإلقاء نظرة على مُستويات العلاقات الشخصية — والحميمة أحيانًا — بين أفراد العائلة وبعضهم البعض، ويُعد ذلك أمرًا ضروريًّا لفهم أوضاع العائلة لأسباب عدة؛ فهي تُساعدنا على أن نتعرَّف على الفرد، ومشاعره، ورد فعله تجاه ظروف وأحوال بعينها، كذلك تُتيح لنا رؤية مدى قُدرة الفرد على التحرك في إطار الهرم العائلي الذي يعد من مكوناته، ومدى مرونة أو تزمُّت هيكل العائلة عندما نراه من تلك الزاوية. وبعبارة أخرى، تُتيح لنا هذه الزاوية رؤية المخرج الذي يستطيع أفراد العائلة — بما فيهم إسماعيل — أن يجدوا القنوات التي يُعبرون من خلالها عن آمالهم ورغباتهم، أو يتَّخذون عن طريقها مُبادرات فردية، وذلك في إطار الهيكل الهرمي للعائلة. ونرى عندئذٍ العائلة على حقيقتها، كما عاشها الأفراد الذين كانوا ينتمون إليها.

ويبدو بذلك الهيكل العائلي الازدواجي، الذي قامت القوى الاجتماعية والاقتصادية الخارجية بتشكيله وتحديده بدرجات متفاوتة. فقد تركت الأحوال العامة لنخبة التجار بتلك الحقبة، وبُروزهم الاجتماعي في المجتمع الحضري أثرًا على هياكل عائلاتهم، فتوازت مكانتهم الاجتماعية الجديدة مع بروز نمط جديد من التراتب الاجتماعي داخل العائلة. غير أن الحياة العائلية تشكَّلت أيضًا على يد أفراد العائلة ذاتها؛ إسماعيل أبو طاقية، والبارزين من أفراد العائلة، كما تشكَّلت أيضًا على يد بقية أفراد العائلة الذين وجدوا الفرصة متاحة لدفع الأمور في اتجاه أو آخر في مختلف الأوقات والظروف.

ودراسة العائلة من هذا المنظور تقوم على أساس اعتبار العائلة كيانًا حركيًّا ومُتغيرًا؛ فقد تتأثَّر بنية العائلة بعدد من الظروف المحيطة بها تأثيرًا لا يقل أهمية عن روابط الدم، فلا يقع التغير فيها نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تطوعها لُمقتضيات المظهر الطبقي فحسب، بل يلعب الأفراد الذين صنعوا تلك الظروف دور أداة تشكيل ملامح التغيير.

(١) العائلة الممتدة

تأرجَحت علاقة إسماعيل بأخيه وأخواته صعودًا وهبوطًا، حتى تجمَّعت العائلة حوله مع مرور الزمن؛ ففي سنوات الشباب، شهدت علاقتهم أزمة وانقسامًا، فتنازع إسماعيل وياسين أمام المحكمة، وذهبَت بدور وسيدة الكل وليلى في مخاصمتهنَّ لإسماعيل حدَّ اتهامه أمام المحكمة بالتدليس فيما يتَّصل بتركة أبيهن، وهو أمر مُستهجَن كان يُمكن حله في نطاق العائلة لتجنب إذاعة النزاع على الملأ. ومن الصعوبة بمكان معرفة ما وراء ذلك الاتهام، طالما كان باستطاعة إسماعيل أن يُثبت براءته أمام المحكمة، ولكنَّنا نستطيع أن نتصوَّر مدى تعاسة أخوات إسماعيل لعدم استطاعتهن تقديم الدليل على اتهامهن لأخيهن. ولعلَّ قدرًا من الغيرة كان وراء إفساد علاقة الأخوات بأخيهن، وهم يَرون ثراءه يتجاوَز ما لديهنَّ وما كان لدى والدهن من ثروة.

ولكن الثروة التي انهالت على إسماعيل في السنوات التي تلَت تلك الأحداث المؤسِفة، لم تُؤثِّر على علاقته بأقاربه، بل أدَّت إلى إعادة ترتيب تلك العلاقات على أساس هرمي. فعندما بلغ إسماعيل ذروة النجاح والمكانة الاجتماعية، أصبح على أخيه وأخواته أن يعترفوا له بالمكانة التي كانت موضع اعتراف المجتمع. فشهدت علاقاتهم ببعضهم البعض تغيرًا، وعبَّرت العلاقات الجديدة عن نفسها بسُبُل مُختلفة. فقد رغب إسماعيل في الاحتفاظ

بعلاقة وثيقة مع ياسين دون الدخول معه في علاقات مالية، وكان أحد مظاهر تلك العلاقة هو القربى في السكن؛ إذ حرص الأخوان على أن يتَّخذا بيتين يقعان بنفس الجيرة، فكان بيت إسماعيل يقع بدرب الشبراوي، واختار ياسين أن يَبني بيته عام ١٠١٧هـ/١٦٠٨م بخط الخرشتف، وكانت له واجهة تقع على درب الشبراوي، فكان البيتان مُتقاربين وليسا متجاورين؛ مما سهَّل الانتقال من أحدهما إلى الآخر. وكانت ليلى أيضًا تُقيم بخط الخرشتف، مما قد يعني أنها حرصت على الإقامة بالقرب من أخويها. وبذلك عاش الثلاثة في بيوت تقع على مرمى حجر من بعضها البعض.

وكان هناك مظهر آخر للعلاقات المُتغيِّرة بين الأخوَين ... فإسماعيل — الأكبر والأغنى — جعل ياسين وأولاده من مُنتفعي الوقف الذي أقامه. ولما كان صاحب الوقف حرًّا في تحديد المُنتفِعين بالوقف، جاء ضم ياسين وأولاده دليلًا على ترابط العائلة الذي حرص على إظهاره، وإبراز دوره كربٍّ للعائلة، يُوزع العطايا على أفرادها. وفي وقفِه الكبير الذي شملَ الوكالتَين ومطبخ السكر، ضمَّن إسماعيل حُجَّة الوقف النصَّ على أن يكون الريع مُناصفة بينه وبين ياسين، فيُقسم ريع مطبخ السكَّر مناصفة بينهما، وريع الوكالة الأولى مناصفة بين أولاد إسماعيل وأولاد ياسين، وريع الوكالة الثانية يُقسم بين أولاده وأولاد ياسين وأحمد بن عريقات (صهره وابن شقيقته ليلى). وبمَنحه تلك العطايا للعائلة، أكد إسماعيل وضعه كربٍّ للعائلة؛ لأنَّ مَن يَمنح يملك زمام أمور العائلة في يده.

(٢) تحالُف الزوجات والجواري

اختلفت علاقات المُصاهَرة التي أقامها إسماعيل في شبابه عنها في السنوات المتأخِّرة من عمره، ووجَّهت هذا الاختلاف حقيقتان: ارتفاع قدره، واندماجه التام في المُجتمَع القاهري؛ فقد بدأ باختيار زوجاته من دائرة محدودة النطاق هي دائرة العائلة وجماعة الشوام، وخاصة الحمصيِّين. ولكن علاقات المصاهرة اتسع نطاقها فيما بعد، واتخذت طابعًا أكثر انفتاحًا على المجتمع القاهري. وتُقدِّم لنا المصادر الوثائقية مادة غنية حول الطابع الذي اتخذته تلك الزيجات التي يُمكن رصدها خلال الحقبة ففيما بين الثمانينيات والتسعينيات من القرن السادس عشر، كانت العائلات الشامية والحِمصية تُمثل دائرة الأصدقاء والأقارب التي تحرَّك داخلها إسماعيل أبو طاقية، ويبدو أن علاقاتهم التجارية قد سارت على نهج مُتماثل خلال تلك العقود من الزمان، ممَّا ترك انعكاسًا على بيت أبو طاقية. فعندما بلغ إسماعيل سنَّ الزواج، كان الاختيار محصورًا بالضرورة في العائلات

وثيقة العلاقة بهم. وخلال سنوات قلائل، تزوج إسماعيل وأخواته ليلى وبدور وسيدة الكل من أزواجٍ يَنتمون إلى مجموعة محدودة من ذوي القُربى، أبناء الخئولة والعمومة، وخاصة أبناء عمهم عبد الرازق، وبعض العائلات التجارية الأُخرى التي كانت — مثلهم — حديثة العهد بالإقامة بالقاهرة، ومِن هؤلاء عائلة ابن عريقات — التي عُرفت فيما بعد بعريقات — وهي عائلة من تجار حمص المعروفين، وكان لها فروع عديدة، وصل أحدها إلى مصر في وقت مُتزامن مع وصول أبو طاقية إليها.

وقد اتُّبع ذلك النسق في زواج إسماعيل أبو طاقية من بدرة بنت عبد الرحمن بن عريقات، ومن رومية بنت عبد الرازق أبو طاقية، وكان زواجُه من بدرة فيما بين ١٥٨٦–١٥٩٢م،[٢] وكانت عندئذٍ أرملة شابة، مرَّت بظروف سيئة لوفاة والدها على درب الحجاز عام ١٥٨٦م — بعد استقرارهم بالقاهرة بوقتٍ قصير — ووفاة زوجها في نفس الوقت تقريبًا، ثم مات أخوها الوحيد محمد عام ١٥٩١م.[٣] ولا شكَّ أن انتماء العائلتَين إلى حمص كان عاملًا مهمًّا في قرار الزواج. إضافة إلى ثراء العروس؛ فقد بلغ مؤخَّر الصداق وحده ثمانمائة دينار، وآلَ إليها إرثٌ عن أقاربها الراحلين. وربما كان زواج إسماعيل من رُومية بنت عمه عبد الخالق قد تمَّ في غضون تلك الفترة أيضًا؛ فقد كانت عائلة أحمد وعائلة عبد الرازق متقاربتَين، وكانت هذه المُصاهَرة تَبعث الرضا في نفس أبيه وعمِّه معًا. وكان النسق الذي اتَّخذه زواج إسماعيل — في تلك الفترة — مُناظرًا لما اتَّخذته زيجات أخواته؛ فقد تزوَّج ثلاثتهنَّ؛ ليلى، وبدور، وسيدة الكل، رجالًا من جماعة التجار الحمصيِّين، والواقع أنَّ الزيجات الثلاث لليلى انحصرت في عائلتي أبو طاقية وابن عريقات، فكان زوجها الأول هو الخواجة أبو بكر عريقات (والد ابنها أحمد)، والزوج الثاني ابن عمها أحمد أبو طاقية (الذي مات عام ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م) والزوج الثالث الذي تزوَّجته في السنوات الأخيرة من عمرها هو الخواجة عبد النبي بن زين الدين عريقات.[٤] ولم يقَع التبايُن بين زيجات الأخ وشقيقاته إلا في تلك المرحلة المتأخِّرة من حياتهم. فقد

---

[٢] القسمة العسكرية ١٤١,١٥ بتاريخ ٩٩٥/ ١٥٨٦، ص٩٠–٩١، الباب العالي ٧٨٣,٥٨ بتاريخ ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م، ص٣٢٠–٣٢١.

[٣] الدشت ١٠٦ بتاريخ ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م، ص٦٤٢.

[٤] القسمة العربية ٢٥٣,٢١ بتاريخ ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م، ص١٧٩؛ الباب العالي ١٢٦,١٠٠ بتاريخ ١٠٢٦هـ/ ١٦١٧م، ص١٤٣.

اتَّسعت — بمرور الزمن — دائرة أصدقاء إسماعيل، وعكس النسق الذي اتبعه في زيجاته المتأخِّرة تلك الظاهرة التي تكشف عن اتساع دائرة اتصالاته عندئذٍ. وأصبح اتجاه الزواج من خارج دائرة الشوام والحمصيِّين أكثر وضوحًا عند أبنائه الذين تزوَّجوا من دائرة العلماء، وحتى دائرة الأمراء؛ ومن ثم كان اختيار نسق الزواج سبيلًا للحراك الاجتماعي، كما كان — أيضًا — سبيلًا لاندماج تلك العائلة ذات الأصول الشامية في الوسط القاهري، ومع مرور الزمن. واندماج أبو طاقية في الشرائح العليا من المجتمع القاهري، نجد عددَ حالات المصاهرة ذات الطابع التحالُفي التي تمَّت مع الشوام تقلُّ عن ذي قبل، وكان الرجال من أفراد العائلة أسبق من النساء في هذا الاتجاه.

فعندما تزوَّج إسماعيل أبو طاقية من بدرة ورومية، كان يَدفعه عندئذٍ إحساس بالواجب، والرغبة في أداء ما يلزمه الواجب اجتماعيًّا تجاه الدائرة التي انتمى إليها. وهو إحساس كان أقل توفرًا عند ياسين الذي انفرد بالبقاء خارج تلك الدائرة على عكس أخيه وأخواته. وعندما قرَّر إسماعيل الزواج من عطية الرحمن بنت الخواجة أبو بكر الأحيمر — وتنتمي إلى عائلة من التجار المصريِّين — كان يقف عندئذٍ على أرض صلبة ماليًّا واجتماعيًّا، كتاجر كبير ناجح ذائع الصيت في القاهرة، ولم يكن مَدفوعًا لتلك الزيجة بأيِّ واجب اجتماعي، ولعله عرف العائلة — وخاصة والدها وجدها — من خلال السوق أو الجيرة في السكن، وربما نشأت الصلات بينه وبينهم من خلال سوق الوراقين، فقد كان لإسماعيل حانوت هناك، كما كان لجد عطية الرحمن لأمِّها حانوت هناك أيضًا، وربما كان لوالدها أيضًا متجر بالسوق ذاته. وكان الجد يَمتلك المنزل الذي عاش فيه إسماعيل عدة سنوات، وهو المنزل الذي كان من أوقافه. ولعلَّ إسماعيل سمع بمزايا العروس التي اتَّضحت فيما بعد، مثل قُدراتها الثقافية وشخصيتها القوية. وكانت عطية الرحمن — التي عُمِّرت طويلًا بعد وفاة إسماعيل — الوحيدة بين زوجاته التي رُزق منها بابنٍ قُدر له أن يعيش، ومِن ثم احتلَّت مكانة خاصة في العائلة.

وكان زواجه الرابع مختلفًا عن الزيجات الثلاث الأخرى؛ إذ اتبع النسق المرتبط بالنخبة العسكرية، وهو الزواج من الجواري المُعتَّقات اللاتي جئن من أصولٍ شرق أوروبية. فبعد عام ١٠١٧هـ/١٦٠٨م تزوَّج إسماعيل من زوجته الأخيرة هنباء عندما تجاوز الأربعين من عمره. وكانت هنباء جورجية الأصل، معتوقة وزوجة زميله الخواجة أبو النصر الطرابلسي الذي كثيرًا ما تعامَل معه من قبل. وبعد وفاة أبو النصر في ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م استمرَّ إسماعيل أبو طاقية في التعامل مع محمد بن أبو النصر الطرابلسي. ولكن

لماذا رغب في الزواج في تلك المرحلة من عمره، رغم وجود أزواجه الثلاث وعدد من الجواري، ورغم أنه كان — عندئذٍ — أبًا لعدد من الأبناء؟ لعلَّ السبب الذي دفع إسماعيل لذلك هو جمال هناء وافتتانه بها. ويبدو أن ابنتها الوحيدة ستيتة التي أنجبتها من إسماعيل كانت تُماثلها جمالًا؛ لأنها طُلبت كثيرًا للزواج قبل أخواتها الأخريات اللاتي كنَّ يَكبرنها سنًّا.

وإلى جانب ما كان لهناء من مزايا، لا بدَّ أن تكون هناك دوافع اجتماعية وراء زواج إسماعيل من رابعة. فرغم شيوع تعدُّد الزوجات، كانت مُعظَم حالات التعدُّد تَقتصر على زوجتين أو ثلاث زوجات. ونُلاحظ وجود تنوُّع في نسق الزواج عند زملاء أبو طاقية، فالخواجة محمد بن يغمور — مثلًا — كان على ما يبدو مُكتفيًا بزوجة واحدة تزوَّجها في التسعينيات من القرن السادس عشر، فعندما مات عام ١٠٢٤هـ/ ١٦١٥م كانت فاطمة بنت زكريا هي الزوجة الوحيدة التي نالت نصيبَها من تركته. ومن الطريف أن ذلك كان من شروط عقد زواجهما.[٥] ومن ناحية أخرى، عندما مات عبد القوي العاصي اقتصر ورثتُه على ولده عبد الرءوف وجدَّته، ولم يكن له زوجة على قيد الحياة.[٦] وكان للبعض الآخر ثلاث زوجات، مثل عبد القادر الدميري. وكان من النادر الجمع بين أربع زوجات عند سكان القاهرة فيما عدا كبار الأثرياء. وإضافة إلى ذلك، تشير الوثائق إلى قيام أبو طاقية بتسجيل شراء عدد من الجواري كنَّ يَقُمن ببيته، وهي سمة أخرى من سمات الثراء والوجاهة، شاعت بين عِلية القوم. وكان الاقتداء ببعض مظاهر الوجاهة التي ميَّزت النخبة الحاكمة أمرًا مطلوبًا في ذلك الوقت من أوقات الحراك الاجتماعي الذي شهدته القاهرة في تلك الحقبة.

والواقع أن طريقة الاختيار وعدد الزيجات تُوضِّح لنا أن إسماعيل أبو طاقية قد وضع معالم حياته الخاصة، في زيجاته وبيتِه، باتساق تامٍّ مع حياته العامة، كتاجر تتصاعد مكانته بين نخبة التجار. وبالإضافة إلى قُدرته على رعاية عائلة كبيرة، بما يتطلبه ذلك من مساحة وخدمات وتكلفة، كان موقفه كربٍّ لتلك العائلة يُضفي عليه مكانة خاصة. فقد دعم من وضعه الاجتماعي امتلاك بيت كبير مليء بالخدم والعبيد، يَلفت أنظار المارة، ويشار إليه بالبنان.

[٥] الباب العالي ١٦٧٩,٩٧، ص٢٢٢.

[٦] الباب العالي ١٤١٢,٨٢ بتاريخ ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤م، ص٢٩٣.

(٣) التراتب الاجتماعي في بيت العائلة

رُتِّبت الحياة في بيت العائلة على نسَقٍ هرَمي وعلى أساس تقسيم مساحة البيت، وهي سمة غلبت على بيوت العائلات الثرية المتَّسعة الأرجاء، وكلَّما كانت العائلة أكبر حجمًا وأوسع ثراءً، جاء التراتب الاجتماعي الهرمي الطابع داخلها أكثر وضوحًا، ويتجلَّى ذلك في أسلوب استقبال الضيوف، وفي شغل مختلف أفراد الأسرة لمساحات معينة من البيت.

وكان التنظيم المساحي للقسم الخاص من البيت، يسمح لإسماعيل أن يقرر عند عودته للبيت المكان الذي يتجه إليه حسب الأحوال، فإذا كان بصحبته ضيوف اتجه إلى الجزء المخصص للضيوف من البيت، وإذا عاد وحيدًا اتجه إلى الأماكن المخصصة لأهل البيت. فكانت هناك قاعات صغيرة حول فناء البيت لاستقبال الضيوف. ومع زيادة مشروعاته التجارية، وارتفاع قدره بين التجار، كَثُر زُوَّاره من عِلية القوم بما في ذلك الأمراء والمماليك، الذين دخل معهم في علاقات تجارية، وكذلك زملاؤه الذين كان يَلتقي بهم في السوق من خلال نشاطه التجاري. وعندما يَفِد على بيته أناس من علية القوم، كان يستقبلهم بالقاعة الكبرى التي تقع بالدور الأرضي من البيت، وهي قاعة فسيحة، ذات سقف مُرتفع، جيدة التهوية، مُزدانة بالرخام، توحي بالأبهة والترف، وكانت في الغالب قريبة من مدخل البيت، على مسافة بين الجزء المخصص لإقامة أهل البيت. فإذا كان الوقتُ صيفًا، وأراد إسماعيل أن يستمتع بالهواء الطلق مساءً، صعد إلى المقعد الذي يُطلُّ على الفناء من فوق سطح البيت، فيرى القادمين والغادين. أما الضيوف الذين يَبيتون بالبيت، فكانوا ينامون بغرفة ملحقة بالقاعة عُرفت بالخزنة النومية، حيث كان الخدم يفرشون أرض الحجرة، ويُرتبون الحشيات لنوم الضيوف.

أما الضيوف من المعارف والأصدقاء، كالدميري أو جماعة الشوام، فكانوا يُستقبَلون بالقاعات الصغرى، ولعلَّ الشوام عامة والحمصيِّين خاصة كانوا أكثر الزوار تردُّدًا على بيت أبو طاقية، ربما لصِلة القرابة أو لوجود علاقات تَضرب بجذورها إلى موطنهم الأصلي؛ حمص، أو لأنهم يعتبرون إسماعيل كبيرهم أو عميدهم، لما كان له من مكانة في المجتمع.

وعندما يَنصرف الضيوف مساءً، يتَّجه إسماعيل نحو مكان المعيشة بالأدوار العليا للبيت، مستخدمًا أحد الدرجين أو الثلاثة. وفي ذلك القسم من البيت كان ثمة نظام تراتبي هرمي النَّسق للمساحة المخصصة للمعيشة؛ إذ قُسِّمت المساحة إلى عدد من المساكن

تختلف اتساعًا وتأثيثًا، وتعكس التراتب الاجتماعي في محيط العائلة. فقد يكون المسكن مجرَّد حجرة واحدة، أو شقة مكونة من حجرتين أو ثلاث حجرات، إضافةً إلى المنافع والمرحاض. فكان كل فرد من أفراد العائلة يُقيم في مسكن يتوافَق مع مكانته في العائلة.

والواقع أن بيت العائلة الذي ضم الزوجات الأربع، وعديدًا من الجواري والأتباع والخدم والعبيد، كان يَخضع لتقسيم مساحي يتَّفق مع الأوضاع الاجتماعية المُختلفة للمقيمين فيه، ولا يخضع للتقسيم على أساس النوع، إلى جناحٍ للذكور وآخر للإناث. كما أن هذا التقسيم المساحي أتاح لأبو طاقية إمكانية التوجه إلى القسم الذي يُريد التوجه إليه، بقدر ما أتاح لكلِّ فرد أن يتحكم في المسكن الخاص به داخل البيت بحرية تامة.

وتناول التراتب الاجتماعي داخل البيت الزوجات، والجواري، والأطفال. وقد ترتكز مكانة الزوجة على ما لها مِن ثروة خاصة، وإنجابها للأطفال، وخاصة الذكور منهم؛ فقد كانت عطية الرحمن — مثلًا — أمًّا لابنه الوحيد زكريا الذي بقيَ على قيد الحياة، ولأربعة من بناته هنَّ: جميعة، وأم الهنا، وزين التجار، وطاهرة. وجاءت أيضًا من أسرة تجارية غنية. فكان هناك فرق في المكانة الاجتماعية داخل العائلة بين الزوجة الولود، والزوجة العاقر (مثل بدرة ورومية)، وبين الزوجة والجارية المُستولدة. وكان التمييز بين الجواري يقوم على قاعدة الإنجاب، فمن أنجبَت من سيِّدها سُمِّيت مُسْتَولَدَة، وكانت تتمتَّع بعدة مزايا، فوفرت لها الشريعة الإسلامية قدرًا من الحماية؛ إذ كان لا يجوز بيعها، كما أن أطفالها كانوا أحرارًا، ولهم حقُّ الإرث في تركة الأب عند وفاته كغيرهم مِن ذريته. وعند وفاة السيد تصبح الجارية المُستولدة حرة، ولا تُعدُّ جزءًا من التركة (كغيرها من الجواري والعبيد).[٧] وكثيرًا ما كان يُخصَّص للمُستولدات نصيبٌ في ريع الوقف يَحصُلن عليه بعد وفاة السيد، ويُنصُّ في الحُجج على استمرارهنَّ في الإقامة ببيت العائلة، وبذلك يتوفَّر لهنَّ الحد الأدنى من الضمانات، ولكنَّنا لا نجد ذكرًا في حجة وقف أبو طاقية للمُستولدات من جواريه، ولا يعني ذلك بالضرورة أنه قد تجاهلهنَّ تمامًا، ولعلَّه رتب لهن ما يوفر لهن الأمان بطرق ودية، فبغير ذلك يَقعن في مأزق حرج بعد وفاته. وقد يَعتمدن على ما ورثَه أولادهن من تركة الأب، أو يتزوَّجن. وفي حالة صايمة البيضاء — إحدى مُستولَدَات إسماعيل أبو طاقية — نجدها تَحصُل على نصيب صغير من التركة بعد وفاة سيدها

[٧] Brunschwig, “Abd,” Encyclopaedia of Islam.

بوقتٍ قصير؛ إذ ما لبثَت أن ماتت إحدى بنتَيها، بعد أن نالت نصيبها من تركة أبيها، فآل بعض ذلك النصيب إلى أمها بحقِّ الإرث. وإضافة إلى ما وفَّرته الشريعة للمُستولدة من الحماية، كان وضعها الاجتماعي في العائلة يَرقى على وضع غيرها من الجواري.

أما المعيار الآخر للتمييز بين الجواري فيقوم على الأصل العرقي، فهناك تمييز بين البيضاوات (ذوات الأصول الأوروبية كالبوسنيات والروسيات والجورجيات)، والحبشيات، والسود (ذوات الأصل الزنجي). وكانت هناك فروق في أسعار الجواري بسوق العبيد تبعًا للون البشرة والأصل العرقي، مما كان له انعكاسه على المكانة الاجتماعية داخل العائلة.

وبذلك تحكَّمت مجموعة من المعايير في تحديد مكان الزوجات والجواري في التراتب الاجتماعي للعائلة، والسُّلطة والامتيازات في بيت العائلة. ولكنَّنا نَستشفُّ من وراء هذا الإطار الرسمي للعلاقات داخل البيت، حقائق تتَّصل بالعلاقات الحميمة التي كانت لإسماعيل أبو طاقية، فقد مرَّ بظروف صعبة في أواخر أيام عُمرِه. ومُنيَ بخسائر فادحة، من بينها فقد زوجته الرابعة هناء بنت عبد الله البيضاء، الجورجية الأصل، التي تزوَّجها نحو عام ١٦١٥م، عندما مات عنها زوجها الخواجة أبو النصر الطرابلسي، زميل أبو طاقية. ولعله وجد السلوى عند جاريته صايمة البيضاء؛ لأنه كان يَقضي عندها وقتًا طويلًا خلال تلك السنوات، واستولدها بنتيه صالحة التي ماتت بعده بوقت قصير، وعند وفاته كانت صايمة البيضاء حاملًا، وما لبثت أن وضعت طفلتها الثانية فاطمة بعد وفاة إسماعيل عام ١٦٢٤م.

وانعكس التراتب الاجتماعي داخل بيت العائلة على طريقة استخدام البيت. ومِن المؤكَّد أن عطية الرحمن — مثلًا — كانت تعيش في مسكن كبير، تتوفَّر فيه وسائل الراحة، ولا يعود ذلك إلى ثرائها الشخصي الذي عزَّز مكانتها، ولكن إلى كونها أمًّا لخمسة من الأطفال، فكان طبيعيًّا أن تُقيم في أكثر مساكن البيت اتساعًا. وكانت إقامتها في أفضل مسكن بالبيت تُعطيها مكانًا خاصة بين سكانه. ولكن بمرور السنين، أحسَّت عطية الرحمن بتحوُّل مشاعر زوجها عنها إلى غيرها من حريمه، وكانت تراه يوميًّا عندما يُحيط به أطفالها فيما عدا طاهرة التي كانت آخر مولودةٍ لها.

ويمكن أن نتصوَّر أن مسكن بدرة كان أصغر مساحة؛ لأنه لم يكن لها أولاد. ولعله كان ثمة نوع من التراتب الاجتماعي بين الجواري والمُستولَدات؛ ففي بيت الخواجة نور الدين السجاعي — زميل إسماعيل — أقام ثلاث من مستولدات ابنه المتوفَّى في مسكن

واحد، حسبما جاء بحجة الوقف.[8] وربما كانت هناك ترتيبات مُماثلة في بيت أبو طاقية، ولعلَّ الحاجة إلى تخصيص مسكن لكل واحدة من مُستولداته، كانت وراء توسعته للبيت.

وسكن الخدم والعبيد في مكان آخر من البيت، يَبعد قليلًا عن مساكن العائلة، ويبدو أن ثمة تراتب اجتماعي كان موجودًا بين مختلف الجماعات التي انتموا إليها، رغم أننا لا نَعرف إلا القليل عن نظام حياة الخدم والعبيد، والأماكن التي خُصِّصت لهم في بيت العائلة على نحو ما نَعرف عن الزوجات. وكانت بعض البيوت تشتمل على مكان مخصَّص للجواري، أو حجرة كبيرة لهنَّ، ولعلهنَّ كن من اللاتي خُصصن للخدمة المنزلية، ممَّن لا يوليهن السيد اهتمامًا خاصًّا.

ويقودنا ذلك إلى تناول مسألة ذات مغزًى بالنسبة للعائلة، هي فكرة المجالين الخاص والعام. فقد طبق بعض الباحثين هذا المفهوم على الأسرة الإسلامية بطرق مختلفة: فالخاص عندهم يعني البيت وأفراد الآسرة الذين يضمُّهم ذلك البيت، والعام يعني عندهم المجال الذي يقع خارج البيت. وربط البعض الآخر الخاص بالنساء، والعام بالرجال، ورأوا أن الفصل بينهما كان صارمًا مع وجود أو عدم وجود إمكانية محدودة للاتصال بينهما. والواقع أن تلك النماذج للمَجالين الخاص والعام، لا يقوم على ملاحظة ما كانت عليه الحال في مجتمع معين أو طبقة معيَّنة، ولكن على تعميمات شملت المجتمعات الإسلامية جميعًا، بغضِّ النظر عن الزمان أو المكان، أو الوضع الطبقي.

وتحليلنا لعائلة أبو طاقية يَدحض هذه الآراء فيما يتَّصل بالفصل بين النساء والرجال، وما يتَّصل بالفصل بين المجالَين؛ الخاص والعام في الحياة العائلية. وعلى سبيل المثال، ليس هناك دليل على أنَّ النساء كن معزولات في قطاع خاص من البيت؛ فلم يتضمَّن بيت إسماعيل أبو طاقية أو أخيه ياسين أو أيٍّ من بيوت التجار المُعاصرين، وصفًا لمكان محدَّد للحريم في حجج الوقف. وكانت الخصوصية من حيث المكان، والفصل بين الخاص والعام، أكثر مرونة مما يظن. ويُمكن تصور هذه المرونة من خلال التراتب الاجتماعي المكاني، من المسكن الخاص، إلى المنافع العامة للبيت، مثل الفناء والحمام، إلى شبه العام (الدرب المسدود الذي يقع فيه البيت)، إلى العام (الطريق الرئيسي). ويماثل ذلك ما اتصل بالناس الذين ترددوا على البيت، أو حتى على مساكن العائلة داخل البيت، حيث يمكن أن

[8] الباب العالي ١٢٩٣,٩٠ بتاريخ ١٠١٧هـ/١٦٠٨م، ص٢٤٩.

نرصد بضع درجات من الخصوصية التي ارتبطت بهم. وبعبارة أخرى، لم تكن الحركة منقطعة بين المجال الخاص والمجال العام، ولم تكن الحواجز منيعةً بين المجالَين؛ فبَين الأبيض والأسود، كانت هناك دائمًا مساحة واسعة للظلال الرمادية، واعتمدت الحركة بين المجالين العام والخاص على اختلاف المعايير والظروف، وكان الضبط واردًا عند الضرورة لاستيعاب وضع معين، دون المساس بخصوصية أي من أفراد العائلة.

ولا يَعني قضاء الزوجات مُعظم الوقت في مساكنهن — بالضرورة — أنهنَّ عِشنَ مُنعزلات؛ لأنهن كن يتحكَّمن تمامًا في الأماكن الخاصة بهن. فكان لبعض الزوجات مثل: عطية الرحمن، أو بدرة عريقات عبيدهنَّ الخصوصيون الذين تمَّ شراؤهم بِحُرِّ مالهنَّ للوقوف على خدمتهن. وحصلت ليلى — أخت إسماعيل — على تعهُّد من زوجها بأن يوفر لها جارية، واستبدالها بغيرها في حالة وفاتها. وكان لمثل تلك الزوجات أتباعهن الخصوصيُّون الذين يعملون في خدمتهن. وبذلك كان للزوجات من ذوات المكانة الاجتماعية، من يعملون لحسابهن بمعزل عن أولئك الذين يخدمون الزوج.

واستقبلت هاتان السيدتان زوارهن من العائلة والأصدقاء في مسكنيهما. فاحتفظت عطية الرحمن بعلاقات متينة مع أمها وأقاربها. وكان لبدرة رهط من عائلة عريقات التي ارتبطت بأبو طاقية برباط المصاهَرة، وظلَّ والد رومية على صلة وثيقة بها. وكان جميع هؤلاء يتردَّدون على المساكن التي وقعت بالطابق العلوي من البيت. ونعرف تمامًا أن التزاور بين أفراد العائلات المُمتدة والأقارب كان يتم من وقت لآخر، كما كان بعض الأقارب يقضون الليل عند العائلة. ولما لم تكن هناك غرف مخصَّصة للنوم، فإن كل ما يتطلبه الأمر لاستيعاب الضيوف الذين يقضون الليل، هو إعداد فراش في جانب من الحجرة لنوم الضيف. وبذلك كان بكلِّ مسكن من مساكن الزوجات مساحة مخصَّصة لاستقبال ضيوف الزوجة من الأقارب الذين يتردَّدون عليها للزيارة. وأدارت الزوجات اللاتي كن من ذوات الأملاك، شئون أعمالهن من مساكنهن، فكن يستقبلن الأشخاص الذين كانوا يتولَّون أمور أملاكهن. فكانت كل من بدرة وعطية الرحمن تتولى نظارة أوقاف لعائلتَيهما، واستخدمت كل واحدة منهما وكلاء لإدارة العمل، فيقومون بضبط حسابات الأوقاف، وتسجيل الموارد والمصروفات. وكان لهما أن تُقرِّرا ما يتم بشأن إصلاح ما يحتاج إلى إصلاح من العقارات الموقوفة، أو إحلال مُستأجَر محل آخر. ويتولى الوكيل إبلاغ الناظر بكل ما يَجري من أمور، فإذا جاء لمقابلة الزوجة (الناظرة) في مسكنها،

قابلته بهيئة معينة، فتضع النقاب على وجهها مثلًا، وهو ما لا تفعله عادة أثناء وجودها بالمسكن.[٩]

وكان عليهما أحيانًا أن تتولَّيا بعض الأمور بنفسيهما. فقد حرصت عطية الرحمن على رعاية شئون مُمتلكاتها بنفسها بقدر المستطاع.[١٠] وقد برهنت على كفاءتها حتى تمَّ تعيينها ناظرة على وقف أبيها، وتم هذا الاختيار استنادًا إلى مالها من مَقدرة على تولي المهمَّة مما يُميزها على غيرها من المرشَّحين الآخرين، وهما أخواها علي وحجازي اللذان كانا من المنتفعين بالوقف. ويبدو أن عطية الرحمن كانت حريصة ماديًّا أحيانًا، ولعلَّ ذلك يُفسر ذهابها وأمها بصحبة إسماعيل أبو طاقية إلى محكمة الباب العالي؛ حيث أقرَّت أمها «فرح» أمام المحكمة أنها اقترضت من عطية الرحمن ١٥٠ ريالًا، وهو أسلوب غريب للتعامل مع أفراد العائلة، وخاصة أن المبلغ كان مُتواضعًا نسبيًّا.[١١] ولعلَّ عطية الرحمن عرَفَت أهمية الضمان القانوني من زوجها إسماعيل، وضرورة تسجيل المعاملات رسميًّا في سجلات المحكمة. وفي مثل تلك الحالة التي توجَّهت فيها عطية الرحمن إلى المحكمة المكتظَّة بأصحاب الدعاوى والشكاوى، لا بد أن تكون قد تلقَّت معاملة سريعة ودقيقة رعاية لمكانتها الاجتماعية. وبذلك كانت المساحة التي تحركت فيها عطية الرحمن لرعاية مصالحها تتَّسع أو تنكمش حسب الظروف والأحوال.

وكانت نسبة الزوار الشوام لمساكن زوجات أبو طاقية مرتفعة نوعًا ما، وتضم الأقارب والأصهار وأصدقاء العائلة. ونستطيع أن نتبين ذلك مما حدث عند وفاة إسماعيل أبو طاقية تاركًا وراءه عددًا كبيرًا من الورثة الإناث: زوجات ثلاث، وثلاث بنات بالغات، سعت كل واحدة منهن إلى اختيار وكيل يمثل مصالحها أمام المحكمة عند النظر في توزيع التركة على الورثة، لتحديد نصيب كل واحدة منهن في البضائع والأموال التي كانت في

---

[٩] ناقشت عفاف لطفي السيد دور المرأة في الأعمال المالية بعد ذلك التاريخ بنحو قرنين من الزمان، انظر Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, “Women and Men in Late Eighteenth-Century Egypt,” Austin 1955.

[١٠] عند وفاة إسماعيل، اشتركت زوجاته الثلاث في ثُمنِ (١/٨) التركة، وهو نصيب الزوجة (أو الزوجات في حالة تعدُّدهن) من تركة الزوج حسب الشريعة الإسلامية، وبذلك نالت عطية الرحمن ثلث الثمن (حوالى ٤,٢٪).

[١١] الباب العالي ١٠٧٧,١٠٠ ص١٥٤، وانظر نفس المصدر ١١٤٦، ص١٦٧، و١٤٣٧,٨٦ بتاريخ ١٠١٥هـ/١٦٠٦م، ص٢٥٧.

القاهرة وغيرها من المراكز التجارية التي تعامَل معها في حياته. وكان اختيار مُعظَم الوكلاء من ذوي الأصول الشامية، سواء أكانوا يمتُّون للعائلة بصلة، أم كانوا غير ذلك. فوكَّلت بدرة — مثلًا — قريبها عثمان علي الدين عريقات الذي أدَّى مهمَّته على خير وجه. ووكلت فردوس أبو طاقية زوجها عبد المعطي عريقات، وتولى رعاية مصالح رومية والدها أولًا، ثم خلفه في ذلك أحمد عريقات، وأخيرًا، عندما أحسَّت أن مصالحها التجارية لا تلقى الرعاية الكافية من أحمد عريقات، وكَّلت شخصًا آخر يُدعى أحمد بن صديق الحمصي، الذي لم يكن — على ما يبدو — من أقاربها. ومن ثم كانت العلاقات بين الشوام وبيت أبو طاقية متينة، في نفس الوقت الذي كانت الحياة العامة لأبو طاقية تتَّجه إلى الاندماج بالمجتمع القاهري بصورة واضحة.

ولما كانت مساكن الزوجات غير مُستقلة تمامًا عن بعضها البعض، قامت الصلات بينها. فقد اشترك الجميع في الاستفادة من المنافع العامة للبيت؛ كالفناء حيث يلعب الأولاد، والبئر الذي يُزودهم بالماء، والإسطبل حيث الدواب التي تُستخدم في الانتقال. وكان للبيت حمام خاص، وهو من سمات الترف؛ لأنَّ معظم البيوت كانت تستخدم الحمامات العامة، ويتكوَّن الحمام من حجرتين أو ثلاث حجرات، تزداد درجة حرارته باطراد عند دخوله حتى تبلغ أقصاها عند المغطس الذي يَستخدمه أكثر من شخص في وقتٍ واحد. وتوقف الأمر على الزوجات وعلاقتهنَّ ببعضهنَّ البعض، فإما يُخصَّص يوم لكل واحدة منهن لاستخدام الحمام، أو يَجتمعنَ معًا للاستمتاع بالحمام والثرثرة في مختلف الموضوعات، وهو مثال جيد للمرونة التي اتسم بها المجال الخاص داخل بيت العائلة.

وحتى عندما كانت الزوجات تقضين جانبًا كبيرًا من الوقت داخل البيت، لم تكن هناك حواجز معيَّنة تفصل بين مساكنهن وبعضها البعض، أو بينها وبين ما يقع خارج البيت. فكانت مساحة إقامتهن قابلة للاتساع والانكماش حسب الظروف، فيما بين السكن والأماكن الأخرى التي يقمن باستخدامها مع غيرهن من أفراد العائلة، وكنَّ يخرجن من حين لآخر لزيارة الأقارب أو المعارف، أو إنجاز بعض الأعمال في المحكمة، كما أن الصلات بين الزوار الذين يَفِدون على البيت وأفراد العائلة كانت واردة. وهكذا نجد أن كلمة الاحتجاز التي يستخدمها الباحثون كثيرًا عندما يتحدثون عن الزوجات في مجتمعات الشرق الأوسط، التي تحمل مضمونًا يشبه الاعتقال، كلمة مُضلِّلة، عندما ننظر إلى الوضع عن قرب. فرغم تمحور الحياة العائلية حول البيت، ارتبطت النساء بالمجتمع الخارجي بروابط عدة. والواقع أن وضع نساء القاهرة كان أفضل، مقارنة بوضع النساء الفرنسيات

أو الإنجليزيات المعاصرات لهن، وذلك رغم انتشار تعدُّد الزوجات، والتسري بالجواري. وعلى سبيل المثال، كانت المرأة الإنجليزية — في عصر ستيوارت — تفقد حقَّها في المِلكية بمجرد زواجها، ويقوم زوجها بكل ما يتعلق بها من أعمال، فتُصبح عالةً عليه تمامًا؛ لأن الزواج يُحولها — من الوجهة القانونية — إلى قاصر.[١٢] ولم يكن وضع المرأة في فرنسا — قبل الثورة — أحسن حالًا؛ حيث كان الزواج يُعطي الزوج حق الولاية التامة على أملاك زوجته.[١٣] والواقع أن المركز المالي للزوجة كان عاملًا هامًّا في تحديد علاقات السلطة داخل البيت، وكانت امرأة مثل عطية الرحمن قادرةً — بصفة خاصة — على رعاية مصالحها.

(٣-١) أبناء أبو طاقية

كان إسماعيل أبو طاقية بحاجة إلى أبناء يملئون البيت الكبير، ويَبعثون الحياة فيه، ويُمثِّلون امتدادًا له بعد موته، عملًا بالمثل القائل: «اللي خلف ما مات»، ويكونون عونًا له في شيخوخته، جناح الشيخ أولاده. ولا ريب أن ارتفاع نسبة وفاة الأطفال — عندئذٍ — دفعه إلى إنجاب أكبر عدد مُمكن منهم، ولعلَّه فقد الكثير من الأبناء الذين ماتوا في طفولتهم، شأنه في ذلك شأن غيره من الآباء في ذلك العصر؛ فمثل هذه المعلومات لا تتوفَّر بالوثائق. ولكنَّنا نستطيع أن نتصوَّر أنه وقد مضى على زواجه ٣٢ عامًا (كان أول ذكر لزوجه في عام ١٥٩٢م)، وكانت له أربع زوجات، آخرهن هناء التي جاءت وفاتها قبله، إضافة إلى عدد كبير من الجواري، لا بدَّ أن يكون ارتفاع نِسبة وفيات الأطفال وراء بقاء ثلاث فقط من البنات البالغات على قيد الحياة، منهما اثنتان كانتا مُتزوِّجتين هما فردوس وجميعة، وواحدة لم تكن قد تزوَّجت بعد هي أم الهنا، أما أبناؤه السبعة الآخرون فكانوا قصرًا. ومما يؤكد ارتفاع نسبة وفيات الأطفال أنَّ الطفلة التي أنجبتها منه جاريته صايمة البيضاء وأختها الصغيرة، قد ماتتا الواحدة بعد الأخرى. ويُقال إنَّ الوباء الذي وقع عام ١٠٢٨هـ/١٦١٨م قد حصد أرواح ٦٣٥ ألف نسمة (وفق ما يذكره البكري)

[١٢] Roger Thompson, “Women in Stuart England and America,” A Comparative Study, London, 1974, pp. 162–3.

[١٣] Adrienne Rogers, “Women and the Law in Samia I. Spencer,” ed. French Women and the Age of Enlightenment, Bloomington 1984, p. 35.

كانت أعمارهم تتراوح بين ١٥–٢٥ عامًا.[١٤] ومن المُحتمَل أن تكون عائلة إسماعيل قد فقَدَت بعض أفرادها خلال ذلك الوباء. وبعد وفاته بجيل واحد، لم يُعقب من ذريته نسلًا إلا اثنان من أحفاده، هما ابن فردوس، وبنت زكريا. اللذان أنجبا أبناء عاشوا ليصلوا إلى مرحلة البلوغ، ومات الكثير من ذريته في طفولتهم أو في شبابهم. وإذا كان زكريا قد أنجب ذكورًا، فإنه لم يُقدَّر لهم أن يعيشوا حتى بلوغ مرحلة الشباب، كذلك مات عمر بن ياسين في سن الشباب، قبل وفاة والده بوقت قصير. ومن ثم كانت وفيات الأطفال هي المُعضلة التي واجهت معظم العائلات.

ونشأ أبناء أبو طاقية — شأنهم في ذلك شأن أبناء معظم العائلات — على توقير وطاعة والدَيهم. ويذكر لين Lane أن عدم احترام الوالدين كان إثمًا كبيرًا، وأنه كان من النادر أن يسمع الناس عن ابنٍ عاقٍّ.[١٥] ويُمكننا أن نتصور العلاقة بين أبو طاقية وأبنائه في إطار النسق الذي يصفه لين. كما أن رجلًا مثل أبو طاقية تمتَّع بشخصية قوية، لا بدَّ أن تكون موضع احترام أهل بيته وأبنائه، وأن يكونوا قد دانوا له بالطاعة. يَستوي في ذلك الذكور والإناث، البالغون والقصر، والمتزوِّجون وغيرهم.

ولكن الأبناء لم يقفوا على قدم المساواة، فقد خضعوا لنوع من التراتب الاجتماعي الذي لم يكن يرجع إلى العمر أو النوع فحسب، بل يَعتمد كذلك على القدرات الشخصية ... فلا تعني الطاعة والاحترام الخضوع التام، ومحو شخصية الفرد. ورغم جفاف المادة الوثائقية، نستطيع أن نستشفَّ منها بروز بعض الشخصيات، وبقاء البعض الآخر مغمورًا. ولا يُستثنى من ذلك أبناء إسماعيل أبو طاقية، فكان بعضهم عالي الصوت، مُتفتحًا اجتماعيًّا، وبعضهم الآخر هادئًا مُنطويًا، ولا نجدهم يعبرون عن أنفسهم إلا اضطرارًا في موقف أو موقفين محدَّدين. وتحدد مصير أبناء أبو طاقية بعدة عوامل بيولوجية واجتماعية، لم يكن باستطاعتهم توجيهها أو التحكم فيها؛ إذ كان هناك فرق كبير في العمر بين أولئك الأبناء الذين كان آخرهم بنتًا وُلدت بعد وفاة أبيها، في وقتٍ كانت فيه ابنتاه فردوس وجميعة قد تزوَّجتا. وهناك اختلاف آخر هام بين الذكور والإناث من الأبناء؛ فقد كان كل أبنائه من الإناث باستثناء زكريا الذي جاء إلى الدنيا بعد طول انتظار، فلا عجب أن نجد الولد موضعَ الآمال ليَخلُف أباه في أعماله التجارية ويَرعى مصالح

[١٤] البكري، الكواكب، ورقة ٤٢ أ.

[١٥] Lane, p. 62.

العائلة، ولعلَّ ذلك انعكس على طريقة معاملة زكريا. وكان من المتوقع أن يرث زكريا من الثروة الكبيرة مثل حظِّ الأنثيَين وَفق الشريعة الإسلامية، غير أن إسماعيل خصَّص له بعض الترتيبات الأخرى في حياته، فأوقف عددًا من ممتلكاته الحضرية، من بينها: سرجة بالمقس، وطاحونة بالجمالية، وحمام عام بسوق الغنم،[١٦] وجعل زكريا المُنتفِع الوحيد بريع تلك الأملاك، لا يشاركه فيه أيٌّ من أخواته البنات، وبذلك ضمن له أبوه دخلًا محترمًا ينفرد به وحده.

ومن المؤكد أن العائلة كانت تُميِّز بين أبناء الزوجات وأبناء الجواري، وكان خمسة — على الأقل — من أبنائه من أمهاتٍ مُستَولَدات، منهم فردوس، وفاضلة ابنتا هاجر البيضاء، وفاطمة وصالحة ابنتا صايمة البيضاء، وآمنه بنت رازية البيضاء. ودعم التنظيم المساحي للبيت هذا التراتب الاجتماعي؛ حيث كان الأبناء يقيمون مع أمهاتهم في المساكن التي خُصِّصت لهن بالبيت، وبذلك كان أبناء المُستولَدات يُقيمون في مساكن أقل اتساعًا وراحة من الأماكن التي عاش فيها أبناء الزوجات. ولنا أن نتصوَّر عطية الرحمن بما لَها من ثروة وأصول اجتماعية عريقة وأبناء، تنظر باستعلاء إلى المستولَدات وبناتهن. ولا زال مصطلح ابن الجارية أو بنت الجارية مَضربَ الأمثال حتى اليوم للتمييز في المعاملة بين الناس، ولا بد أن تكون عطية الرحمن قد بثَّت في أبنائها رُوح التعالي على أخواتهم من بنات المستولدات، وإن كان الأطفال جميعًا يَشتركون في اللعب بالفناء دون تمييز، كما أن بنات المستولدات حصلنَ على نصيبهن الشرعي من إرث أبيهن، كأبناء الزوجات الحرائر سواءً بسواء.

(٣-٢) الأتباع والخدم والعبيد

لم يَشتمل بيت عائلة التاجر الثري على زوجاته وجواريه وأبنائه فحسب، بل كان هناك آخرون عاشوا في البيت أو تردَّدوا عليه يوميًّا. فقد استخدم إسماعيل — مثلًا — مباشرًا قبطيًّا يُدعى غبريال ليتولى شئون حسابات تجارته وربما بيته أيضًا. وكان للأقباط صيت ذائع في أعمال الحسابات، وغالبًا ما كان الأمراء يستخدمون مُباشرين من الأقباط لضبط حساباتهم وحسابات بيوتهم. وكان هناك أيضًا بعض الأتباع الذين يَعملون بخدمة البيت،

[١٦] الباب العالي ١٩٨,١٠٣ بتاريخ ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص٢١٠–٢١٦.

لعلَّ بعضهم كان مُقيمًا به، حيث تتوفر لهم الحماية، ويَحظَون بقدر من المكانة التي يختص بها سيدهم.

وكان بالبيت أيضًا عدد كبير من العبيد والخدم الذين يتولَّون أمر الخدمة من أعمال النظافة، والطهي والغسيل، ورعاية الدواب بالإسطبل، وجلب المياه من البئر للاستخدام المنزلي، وخدمة الحمام، وتلبية طلبات أفراد العائلة. ولا نَعرف عددهم تحديدًا، غير أن هناك إشارات عن عددهم ورَدَت عندما مرض إسماعيل أبو طاقية عام ١٦٢١م، وأراد أن يفعل خيرًا، فأعتق تسعة من عبيده، من بينهم ثلاثة من الأحباش، وتكروري واحد، وذُكر الآخرون على أنهم من السود (أي الزنوج). ولا يعني ذلك أنهم تركوا الخدمة بالبيت، ولكنه يعني تغيير وضعهم القانوني،[١٧] ولا شك أنه كان هناك الكثير غيرهم ممَّن يَعملون بخدمة البيت.

وعاش الكثير من الناس في بيت أبو طاقية، فمع صعود نَجمِه وارتفاع مكانته، رأى أن يوسع البيت الكائن بدرب الشبراوي. وبدلًا من الانتقال إلى بيتٍ أرحب بتسع بدرجة كافية لتلبية حاجاته، اشترى عام ١٠١١هـ/١٦٠٢م البيت المجاور له، وهدم السور القائم بين البيتَين، فكسب بذلك فناءً، وقاعتَين، ومقعدًا وإسطبلًا، وحمَّامًا، وبئرًا، وحاصلين.[١٨] وعندما تمَّت أعمال التجديد داخل البيت، تحوَّل البيت إلى ما يُشبه القصر حجمًا وزخرفة وأبهة، يَحتوي على مرافق لا تتوفَّر عادة إلا في قصور الطبقة الحاكمة، كالحمام والبئر والإسطبل والطاحون، والكثير من القاعات المزدانة بالنافورات الرخامية لتلطيف جوِّها، والمساحات الكافية لسُكنى أفراد عائلته، وإقامة ضيوفه وأتباعه. وأصبح بذلك بيت أبو طاقية عنوانًا على مكانة صاحبه. وتُشير حجة التَّركة التي أُعدَّت بعد وفاته إلى محتويات البيت، والكيفية التي وُزِّعت بها بين الورثة الشرعيِّين، ونصيب كل منهم منها، فكانت مكتبة أبو طاقية من نصيب أبنائه القُصَّر، وكذلك الشمعدان الفضِّي وسيفان، كما حصلوا على بعض من الأطباق الخزفية المصنوعة في أزنيك بالأناضول، وبعض الأدوات النحاسية. وحصلت كل زوجة من زوجاته الثلاث على بعض الأطباق الخزفية الأزنيكية والأدوات والأواني النحاسية، ووزعت الشمعدانات على الآخرين، وقد

[١٧] الباب العالي ١٠٣، القضايا ٤٢٠,٤٢٢–٤٢٨ بتاريخ ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص١٣٦–١٣٨، وكل واحدة من تلك الوثائق عبارة عن حُجة إعتاق عبد.

[١٨] الدشت ١١٨، بتاريخ ١٠١١هـ/١٦٠٢م، ٢٦١.

أدَّى هذا التوزيع الودِّي لُمحتويات البيت إلى تجنُّب الورثة بيع تلك الأشياء، وتوزيع ثمنها وَفق الأنصبة الشرعية.[19]

(٣-٣) تجاوز نطاق الهياكل التقليدية للعائلة

لقد كان كل فرد من أفراد العائلة يعرف موقعه من الهرم الاجتماعي حسب الفئة التي يَنتمي إليها، كالأقارب، والزوجات والجواري والأبناء، أو موضعه في بيت العائلة الذي تربع أبو طاقية على قمَّته كربٍّ للعائلة. ومع أهمية الفوارق البيولوجية بين أبناء أبو طاقية والحدود التي يَفرضها التراتُب الاجتماعي في بيت العائلة، فإن تلك العوامل وحدها لم تُحدِّد مصير أفراد العائلة، ولكن مصيرهم تَحدَّد بمجموعة مركبة من الأحوال الاجتماعية الاقتصادية المتغيِّرة التي تركت أثرها على العائلة، ذلك الأثر الذي نستطيع تتبُّعه لمدى زمني طويل، كما حدَّدته القدرات والكفاءات الشخصية للأفراد الذين تكوَّنت منهم العائلة. ومع وجود الهيكل الاجتماعي الهرمي، كانت هناك مجالات مُعيَّنة تتَّسم بالمرونة، وتَسمح للفرد أن يُسمع صوته للآخرين، وللمبادرة الفردية أن تؤتي أُكُلها، رغم الفوارق الاجتماعية بين أفراد العائلة.

وتكشف دراسة نسق الزواج عند أبناء أبو طاقية عن تغير أوضاع العائلة، فمن تزوَّج منهم في وقتٍ مُبكِّر كان أقل استفادةً بتغيير الأوضاع عمن تزوج فيما بعد، بما في ذلك الزيجات التي تمَّت بعد وفاة إسماعيل أبو طاقية. وكان أول من تزوَّجن من بنات العائلة فردوس وجميعة، الأولى بنت جارية، والثانية بنت عطية الرحمن، وتزوَّجت كلٌّ منهما في عائلة عريقات، التجار الذين يَنحدرون من أصول حمصية، وتَربطهم صداقة وطيدة مع آل أبو طاقية. وكان زوج جميعة هو أحمد ابن عمَّتها ليلى أبو طاقية، أما زوج فردوس فكان عطية الذي يَنتمي إلى أحد فروع عائلة عريقات، وبذلك تزوَّجت البنتان؛ بنت الجارية، وبنت الزوجة الحرة من رجلَين يتساويان في المنزلة الاجتماعية، مما يدلنا على ما يمكن أن يئول إليه وضع أبناء المُستولَدات. وكان الزوجان يَرتبطان بحمص، ويعملان بالتجارة وبذلك كانا ينتميان إلى دائرة مغلقة، هي دائرة التجار الشوام.

---

[19] القسمة العسكرية ١٨٥،٣٨، بتاريخ ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، ص١٥٤–١٥٦.

وبدأ ظهور نسق آخر للزواج عند أبناء أبو طاقية في المرحلة الأخيرة من عمر إسماعيل، واستمرَّ بعد موته. وحالة زواج ابنته فاطمة التي اشتهرت باسم ستيتة لا تخلو من طرافة؛ فقد كانت أمها هناء الجورجية معتوقة أحد أصدقاء إسماعيل، وبنى بها بعد وفاة زوجها. وقبل وفاة أبيها بفترة وجيزة تلقَّت فاطمة (ستيتة) عرضًا للزواج من رجل أفضل منزلة من زوجَي أختَيها، فقد أرسل «مولانا قاضي القضاة إبراهيم أفندي ابن ضياء الدين أحمد» رسولًا إلى إسماعيل محمَّلًا بالهدايا من الذهب والياقوت والزمرد طالبًا يدها.[٢٠] وقد قَبلَ إسماعيل الطلب، ولكنه مات قبل إتمام إجراءات الزواج، ونُقل قاضي القضاة إبراهيم أفندي إلى الديار الرُّومية، فأعادت العائلة النظر في موضوع الزيجة، ربما لتجنيب الفتاة القاصر مشقة الاغتراب بعيدًا عن الأهل. وما لبثَت أن تزوجت عام ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م — بعد وفاة أبيها بقليل — من محمد ابن أحد أمراء المُتفرِّقة الأمير أحمد ابن السيد الشريف إبراهيم،[٢١] وبذلك دخلت فاطمة (ستيتة) دائرة جديدة من خلال هذه الزيجة هي دائرة الطبقة العسكرية الحاكمة، وقد حافَظَت على هذا الارتباط في زيجاتها الثلاث.

وتابعت أخوات ستيتة الأخريات خطاها في الزواج من أفراد الطبقة الحاكمة، سواء في ذلك مَن وُلِدنَ لأمَّهات من المُستولَدات أو من وُلِدن لزوجات حرائر. فتزوجت أم الهنا (بنت عطية الرحمن) من كاتب الخزينة العامرة القاضي شمس الدين بن مهلهل الجيزي، بينما تزوجت آمنة (بنت المستولدة رازية البيضاء) من شيخ الإسلام محمد بن تاج الدين الأميني الحنفي. وبعد ذلك بجيل تزوَّجت كريمة بنت زكريا أبو طاقية من إحدى الشخصيات الدينية الرفيعة بالمجتمع القاهري هو مولانا الشيخ أبو القصيص عبد الوهاب شيخ الساداتية الوفائية، وهي الطريقة التي كانت — إلى جانب الطريقة البكرية — أهم وأغنى الطرق الصوفية في مصر.[٢٢] وكما حدث مع إسماعيل أبو طاقية ذاته، تزوَّجت بناته داخل دائرة التجار الشوام أولًا، ثم ما لبثنَ أن تزوَّجن من خارج تلك الدائرة المُغلَقة، فشملت زيجات بعض بناته وحفيداته روابط مُصاهرة مع أفراد من الشرائح العليا للمُجتمع القاهري. وكان إيقاع التغير بالنسبة لنساء العائلة بطيئًا.

[٢٠] القسمة العسكرية ٣٨ بتاريخ ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م، ٣١٧، ص٢٥٠–٢٥١.

[٢١] الباب العالي ٧٢٣,١٠٧ ص١٠٧.

[٢٢] الباب العالي ٩٢,١١٤ بتاريخ ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م، ص٣٧؛ الباب العالي ٣٠٦,١٣٧ بتاريخ ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م، ص٧٧–٧٨؛ الباب العالي ٣٢٤,١٢٦ بتاريخ ١٠٥٨هـ/١٦٤٨م، ص٩٩.

ظلَّ صيت أبو طاقية — الذي عمَّر بعده ردحًا من الزمان — يُؤثر على الطريقة التي مارس بها أبناؤه حياتهم لوقت طويل، فاستفاد بعضهم من المنافع التي جلَبها لهم اسم أبو طاقية حتى في مجال المصاهرة، ولم يكن هناك من بين أبناء إسماعيل أبو طاقية من يبدو — في المصادر الوثائقية — قويَّ الشكيمة سوى إحدى بناته، وليس ابنه أو بناته الكبريات. فكانت أم الهنا لا تزال قاصرًا عندما تُوفي إسماعيل عام ١٦٢٤م، ولكنها ورثت عن أبيها قوة شخصيتِه، فكانت مُعتزةً بنفسِها، مُدركةً لما يمكن أن يعود عليها بالنفع من وراء اسم عائلتها وما كان لها من مكانة مرموقة. ويتَّضح ذلك من صيغة عقود زواجها، وخاصة تلك الشروط التي أدرجتها بالعقود واستهدفت فرض ضوابط معيَّنة على سلوك الزوج، سواء في عقد زواجها من تاجر فارسي عام ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م، أو زواجها من كاتب الخزينة العامرة عام ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م.[٢٣] وكانت الشروط التي وردت بعقود زواجها تتمشَّى — إلى حدٍّ ما — مع ما جرى العمل به قانونًا بالقاهرة حينئذٍ، وتُشير عقود الزواج في تلك الحقبة إلى أنه كان شائعًا بين التجار والحرفيِّين إضافة بندَين أو ثلاثة بنود في عقود الزواج تتصل بالحد من تعدُّد الزوجات، وغالبًا ما كانت تقصر الزواج على زوجة واحدة، وتحديد مواصفات السكن الذي يقيم به الزوجان، كما تُحدِّد — أحيانًا — النفقة الخاصة بالزوجة، وبذلك كان إدراج مثل تلك الشروط في عقد زواج أم الهنا ممارسة لما جرى اتباعه عندئذٍ في مثل هذه الأحوال، وتلك ظاهرة تُحسب لصالح الوضع القانوني للنسوة في العالم الإسلامي، مقارنة بما كانت عليه أحوال النساء المُعاصِرات لهنَّ في فرنسا وإنجلترا. وتُشير دراسة عن المرأة في إنجلترا إلى أن حقَّ الطلاق والزواج مرةً أخرى — حتى نهاية القرن الثامن عشر — الذي تقرَّر بموجب قانون أصدره البرلمان، كان قاصرًا على الأزواج الذين يُثبتون على زوجاتهم ارتكاب الزنا.[٢٤]

ولكن الشروط التي جاءت بعقود زواج أم الهنا كانت — في الواقع — أكثر إحكامًا من الشروط التي جاءت بالعقود العادية. ويُوضِّح ذلك عقد زواجها من مولانا القاضي شمس الدين محمد بن المهلهل الجيزي، كاتب الخزينة العامرة، عام ١٦٣١م. فقد كان

[٢٣] تدلنا وثائق المحكمة الشرعية على أن عدد التجار الفرس بالقاهرة في تلك الحقبة كان أقل مما كان عليه من قبل في أوائل القرن السادس عشر، ولعل ذلك يرجع إلى الحروب التي دارت بين العثمانيين والصفويِّين.

[٢٤] Kathrine Rogers, “Feminism in Eighteenth Century England,” Urbana 1982, p. 9.

للرجل زوجتان بالفعل، إحداهما تُقيم بالجيزة والأخرى بمصر (القاهرة)، كما كانت له مُستولَدة. ومع ذلك قبلت أم الهنا أن تتزوَّجه مع علمها بزيجاته الأخرى، وربما كان ذلك الزواج الثالث بالنسبة له، فاشترطت عليه ألا يتزوَّج بأخرى، ولا يتسرَّى بواحدة من الجواري؛ وألا يُلزمها بالسكنى مع زوجتَيه في بيت واحد، أو حتى في بيت قريب من مكان إقامتهما. وهكذا كان باستطاعة بنت أبو طاقية — حتى في حالة تعدُّد الزوجات — أن تضع ما شاءت من الضوابط على سلوك الزوج، حتى لو كان من أصحاب المناصب الكبيرة، كذلك كشفت عن قدرتها على توجيه الأوضاع لصالحها من خلال مجموعة من الشروط غير العادية التي أضافتها إلى العقد، إلى جانب بنوده العديدة العادية. فقد أضافت أم الهنا إلى عقد الزواج بندًا يُلزم الزوج باتباع العدل في معاملة زوجاته، فلا يُفضِّل إحداهنَّ على غيرها، وهو التزام أخلاقي — وليس قانونيًّا — في الإسلام. ولما كانت الشريعة لا تنصُّ صراحة على عقاب الزوج الذي يَحيد عن مبدأ العدل في معاملة زوجاته، فقد أخذت أم الهنا الأمر على عاتقها — بإضافة هذا البند الذي كان ملزمًا للزوج، ويجعل الطلاق من حقِّها في حالة الإخلال به، واشترطت في العقد ألا يبيت الزوج ليلتين متتاليتَين خارج بيتها إذا كان موجودًا بالقاهرة دون عذرٍ شرعي، ودون إذن من أم الهنا وأمها وأخيها.[٢٥] ومن النادر أن نجد بين المئات من عقود الزواج التي تتضمَّنها سجلات المحكمة شروطًا على هذه الدرجة من الإحكام والتشدُّد مع الزوج، وهو ما يُمكن تفسيره بما كان لأم الهنا من شخصية طاغية، وبالجاه الذي استمر آل أبو طاقية يتمتعون به.

وتُوفِّر لنا المصادر التي استخدمناها فرصة إمعان النظر في المظاهر الشخصية للحياة العائلية، لنرى كيف شكَّلت العلاقات الخاصة داخل العائلة، حظَّ آل أبو طاقية — أحيانًا — خارج نطاق الهيكل التراتبي الاجتماعي للعائلة. وتُوجد إشارات بسجلات المحكمة تُساعدنا على أن نرى ما وراء الهيكل التقليدي للعائلة من المظاهر الخاصة لحياة إسماعيل أبو طاقية. فقد دفعه الشوق إلى أن يكون له ابن يُعينه في كهولته، وعلمُه بعجز ولده زكريا عن تحقيق ذلك بصورة مرضية، إلى أن يَعتمد كثيرًا على أحمد بن عريقات — صهره وابن أخته ليلى — في رعاية أعماله التجارية في السنوات الأخيرة من عُمره. ومع تناقص طاقة إسماعيل على العمل، كان يَزداد اعتماده أكثر فأكثر على أحمد عريقات

[٢٥] الباب العالي ٩٢,١١٤ بتاريخ ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م، ص٣٧.

لإدارة أموره، وتحمُّل بعض مسئولياته الشخصية، ووكَّله عنه رسميًّا أمام المحكمة لتولي أمور التجارة نيابة عنه، وأشركه في شئون أعماله أحيانًا. وعندما أقام وقفه عام ١٦١٩م عيَّن أحمد عريقات ناظرًا للوقف بعد وفاته، ليتولى إدارته ومراقبة إيراداته ومصروفاته، ومراعاة إنفاقها وفق ما جاء بحجة الوقف، فكان له حق توزيع الدخل على المُنتفعين بالوقف من أبناء إسماعيل. ويوضح ذلك مدى الثقة التي خصَّه بها خاله. وعندما أقعد المرض إسماعيل، وحال بينه وبين العمل، تولى أحمد عريقات إدارة أعماله كلها، وتولى مسئولياته في التجارة ورعاية العائلة. وكافأه إسماعيل بجعله شريكًا لأبنائه في الانتفاع بوقف الوكالة الكبرى، وهي ميزة لم يتمتَّع بها صهره الآخر زوج ابنته فردوس. وبعبارة أخرى، احتلَّ أحمد عريقات مكان الابن عند إسماعيل أبو طاقية، واعتمد عليه اعتمادًا تامًّا، في وقتٍ كان فيه ابنه زكريا قاصرًا، لا يستطيع أن يمدَّ له يد العون.

ورغم أهمية التراتب الاجتماعي داخل العائلة، كانت هناك مساحة للتعبير الذاتي عن النفس تقوم به زوجة من الزوجات، أو واحدة من البنات، الذي يَبلغ درجة التأثير على العائلة. وتُشير مجموعة مُتفردة من القضايا التي نظرتها المحكمة، يعود تاريخها إلى عام ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م إلى بروز ظاهرة هامة تتصل بالعلاقات العائلية، ذات صلة بتركة أبو طاقية. فعند وفاته عام ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م كانت له ثلاث بنات بالغات من بين عشرة أبناء، أما الحادية عشرة فقد ولدت بعد وفاته، وبذلك تولى أحمد عريقات (ابن أخته وصهره) الوصاية على القُصَّر، وكان إسماعيل قد أوصى بذلك قبل وفاته، فعندما أصابه مرضٌ عُضال في ذي الحجة ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، خشي دنوَّ أجله، وفكَّر في مصير أبنائه القُصَّر من بعده، فاستدعى أحد كتاب المحكمة إلى بيته ليعد وثيقة تسجل بسجلات المحكمة، مفادها تنصيب أحمد عريقات وصيًّا على أبنائه زكريا، وزين التجار، وطاهرة، وآمنة، وفاضلة، وستيتة، إضافة إلى الجنين الذي تحمله مستولدته صايمة البيضاء، فأصبح من حق أحمد عريقات ممارسة البيع والشراء للأملاك، وعقد الصفقات نيابة عنهم، والإنفاق على كسوتهم دون مبالغة أو تبذير، حتى إذا بلغوا سن الرشد، سلَّم كلًّا منهم نصيبه الشرعي من الإرث.[٢٦] وعندما مات إسماعيل بعد ذلك بثلاث سنوات، اعترض الورثة القُصَّر بحدَّة على وصاية أحمد عريقات، ولعلهم أحسُّوا أنه يستغلُّ أموالهم لمصلحته، رغم صعوبة تحديد تصرُّفات مُعيَّنة كانت موضع شكوكهم. فإذا كان ذلك شأن

[٢٦] الباب العالي ٤١٤،١٠٣ بتاريخ ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص١٣٥.

أحمد عريقات، فإنه يعني أن ثقة إسماعيل فيه كانت في غير مَوضِعها، وأن الرجل أساء تقدير ولاء أحمد له. ومهما كان الأمر، فإن زين التجار كانت أول من أرسلت وكيلًا عنها إلى القاضي أعلنَ أنها بلغت سن الخامسة عشرة، وأنها لم تَعُد قاصرًا، لذلك من حقها أن تتولى إدارة نصيبها من التركة بنفسها، فوافق القاضي على طلبها، وما لبثَ إخوتها زكريا وفاضلة وفاطمة (ستيتة) أن حذوا حذوها، وبعد ذلك بوقتٍ قصير لحقَت بهم آمنة، فأصبحوا مُستقلِّين ماليًّا، رغم اعتراض عريقات.[27] وقد أثبتت الأيام صحة نظرتهم إلى أحمد عريقات، فتُشير إحدى القضايا التي نظرتها المحكمة بعد ذلك بسنوات إلى إهماله إدارة وقف أبو طاقية الذي كان ناظرًا عليه. ولا ريب أن عطية الرحمن استطاعَت — بما لها من فِطنة — أن تدرك بسرعة حقيقة الأمر، وتدفع الأبناء إلى اللجوء للمَحكمة للتخلُّص من وصاية عريقات، رغم أن ثلاثة منهم (فاضلة، وفاطمة «ستيتة»، وآمنة) لم يكنَّ مِن بناتها. غير أنَّ اللجوء للمحكمة في مجتمع يُقدر مكانة العائلة، ويَميل إلى حل المنازعات، العائلية بالتراضي، لم يكن أمرًا بسيطًا، وكانت نتائجه بالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل العائلة، هذا إذا صحَّ ما قيل من أن أحمد عريقات كان يستغلُّ أموال العائلة لصالحه. فكلَّما استطاع الورثة الاستقلال بأنصبتهم مبكرًا كان ذلك أفضل بالنسبة لهم.

(٣-٤) تفرق العائلة وإعادة ترتيب أمورها

لقد جمع إسماعيل أبو طاقية حوله عائلة كبيرة، ورتَّب أمورها بالصورة التي تَعكِس وضعه الاجتماعي، وللوفاء بما يتطلَّبه ذلك الوضع من حاجات. وأدَّت وفاته إلى اختلال بنية العائلة؛ لأنَّ غيابه جعل الإبقاء على الزوجات والمستولدات والأبناء معًا بنفس الترتيب من الصعوبة بمكان. واتَّضح ذلك فورًا، واتخذ التعبير عنه عدة سبل … فلم يكن هناك من يشغل مكان إسماعيل كربٍّ للعائلة؛ لأنَّ ولده الوحيد زكريا كان قاصرًا، ولعل أخاه ياسين لم يشأ أن يلعب ذلك الدور، كما أن السنوات المعدودات التي عاشها بعد وفاة أخيه كانت حافلة بالأحزان والآلام؛ إذ فقَد جميع أبنائه بما فيهم ولده الشاب عمر، وما لبث ياسين

---

[27] القسمة العسكرية ٤٨١،٣٨ بتاريخ ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م، ص٣٢٤؛ نفسه ٣٩٢،٣٩ ص٢٥٤–٣٩٣، ص٢٥٤–٣٩٥، ص٢٥٥.

أن مات عام ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م، كذلك لم يستطع أحمد عريقات — صهر إسماعيل — أن يكسب ثقة العائلة. لذلك يبدو أن العائلة مرَّت — بعد وفاة إسماعيل — بمرحلة تتَّسم بالقلق والاضطراب إلى حين، ثم ما لبثت أن استقرت أحوالها في ظل ترتيبات جديدة.

وكان من اللحظات المريرة في حياة العائلة، تركهم لبيت درب الشبراوي الذي قضوا فيه سنوات طوال، ولعب الأبناء في فنائه، وذلك بعد وفاة إسماعيل بسنوات قلائل.[٢٨] فقد تمَّ تأجير البيت، لتطوي بذلك صفحة من تاريخ العائلة. وكان ترك البيت الذي قضى فيه إسماعيل معظم وقته، يعني تفرُّق العائلة التي جمعها إسماعيل حوله في حياته، إذ اتجه كلٌّ منهم إلى البحث عن مسكن آخر يُناسبه، فانتقلت بدرة — مثلًا — إلى بيت بنفس الجيرة، وبقيت عطية الرحمن وزكريا وأم الهنا وطاهرة في البيت الآخر الذي يقع بدرب الطاحون. ولا نعرف شيئًا عما فعلته رومية، التي ربما تكون قد انتقلت إلى مسكن مستقل، وما لبثت صايمة البيضاء — التي أشاعت الدفء في السنوات الأخيرة من عمر إسماعيل — أن تزوَّجت من أحد أمراء أوجاق المتفرِّقة، أما آمنة بنت إسماعيل من إحدى مستولداته، فقد عاشت وقتًا ما ببيتٍ كان يملكه والدها بخط الخرشتف.

واتَّخذ الجيل الثاني من آل أبو طاقية لنفسه ترتيبًا جديدًا للعائلة، لم يتمركز حول أحمد عريقات، أو ياسين أبو طاقية، أو زكريا، أو غيرهم من أزواج بنات العائلة، وإنما تمركز حول عطية الرحمن؛ إذ جمعت الأرملة العجوز أولادها وأحفادها حولها؛ فقد أدَّى تقسيم تركة إسماعيل على عدد كبير من الورثة إلى تحجيم ثروة كل وريث؛ ومن ثم أصبح تجميع أبناء وأحفاد عطية الرحمن في بيت واحد أمرًا ضروريًّا.

وكان وراء عملية إعادة ترتيب أمور العائلة، مناورة قامت بها أم الهنا التي بادرت بإحكام سيطرتها على أولئك الذين بالقُرب منها، ولم يكن ثمرةَ عمل يتَّصل بأصول السلوك المتعارف عليه، وعَقدا زواج أم الهنا يُوضِّحان دورها في إعادة هيكلة عائلة أبو طاقية في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن السابع عشر؛ فقد كان دورها أساسيًّا في تشكيل بِنية العائلة ذات الطابع الأمومي، المتمركزة حول الأم. وجاء هذا الترتيب ضمن شروط عقدي زواج أم الهنا؛ فقد وافق الزوجان القزويني وابن المهلهل — كلٌّ في عقد زواجه منها — أن يعيش في بيت عطية الرحمن، حيث كان زكريا يُقيم مع أمه عندئذٍ،

[٢٨] الباب العالي ٨٠٧,٦٧,١١١ بتاريخ ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م، ص١٩و٢٤٣.

وكان متزوجًا، ويعيش مع زوجته بنفس البيت.[٢٩] وتجلَّت عناصر سلطة الأم من البند الذي نصَّ على قبول الزوج بإرادته الحرة أن يعيش مع أمها وأخيها وشقيقاتها وأزواجهن، دون إثارة المشاكل. فجاء بالنص: «قرر الزوج ... أنه متى نقلها من تحت كنف شقيقها، أو كنف أمها بغير رضاها ووالدتها وشقيقها المذكورين، أو تضرَّر من والدتها وأخيها وأخواتها وأزواجهنَّ وأتباعهن ... وأبرأته من قرش واحد من مؤخر صداقها، تكون حين ذلك طالقًا طلقة واحدة ...»

وأصبحت بذلك عطية الرحمن ربة بيت العائلة، تتمتَّع بقدر مُعيَّن من السلطة على ولدها وبناتها وأزواجهم. وقد عُمرت كثيرًا بعد هناء وبدرة ورومية؛ فقد عاشت لترى أبناءها يَكبُرون ويتزوَّجون، وتولَّت إدارة شئون العائلة كربة لبيتِها، تأمُر فتطاع، ويُلبي الجميع رغباتها. وعاش تحت كنفها زكريا وزوجته وأولاده، وأم الهنا وزوجها، ثمَّ ولدها الصغير محمد. وكان يقع بجوار بيتها المنزل الذي عاشت فيه جميعة وزوجها أحمد عريقات، الذي كان إسماعيل قد بناه لابنتِه، وجعَل له بابًا يتصل ببيت العائلة. واستمرَّت عطية الرحمن تزاول عملها كناظرة لوَقف العائلة، تتولى أمر الإيرادات والمصروفات الخاصة بالوقف، كما عاونت أبناءها على رعاية أملاكهم، مُستفيدين في ذلك من خبرتها.

ولكن هذا الوضع كان انتقاليًّا كسابقه، ما لبث أن انتهى بعد عدة سنوات. وكانت الصدمة الأولى التي تلقَّتها عطية الرحمن. وفاة ابنتها أم الهنا حوالي عام ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م (ثم لحق بها ولدها الصغير محمد بعد قليل). فتأثَّر البيت بفقدها تأثرًا بالغًا؛ لأنها كانت قد ورثت عن أبيها القُدرة على تجميع أفراد العائلة وتقوية الروابط بينهم، وقد حرص زكريا — بعد ذلك — أن يُطلق اسمها على طفلةٍ رُزق بها. ولم يكن ذلك نهاية الكوارث التي مُنيت بها العائلة، إذ ماتت جميعة أيضًا عام ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م، ولحقَ بها زوجها أحمد عريقات عام ١٠٥٧هـ/١٦٤٧م الذي كان من الشخصيات المحورية في العائلة لوقت طويل.[٣٠] وكانت عطية الرحمن — عندئذٍ — في الستينيات من عمرها، تعاني الشيخوخة والوهن، وتَعتمد كثيرًا على زكريا في تصريف أمورها، وضعف نفوذها تدريجيًّا. وما لبثت أن ماتت بعد ذلك بنحو خمس سنوات.

---

[٢٩] الباب العالي ٩٨٩,١١٥ بتاريخ ١٠٤٢هـ/ ١٦٣٢م، ص١٩٩.

[٣٠] الباب العالي ٢١٥,١٢١ بتاريخ ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م، ص٤٣.

(٣-٥) عائلة أبو طاقية: الخواجة يحيى أبو طاقية

الخواجة عبد الرازق

(١) الخواجة أحمد (تزوج من ليلى أبو طاقية تُوفي ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م).
(٢) رومية (تزوَّجت من إسماعيل أبو طاقية).

الخواجة أحمد (تُوفي ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٦م).

(١) الخواجة إسماعيل (تُوفي ١٠٣٤ / ١٦٢٤).
(٢) الخواجة ياسين (تُوفي ١٠٤٢هـ/ ١٦٣٢م).
(٣) ليلى (تزوَّجت الخواجة أبو بكر عريقات، أحمد أبو طاقية، الخواجة عبد النبي عريقات).
(٤) سيدة الكل (تزوَّجت الخواجة عثمان الحمصي).
(٥) بدور.

(٣-٦) الخواجة إسماعيل أبو طاقية

الزوجات

(١) بدرة عريقات (تُوفيت قبل ١٠٤٤هـ/ ١٦٣٤م).
(٢) رومية أبو طاقية.
(٣) عطية الرحمن بنت أبو بكر الأحيمر (تُوفيت ١٠٦٣هـ/ ١٦٥٢م).
(٤) هناء البيضاء (تُوفيت قبل ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م).

الأبناء

(١) فردوس (تزوَّجت الخواجة عطية عريقات، القاضي شهاب الدين أحمد بن حجازي).
(٢) جميعة (تزوَّجت أحمد عريقات، تُوفيت ١٠٥٣هـ).
(٣) أم الهنا (تزوجت الخواجة محمد القزويني، القاضي شمس الدين محمد بن المهلهل، تُوفيت ١٠٤٥هـ).

(٤) زين التجار (تزوَّجت القاضي ابن المهلهل بعد وفاة أختها أم الهنا).
(٥) زكريا (تُوفي ١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م).
(٦) فاضلة (تزوَّجت الخواجة مصطفى علي الدين الشمسي).
(٧) طاهرة (تزوَّجت الخواجة منصور بن الوراق).
(٨) فاطمة الشهيرة بستيتة (تزوَّجت محمد بن الأمير أحمد بن إبراهيم المتفرقة، الأمير محمد بن كيوان، الأمير بشير أغا).
(٩) آمنة (تزوَّجت أحمد بن محمد تاج الدين الأميني).
(١٠) فاطمة (ماتت طفلة ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م).
(١١) صالحة (ولدت وماتت رضيعة ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م).

زكريا بن إسماعيل أبو طاقية

(١) كريمة (تزوَّجت شيخ سجادة السادات الوفائية أبا القصيص عبد الوهاب عام ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م).
(٢) أم الهنا (تزوَّجت الشيخ زين الدين عبد اللطيف ابن القاضي أحمد حجازي في ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م).

الفصل الثامن

حصاد الدراسة

تغيَّرت أحوال إسماعيل أبو طاقية — على مرِّ سنوات العمر — تغيُّرًا ملحوظًا، جلب له المزيد من الثروة والوجاهة الاجتماعية. وجاء ذلك ثمرة لعدد من المشروعات التجارية الناجحة. وكان — في نفس الوقت — مُعاصرًا لسلسلة من التغيرات العالمية البارزة التي كان لها تأثيرها على حياته. إذ كانت القاهرة تشهد ازديادًا في كثافة النشاط التجاري الدولي والإقليمي، شأنها في ذلك شأن غيرها من المراكز التجارية الكبرى. ولما كان أبو طاقية تاجرًا كبيرًا لديه شبكات تجارية ممتدَّة إلى مختلف الأسواق، فقد تأثر بتلك الأوضاع، كتأثُّر غيره من تجار الهند الذين استجابوا لزيادة الطلب على المنسوجات الهندية في السوق مثلًا، ومن تجار أوروبا الذين واجهوا ازدياد الحاجات الاستهلاكية للسكان الذين تيسَّرت أحوالهم المعيشية. ورغم أن التوسع الرأسمالي الأوروبي يعود إلى القرن السادس عشر، استمرت العلاقات بين التجار الأوروبيين والتجار من أمثال أبو طاقية قائمة لما يَقرب من القرنين من الزمان على أساس الندية، وليس على أساس هيمنة طرف على طرف آخر. وكان التجار الأوروبيون لا يزالون — في تلك المرحلة — يهتمُّون بشراء السلع الاستهلاكية لتلبية حاجة زبائنهم الذين أقبلوا على شراء البضائع العديدة ذات المصادر المتنوعة، ولم يهتمَّ أولئك التجار بالبحث عن أسواق لتصريف المنتجات الأوروبية، إلا في القرن الثامن عشر وما بعده.

ويدعونا هذا إلى إعادة النظر في الكثير من الآراء المتعلِّقة بالتجارة والإنتاج في هذا الإقليم بعد التغلغل الأوروبي في أسواق التوابل الآسيوية، وإقامة الطريق البحري عبر الأطلنطي. فقد كان لتلك الأحداث الهامة أثرها على التجارة الدولية، وما لبثت أن أدَّت إلى الهيمنة الاستعمارية. غير أن دراسة نشاط التجار في تلك الحقبة تُساعدنا على تفسير وتحليل ما جرى بالإقليم، من خلال العمليات التي حدثت بالفعل، بدلًا من فهم تلك

الأحداث على أنها قد دفعت بالشرق الأوسط خارج إطار التاريخ، وأدَّت إلى دمار الاقتصاد، وتبدد ثروات تجار الإقليم؛ لأن ذلك النشاط لم يتأثَّر بالتغلغل الأوروبي في الأسواق الآسيوية وحده، وإنما تأثر أيضًا بالعديد من العوامل الأخرى، التي كان بعضها مُحبطًا للنشاط الاقتصادي، وبعضها الآخر منشطًا له. ولذلك نستطيع أن نرصد بعض الاتجاهات الهامة التي أثَّرت على مختلف الأقاليم جنوب وشمال البحر المتوسط، ونَدرُس مدى تأثيرها أو مساهمتها في تحديد معالم تلك الاتجاهات، بدلًا من أن ننظر إلى اقتصاد الشرق الأوسط في القرن السابع عشر. باعتباره اقتصادًا سلبيًّا متخلفًا لم يشهد تغيُّرات هامة، على نقيض الاقتصاد الأوروبي الذي اختصَّ وحده بالتغير.

كذلك تُتيح لنا ترجمة حياة أبو طاقية إعادة النظر في وضع مصر بالنسبة للتاريخ التجاري للدولة العثمانية؛ فرغم أن انضمام مصر للدولة العثمانية حوَّلها من مركز لإمبراطورية كبرى إلى مجرَّد ولاية تابعة، فإن علينا ألا نتورَّط في التعميمات التي تُشير إلى تهميش مصر على نحو ما فعل أحد المؤرِّخين، فذكر أن مصر تحولت إلى ساحة خلفية للإمبراطورية العثمانية.[١] فالأوضاع السياسية التي فُرضت على مصر بعد ضمِّها للدولة العثمانية، لم تتضمَّن تهميشها اقتصاديًّا وتجاريًّا؛ فقد استفادت مصر من انتمائها إلى المجال التجاري العثماني، أو ما أسماه بعض الباحثين بالعالم الاقتصادي العثماني؛ فقد قويَت العلاقات التجارية بين الولايات العثمانية وبعضها البعض، فلم تكن بلاد الشام والأناضول — فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر — شريكتَين تجاريتَين لمصر فحسب، بل كانتا من أكثر البلاد استهلاكًا للمنتجات المصرية من السكر والمنسوجات، وكانت الزيادة السكانية في مدن تلك الأقاليم عاملًا هامًّا لزيادة الطلب على سِلَع معينة.

والواقع أن مصر، تلك الولاية المهمَّشة التي تقع بعيدًا عن مركز الدولة العثمانية، خلقت أنماطًا تجارية هامة، ساعدَت على إضفاء الحيوية على التجارة. ورغم ما كانت عليه الإدارة العثمانية من مركزية شديدة في تلك الحقبة، كان الاقتصاد المصري يتأثَّر بالعوامل المحلية والإقليمية، ربما لبُعد الشُّقة بين مصر ومركز الدولة. ولما كانت صناعة السكر ذات وجود تاريخي طويل بمصر — على سبيل المثال — فإن ذلك كان عاملًا ملحوظًا في النهوض بتلك الصناعة أواخر القرن السادس عشر. وظلَّت الطرق التجارية التقليدية

---

[١] Michael Winter, “Egyptian Society Under Ottoman Rule,” 1517–1798, London 1992, p. 253.

التي ربطت القاهرة بالمغرب وأفريقيا والبحر الأحمر وسيناء والبحر المتوسط مطروقة. والواقع أن النشاط ازداد على بعض تلك الطرق نتيجة انضمام مصر إلى عالم الاقتصاد العثماني، ويُمكن القول إنَّ التطورات التي شهدها الاقتصاد المصري كان لها أثرها على إقليم البحر المتوسط كله، وأنَّ التغيرات التي شهدتها التجارة والزراعة والصناعة لم تكن مجرَّد حوادث منعزلة، فلا بد أن تطور إنتاج السكر والمنسوجات الكتانية على نطاق واسع، وتجارة البن العابرة، كان لها صداها وراء حدود مصر، وهو ما قد تَكشِف عنه الدراسات اللاحقة. وما تُبيِّنه ترجمة حياة أبو طاقية الآن، هو تنوع الأنماط الاقتصادية، وأهمية الأحوال المحلية القائمة في إطار العالم الاقتصادي العثماني، هذا التنوُّع بين ولاية وأخرى، سواء كان نتيجة لتطور تاريخي أم عوامل جغرافية، لم يحظَ باهتمام الباحثين الذين درسوا العالم غير الأوروبي ككتلة واحدة، كما لم يحظَ باهتمام الباحثين في التاريخ العثماني الذين قلَّلوا من شأن الفوارق بين الولايات وبعضها البعض. وتُبيِّن الدراسة أيضًا أن ثمة اقتصادًا نشطًا جلب تحوُّلات هامة إلى إقليم، اعتُبِر هامشيًّا بالنسبة لمركز الدولة العثمانية والعالم الأوروبي على حدٍّ سواء.

ودراسة الحقبة التي تقع بين نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر من خلال تحليل نشاط التجار يُمكن تبريرها من عدة نواحٍ؛ ففيما يتعلَّق بالتجار ذاتهم، والمكانة التي اكتسبوها خلال الحقبة، يُعدُّ ذلك اتجاهًا له أهمية ملحوظة، فقد تجاوز نفوذهم — في الواقع — حدَّ تحسين وضعهم الاقتصادي إلى صياغة حياتهم بمُختلف أبعادها الاجتماعية والقانونية والثقافية والخاصة. فعندما أثرى التجار من أمثال أبو طاقية أو الدميري أو الرويعي أو الشجاعي، اهتموا بإقامة العمائر ذات النَّفع العام؛ لإبراز وجاهتهم الاجتماعية، وأقاموا علاقات مع مُختلف فئات النخبة الحاكمة، ورتَّبوا حياتهم الخاصة — من حيث البيوت التي عاشوا فيها وهيكل العائلات التي أقاموها — لتتَّفق مع أوضاعهم الجديدة.

وساعدت تلك الأحوال المُتغيرة التجار على أن يتركوا بصماتهم على مسرح الأحداث بالقاهرة، من خلال ازدياد تورُّطهم المباشر أو غير المباشر في الأحداث السياسية. ولكن التغيُّرات التي حدثت عندئذٍ لم تُدخِل انقلابًا على البنية الاجتماعية، فظلَّت النخبة العسكرية — من العثمانيين والمماليك — تَحتكِر السلطة، وجاء التجار والعلماء بعدهم، غير أنَّ الضعف الذي سرى في قمة السلطة، أتاح الفرصة أمام التجار الوطنيِّين لتحسين أوضاعهم

بالنسبة لهيكل السلطة. ولعلَّ قلة تدخُّل الدولة في التجارة تعني أن التجار تمتَّعوا بحرية إدارة أمورهم بالطريقة التي رأوا فيها النفع لهم.

ودراسة حياة أبو طاقية وأترابه من التجار، تُعيننا على ملاحظة العلاقة بين التجارة الدولية والزراعة والإنتاج الصناعي. فقد كان أولئك التجار يهتمُّون أساسًا بالأرباح التي يمكن تحقيقها من التجارة الدولية، ولكنَّنا نستطيع أن نضع أيدينا على الطريقة التي تمَّ بها الربط بين التجارة الدولية ومظاهر الاقتصاد المحلِّي الأخرى. ففي كل من مصر واليمن — مثلًا — تم تطويع التجارة حتى تُواكب الطلب على سِلَع مُعيَّنة، مثل: البُن أو السكر أو المنسوجات. وحقيقة اهتمام التجار من أمثال أبو طاقية وأبناء جيله بالزراعة والإنتاج الصناعي ذات مغزًى كبير لفَهمِ الأحوال الاقتصادية. فتوضح لنا أن دوافع التغيُّر في تلك الحقبة حفزتها زيادة الطلب على منتجات بعينِها. وجاءت الاستثمارات في الزراعة والإنتاج الصناعي لخدمة أهداف أولئك الذين يشتغلون ببيع أو تصدير تلك السِّلَع بالنسبة لمنتجات معينة على أقل تقدير، غير أن فهمنا لتلك العملية يظلُّ ناقصًا، ما لم نَدرس الأوضاع الريفية والزراعية، ومن ثم نفترض أنه قد حدثت تغيُّرات موازية في أنواع المحاصيل التي تمَّت زراعتها. ومن الأهمية بمكان دراسة تاريخ منتجات رئيسية، كالمنسوجات — وخاصة الكتان — التي كانت تُمثِّل صناعة محلية هامة، وسلعة تحتل مكانها بين الصادرات الأخرى فيما بين القرنَين السادس عشر والثامن عشر.

ولجأ التجار إلى ما يُوفِّره المجتمع التقليدي من وسائل لتحقيق عملية التوافُق وتطويع الإنتاج للأوضاع المُتغيرة في تلك الحقبة … فكان التجار من أمثال أبو طاقية يتعامَلُون مع شركاء ويَستخدمون نظمًا ذات أصول متنوِّعة تَنتمي إلى أقاليم مختلفة، وفي نفس الوقت مارسوا نشاطهم من خلال نظام تقليدي، فاستخدموا الأدوات القانونية والهياكل والمؤسَّسات التجارية التي تنتمي إلى بيئتهم، والتي كانت قائمة — في مُعظمها — منذ زمن بعيد، ورغم ما نعرف عن الهياكل التقليدية من قيود، كانت الأدوات والهياكل التي استخدمها التجار في تلك الحقبة أقل تزمُّتًا مما قد يظن. ويُمكننا فهم الوضع بصورة أفضل إذا اعتبرناها أطرًا تدور داخلها مختلف أشكال العمل، أكثر من كونها مُعوقات للمُبادرة الفردية. ولا شك أن استخدامها تضمن فرض قواعد سلوكية معينة، ولكن ذلك لم يتمَّ على حساب المبادرة الفردية بأيِّ حال من الأحوال. وكانت الهياكل التقليدية التي عمل التجار من خلالها في تلك الحقبة قد طوعت للأوضاع المتغيِّرة لتتلاءم مع حاجات معينة.

غير أنَّ الأحوال التي عمل التجار في ظلِّها فرضت عليهم — أحيانًا — قواعد معينة، فكان استثمار التجار في الزراعة والصناعة يتم في حدود معيَّنة، فلم تكن استثمارات أبو طاقية تتضمن مدى زمنيًّا بعيدًا، حتى في حالة المبالغ الكبيرة التي اتخذت شكل القروض أو مقدمات ثمن السلع. فكان التاجر يَستثمِر أمواله في زراعة قصب السكر طالما كان يقدر حجم الطلب على السكر في الأسواق، ويُدرك قابلية السوق الخارجية على استيعاب الإنتاج، فإذا تغيَّرت الظروف في العام التالي، كان باستطاعته أن يحول استثماراته إلى مجال آخر، دون أن يتكبَّد خسائر كبيرة. وبذلك كان انتقال رأس المال من المدينة إلى الريف، ومن التاجر إلى المنتج، له فوائد جمة بالنسبة لإنتاج السكَّر بمعدَّلات كبيرة لمدة تزيد على القرن، ولكن التجار من أمثال أبو طاقية لم يهتمُّوا — في الوقت نفسه — بالاستثمار طويل الأمد نسبيًّا، رغم اهتمامهم بالتوسع في إنتاج السكر.

كذلك تعرَّضت أنشطة التجار لقيود ذات طبيعة اجتماعية وسياسية. ورغم أنَّ التجارة لم تَخضَع لسيطرة الدولة حتى زمن أبو طاقية، وكان باستطاعة التجار ممارسة عملهم، دون أن يتعرَّضوا لتدخل من جانب الدولة؛ فقد كان عليه إنفاق بعض الأموال على الأغراض السياسية، فيُشركون بعض رجال السلطة في تجارتهم، أو يُقرضونهم المال، مما كان له تأثيره على نشاطهم التجاري؛ لأنَّ ذلك كان يعني اضطرار التاجر إلى اقتطاع جانبٍ من استثماراته لتُنفَق في غرض آخر. فكان أبو طاقية يُقرض بعض أمراء المماليك، ويدفع لملتزمي الجمارك مبالغَ مُقدَّمًا، ويتاجر لحساب بعض الباشاوات. وعلى كل، كان جيل أبو طاقية أحسن حالًا من غيره، فمع تزايد قوة المماليك في القرن الثامن عشر — مثلًا — أصبحوا يَشتغلون بالتجارة الدولية؛ ففي عام ١٦٠٠م، لم يَعُد للباشاوات العثمانيين ما كان لهم من سلطة، ولم تكن النخب العسكرية قد استجمعت قوَّتها بعد للسيطرة تمامًا على مقاليد الأمور، وكانوا في طريقهم للبروز كقوة لها شأنها على المسرح السياسي، وهو ما ركزوا جهودهم عليه.

وتدعو الأحوال التي سادت تلك الحقبة إلى إعادة النظر في الترتيب الزمني المتَّصل بالتاريخ التجاري والاقتصادي. فقد شهدت أوائل القرن السابع عشر اتجاهات ذات أهمية بالغة بالنسبة لتاريخ التجارة المصرية، ولعلَّها استمرَّت حتى بداية الاندماج في الاقتصاد الأوروبي نحو مُنتصَف القرن الثامن عشر، فاستخدمت أساليب تجارية مُعقَّدة، شديدة الشبه — في الكثير من الأحوال — بتلك التي شاع استخدامها بعد ذلك بوقت طويل، وإن لم يتمَّ استخدامها على نطاق واسع على نحو ما حدث في القرن التاسع عشر. والواقع أن

بعض الملامح الاقتصادية التي درَج الباحثون على نسبتها إلى مرحلة الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي، كانت موجودة زمن أبو طاقية، فكان أبو طاقية وزملاؤه التجار يستثمرون أموالهم في إنتاج السكر، زراعةً، وصناعةً، وتصديرًا.

وفي القرن التاسع عشر، طُبقت تلك الأساليب بصورة أكثر تنظيمًا، وحقَّقت إيرادات كبيرة. غير أن نشاط التجار في القرن السابع عشر أدَّى إلى التوسع في إنتاج وتصدير المنتجات المحلية المُصنَّعة، على عكس ما حدث في القرن التاسع عشر ... فبعد مُنتصف القرن التاسع عشر، كانت مصر تتوسع في إنتاج المحاصيل التي تُمثِّل مواد أولية، وتستورد المنتجات الصناعية. وعادَت أرباح المشروعات التي أقامها أبو طاقية والتجار من أبناء جيله إليهم وحدَهم، ولم تذهب إلى التجار الأوروبيِّين ووكلائهم على نحو ما حدث في القرن التاسع عشر عندما تحوَّل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد تابع. ويدعم ذلك رأي بيتر جران الذي ذهَب فيه إلى أنَّ الاقتصاد المصري كان يتطور بإمكاناته الذاتية قبل مرحلة التغلغل الأوروبي.[٢]

ومن الاستنتاجات الهامة التي نخرج بها من هذه الدراسة، تواصُل تلك التطورات مع ما حدث في القرن التاسع عشر ... فهذه الدراسة ترى أن بعض مظاهر التغيُّر التي حدثت في القرن التاسع عشر، ترجع بداياتها إلى الحقبة التي عاشها أبو طاقية، مما يتطلب إعادة النظر في الرأي التقليدي الذي يَعتبر عام ١٨٠٠م بداية للتحديث في مصر. وبعبارة أخرى ... يُمكننا القول بأن ما حدث في مصر كان تطورًا وليس انقلابًا. ويُعزى التحديث الذي تمَّ في مصر في القرن التاسع عشر — عادةً — إلى التأثيرات الغربية التي صاغت ملامحه إلى حدٍّ ما. ومثَّلت بعض ملامح التغريب انقطاعًا عن الماضي. وترى هذه الدراسة أن عملية التحديث التي وقعت قبل عام ١٨٠٠م اختلفَت عن تلك التي حدثت بعد ذلك التاريخ، وأنَّ ما حدث من انقطاع نراه يتمثَّل في قيام الدولة الوطنية على النحو الذي كانت عليه في القرن التاسع عشر، والتطور التكنولوجي وأثره على المجتمع، وأنَّ ذلك الانقطاع حدَّد ملامح اتجاهات تجربة التحديث. ويُمكننا دراسة ذلك الانقطاع في حدِّ ذاته، وليس باعتباره بداية لا أساس لها في الماضي.

---

[٢] Peter Gran, "Late–Eighteenth–Early–Nineteenth Century Egypt: merchant capitalism or modern capitalism in Islamoglu–Inan," ed. The Ottoman Empire and the World Economy, .pp. 27–41

ومن هذا المنطق، يُمكن النظر إلى التطورات التي حدثت في عهد محمد علي باشا من زاوية مختلفة؛ فالصناعات التي قامت على عهده لم تنشأ من فراغ، بل اعتمدَت على خبرة الحرفيِّين الذين تمرَّسوا طويلًا بالعمل في الإنتاج التجاري الواسع، بصورة تُشبه كثيرًا أترابهم الأوروبيِّين عند وقوع الثورة الصناعية. وإلى جانب ذلك، لم يَخترع محمد علي باشا تتجير الزراعة، بل زاد من نطاقها، وأحكم سيطرة الدولة عليها. ولم يكن أول مَن ربط الصادرات بالزراعة، وإنما أدَّت سياساته إلى توسيع نطاق ربط الزراعة بالصناعة والتجارة، ووضعها تحت إشراف الدولة بهدف دمج مصر في الاقتصاد العالَمي. ورغم أن جهوده الاقتصادية كانت حاسمة، وأن الآليات التي استخدمها كانت أكثر تنظيمًا من تلك التي استخدمها سابقوه، إلا أنَّنا نستطيع فهم التغيرات التي حدثت في القرن التاسع عشر على ضوء ما حدث قبله، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لا يعني التطور بالضرورة رسم خط واضح مَرِن لعملية التحول، فلا نستطيع أن نُقلل من شأن التغيرات التي حدثت في أواخر القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر، ونستطيع أن نلاحظ وقوع ظاهرة عامة تُميز بداية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، من ذلك ... تناقص صادرات المنتجات الصناعية إلى أوروبا، وهي ظاهرة ارتبطت بتزايد الواردات من المنسوجات الأوروبية، وعانت صناعة المنسوجات المحلية من ذلك نتيجة فقدها بعض أسواقها الأوروبية. وبرزت ظاهرة مُوازية تتعلق بالسكر الذي زاد الطلب عليه في أوروبا، فجاء انتشار معامل التكرير في مرسيليا وغيرها التي اعتمَدَت على القصب الأمريكي؛ ليحد من تدفُّق السكر المصري على الأسواق الأوروبية.

وإذا أخذنا تلك الأحوال في الاعتبار، نستطيع أن نفهم بصورة أوضح أسباب تحول الكثير من الأراضي لإنتاج المحاصيل النقدية التي يَزداد الطلب عليها وتَرتفع أثمانها، وكانت تلك المحاصيل تُصدَّر كمواد خام لا كمُنتجات مصنَّعة. وتَرصد دراسة بيتر جران لمصر في أواخر القرن الثامن عشر التوسع في الأراضي الزراعية التي خُصِّصت لإنتاج الغلال، استجابة لزيادة الطلب عليها في فرنسا، ومثل ذلك الاتجاه بداية الاندماج في السوق العالمية. وكانت سياسة محمد علي استمرارًا لعملية الإدماج في السوق الأوروبية العالمية. ولكنه حاول تَفادي عملية التهميش بإقامة الصناعة الخاضعة لإدارة الدولة، وبحلول مُنتصَف القرن التاسع عشر ازداد إيقاع عملية التهميش سرعة في عهد خلفائه.

ويُشير ذلك كله إشارة واضحة إلى خطورة فهم ما جرى في القرن التاسع عشر من خلال ما حدث في العقدَين أو الثلاثة عقود التي سبقته، وخاصة أن مُعظَم المؤرِّخين

يرَون أن السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر شهدت أزمة كبيرة. والقول بأن ما حدث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر يُعبِّر تمامًا عن الأوضاع التي سادت قبله ببضعة قرون، يناقض حقائق التاريخ. والواقع أن دراستنا هذه تهدف إلى تأكيد تعذر فهم الحقبة الحديثة من تاريخ مصر، دون الرجوع إلى القرن السادس عشر، للوقوف على جذور عديد من التطورات التي حدثت فيما بعد، وأن أصول بعض الظواهر التي أرجعها المؤرِّخون إلى حقب متأخِّرة، تعود إلى القرن السادس عشر. وبعبارة أخرى … يجب أن يقودَنا ذلك إلى إعادة تقييم تاريخ مصر في العصر العثماني، وألا يَقتصر ذلك على القرنين: السادس عشر والسابع عشر فحسب، بل يمتد إلى القرن التاسع عشر أيضًا. ولعلَّ الدراسات اللاحقة تُبين لنا الامتداد الجغرافي للتحوُّلات التي شهدتها مصر عند نهاية القرن السادس عشر، بالكشف عما يُوازيها في الولايات العثمانية الأخرى، ولعلَّ ذلك يساعد أيضًا على اكتشاف الطريقة التي قامت بها تلك الاتجاهات لإعاقة أو معاونة عملية تحديد صورة الإدماج في النظام الأوروبي العالَمي، فلا زالت مثل هذه القضايا في حاجة إلى بحث.

ويعد التغير في الدور الذي لعبته الدولة حاسمًا على المدى البعيد لتاريخ الإقليم الاقتصادي والتجاري، بقَدر ما كانت عليه الحال بالنسبة لتاريخ أوروبا الاقتصادي. ففي القرنَين السادس عشر والسابع عشر، هيأ ضعفُ الدولة الفرصة أمام جماعات كالتجار للبروز، ولعبِ دورٍ أكثر أهمية اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتسارع إيقاع هذه العملية حتى نهاية القرن الثامن عشر بانغماس المماليك في الأنشطة التجارية المربحة التي مارسها التجار. وجاء عهد محمد علي باشا ليُمثِّل انقطاعًا في هذا السياق بإقامته للدولة المركزية القوية. وأعقب ذلك تدخل القوى الأوروبية — التي كانت أكثر مركزية من الناحية السياسية عن ذي قبل — الذي غير الأوضاع تمامًا. وعجز سعيد وإسماعيل عن التصدي للتغلغل الأوروبي، فاتخذ التهميش أبعادًا جديدة. وعلى حين ساعد غياب تدخل الدولة في القرون الأولى من الحكم العثماني على توسيع التجار لمجال نشاطهم، جاء ضعف مركز الدولة — في القرن التاسع عشر — لغير صالح التجار المحليِّين، بما أوجده من ظروف مواتية للتجار الأوروبيِّين. فقد أصبح النظام الرأسمالي الأوروبي سريع الانتشار يَحظى بمساندة دول قوية، ويتمتَّع ببنية أساسية متينة مهدت الطريق للتجارة، مستخدمة الجيوش والبعثات التبشيرية، وأصبح القناصل يَحملون شكاوى التجار الأوروبيين إلى السلطان في إستانبول، وتمتع التجار الأوروبيون بالضمانات القانونية والقضائية التي كفلها لهم نظام الامتيازات الأجنبية، بينما حُرم تجار مصر وغيرها من ولايات الدولة العثمانية من

الوسائل التي تَكفل لهم الحماية في مُواجهة اكتساح التجار الأوروبيين لأسواقهم، فلم يكن اللجوء للسلطة الحاكمة متاحًا للتجار المحليين، كما أن هياكل التجارة وطوائفها لم تهيَّأ تاريخيًّا للتطور في هذا الاتجاه. وبذلك لم يكن التجار المحليون يَتنافسون مع التجار الأوروبيِّين، وما يجلبونه من منتجات أفضل صنعًا وسعرًا فحسب، بل كانوا أيضًا يُواجهون دولًا يعجزون عن مواجهتها لافتقارهم إلى ما كان لديها من سلاح.

المصادر والمراجع

أولًا: سجلات المحاكم الشرعية

- الباب العالي ٣٥، ٤٢، ٥٤، ٥٨، ٥٩، ٦٤، ٧١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١١١، ١١٤، ١١٨، ١٢١. تغطي الفترة الزمنية من ٩٨٢/ ١٥٧٤ إلى ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م.
- الدشت، ١٠٦، ١١٨، ١٤٥. تُغطي الفترة الزمنية ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م–١٠٣٧هـ/ ١٦٢٧م.
- دمياط، ٦٨ بتاريخ ١٠٣٣هـ/١٦٢٣م.
- القسمة العربية، ١٢، بتاريخ ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م، بتاريخ ١٠٢٥هـ/١٦١٦م.
- القسمة العسكرية، ١٥، ٣٣، ٣٦، ٣٨، ٣٩. تغطي الفترة من ٩٩٥/١٥٨٦–١٠٣٥هـ/ ١٦٢٥م.
- الصالحية النجمية، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٧٠، ٤٧٥. تُغطي الفترة الزمنية من ٩٧٩/ ١٥٧١–١٠٠٥هـ/١٥٩٦م.

ثانيًا: المخطوطات

- البكري، كتاب الكواكب السائرة، مخطوط بالمكتبة القومية بباريس.

ثالثًا: المطبوعات العربية

- أحمد شلبي بن عبد الغني، أوضح الإشارات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة ١٩٧٨م.

- البكري، كشف الكربة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٣، ١٩٧٦م، ص٢٩١–٣٨٤.
- الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، بيروت ١٩٤٩م.
- علي مبارك، الخطط التوفيقية، ط٢، القاهرة ١٩١٩–١٩٩٤م.
- المحبي، خلاصة الأثر، القاهرة، ٤ أجزاء، ١٢٨٤هـ.

رابعًا: المطبوعات الأجنبية

- Ashtor, E., “Levant Trade in the Later Middle Ages,“ Princeton 1983.
- Ashtor, E., “Levantine Sugar Industry in the Late Middle Ages, A Case of Technological Decline,” in Udovitch, ed. The Islamic Middle East 700–1900: Studies in Economic and Social History, Princeton, 1981, pp. 91–132.
- Baer, Gabriel, Fellah and Townsmen in the Middle East, London 1982.
- Bates, Ulku, “Facades in Ottoman Cairo,” in Bierman, Abou el-Haj and Preziosi, The Ottoman City and its Parts, New York 1991.
- Braude, Benjamin, “International Competition and Domestic Cloth in the Ottoman Empire, 1500–1650: A Study in Underdevelopment,” Review, 11, 3, Winter 1979, pp. 437–51.
- Braudel F., “The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II,“ transl. Sian Reynolds, New York 1976.
- Bretten, Michael Heberer Von, “Voyages en Egypte de Michael Heberer von Bretten,“ Cairo, 1979.
- Brouwer C. G. and Kaplanian, K., “Early Seventeenth-Century Yemen, Dutch Documents Relating to the Economic History of Southern Arabia (1614–1630),” Leiden 1988.
- Chabrol, “Essai sur les moeurs,” Description de L’Egypte, Etat Moderne, 11/2, Paris, 1822.
- Cohen, Amnon, “Economic Life in Ottoman Jerusalem,” Cambridge, 1989.

- Darrag, Ahmad, “L’Egypte sous le regne de Barsbay,” Damascus 1961.
- Faroqhi, Suraiya, “Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia,” Cambridge 1984.
- Faroqhi, Suraiya, “Merchant Networks and Ottoman Craft Production (16th-17th Centuries),” Urbanism in Islam, The Proceedings of the International Conference on Urbanism in Islam, vol. 1, Tokyo 1989, pp. 85–132.
- Gallipoli, “Rocchetta and Castela, Voyages en Egypte des annees 1597–1601,” Cairo, 1974.
- Gerber, Haim, “The Muslim Law of Partnership in Ottoman Court Records,” Studia Islamica, vol. 53, 1981, pp. 109–119.
- Gibb and Bowen, “Islamic Society and the West,” Volume 1, p. 1, Oxford, 1957.
- Gladstone, Jack, “Trend or Cycles? The Economic History of East-West Contact in the Early Modern World,” JESHO, 36/2, May 1993, pp. 104–119.
- Goitein, S., “A Mediterranean Society,” vol. 1, Economic Foundations, Berkeley, 1967.
- Ghazaleh , Pascale, “The Guilds: Between Tradition and Modernity,” in N. Hanna, The State and its Servants, Cairo, 1995, pp. 60–74.
- Gran, Peter, “Islamic Roots of Capitalism, Austin, 1979.
- Gran, Peter, “Late 18th Early 19th Century Egypt: Merchant Capitalism or Modern Capitalism,” L’Egypte au XIXe siecle, Paris, 1982, pp. 267–281.
- Hanna, Nelly. Habiter au Caire: les maisons moyennes et leurs habitants aux XVIIe et XVIIIe siecles, Cairo, 1991.
- Hanna, Nelly, “Construction Work in Ottoman Cairo,” Cairo, 1984.
- Hanna, Nelly, “The Administration of Courts in Ottoman Cairo,” in N. Hanna, ed., The State and its Servants, Cairo, 1995.

- Hanna, Nelly, "An Urban History of Bulaq in the Mamluk and Ottoman Periods," Cairo, 1983.
- Hanna, Nelly, "Isma'il Abu Taqiyya et le Commerce international au Caire 1585–1625" in Les Villes dans L'Empire Ottoman: activites et societes, I, Paris, 1991, pp. 211–219.
- Hanna, Nelly, "Marriage among Merchant Families in Seventeenth-Century Cairo," in Amira Sonbol, ed., Women, Divorce and Family Law in Islamic Societies, Syracuse University Press, 1996.
- Harant, Christophe, "Le Voyage en Egypte de Christophe Harant," Cairo, 1972.
- Hattox, Ralph, "Coffee and Coffeehouses, The Origins of a Social Beverage in the Medieval Near East," Seattle, 1985.
- Heyd, Uriel, "Ottoman Documents on Palestine," Oxford, 1960.
- Heyd, W., "Histoire du Commerce du Levant," Leipzig, 1886.
- Holt, P. M., "Egypt and the Fertile Crescent, Ithica," 1966.
- Inalcik, Halil, "The Ottoman Empire The Classical Age 1300–1600," London, 1973.
- Inalcik, Halil, "Capital Formation in the Ottoman Empire," Journal of Economic History, March 1969, no, 1, pp. 97–140.
- Inalcik, Halil, "The Emergence of Big Farms, Ciftliks: State, Landlords and Peasants," in H. Inalcik, Studies in Ottoman Social and Economic History, Valorium reprints, London, pp. 105–126.
- Inalcik, Halil, "Imtiyazat", Encyclopaedia of Islam, 2nd edition.
- Islamoglu, H. and Faroqhi S, "Crop Patterns and Agricultural Production Trends in Sixteenth Century Anatolia," Review, II, 3, 1979, pp. 401–36.
- Islamoglu H. and Keyder C., "Agenda for Ottoman History," Review, 1, 1, 1977, pp. 33–55.
- Islamoglu–Inan, H. ed., "The Ottoman and the World Economy," Cambridge, 1987.

- Issawi, Charles, “The Economic Development of Egypt 1800–1914 in The Economic History of the Middle East 1800–1914,” Chicago, 1975.
- Issawi, Charles, “Economic Change and Urbanization in the Middle East” in Lapidus, Middle Eastern Cities, Berkeley, 1969.
- Jennings, Ronald, “Loans and Credit in Early 17th-Century Ottoman Judicial Records,” JESHO, 16, 1973, pp. 168–215.
- Kasaba, Resat, “The Ottoman Empire and the World Economy, the Nineteenth Century,” New York, 1988.
- Labib, Subhi, “Capitalism in Medieval Islam,” Journal of Economic History, vol. 39, 1, March 1969, pp. 79–98.
- Lane, F., “The Mediterranean Spice Trade, Further Evidence of its Survival in the Sixteenth Century,” American Historical Review, vol. XLV/□3, April 1940, pp. 581–590.
- Lane, E.W., “The Thousand and One Nights,” first published London, 1838, reprinted Cairo, 1980.
- Lewis, Bernard, “The Emergence of Modern Turkey,” Oxford, 1968.
- Magalhaes-Godinho, V., “L’economie de l’Empire Portugais aux XVIe siecles,” Paris, 1969.
- Masters, Bruce, “The Origins of Western Dominance in the Middle East,” New York, 1988.
- Murphey, R., “Conditions of Trade in the Eastern Mediterranean, An Appraisal of Eighteenth-Century Ottoman Documents from Aleppo,” JESHO, vol. XXXIII, 1990, pp. 35–50.
- Owen, Roger, “The Middle East in the World Economy 1800–1914,” London, 1987.
- Pearson, M. N., “Merchants and States,” in James Tracy, ed., The Political Economy of Merchant Empires, Cambridge, 1991, pp. 41–116.
- Raymond, Andre, “Artisans et Commercants au Caire au XVIIIe siecle,” Damascus, 1973.

- Raymond, Andre, "L'impact de la penetration europeene sur l'economiie de l'Egypte au XVIIIe siecle," Annales Islamologiques, vol 18, 1982, pp. 217–235.
- Raymond Andre, "La fabrication et le commerce du sucre au Caire au XVIIIe siecle, l'effondrement d'une "industrie" traditionelle," in Sucre, Sucreies et Douceurs en Mediterranee, Paris, 1991, pp. 213–225.
- Raymond, Andre, "Le deplacement des tanneries a l'epoque Ottomane," in Villes du Levant, Revue du Monde Musulman et de la Mediterranee, vol. 55-56, 1990, pp. 34–43.
- Raymond, A. and Wiet, G., "Les Marches du Caire," Cairo, 1979.
- Sauvaet, Jean, "Les Caravanserails Syriens du Hadjdj de Constantinople," Ars Islamica, vol. IV, 1937, pp. 98–121.
- Schacht, Joseph, "Introduction to Islamic Law, Oxford, 1964.
- Shaw, Stanford, "The Financial and Administrative Organization of Ottoman Egypt," Princeton, 1962.
- Shaw, Stanford, "History of the Ottoman Empire and Modern Turkey," Cambridge, 1987.
- Shmuelevitz, Aryeh, "The Jews of the Ottoman Empire in the Late Fifteenth and the Sixteenth Centuries," Leiden, 1984.
- Shuman, Mohsen, "The Beginnings of Urban iltizam in Egypt," in Hanna N. ed., The State and its Servants, Cairo, 1995.
- Steensgaard, Niels, "The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century", Chicgo, 1974.
- Tuscherer, Michel, "Le Pelerinage de l'emir Sulayman Gawis al-Qazdughli, Sirdar de la caravane de la Mekke en 1739," Annales Islamologiques, vol. 24, 1988, pp. 155–204.
- Udovitch, A., "Partnership and Profit in Medieval Islam", Princeton, 1970.

- Udovitch A., “Credit as a Means of Investment in Medieval Islamic Trade”, Journal of the American Oriental Society, vol. 87, no. 2, April–June 1967, pp. 260–264.
- Van Berchem, M., ”Materiaux pour un Corpus Inscriptionum Arabicarum,” Cairo, 1903.
- Vansleb, F., ”The Present State of Egypt,” London, 1678.
- Wallerstein, I., “The Ottoman Empire and the Capitalist World-Economy: Some Questions for Research,” Review, II, 3, Winter, 1979, pp. 189–98.
- Wallerstein, I, Decdeli H., and Kasaba, R., ”The Incorporation of the Ottoman Empire into the World–Economy,” in Islamoglu-Inan, H, ed. The Ottoman Empire and the World Economy,” Cambridge, 1987, pp. 88–97.
- Wallerstein, Immanuel and Kasaba, Resat, “Incorporation into the World-Economy: Change in the Structure of the Ottoman Empire, 1750–1838” in Economie et Societe dans l’Empire Ottoman, Paris, 1983, pp. 335–353.
- Walz, Terence, ”Trade Between Egypt and Bilad al-Sudan,” Cairo, 1978.
- Walz, Terence, “Trading into the Sudan in the Sixteenth Century,” Annales Islamolgiques, vol. 15, 1979, pp. 211–233.
- Wiet, Gaston, “Les Marchands d’epices sous les Sultans Mamlouks” Cahiers d’Histoire Egyptienne, Serie VII, Facs.2, May 1955, pp. 81–147.
- Wild, Johann, ”Voyage en Egypte de Johann Wild 1606–1610,” Cairo, 1973.
- Winter, Michael, ”Egyptian Society under Ottoman Rule”, 1517–1798, London, 1992.


هنداوي